

الرد الكبير

على مزاعم إلهي ظهير

دراسة نقدية في الرد على كتاب

الشيعة وأهل البيت عليهم السلام

الجزء الأول

لجنة التأليف

في مركز الزهراء الإسلامي

د. السيد جاسم الموسوي

الزهراء

مركز الزهراء الإسلامي

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية


الرد الكبير
على مزاعم إلهي ظهير

هوية الكتاب

اسم الكتاب: الرد الكبير على مزاعم إلهي ظهير / ج١

لجنة التأليف في مركز الزهراء الإسلامي: د.السيد جاسم الموسوي

تصحيح ومراجعة: الشيخ قيس العطار

الإخراج الفني: مركز الزهراء الإسلامي / علي الأسدي

الطبعة: الأولى / ١٤٣١هـ. ق.

هاتف: ٧٧٤٦٦٦٤ـ ٢٥١ـ ٠٠٩٨

العنوان: قم / سمية / عباس آباد / زقاق باقري / أول فرع على اليسار - جعفري / ٤٠

مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع	THE ARABIC HISTORY Publishing & Distributing

العنوان الجديد

بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - هاتف ٥٤٠٠٠٠/٠١ - ٤٥٥٥٥٩/٠١ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Air port street - Golden plazza - Tel: 01/540000 - 01/455559 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11



دراسة نقدية في الرد على كتاب

الشيعة وأهل البيت عليهم السلام

الجزء الأول

لجنة التأليف
في مركز الزهراء الإسلامي
د. السيد جاسم الموسوي

مؤسسة التاريخ العربي
بيروت - لبنان

مركز الزهراء الإسلامي



كلمة مركز الزهراء الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين سيّما بقية الله في الأرضين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين

أمَّا بَعْدُ:

فإنّ من أهمّ النّعم الّتي أنعم بها الله جلّ ثناؤه وتقدّست آلاؤه على الإنسان نعمة العقل، الّذي جعله به يميّز بين الحقّ والباطل، والطّيب والخبيث، وعبّر عنه في الذّكر الحكيم باللُّبِّ والفؤاد في كثير من المواضع قال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1]، حيث جعله في هذه الآية الكريمة ميزاناً للتفريق بين الخبيث والطّيب، وليس الميزان هو الكثرة أو الإعجاب بالشيء، وكذلك في موضع آخر جعله الميزان في التّدبر في الذّكر الحكيم، وأنّه بدونه لا يمكن التّدبر، حيث قال جل مِنْ قائل: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[2]، وكذلك في موضع ثالث جعله ميزاناً في اتباع القول الأحسن، وأنّ أصحاب العقول هم الّذين يتّبعون أحسن القول، حيث قال جلّ وعلى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ

---

(١) المائدة/ ١٠٠.

(٢) ص/ ٢٩.

الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1]، وغيرها موارد كثيرة في الكتاب الكريم والذّكر الحكيم نصّت على هذا المعنى، وكذلك روي عن الرّسول الأكرم صلى الله عليه وآله في هذا الخصوص الكثير الكثير، ولا أظنّه يخفى على أحد.

ولا شك في أنّه من يتخلى عن منطق العقل وما يمليه عليه، سوف يتخبط في دياجير الظلمة والأهواء الّتي لا توصله إلّا إلى الهلاك في الدّارين.

وهذا الكتاب الّذي بين أيدينا محاولة جادة لتحكيم منطق العقل والحكمة، في كشف ما زعمه إحسان إلهي ظهير في كتابه «**الشيعة وأهل البيت**»، حيث إنه حاول جاهداً ومتوسلاً بشتى الطّرق قلب الحقائق التأريخية وإظهارها على خلاف ما كانت عليه، زاعماً أنّ الشّيعة ليس على خط أهل البيت عليهم السلام وأنّ أهل البيت عليهم السلام على خط الصّحابة، وسرد على ذلك مجموعة من الدّعاوى الخالية عن دليل يصمد أمام النقاش .

وقد جهدت لجنة التأليف والمتابعة في مركز الزهراء الإسلامي على كشف هذه الدعاوى وردها بمنطق العقل والنقل وإقامة الدّليل، وسيرى القارئ الكريم كيف أنّ العمل في هذه الموسوعة لم يبتنِ فقط على ردّ أدلة ودعاوى الرجل، بل وإقامة الدّليل على خلاف مدعاه بشكل مفصّل مع تدعيمه بأهمِّ المصادر لدى الفريقين، ولا ندعي في هذا العمل الكمال وإنّما هو محاولة جادة في الدّفاع عن الحقائق الّتي طالما حاول المغرضون طمسها، أو قلبها عن وجهها

(١) الزمر/ ١٨.

الصحيح، وإرائة الرأي العام الباطل حقاً والحقّ باطلاً **﴿الّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾**(١).

وفي الختام تتقدَّم إدارة مركز الزهراء الإسلامي بالشكر الجزيل والثناء الجميل لجميع الإخوة الّذين شاركوا في هذا المشروع المبارك ونخصّ بالذكر سماحة السيّد جاسم السيد هاتو الموسوي الذي بذل الجهد الأكبر في هذا الكتاب، وسماحة السيّد حاتم البخاتي، وسماحة الشّيخ علي الخزاعي، وسماحة الشّيخ شاكر الساعدي، على ما بذلوه من جهود مضنية في إخراج هذا العمل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

إدارة مركز الزهراء الإسلامي

١٦/ ربيع الثاني/ عام ١٤٣١هـ ق

(١) الكهف/ ١٠٤.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآلة الطيبين المعصومين، وبعد.

من المؤسف أن تظهر في الساحة الإسلاميّة، وفي أحلك الظروف التي تمرُّ بها الأمة الإسلاميّة، كتابات تدعو إلى الفتنة والفرقة بين المسلمين، متذرِّعة بذرائع لا تبتني على أسس منطقية ودينية وحضارية صحيحة، بل على العكس من ذلك، فإنّها تنطلق من تعصُّبٍ أعمى مقيت، يحاول صاحبه بشتَّى الأساليب رفض الطرف الآخر وإلغاءه، وأن يكيل له أنواع التهم والأكاذيب، التي لا تستند إلى حجة أو دليل معتبر، ولسنا هنا بصدد بيان الدواعي الحقيقية التي تدفع هؤلاء الكتّاب لإثارة الخلافات الطائفية وتأجيج الفتن والبغضاء بين أبناء الأمة الواحدة، ولكنَّ الذي لا ريب فيه هو أنَّ أجواء الانغلاق والجمود الفكري وعدم تَقَبُّل وجهة النظر الآخر، التي نشأت في ظلها تلك الأقلام، كان لها دور في ظهور هذه التوجُّهات المنحرفة.

ولا يوجد مبرر للمسلم في عدم أتباع السلوك السويّ الذي ينادى به الإسلام في بيان وجهة نظره والردّ على مخالفه، ولا يوجد ما يمنعه من العمل من أجل تقريب وجهات النظر بين المسلمين، بدلاً من السعي إلى توسيع هُوَّة الخلاف بينهم، والعمل على تمزيق وحدتهم، وتفريق شملهم،

وتضعيف شوكتهم أمام أعدائهم، فما هي الثمرة التي يتوقع دعاة الفرقة والاختلاف جنيها من وراء طريقتهم تلك؟!

الخلاف والتباين بين الناس

إنّ وجود الخلاف والاختلاف والتباين بين الناس حقيقة لا يمكن إنكارها أو التنصل عنها، فقد رافقت هذه السمة المجتمعات البشرية منذ وجودها على وجه الأرض، ولم تأتِ بعثة الأنبياء والرسل عليهم السلام وإنزال الكتب والرسالات إلا للحدّ من هذه الخلافات بين الأمم، وبيان ما اختلفوا فيه ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾(١).

لكن رغم ذلك اختلف أصحاب الديانات والكتب السماوية أنفسهم من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم، فحرّفوا وبدلوا وتفرقوا وكانوا شيعاً ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾(٢).

اختلاف أمة الرسول صلى الله عليه وآله

ولم تكن الأمة الإسلاميّة خارجة عن هذه السُنّة التاريخية «**لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم**»(٣)؛ فكان الخلاف ينشب بين أبنائها بين الفينة والأخرى، حتى

(١) البقرة/ ٢١٣.
(٢) البقرة/ ٢١٣.
(٣) صحيح مسلم، ج٨، ص٥٧.

في محضر النبيﷺ وعلى مرأى ومسمع منه، فقد أخرج البخاري في الصحيح بسنده عن أبي مليكة، قال: «كاد الخيّران أن يهلكا أبا بكر وعمر(رض)؛ رفعا أصواتهما عند النبيﷺ حين قدم ركب بني تميم، فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع، وأشار الآخر برجل آخر، قال نافع: لا أحفظ اسمه، فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلا خلافي، قال: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما في ذلك...»[1].

وأخرج في صحيحه أيضاً، بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «كنا في غزاة... فكسع[2] رجل من المهاجرين رجل من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول اللهﷺ، فقال:(ما بال دعوى جاهلية؟)، قالوا: يا رسول الله كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال:(دعوها فإنها منتنة)»[3].

وقد كان أسوأ وأشد ألوان الخلاف وأفجعها في مجتمع الصحابة، هو ما حدث من التنازع والاختلاف الشديد بينهم في محضر نبيهمﷺ أواخر حياته الشريفة، وهوﷺ على فراش الموت، بعد أن طلب منهم دواة وكتفاً؛ ليكتب لهم كتاباً يأمنون معه من الضلال والانحراف، فكثر اللغط والكلام بين مؤيدٍ ومعارض، ولم يراعوا حرمة النبيﷺ وما فيه من حال المرض والعلة، ممّا دفع بالنبيﷺ إلى طردهم وإخراجهم من مجلسه، وقد أخرجه

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص١٨٣٣.
(٢) الكسع: أن تضرب دبر الإنسان بيدك أو بصدر قدمك.
(٣) صحيح البخاري، ج٤، ص١٨٦١.

البخاري بسنده إلى ابن عباس، قال: «**لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال:(ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا من بعده)، قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللغط، قال:(قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع)، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه**»[1].

وخلافاتهم هذه لم تكن تقتصر فيما بينهم؛ إذ وصل بهم الأمر إلى معارضة النبي ﷺ والوقوف بوجهه وعدم إطاعة أوامره في عدّة مواطن، كان من بينها ما حصل في أخريات حياة النبي ﷺ في وقت كان من المفترض أن يكون الإسلام قد أخذ موقعه في قلوب المسلمين، واتضح لهم ماذا تعني شخصية النبي ﷺ وأقواله وأوامره، فقد أخرج مسلم في الصحيح بسنده إلى جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «**إن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم**[2]**، فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال:(أولئك العصاة، أولئك العصاة)**»[3].

وأخرج مسلم أيضاً في صحيحه، بسنده عن عائشة، قالت: «**قدم رسول الله لأربع مضين من ذي الحجة، أو خمس، فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت:**

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٥٤.

(٢) الغميم: واد أمام عسفان بثمانية أميال يضاف إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به، والكراعُ كُلُّ أنفٍ سال من جبل أو حَرَّة.(النووي، شرح صحيح مسلم، ج٧، ص٢٣٠).

(٣) صحيح مسلم، ج٣، ص٧٨٥.

من أغضبك يا رسول الله أدخله النار، قال:(أو ما شعرت إني أمرت الناس بأمرٍ فإذا هم يترددون)»[1].

وأخرج أبو يعلى في مسنده، بسنده عن البراء، قال: «خرج رسول الله ﷺ وأصحابه فأحرمنا بالحج، فلما أن قدمنا مكة، قال:(اجعلوا حجكم عمرة)، فقال ناس: يا رسول الله قد أحرمنا بالحج، فكيف نجعلها عمرة؟ قال:(انظروا ما آمركم به، فافعلوا)، قال: فردوا عليه القول، فغضب، ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان، قال: فرأت الغضب في وجهه، فقالت: من أغضبك أغضبه الله تعالى، فقال:(ما لي لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا يتبع)»[2].

وأخرجه الهيثمي في(مجمع الزوائد)، وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح»[3].

فهذه الشواهد وعشرات غيرها أدلّة ومؤشرات قوية على أنّ بذور الخلاف والشقاق كانت موجودة في هذه الأمة منذ كان النبيّ ﷺ بين ظهرانيهم، ولكنها كانت تبحث عن أرضية وأجواء مناسبة لتنمو وتكبر، وقد تهيّأت لها أسباب ذلك النمو بعد وفاة الرسول الأكرم ﷺ، الذي كان يئد كل خلاف وهو في مهده، وكانت شخصيته ومكانته تمنع من تفاقم الأوضاع، الأمر الذي فُقِد بعد رحيله عن هذه الدنيا، فما أن ارتحل ﷺ إلى جوار ربّه حتى هبّت رياح الفتن والاختلافات على الأمّة الإسلاميّة

(١) صحيح مسلم، ج٢، ص٨٧٠.
(٢) مسند أبي يعلى، ج٣، ص ٢٣٣.
(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٣، ص٥٢٥.

لتعصف بكيانها الفكري والعقيدي والاجتماعي والسياسي، ذلك الكيان الذي أرسى قواعده وشيّد أركانه الرسول صلى الله عليه وآله بجهوده وجهاده وتضحياته وتضحيات أهل بيته عليهم السلام وأصحابه المنتجبين، وقد كان موت النبي صلى الله عليه وآله أول شيء اختلفوا فيه حيث أنكر بعضهم هذه الحقيقة الواضحة التي لا تحتاج إلى برهان، قال البغدادي في الفرق بين الفرق: «**وأول خلاف وقع منهم هو اختلافهم في موت النبي صلى الله عليه وآله، فزعم قوم منهم أنه لم يمت وإنما أراد الله رفعه إليه كما رفع عيسى بن مريم، ثم اختلفوا بعد ذلك في موضع دفن النبي... ثم اختلفوا في الإمامة**»[1].

ثم توالت بعد ذلك الخلافات بين أبناء الأمة الإسلاميّة كلما امتد الزمن واتسعت رقعة الدولة الإسلاميّة، ولم تكن هذه الخلافات على مستوى واحد، بل تارة في مسائل أساسية ومبدئية، وأخرى في مسائل فرعية وجزئية، لكن كانت أشدها فتكاً بوحدة المسلمين، هي الخلافات العقائدية، وقد بدأت مبكرةً جداً في تاريخ أمتنا الإسلاميّة، نتيجة ما حل بها من تباين في الآراء والأنظار حول مسائل مهمة وخطيرة غيّرت في كثير من الأحيان وجهة المجتمع الإسلامي، وحوّلته من مجتمع موحَّد في زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى عدّة جماعات وطوائف متباينة في الرؤى والتوجهات؛ لتشكّل نواة للفرق والمذاهب العقدية، وقد أجمل محمد بن جرير الطبري(من علماء القرن الرابع الهجري) تلك الآراء والنظريات التي مزقت وحدة الأمة حيث قال: «**ثم إنه**

(١) الفَرق بين الفِرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، ص١٣.

لم يزل من بعد مضيّ رسول الله لسبيله حوادث في كل دهر تحدث ونوازل في كل عصر تنزل... فكان من قديم الحادثة بعد رسول الله في الحوادث التي تنازعت فيه أمته واختلافها في أفضلهم بعده وأحقهم بالإمامة وأولاهم بالخلافة، ثم القول في أعمال العباد طاعتها ومعاصيها، وهل هي بقضاء الله وقدره أم الأمر في ذلك المبهم مفوض؟ والقول في الإيمان، هل هو قول وعمل أم هو قول بغير عمل؟ وهل يزيد وينقص أم لا زيادة له ولا نقصان؟ والقول في القرآن، هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ والقول برؤية المؤمنين ربهم تعالى يوم القيامة، والقول في ألفاظهم بالقرآن...»[1].

تعميق الخلاف

وقد اقترنت تلك الخلافات بتبني بعض الناس لأفكار متطرفة وشاذة لا تعود على المسلمين بشيء سوى تعميق الخلاف أكثر فأكثر، وتأجيج النزاعات المذهبية والطائفية وتشديدها بينهم.

وقد كان من أبرز مؤجّجي نيران الخلاف الشيخ المعروف بابن تيمية الحراني، إذ كان الرقم الصارخ في ذلك بما عرف عنه من آراء خرق فيها إجماع علماء المسلمين، وفتاوى اتَّهَمَ فيها السواد الأعظم من أهل القبلة بالشرك[2].

(١) صريح السُنّة، الطبري، ص١٧.

(٢) قال ابن تيمية: «وقد زين الشيطان لكثير من الناس سوء عملهم واستزلهم عن إخلاص الدين لربهم إلى أنواع من الشرك، فيقصدون بالسفر والزيارة رضى غير الله والرغبة إلى غيره ويشدون الرحال إما إلى قبر نبي أو صاحب أو صالح أو ما يظنون أنه نبي... [اقتضاء الصراط، ص٤٥٧]»، فزيارة قبر الرسول ﷺ عند ابن تيمية غواية من الشيطان، وضرب من الشرك، حتى ولو ⇦

قال الإمام الحافظ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي في ديباجة كتابه(الدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية): «**أما بعد، فإنه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاقد، بعد أن كان مسترا بتبعية الكتاب والسُنّة، مظهرا أنه داع إلى الحق هاد إلى الجنة، فخرج عن الإتّباع إلى الابتداع، وشذّ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس، وأن الافتقار إلى الجزء - أي افتقار الله إلى الجزء - ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأن القرآن محدث تكلّم الله به بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم ويسكت ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، وتعدى في ذلك إلى استلزام قدم العالم، والتزامه بالقول بأنه لا أول للمخلوقات، فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديماً، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملّة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة، ولا وقفت به مع أمة من الأمم همة، وكل ذلك وإن كان كفراً شنيعاً مما تقل جملته بالنسبة لما أحدث في الفروع**»[1].

ومن هنا لم تجد تلك الفتاوى مكاناً لها في الأوساط العلمية بادئ ذي بدء، فجوبهت تلك الآراء والأفكار بالرفض الشديد ووقف بوجهها

⇦قصد بها مرضاة الله وثوابه! وقال: «الأحاديث المروية في زيارة قبره، كقوله:(من زارني وزار أبي إبراهيم الخليل في عام واحد ضمنت له على الله الجنة، ومن زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي، ومن حج ولم يزرني فقد جفاني)، ونحو هذه الأحاديث، كلها مكذوبة موضوعة[اقتضاء الصراط، ص٤٠١]»، فتعظيم قبر الرسول الخاتمﷺ يؤدي إلى الشرك، والصلاة عنده للتبرك بدعة، وأحاديث زيارته مكذوبة وموضوعة!!

(١) الدرة المضية، السبكي، ص٣-٥، عنى بنشرها المقدسي - دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٤٧هـ..

العلماء بمختلف انتماءاتهم؛ لما وجدوا فيها من خطورة من حيث المحتوى والابتعاد عن روح النهج القويم، الأمر الذي يشكّل تهديداً جاداً لوحدة المسلمين وتماسكهم، فانحسرت هذه الأفكار بعد أن ضُيّق عليه وعليها حتى انتهى أمر صاحبها إلى السجن، حيث قضى أجله فيه، وخبت أفكاره.

قال الحصني الدمشقي الشافعي(ت/ ٨٢٩ هـ): «**إني نظرت في كلام هذا الخبيث الذي في قلبه مرض الزيغ، المتتبع ما تشابه في الكتاب والسُنّة ابتغاء الفتنة، وتبعه على ذلك خلق من العوام وغيرهم ممن أراد الله عز وجل إهلاكه، فوجدت فيه ما لا أقدر على النطق به، ولا لي أنامل تطاوعني على رسمه وتسطيره، لما فيه من تكذيب رب العالمين في تنزيهه لنفسه في كتابه المبين، وكذا الازدراء بأصفيائه المنتجبين وخلفائهم الراشدين وأتباعهم الموفقين، فعدلت عن ذلك إلى ذكر ما ذكره الأئمة المتقون، وما اتفقوا عليه من تبديعه وإخراجه ببعضه من الدين، فمنه ما دون في المصنفات، ومنه ما جاءت به المراسيم العليات، وأجمع عليه علماء عصره ممن يرجع إليهم في الأمور الملمات والقضايا المهمات، وتضمنه الفتاوي الزكيات من دنس أهل الجهالات، ولم يختلف عليه أحد، كما اشتهر بالقراءة والمناداة على رؤوس الأشهاد في المجامع الجامعة، حتى شاع وذاع، واتسع به الباع حتى في الفوا**»[1].

وقد بقيت كتبه وآثاره منزوية يتداولها نفر قليل، غير أنَّ الاستعمار وجد فيها ضالته المنشودة في صراعه المستمر مع العالم الإسلامي، فَهَيَّأَ لها الأرضية المناسبة للظهور من جديد؛ لأنها تمثل الطريقة الفضلى للوصول إلى

(١) دفع الشبه عن الرسول، الحصني الدمشقي، ص٨٣، الناشر: دار إحياء الكتاب العربي ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ..

ما يصبو إليه من خلال ضرب المسلمين بعضهم ببعض، وتعميق الخلاف والاختلاف بينهم، وإثارة النعرات الطائفية، ونشر الأفكار القومية التي مزّقت صفوفهم كل ممزق.

الوهابية

انفرد البريطانيون في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي بالسيطرة على منطقة الجزيرة العربية، الأمر الذي شجع محمد بن عبد الوهاب(سنة١١٤٣هـ) على إظهار دعوته في(نجد)، حيث غالى كثيراً وأفرط في تبني آراء ابن تيمية وبث فيها الحياة من جديد، وتهجّم على الذين لم يكونوا يوافقونه الرأيَ، بمرأى ومسمع ومباركة من الاستعمار البريطاني، ليتحالف بعدها(سنة ١١٥٧هـ) مع أمير الدرعية محمد بن سعود على أن تكون له الزعامة الدينية والجهر بدعوته الجديدة، وللأمير السلطة والحكم السياسي، وقد ساهم هذا التحالف في بسط نفوذ هذه الدعوة الجديد على أغلب مناطق الجزيرة العربية بالقهر والغلبة وحرارة السيف، وتحت شعار التوحيد وتطهير المنطقة من مظاهر الشرك بالله تعالى في عبادته حسب زعمهم، وقد عُرِفَت باسم(الوهابية).

وقد ساهمت عوامل عديدة على بسط نفوذ هذه الفرقة الجديدة في بداية تأسيسها على كثير من المناطق الإسلاميّة، يمكن إجمالها في استغلال تلك المناطق البعيدة عن التحضر التي سهّلت تقبُّلَ ونشوءَ هذا الفكر المتطرف، وأيضاً سياسة الحكومة البريطانية المستعمِرة الرامية إلى بسط نفوذها

وهيمنتها على المنطقة وتضعيف الدولة العثمانية من خلال التقليل من مناطق نفوذها، مع توظيف الأموال الطائلة في نشر وترويج هذه الدعوة الجديدة؛ خصوصا بعد اكتشاف الثروة النفطية الهائلة في المنطقة.

وقد اتسمت هذه الحركة بالعنف والإرهاب الفكري وعدم فهم حجة الآخر، بحيث يلجأون إلى وسائل القوة والشدة في تحميل وفرض آرائهم على الطرف الآخر، وهذا ما يشاهده بوضوح ملايين الحجيج عند أدائهم مناسك الحج، حيث إنّهم لا يستطيعون أداء الكثير من عباداتهم وطقوسهم وفق ما يرونه من اجتهادات صحيحة لعلماء مذاهبهم، إذ يفرض مشايخ الوهابية عليهم اجتهاداتهم ويجبرونهم عليها وكأنهم أوصياء نبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله.

وقد عرفت هذه الفئة أيضاً بتأصيلها للتكفير والتبديع والتفسيق والشتم واللعن والبذاءة، ولم يَنْجُ أحد من المسلمين من ذلك إلا أتباع طريقتهم.

وقد اشتدت هجمتهم على الشّيعة الإمامية، لما يتمتعون به من رقي في المستوى الفكري والعلمي، وقدرة على التطور وإيجاد الحلول والإجابات على كل متطلبات العصر الحديث، الأمر الذي ساهم في انتشاره في مختلف البلدان، فتقبلته القلوب والعقول بلا إكراه أو إلجاءٍ؛ لاعتماده فكر أئمة أهل البيت عليهم السلام من عترة النبي صلى الله عليه وآله، وطريقتهم في بيان الدين الحنيف التي تتماشى مع الفطرة الإنسانية السليمة، مع جلالة شأنهم وسطوع برهانهم وورعهم وتقواهم المشهور بل المتواتر، فكان لأتباع أهل البيت عليهم السلام الغلبة الفكرية على الجميع بلا استثناء، فلم تكن عند الوهابية وسيلة لإيقاف هذا

المد الشيعي إلاّ باتّباع وسائل لا تنسجم مع روح الإسلام الذي عرف بأنه دين البرهان والدليل والحوار والكلم الطيب والجدال بالتي هي أحسن، فجنّدوا كل طاقاتهم لزرع الحقد والعداوة والكراهية في قلوب الأجيال عبر مختلف طرق التبليغ والإعلام كالخُطب والمحاضرات، ونشر الكراسات، والكتب والمجلات، وتسخير الوسائل المرئية والمسموعة، ومواقع الانترنيت، وغيرها، بل عمدوا إلى إدخال كتب العقائد الخلافية في المناهج الدراسية، وإنشاء المعاهد والجامعات لتربية أصحاب الفكر المتشدّد والمتطرّف، حتى تخرجت منها جماعة من الكتّاب لا ترقب لأحد ذمة ولا تراعي حرمة، كإحسان الهي ظهير، وإبراهيم الجبهان، وناصر بن عبد الله بن علي القفاري، وغيرهم من النواصب.

إحسان الهي ظهير

كاتب باكستاني أنجبته المؤسسة الدينية الوهابية، اشتهر بأفكاره المتطرفة وتعصبه الشديد للعقيدة الوهابية، ولد في(سيالكوت) عام ١٣٦٣هـ، وسط أسرة عرفت بانتمائها إلى أهل الحديث.

أكمل دراسته الابتدائية في المدارس العادية في باكستان، ثم سافر إلى السعودية والتحق بجامعاتها فحصّل على البكالوريوس في الشريعة من الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنورة عام ١٩٦١م، ثم عاد إلى باكستان وشغل منصب رئيس مجمع البحوث الإسلاميّة، ورئيس تحرير مجلة(ترجمان الحديث) التابعة لجمعية أهل الحديث بلاهور.

وقد عاد إلى بلده مشبعاً بالفكر المتشدد، وتلبس بثوب المتخصص في الفرق، فسلط الضوء على المسائل الخلافية حتى تخصص فيها، وتفرغ للبحث عن الزوايا الفكرية المثيرة للفتنة، فتحامل على المسلمين وكال التهم إليهم جُزافاً، وركّز على الشّيعة فنسبهم إلى الكفر والضلال من خلال محاضراته وندواته وكتاباته، بشكل تجاوز فيه كل قيم وأخلاقيات البحث الفكري.

وكان لمنهجه دور كبير في تأجيج الأوضاع في هذه المنطقة المعروفة بتنوعها السكاني والمذهبي، والتي كانت أحوج ما تكون إلى الأُلفة والوئام لا إلى صب الزيت على نارها التي زاد إلهي ظهير في لهيبها، فما كان من هذه الفتنة إلاّ أن أتت على إحسان إلهي ظهير نفسه، كما هو حال الفتن التي تأكل مثيريها، فقد انفجرت قنبلة في إحدى تلك الندوات التي كان يعقدها في لاهور بجمعية أهل الحديث فأصابته بجروح بالغة، وقتل سبعة آخرون في الحال.

وقد بذلت المؤسسة الدينية الوهابية جهوداً كبيرة لإنقاذه؛ حيث توسّط عبد العزيز بن باز لدى الملك فهد بن عبد العزيز لنقله إلى السعودية للعلاج، فأمر الملك بذلك ونُقل على نفقته إلى الرياض على متن طائرة خاصة، وأدخل المستشفى العسكري هناك، لكن بدون جدوى فقد كانت الجروح مهلكة، فلقي حتفه ودفن بمقبرة البقيع.

صدرت له عدّة مؤلفات جلها في الردّ على الشّيعة، أهمها: (الشّيعة والسُنّة، الشّيعة وأهل البيت، الشّيعة والتشيع، الشّيعة والقرآن، الإسماعيلية، البابية، القاديانية، البهائية، الباطنية، التصوف، وغيرها).

وقد اتسمت كتاباته بشكل عام باللا موضوعية والشدّة والتهجم السافر على الآخرين، ممّا دفع بعدّة من مفكري السنة بتوجيه النقد الشديد له والتحذير منه والرد عليه[١]؛ نتيجة لتجنبه الموضوعية والحيادية وعدم الإنصاف، والابتعاد عن منهج البحث في المسائل الخلافية.

منهج البحث في المسائل الخلافية

إن من أهم العناصر التي يجب على الباحث في الفكر العقائدي المقارن الالتزام بها، هو عنصُر مراعاة الأمانة العلمية في النقل والضبط والبيان، والورع وأداء الحق واتّباعه، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾[٢].

وينبغي النظر إلى المسائل الاتفاقية بعين الاعتبار والأهمية، فإنّ نقاط الاشتراك والالتقاء في الأصول والفروع أكثر من نقاط الاختلاف والافتراق لدى المسلمين، وهذه الأمور المشتركة هي بمثابة القاعدة الثابتة التي ينطلق المرء منها في المعرفة الدينية الإسلاميّة، وهذا من المبادئ القرآنية، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ

(١) كالبهنساوي في كتابه(السُنّة المفترى عليها)، والدكتور علي عبد الواحد في كتابه(بين الشّيعة وأهل السُنّة)، والذي ردّ عليه إحسان بكتاب اسماه(الرد الكافي على مغالطات الدكتور علي عبد الواحد وافي)، وغيرهما.

(٢) الزمر/ ١٨.

اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[١].

كما لابدّ من العدل والإنصاف عند النظر في المسائل الخلافية التي بين أئمة المذاهب الإسلاميّة، فلا شك في أنّ هذا المقدار من الخلاف ـ بل أكثر من ذلك ـ مما لابد منه، وهو ميزة البحث الفكري، ولا يخلو منه حتى أئمة المذهب الواحد سواء في الاعتقادات أو الفقه، كما نجد ذلك لدى أئمة السُنّة أنفسهم، فمن الظلم والإجحاف الاعتماد في بيان وردّ الطرف الآخر على المصادر الثانوية والأمور الخلافية غير المسلَّم بها لديه، وإنّما لابد من الرجوع إلى أمهات المصادر عنده والاحتجاج وفق متبنياته، قال ابن حزم: «**لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا؛ فهم لا يصدقونا، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم؛ فنحن لا نصدقها، وإنما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به سواء صدقه المحتج أو لم يصدقه؛ لأن من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير الخصم يومئذ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه**»[٢].

ويجدر بالباحث الإسلامي أن يكون هدفه من وراء طرح كل مسألة علمية هو طلب الحق والحقيقة لا أن يَرِدَ البحث وهو محمّل بالقناعات والأحكام المسبقة المسلّمة لديه من دون أن يكون له الاستعداد لرفع اليد عنها ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[٣].

(١) آل عمرن/ ٦٤.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ج٤، ص٧٨، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

(٣) سبأ/ ٢٤.

ولا ريب في أن العلماء هم مصدر الخير والسعادة لكل أمّة، فيجب على علماء المسلمين جميعاً السعي لما فيه خير الأمة وصلاحها، ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا من خلال البحث العلمي الحر والموضوعي، مع سعة الصدر، والانفتاح، والابتعاد عن العصبية في الحوار، والتأدب بالآداب الإسلاميّة، والتمسك بالقيم الأخلاقية.

مخالفات إحسان ظهير لمنهج البحث

كان إحسان الهي ظهير أبعد ما يكون عن سمات العلماء الواعين لقضايا الأمّة والحريصين عليها، وذلك واضحٌ جليٌّ في كتاباته، سيّما كتابه(الشّيعة وأهل البيت) الذي يتجلى له بوضوح مدى بُعْدِهِ عن سمات أهل التحقيق، وتحيزه وتعصبه لآراء محمد بن عبد الوهاب بلا مبرر، وتجنيه على الشّيعة بشكل كبير، وخروجه عن جادة الصواب، وعدم التزامه بمنهج البحث في المسائل الخلافية، الأمر الذي لا يبقي أي قيمة علمية للكتاب المذكور إلاّ عند قليلي البضاعة ممن تنطلي عليهم أبسط الأمور؛ لبساطتهم وسذاجتهم، فلقد وقع هذا الكاتب في العديد من المخالفات العلمية والمنهجية والأخلاقية، وإليك جملة من تلك المخالفات:

أولا: التدليس

لقد اعتمد إحسان إلهي ظهير أشكالاً مختلفة من التدليس تعدى فيها حدود المنطق وبلغ إلى مستوى التهريج والتقوّل بالباطل؛ لتشويه الحقيقة وإعطاء صورة عن التشيّع تخالف الواقع، لينفّر الناس عن

عقائدهم وأفكارهم، وهذه نماذج من تلك التدليسات على سبيل المثال لا الحصر:

أ ـ التدليس في أقوال اللغويين

تلاعب إحسان ظهير بنصوص علماء اللغة من أجل تأييد رأيه، وكمثال على ذلك حذفه عبارة: «ومن المَجاز» من كلام الزبيدي، حيث قال: «**قال الزبيدي: والأهل للمذهب: من يدين به ويعتقده، والأهل للرجل: زوجته، ويدخل فيه أولاده، وبه فسر قوله تعالى: ﴿وسار بأهله﴾ أي زوجته وأهله**»[1].

في حين أنّ كلام الزبيدي في كتابه(تاج العروس) هو:«**الأهل للمذهب: من يدين به ويعتقده.** ومن المَجاز: **الأَهْلُ لِلرَّجُلِ: زَوْجَتُه، ويدخلُ فيه الأولادُ، وبه فسر قوله تعالى: ﴿وسار بأهله﴾، أي زوجته وأولاده**»[2]؛ وذلك ليوهم استعمال(الأهل) في الزوجة على نحو الحقيقة عند اللغويين، والحال أنّ كلماتهم واضحة كل الوضوح في الاستعمال المجازي كما رأيت في نصّ الزبيدي وكما سيأتي.

ب ـ التدليس في أقوال علماء الشّيعة

ظهر لدينا من خلال متابعة ما كتبه إحسان إلهي ظهير في كتابه(الشّيعة وأهل البيت)، أنّ هناك تدليساً واضحاً في ما ينسبه إلى علماء الشّيعة الإمامية، فعلى سبيل المثال ما نسبه إلى الشيخ الطوسي رحمه الله من التسليم

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص١٥.
(٢) تاج العروس، الزبيدي، ج١٤، ص٣٦.

باقتداء أمير المؤمنينعليه السلام بأبي بكر في الصلاة[1]، وهذا افتراء محض على شيخ الطائفة، إذ التسليم في عبارته كان لظاهر الاقتداء لا لصلاة الإمامعليه السلام خلفهم صلاة واقعية على نحو المأموميّة الحقيقية، وحاصل كلامهعليه السلام: أنّ الاقتداء تارة يكون حقيقياً وأخرى يكون ظاهرياً، والذي يكشف عن الرضا هو الاقتداء الحقيقي دون الظاهري، والحال أنّ الاقتداء الحقيقي مفقود في المقام ويحتاج إثباته إلى دليل، والاقتداء الظاهري وان كان مُسلَّماً - يعني لو رأينا شخصاً يصلي خلف شخص آخر فإن الظاهر المسلّم به هو أنّه مقتد به في صلاته - لكنه لا يكشف عن الرضا؛ إذ أنّه قد يكون لأجل حفظ النفس أو ما شاكل، قال الشيخ الطوسي: «**فإنْ ادعي على أمير المؤمنين: أنه صلى ناوياً للاقتداء فيجب أن يدلوا على ذلك، فانا لا نسلمه ولا هو الظاهر الذي لا يمكن النزاع فيه. وان ادعي صلاة مظهر للاقتداء، فذاك مسلم، لأنه الظاهر، إلا انه غير نافع فيما يقصدونه ولا يدل على خلاف ما نذهب إليه في أمرهعليه السلام**»[2].

فأين هذا من القول بتسليم الصلاة خلفهم؟!

وقد دلّس إحسان ظهير بنحو آخر مبتكر، وهو إسناده إلى علماء الشّيعة ما يذكرونه من روايات خصومهم وآرائهم في معرض الرد عليها وتفنيدها، فيعمد إلى نسبة تلك الآراء إلى الشّيعة أنفسهم، ليوهم القارئ أن هذه الروايات والآراء هي لعلمائهم، وقد تكرر ذلك منه في عدّة مواضع، نذكر

(١) قال إحسان ظهير: «قال الطوسي في صلاة علي خلف أبي بكر:(فذاك مسلم؛ لأنه الظاهر)». الشّيعة وأهل البيت، ص٧١.

(٢) تلخيص الشافي، الشيخ الطوسي، ص١٥٨.

منها على سبيل المثال ما نسبه إلى السيد المرتضى من روايات زعم أنّه رواها في كتابه(الشافي في الإمامة). وحقيقة الأمر هي أن هذه الروايات قد أوردها القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه(المغني) ليعارض بها روايات الشّيعة في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، وقد ذكر السيد المرتضى في كتابه(الشافي في الإمامة)[١] هذا القول عن القاضي للردّ عليه.

فالسيد المرتضى ينقل نص قول القاضي عبد الجبار فيقول: «قال صاحب الكتاب:(دليل لهم آخر: وربما تعلقوا بأخبارٍ هُمْ يدعونها في هذا الباب، منها ما طريقه الآحاد، ومنها ما لا يمكن إثباته على شرط الآحاد أيضا، نحو ما يدّعون من أنه صلى الله عليه وآله تقدم إلى الصحابة بأن يسلّموا على علي بإمارة المؤمنين...)، ثم قال:(وقد بيّن شيخنا أبو علي أن هذه الأخبار لم تثبت من وجه يوجب العلم، فلا يصح الاعتماد عليها في إثبات النص... وبيّن أنّهم إن رضوا لأنفسهم في إثبات النصّ أن يعتمدوا على مثل هذه الأخبار، فالمروي من الأخبار الدالة على أنه صلى الله عليه وآله لم يستخلف أظهر من ذلك؛ لأنه قد روي عن أبي وائل والحكم، عن علي ابن أبي طالب عليه السلام أنه قيل له: ألا توصي؟ قال: ما أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله فأوصي! ولكن إن أراد الله بالناس خيراً فسيجمعهم على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم...)»[٢].

ولكنّ إحسان ظهير أخذ هذا النصّ ـ الذي نقله السيد المرتضى عن مغني القاضي عبد الجبار ليرد عليه ـ ونسبه للسيد وزعم أنّه يقول به، فقال:

(١) كتاب(الشافي في الإمامة) للسيد المرتضى هو ردّ على كتاب(المغني، ج٢٠) للقاضي عبد الجبار.
(٢) الشافي في الإمامة، السيد المرتضى، ج٣، ص٨٩ ـ ٩١، المغني، القاضي عبد الجبار، ج٢٠، ص١٨٧ـ١٨٨.

«أورد مثل هذه الرواية(علم الهدى) للشيعة في كتابه الشافي:(عن أمير المؤمنين عليه السلام لما قيل له: ألا توصي؟ فقال: ما أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله فأوصي...)»، وقال في موضع آخر: «رواه السيد مرتضى علم الهدى في كتابه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أنّ رجلاً من قريش جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: سمعتك تقول في الخطبة آنفا: اللهم أصلحنا بما أصلحت به الخلفاء الراشدين، فمن هما؟ قال: حبيباي...»[1].

فنجد هنا بالرغم من أن السيد المرتضى ينقل هذا القول عن القاضي عبد الجبار ليرد عليه إلاّ أنّ إحسان ظهير أخذه ونسبه للسيد المرتضى نفسه على الرغم من وضوح هذا الأمر وافترى على الشيخ كاشف الغطاء فنسب إليه ما يلي«كتب محمد الحسين آل كاشف الغطاء(إنّ هذا الاسم ـ أي الشّيعة ـ غلب على أتباع علي وولده ومن يواليهم حتى صار اسماً خاصاً بهم)»[2].

وهذا افتراء محض على الشيخ كاشف الغطاء، فإنّه إنّما حكى هذا القول عن أهل اللغة، فهو يقول ما نصه: «وهكذا كان الأمر، فإنّ عدداً ليس بالقليل اختصوا في حياة النبي صلى الله عليه وآله بعلي عليه السلام ولازموه، وجعلوه إماما كمبلّغ عن الرسول، وشارح ومفسّر لتعاليمه، وأسرار حِكَمه وأحكامه، وصاروا يُعَرفُون بأنهم شيعة علي عليه السلام كَعَلَمٍ خاصّ بهم كما نص على ذلك أهل اللغة، راجع النهاية ولسان العرب وغيرهما، تجدهم ينصون على أن هذا الاسم غلب على أتباع علي عليه السلام وولده ومن يواليهم، حتى صار اسما خاصا بهم»[3].

(١) الشّيعة وأهل البيت،إحسان ظهير، ص٥١، ص٥٢.
(٢) الشّيعة وأهل البيت، ص٢٤
(٣) أصل الشّيعة وأصولها، ص١٨٦ ـ ١٨٧.

وافترى على محمد جواد مغنية ونسب إليه ما يلي: «قال المغنية: الشّيعة من أحب علياً وتابعه أو من أحبه ووالاه»[١].

ولكن هذا افتراء محض على مغنية، فإنّه إنّما حكى هذا القول عن السُنّة، حيث قال: «وكما أثبت الشّيعة من كتب السُنّة وأقوالهم أنّ النبي هو الذي بعث عقيدة التشيع ودعا إليها، أثبتوا أيضا من طرق السُنّة أنَّ النبيَّ أول من أطلق لفظ الشّيعة على من أحب عليا وتابعه...»[٢]، وقال في موضع آخر: «وقد أجاب الشّيعة عن ذلك إجابة حاسمة وواضحة، وأثبتوا بالأرقام - من أقوالِ السنة، وكتبِهِم الصحاح - أنّ النبي هو الذي بعث عقيدة التشيع، وأوجدها، ودعا إلى حب علي وولائه، وأول من أطلق لفظ الشّيعة على أتباعه ومريديه»[٣].

وغير ذلك مما افتراه على كثير من علماء الشّيعة ومفكّريهم مما سوف تطّلع عليه في هذا الكتاب، والعجيب أنّ إلهي ظهير يتبجح بأنّه لا ينقل من الروايات إلا من كتب الشّيعة أنفسهم!!

ج - التدليس في الروايات الشيعية

قام إحسان ظهير بتقطيع الكثير من الروايات الشيعية؛ لإبعادها عن مدلولها الحقيقي، كتقطيعه رواية سليم بن قيس، ليستشهد بها على قوة العلاقة بين أهل البيت عليهم السلام وأبي بكر، من أنّه كان دائم الاتصال بأمير

---

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان ظهير، ص٢٤.

(٢) الشّيعة في الميزان، ص١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٧

المؤمنين عليه السلام لسؤاله عن أحوال الزهراء عليها السلام، فهو يقول: «وكان الصّدّيق دائم الاتّصال بعلي من ناحية لتسأله عن أحواله بنت النبي صلى الله عليه وآله خلاف ما يزعمه القوم،(فمرضت ـ أي فاطمة رضي الله عنها ـ وكان علي عليه السلام يصلي في المسجد الصلوات الخمس، فلما صلى قال له أبو بكر وعمر: كيف بنت رسول الله؟)»، ونقل بعد ذلك عبارة أخرى لسليم ابن قيس، قال: «و(لما قبضت فاطمة من يومها فارتجت المدينة بالبكاء من الرجال والنساء، ودهش الناس كيوم قبض فيه رسول الله، فأقبل أبو بكر وعمر يعزيان علياً ويقولان: يا أبا الحسن! لا تسبقنا بالصلاة على ابنة رسول الله»[1].

هذا، مع وضوح دلالة الرواية عند اتصال مقاطعها على وجود الخصومة الشديدة بينهما، فلاحظ النص الكامل للرواية لتقف على حقيقة الأمر، وهو كما يلي: «وكان علي عليه السلام يصلي في المسجد الصلوات الخمس، فكلّما صلى قال له أبو بكر وعمر: كيف بنت رسول الله؟ إلى أن ثقلت، فسألا عنها وقالا: قد كان بيننا وبينها ما قد علمتَ، فإن رأيتَ أن تأذن لنا فنعتذر إليها من ذنبنا؟ قال عليه السلام:(ذاك إليكما)، فقاما فجلسا بالباب، ودخل علي عليه السلام على فاطمة عليها السلام فقال لها:(أيتها الحرة، فُلانٌ وفلانٌ بالباب يريدان أن يسلّما عليك، فما ترين؟) قالت عليها السلام:(البيت بيتك والحرة زوجتك، فافعل ما تشاء)، فقال:(شدي قناعك)، فشدت قناعها وحولت وجهها إلى الحائط... فدخلا وسلّما وقالا: ارضي عنّا رضي الله عنك، فقالت:(ما دعاكما إلى هذا؟) فقالا: اعترفنا بالإساءة ورجونا

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٧٦.

أن تعفي عنا وتُخْرِجي سخيمتك، فقالت:(فإن كنتما صادِقَيْن فأخبراني عما أسألكما عنه، فإني لا أسألكما عن أمر إلا وأنا عارفة بأنكما تعلمانه، فإن صدقتما علمت أنكما صادقان في مجيئكما)، قالا: سلي عما بدا لك، قالت:(نشدتكما بالله هل سمعتما رسول الله ﷺ يقول: فاطمة بضعة مني، فمن آذاها فقد آذاني؟) قالا: نعم، فرفعت يدها إلى السماء فقالت:(اللهم إنهما قد آذياني، فأنا أشكوهما إليك وإلى رسولك، لا والله لا أرضى عنكما أبدا حتى ألقى أبي رسول الله وأخبره بما صنعتما، فيكون هو الحاكم فيكما)، قال: فعند ذلك دعا أبو بكر بالويل والثبور وجزع جزعاً شديداً، فقال عمر: تجزع يا خليفة رسول الله من قول امرأة؟... قال ابن عباس: فقبضت فاطمة عليها السلام من يومها، فارتجَّت المدينة بالبكاء من الرجال والنساء، ودهش الناس كيوم قبض فيه رسول الله ﷺ، فأقبل أبو بكر وعمر يعزيان علياً عليه السلام ويقولان له: يا أبا الحسن، لا تسبقنا بالصلاة على ابنة رسول الله، فلما كان في الليل دعا عليٌّ عليه السلام العباسَ والفضلَ والمقدادَ وسلمانَ وأبا ذرٍّ وعماراً، فقدم العباس فصلى عليها ودفنوها... فلما أصبح الناس أقبل أبو بكر وعمر والناس يريدون الصلاة على فاطمة عليها السلام، فقال المقداد: قد دفنّا فاطمة البارحة، فالتفت عمر إلى أبي بكر فقال: ألم أقل لك إنّهم سيفعلون؟! قال العباس: إنّها أوصت أن لا تصلّيا عليها، فقال عمر: والله لا تتركون -يا بني هاشم- حسدكم القديم لنا أبداً، إنّ هذه الضغائن التي في صدوركم لن تذهب، والله لقد هممت أن أنبشها فأصلّي عليها، فقال علي عليه السلام: (والله لو رمت ذلك يا بن صهاك لا رَجِعتْ إليك يمينُك، والله لئن سللت سيفي لا غَمَدْتُهُ دون إزهاق نفسك، فَرُمْ ذلك)، فانكسر عمر وسكت، وعلم أنَّ

عليا عليه السلام إذا حلف صدق...»[1].

إلى غير ذلك من الشواهد الواضحة التي حاول فيها إحسان إلهي ظهير من خلال التدليس الاستشهاد بها على غير مطلوبها من دون حياء من هذا التزوير والتحريف والتمويه على الحقيقة.

ثانيا: الخلط بين آراء الشّيعة الإمامية وعقائد بعض الفرق

لقد أورد إلهي ظهير مجموعةَ عقائدٍ تؤمن بها أكثر الفرق الإسلاميّة، ثم قام بنسبتها إلى علماء الشّيعة الإمامية ثمّ التشنيع عليهم، وهذا يكشف بوضوح إمّا عن عدم إحاطته بآراء الفرق الإسلاميّة وعقائدها، وإمّا عن سوءِ قصدٍ ونيةٍ مبيّتةٍ لهدف يريد أن يصل إليه، فإنّ مثل هذا الأسلوب في التحقيق والكتابة ـ الذي لا يعتمد الأسس والضوابط العلمية ولا يتبع القواعد المنطقية ـ خيانة علمية واضحة، خصوصاً وأنّه ينطلق من دوافع ذاتية غير نزيهة ترمي إلى إظهار آراء ومعتقدات الخصم بصورة مشوَّهة بالرغم من اشتراك غيره في جُلّها، كالمسائل التي اشترك بها جميع الفرق الإسلاميّة ومنها الإمامية، كمسألة الشفاعة، فقد اتفق المسلمون بمختلف مذاهبهم على شفاعة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأنبياء والرسل والملائكة عليهم السلام والمؤمنين يوم القيامة، ولا نريد الخوض في ذلك وإنما نكتفي بما أخرجه البخاري في الصحيح في هذا الباب، فقد أخرج عن جابر بن عبد الله أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة

(١) كتاب سليم بن قيس/ ص٣٩١.

والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته حَلَّتْ له شفاعتي يوم القيامة»[1].

وأخرج في الصحيح أيضاً عن أبي سعيد الخدري في رواية طويلة أخذنا منها موضع الحاجة، قال: «**فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون فيقول الجبار: بقيت شفاعتي، فيقبض قبضة من النار فيخرج أقواما قد امتحشوا...**»[2].

وأخرج في الصحيح أيضاً عن أنس أنّ النبيﷺ قال: «**يحبس المؤمنون يوم القيامة حتى يهموا بذلك فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا... فيأتوني فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته وقعت ساجداً فيدعني ما شاء الله أن يدعني، فيقول: ارفع محمد وقل يسمع واشفع تشفع وسل تعط، قال: فأرفع رأسي فأثني على ربي بثناء وتحميد يعلّمنيه، ثم أشفع فيحدّ لي حدّاً فأخرج فأدخلهم الجنة، قال قتادة: وسمعته أيضا يقول: فأخرج فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة، ثم أعود فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه...**»[3].

ومحل الشاهد في هذه الرواية الأخيرة هو الشفاعة وإلا ففيها كثير من الأمور التي لا نقبلها على ظاهرها ولا ندين أو نعتقد بها، كقوله: « **فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه فإذا رأيته وقعت ساجدا**».

وكمسألة زيارة قبور أنبياء الله تعالى وأوليائه، فقد اتفق المسلمون على استحباب ذلك، ولا نريد التطرق لذلك أيضاً لكن نشير لبعض الروايات

---

(١) صحيح البخاري، ج١، ص١٥٢، باب الدعاء عند النداء.

(٢) المصدر نفسه، ج٨، ص١٨١ ـ ١٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ج٨، ص١٨٣ ـ ١٨٤.

الواردة في زيارة القبور كشاهد على كلامنا، فقد أخرج مسلم في الصحيح، بسنده إلى أبي هريرة، قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى المقبرة فقال:(السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وانا إن شاء الله بكم لاحقون)»[١].

وأخرج في صحيحه أيضاً من طريق عائشة، قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ كلما كان ليلتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول:(السلام عليكم دار قوم مؤمنين وآتاكم ما توعدون غدا مؤجلون وانا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد)»[٢].

وقال النووي في شرحه للحديث: «وفي هذا الحديث دليل لاستحباب زيارة القبور والسلام على أهلها، والدعاء لهم والترحّم عليهم»[٣].

وأخرج في الصحيح أيضاً عن ابن بريدة عن أبيه، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها...)»[٤].

وقد أفرد ابن ماجة في سننه باباً خاصاً لما جاء من الأحاديث النبوية في الأمر بزيارة القبور[٥].

وكمسألة خروج المهدي في آخر الزمان، فلم تقتصر رواية المهدي الموعود على مذهب معين وإنما أخرجها حفاظ ومحدثو وأئمة المسلمين من

(١) صحيح مسلم، ج١، ص١٥٠، ص١٥١.
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٦٣.
(٣) شرح مسلم، ج٧، ص٤١.
(٤) صحيح مسلم، ج٣، ص٦٥.
(٥) سنن ابن ماجة، ج١، ص٥٠٠، باب ما جاء في زيارة القبور.

الشّيعة والسُنّة ونكتفي هنا بنقل نصّ كلام المباركفوري في تحفته، قال: «باب ما جاء في المهدي: اعلم أن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممر الأعصار أنه لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلاميّة ويسمى بالمهدي، ويكون خروج الدجال أو وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأن عيسى عليه السلام ينزل من بعده فيقتل الدجال ينزل من بعده فيساعده على قتله ويأتم بالمهدي في صلاته، وخرّج أحاديث المهدي جماعة من الأئمة منهم أبو داود والترمذي وابن ماجة والبزار و الحاكم والطبراني وأبو يعلي الموصلي، وأسندوها إلى جماعة من الصحابة مثل علي وابن عباس وابن عمر وطلحة وعبد الله بن مسعود وأبي هريرة وأنس وأبي سعيد الخدري وأم حبيبة وأم سلمة وثوبان وقرة بن إياس وعلي الهلالي وعبد الله بن الحارث بن جزء رضي الله عنهم، وأسناد أحاديث هؤلاء بين صحيح وحسن وضعيف»[1].

وغير ذلك من المسائل الاعتقادية لدى المسلمين، إلاّ أنّه بالرغم من ذلك كلّه عرضها بصورة مشوَّهة بعد أن نسب الاعتقاد بها إلى الشّيعة الإمامية فقط، وكأنّها انفردت بها من دون سائر فرق المسلمين الأخرى.

ثالثا: استعماله لغة السب والشتم والفحش والتكفير

إنّ من جملة ما اتسم به كتاب إحسان إلهي ظهير، هو كثرة السباب والشتم والكلام الفاحش في نصوصه، واستعماله العبارات السوقية الوضيعة في التعبير، إلى درجة تثير الدهشة ويبقى معها المرء مذهولاً،

(١) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج٦، ص٤٠١ ـ ٤٠٢.

ونحن هنا ننقل بعضها، من قبيل قوله: «**أبناء المجوس واليهود، أبناء البائدين الهالكين**»[١]، و «**أبناء اليهودية الأثيمة**»[٢]، و«**أبناء اليهودية البغيضة**»[٣]، ويقول أيضاً في شتم بعض علماء الشيعة بـ: «**كذبت يا عدو الله وابن اليهودية والمجوسية**»[٤]، ثم لم يكتف بذلك، بل شتمه في الصفحة اللاحقة بوصفه بـ: «**الكلب العقور**»[٥]، إلى غير ذلك من ألوان الشتم والسب و... التي تفنن إحسان ظهير فيها حتى لا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتابه من الشتائم والمشبّات التي هو أولى بها.

وعليه: متى كانت مثل هذه اللغة خياراً للمحققين وعلماء الدين؟!

هذا، وقد أخرج الحفاظ وأئمة الحديث من الطرفين الكثير من الأحاديث النبوية الصحيحة التي تنهى عن السباب والفحش، فقد أفرد البخاري وبقية محدِّثي السُنّة باباً خاصاً للأحاديث النبوية الشريفة التي تنهى عن السباب والفحش، منها ما أخرجه البخاري في الصحيح عن عبد الله، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[٦]، وأخرج في الصحيح أيضاً عن أبي ذر، أنّه سمع النبيﷺ يقول: «**لا يرمي**

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٤٤.

(٢) الشيعة وأهل البيت، هامش رقم، ص٤٤، ثم بعد كلّ هذا الشتم والطعن يرجع ويقول: «نحن لا نسبّ القوم ونشتم قادتهم»!!

(٣) المصدر نفسه، ص٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص١٩٦.

(٥) المصدر نفسه، ص١٩٧.

(٦) صحيح البخاري، ج٧، ص٨٤.

رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدّت عليه إن لم يكن صاحبه»[1]، وأخرج في الصحيح أيضاً عن أنس، قال: «لم يكن رسول الله صلى الله وسلم فاحشاً ولا لعّاناً ولا سبّاباً، كان يقول عند العتبة: مالَهُ تَرِبَ جبينه»[2]، إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة الكثيرة الواردة في المقام، ولا نريد التوسّع أكثر من ذلك بقدر ما نريد أن نؤكد على أنّه لا يوجد مبرر وراء تلك الألفاظ البذيئة التي رمى إحسان إلهي ظهير بها الشّيعة الإمامية، وكان يكفيه أن يأتي بما لديه من أدلة علمية وتحليلات منطقية تتلاءم وشأن علماء الدين.

رابعا: اعتماده على مصادر خلافية في تنقيح ونقد أقوال الشّيعة

اختلف السنة في المقصود من الشّيعة والتشيُّع، ولم يقتصر هذا الاختلاف على وسط معين منهم، بل شمل جميع الأوساط سواء كانوا من الفقهاء أو المتكلمين أو المحدثين المتقدمين منهم والمتأخرين، وهذه إشارة لبعض من تلك المعاني التي ذكروها للفظة الشيعة والتشيُّع:

١ـ تقديم علي عليه السلام على عثمان فقط في الفضيلة، مع الاعتقاد بأفضلية الشيخين، والقول بإمامتهما، قال ابن حجر: «فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما»[3]، وقال ابن عبد ربه الأندلسي: «الشّيعة... وهم الذين يفضلون علياً على عثمان ويتولون أبا بكر

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج١، ص٨١.

وعمر»[١]، وقال الذهبي بعد تفضيله أبا بكر وعمر على أمير المؤمنين عليه السلام: «**من خالف في ذا فهو شيعي جَلْد**»[٢].

٢ـ محبة علي عليه السلام وتقديمه على سائر الصحابة، قال أبو الحسن الأشعري: «**وإنما قيل لهم: الشّيعة؛ لأنهم شيعوا علياً(رضوان الله عليه) ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله**»[٣]. وقال ابن حجر في هدي الساري: «**والتشيع محبة عليّ وتقديمه على الصحابة، وقد يطلق على هذا النوع: الغلو في التشيع، أو الرفض**»[٤].

٣ـ التكلّم في عثمان وطلحة والزبير ومن حارب علياً، بل ربّما اعتقد كفرهم وتبرّأ من الشيخين، قال الذهبي: «**فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين**»[٥].

٤ ـ الاعتقاد بأنّ علياً عليه السلام هو الإمام المنصوص عليه بعد النبي صلى الله عليه وآله، وأنّ الأئمةَ من ولده، قال الشهرستاني: «**الشّيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية**»[٦]. وقال ابن خلدون في معنى التشيع أنه يطلق «**في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع**

(١) العقد الفريد، ابن عبد ربه، ج٢، ص ٢٤٥.
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٦، ص٤٥٨.
(٣) مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الاشعري، ص٥.
(٤) هدي الساري(مقدمة فتح الباري)، ابن حجر العسقلاني، ص٤٦٠.
(٥) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج١، ص٦.
(٦) الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص١٤٥.

علي وبنيه رضي الله عنهم، ومذهبهم جميعاً متفقين عليه أنّ الإمامة ليست من المصالح العامة التي تُفوَّض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفاله، ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر وأنَّ علياً رضي الله عنه هو الذي عيّنه صلوات الله وسلامه عليه بنصوص ينقلونها، ويؤوِّلونها على مقتضى مذهبهم»[1].

وهذه المعاني الأربعة للتشيع ليست على سبيل الافتراق التام، فقد يحصل بينها نوع من التداخل، فمثلاً من يتكلم في عثمان وطلحة والزبير ومن حارب علياً قد يؤمن أيضاً بأنّ الإمامة هي بالنص والتعيين.

وقد التبس الأمر على إحسان ظهير؛ لعدم وقوفه على معنى الشّيعة في الاصطلاح السنّي، أو لضعفه في التتبع، أو أنّه أراد التدليس كعادته، فاعتمد في تنقيح ونقد أقوال الشّيعة على مصادر وكتب غير شيعية حسب الاصطلاح الإمامي بل وحتّى الاصطلاح السُّنِّي في بعضها، حيث قال: «وننقل هنا روايات ثلاثة تأييداً لهاتين الروايتين نقلناها من كتب القوم،(الأولى: من حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أنه قال: لا أعلم علياً خالف عمر...[الرياض النضرة، لمحب الطبري، ج٢، ص٨٥]).

والرواية الثانية:(إنّ أهل نجران جاءوا إلى علي يشتكون ما فعل بهم عمر...[البيهقي، ج١٠، ص١٣٠. الكامل لابن أثير، ج٢، ص٢٠١، ط مصر. التاريخ الكبير للإمام البخاري، ج٤، ص١٤٥، ط الهند. كتاب الخراج لابن آدم،

(١) تاريخ ابن خلدون، ج١، ص١٩٧.

ص٢٣، ط مصر. كتاب الأموال، ص٩٨. فتوح البلدان، ص٧٤]).

والرواية الثالثة:(إنّ علياً قال حين قدم الكوفة: ما كنت لأحل عقدة شَدَّها عمر).[كتاب الخراج لابن آدم، ص٢٣. أيضاً: فتوح البلدان للبلاذري، ص٧٤، ط مصر]»[1].

والحال أنَّ كل هذه المصادر سنيّة، ولا يوجد فيها مصدر واحد شيعي، ومع ذلك يقول هذا الرجل: «**نقلناها من كتب القوم**»!!

ثم إنّه عدّ كثيراً من علماء ومؤرخي السنة من الشّيعة، حيث قال: «**ابن أبي الحديد الشيعي**»[2]، وقال: «**أبو الفرج الأصفهاني الشيعي**»[3]، وقال: «**أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر الكاتب العباسي الشيعي**»[4]، وقال:«**أبو المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمي الشيعي**»[5]، وقال:«**المؤرخ الشيعي المشهور بالمسعودي**»[6]، وقال:«**ابن النديم الشيعي**»[7]، إلى غير ذلك.

وفي مقام بيان بطلان هذه الدعاوي، نقول:

أمّا بالنسبة للدينوري، فقد قال الزركلي: «**أحمد بن داود بن وننـد الدينوري، أبو حنيفة: مهندس مؤرخ نباتي، من نوابغ الدهر، قال أبو حيان التوحيدي:(جمع بين**

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٩٩.
(٢) المصدر نفسه، هامش٣، ص٤٩.
(٣) المصدر نفسه ص٥٨، وهامش٤، ص٧٩.
(٤) المصدر نفسه، هامش٢، ص٦٨.
(٥) المصدر نفسه، ص٧٤.
(٦) المصدر نفسه ص٨٠.
(٧) المصدر نفسه ص١٨٠.

حكمة الفلاسفة وبيان العرب، له تصانيف نافعة، منها الأخبار الطوال... وللمؤرخين ثناء كبير عليه وعلى كتبه»[١].

وقد ذكره ابن أبي الوفاء القرشي في طبقات الحنفية، قائلاً: «أحمد بن داود أبو حنيفة الدينوري، صاحب كتاب النبات، أحد العلماء المشهورين في اللغة، ذكره أبو القاسم مسلمة بن قاسم الأندلسي في الذيل الذي ذيل به على تاريخه الكبير في أسماء المحدثين وقال:(فقيه حنفي الفقه وله المصنفات كتاب الفصاحة وكتاب الأنوار و... مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين»[٢].

وأمّا الموفق الخوارزمي فهو من فقهاء الحنفية، فقد قال الزركلي: «محمد بن محمود بن محمد بن حسن، أبو المؤيد الخوارزمي: فقيه حنفي، ينعت بالخطيب، ولد وعاش بخوارزم، وحج وجاور، وعاد عن طريق مصر فدمشق، ونزل ببغداد فدرس بها إلى أن مات، له(جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة، ط جزآن)»[٣].

وقد ذكر في طبقات الحنفية، قال: «محمد بن محمود بن محمد بن حسن، الإمام أبو المؤيد الخوارزمي الخطيب، مولده سنة ثلاث وتسعين وخمس مائة، تفقه على الإمام نجم الدين طاهر بن محمد الحفصي، سمع بخوارزم وقدم بغداد حاجّاً، ثم حج وجاور ورجع على طريق بلاد مصر، وقدم دمشق وحدث، ثم عاد إلى بغداد ودرس بها إلى أن مات سنة خمس وخمسين وست مائة »[٤].

---

(١) الأعلام، ج١، ص١٢٣.
(٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، ج١، ص٦٧.
(٣) الأعلام، ج٧، ص٨٧.
(٤) طبقات الحنفية، عبد القادر محمد أبو الوفاء القرشي، ج٢، ص١٣٢.

وأمّا المسعودي، فهو شافعي معتزلي، قال الزركلي: «علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن المسعودي، من ذرية عبد الله بن مسعود: مؤرخ، رحالة، بحاثة، من أهل بغداد، أقام بمصر وتوفي فيها، قال الذهبي: (عداده في أهل بغداد، نزل مصر مدة، وكان معتزلياً)»[1]، وكان فقيهاً مفتياً من فقهاء الشافعية، وقد أورده السبكي في (طبقاته)، قال: «علي بن الحسين بن علي المسعودي، صاحب التواريخ (كتاب مروج الذهب في أخبار الدنيا)، وكتاب (ذخائر العلوم)، وغير ذلك... أصله من بغداد وأقام بها زماناً وبمصر أكثر، وكان إخبارياً مفتياً علامة... وقيل إنّه كان معتزليَّ العقيدة، مات سنة خمس وأربعين أو ست وأربعين وثلاثمائة»[2].

نَعَم، إذا ثبتت له نسبة كتاب (الوصيّة)، فيكون قد تشيّع في أواخر عمره، فتبقى سائر كتبه معدودة في كتب الشافعية أو المعتزلة؛ لأنّه ألّفها قبل كتاب الوصيّة.

وأمّا ابن النديم الموصلي، هو أشهر ندماء الخلفاء العباسيين أعداء أهل البيت وشيعتهم، قال الزركلي: «إسحاق بن إبراهيم بن ميمون التميمي الموصلي، أبو محمد ابن النديم، من أشهر ندماء الخلفاء، تفرد بصناعة الغناء، وكان عالما باللغة والموسيقى والتاريخ وعلوم الدين وعلم الكلام، راوياً للشعر حافظاً للأخبار، شاعراً، له تصانيف، من أفراد الدهر أدبا وظرفا وعلما، فارسي الأصل، مولده ووفاته ببغداد، وعمي قبل موته بسنتين، نادم الرشيد والمأمون والواثق العباسيين، ولما مات نعي إلى

(١) الأعلام، ج٤، ص٢٧٧.
(٢) طبقات الشافعية، السبكي، ج٣، ص٤٥٦.

المتوكل فقال: (ذهب صدر عظيم من جمال الملك وبهائه وزينته)»[١].

وأمّا أبي الفرج الأصفهاني، فهو مرواني أموي، من الشّيعة الزّيديّة، وليس شيعيّاً إماميّاً، قال الزركلي: «علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني، من أئمة الأدب، الأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي، ولد في أصبهان، ونشأ وتوفي ببغداد... وكان يبعث بتصانيفه سرّاً إلى صاحب الأندلس الأموي فيأتيه إنعامه»[٢].

وقال الخطيب البغدادي: «والعجب أنّه أموي شيعي»[٣]، وقال: «وكان قبل أن يموت خَلَّط، وكان أمويًّاً وكان يتشيع، وهذا هو القول الصحيح»[٤].

ولعل موضع العجب عند الذهبي هو كون أبي الفرج من صميم الأسرة الأموية، فكيف صار إذن على مذهب الشّيعة؟! مع كل ما عرفه التاريخ من ألوان العداء ثم الخصومة السياسية والدينية التي استعرت نيرانها طويلا بين الأمويين والعلويين.

وقد نصّ علماء الشّيعة الإماميّة على أنّه زيديٌّ وليس إماميّاً اثني عشريٍّ:

قال الشّيخ الطّوسي: «أبو الفرج الأصفهاني، زيدي المذهب، له كتاب الأغاني كبير، وكتاب مقاتل الطّالبيين، وغير ذلك من الكتب»[٥].

---

(١) الاعلام، ج١، ص٢٩٢.
(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٨.
(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١١، ص٣٩٩.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الفهرست، لشّيخ الطّوسي، ص٢٨.

وقال ابن شهر آشوب: «أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، زيديّ، له كتاب الأغاني الكبير، مقاتل الطالبيين»[١].

وقال العلامة في خلاصة الأقوال: «أبو الفرج الأصفهاني، زيدي المذهب»[٢].

وقال التّفرشي في نقد الرجال: «أبو الفرج الأصفهاني: زيدي المذهب، له كتب، أخبرنا عنه: أحمد بن عبدون بجميع رواياته، وروى عنه: الدّوري، الفهرست»[٣].

وأمّا اليعقوبي، وهو أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، قال الزركلي في ترجمته: «أحمد بن إسحاق(أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، مؤرخ جغرافي كثير الأسفار، من أهل بغداد، كان جده من موالي المنصور العباسي»[٤]، فهو من شيعة بني العباس لا من شيعة أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وأمّا ابن أبي الحديد الحنفيُّ المعتزليُّ، قال الماحوزي: «قال عبد الحميد بن أبي الحديد الحنفي المعتزلي في شرح نهج البلاغة...»[٥].

ولعل السبب وراء احتساب ابن أبي الحديد من الشّيعة هو أن السُنّة ـ كما سيأتي ـ يعدّون كلَّ من يفضِّل عليّاً على عثمان شيعياً، وكلَّ من يفضِّل عليّاً على أبي بكر شيعياً غالياً، وقد كان من مذهب قدماء المعتزلة البغداديين هو

(١) معالم العلماء، ابن شهر آشوب، ص١٧٥.
(٢) خلاصة الأقوال، العلامة الحلّي، ص٤٢١.
(٣) نقد الرجال، التّفرشي، ج٥، ص٢٠٦.
(٤) الأعلام، ج١، ص٩٥.
(٥) كتاب الأربعين، ص١٩٣.

تفضيل عليّ عليه السلام على أبي بكر مع تصحيح بيعة أبي بكر، بدعوى أنَّ عليّاً قد رضي بذلك، قال ابن أبي الحديد معلقاً على رواية ابن ديزيل بسنده إلى زيد بن أرقم(أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ألا أدلَّكم على ما إن تسالمتم عليه لم تهلكوا؟ إنَّ وليَّكم الله وإنَّ إمامكم علي بن أبي طالب، فناصحوه، وصدِّقوه، فإنَّ جبريل أخبرني بذلك): «فإن قلتَ هذا نصٌّ صريحٌ في الإمامة فما الذي تصنع المعتزلة بذلك، قلت: يجوز أن يريد أنَّه إمامهم في الفتاوى والأحكام الشرعية، لا في الخلافة، وأيضاً فإنَّا قد شرحنا من قول شيوخنا البغداديين ما محصَّله أنَّ الإمامة كانت لعلي عليه السلام إنْ رغب فيها ونازع عليها، وإنْ أقرَّها في غيره وسكت عنها تولَّينا ذلك الغير وقلنا بصحة خلافته، وأمير المؤمنين عليه السلام لم ينازع الأئمةَ الثلاثةَ ولا جرَّد السيف ولا استنجد بالناس عليهم، فدلَّ ذلك على إقراره لهم على ما كانوا فيه، فلذلك تولَّيناهم وقلنا فيهم بالطهارة والخير والصلاح، ولو حاربهم وجرَّد السيف عليهم واستصرخ العرب على حربهم، لقلنا فيهم ما قلناه فيمن عامله هذه المعاملة من التفسيق والتضليل»[1].

وقال في موضع آخر: «ثم وقع بيدي بعد ذلك كتاب لشيخنا أبي جعفر الإسكافي ذكر فيه(أن مذهب بشر بن المعتمر وأبي موسى وجعفر بن مبشر وسائر قدماء البغداديين أن أفضل المسلمين علي بن أبي طالب ثم ابنه الحسن ثم ابنه الحسين ثم حمزة بن عبد المطلب ثم جعفر بن أبي طالب ثم أبو بكر بن أبي قحافة ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان)، قال[الاسكافي]:(والمراد بالأفضل أكرمهم عند الله

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج٣، ص٩٨.

وأكثرهم ثوابا وأرفعهم في دار الجزاء منزلة)، ثم وقفت بعد ذلك على كتاب لشيخنا أبى عبد الله البصري يذكر فيه هذه المقالة وينسبها إلى البغداديين وقال إن الشيخ أبا القاسم البلخي كان يقول بها وقبله الشيخ أبو الحسين الخياط وهو شيخ المتأخرين من البغداديين؛ قالوا كلهم بها فأعجبني هذا المذهب وسررت بان ذهب الكثير من شيوخنا إليه، ونظمته في الأرجوزة التي شرحتُ فيها عقيدة المعتزلة»[1].

وقال في موضع آخر: «فأمّا عليعليه السلام، فإنَّه عندنا بمنزلة الرسولصلى الله عليه وآله في تصويب قوله، والاحتجاج بفعله، ووجوب طاعته، ومتى صحَّ عنه أنَّه قد بَرِئَ من أحد من الناس برئنا منه، كائناً من كان، ولكنَّ الشأن في تصحيح ما يروى عنهعليه السلام، فقد كثر الكذب عليه، وولَّدت العصبيَّةُ أحاديث لا أصل لها، فأمّا براءتهعليه السلام من المغيرة وعمرو بن العاص ومعاوية فهو عندنا معلوم، جار مجرى الأخبار المتواترة، فلذلك لا يتولاَّهم أصحابنا، ولا يثنون عليهم، وهم عند المعتزلة في مقام غير محمود، وحاش لله أن يكونعليه السلام ذكر من سلف من شيوخ المهاجرين إلاَّ بالجميل، والذكر الحسن بموجب ما تقتضيه رئاسته في الدين، وإخلاصه في طاعة ربِّ العالمين، ومن أحبَّ تتبُّع ما روي عنه ممّا يوهم في الظاهر خلاف ذلك فليراجع هذا الكتاب(أعني شرح نهج البلاغة)، فإنّا لم نترك موضعاً يوهم خلاف مذهبنا إلاَّ وأوضحناه، وفسَّرناه على وجه يوافق الحق»[2].

وقال في موضع آخر: «ولهذا كان أصحابنا أصحاب النجاة والخلاص والفوز في هذه المسألة، لأنَّهم سلكوا طريقة مقتصدة، قالوا: هو[أمير المؤمنينعليه السلام] أفضل

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج١١، ص١١٩ ـ ١٢٠.
(٢) المصدر نفسه، ج٢٠، ص٣٥.

الخلق في الآخرة، وأعلاهم منزلة في الجنَّة، وأفضل الخلق في الدنيا، وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب، وكلُّ من عاداه، أو حاربه، أو أبغضه، فإنَّه عدوٌّ لله سبحانه وخالد في النار مع الكفَّار والمنافقين إلاَّ أن يكون ممَّن قد ثبتت توبته ومات على تولّيه وحبِّه، فأمّا الأفاضل من المهاجرين والأنصار الذين ولوا الإمامة قبله فلو أنَّه أنكر إمامتهم، وغضب عليهم، وسخط فعلهم، فضلاً عن أن يشهر عليهم السيف، أو يدعو إلى نفسه، لقلنا أنَّهم من الهالكين كما لو غضب عليهم رسول الله ﷺ؛ لأنَّه قد ثبت أنَّ رسول الله قال له:(حربك حربي وسلمك سلمي)، وأنَّه قال:(اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، وقال له:(لا يحبُّك إلاَّ مؤمن ولا يبغضك إلاَّ منافق)، ولكنَّا رأيناه رضي إمامتهم، وبايعهم، وصلَّى خلفهم، وأنكحهم، وأكل من فيئهم، فلم يكن لنا أن نتعدَّى فعله، ولا نتجاوز ما اشتهر عنه، ألا ترى أنَّه لمَّا بَرِئَ من معاوية برئنا منه، ولمَّا لعنه لعنَّاه، ولمَّا حكم بضلال أهل الشام ومن كان فيهم من بقايا الصحابة كعمرو بن العاص وابنه وغيرهما حكمنا أيضاً بضلالهم»[1].

وقال في موضع آخر: «فأمّا من قال بتفضيله على الناس كافَّة من التابعين فخلق كثير، كأويس القرني، وزيد بن صوحان، وصعصعة أخيه، وجندب الخير، وعبيدة السلماني، وغيرهم ممَّن لا يحصى كثرةً، ولم تكن لفظة الشّيعة تعرف في ذلك العصر إلاَّ لمن قال بتفضيله، ولم تكن مقالةُ الإمامية ومن نحا نحوها من الطاعنين في إمامة السلف مشهورةً حينئذ على هذا النحو من الاشتهار، فكان القائلون بالتفضيل هم المسمَّوْن الشّيعة، وجميع ما ورد من الآثار والأخبار في فضل الشّيعة وأنَّهم موعودون بالجنة

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج٢٠، ص٢٢٠ ـ ٢٢١.

فهؤلاء هم المعنيون به دون غيرهم، ولذلك قال أصحابنا المعتزلة في كتبهم وتصانيفهم: نحن الشّيعة حقّاً، فهذا القول هو أقرب إلى السلامة وأشبه بالحق من القولين المقتسمين طرفي الإفراط والتفريط إن شاء الله»[1].

وبهذا يتضح أن قلّة بضاعة إحسان ظهير في باب الفرق الإسلامية وعدم وقوفه على معاني التشيع هو الذي جعله يتخبط في أقواله واحتجاجاته.

والمحقق يعرف أن مثل هذه المصادر ـ مع كون بعضها مصادر ثانوية لا تصلح لإلزام الطرف المقابل ـ ليست مصادراً شيعية بحسب الاصطلاح لهذه اللفظة، أو لوقوع الخلاف فيها على أقل تقدير.

منهجنا في الردّ على كتاب(الشيعة وأهل البيت) لإحسان ظهير

أخذنا على أنفسنا في الرد على مدعيات إحسان ظهير في كتابه(الشيعة وأهل البيت) الالتزام بما يمليه علينا منهج البحث في المسائل الخلافية، ولعل الناظر في كتابنا يمكنه بوضوح رصد النقاط التالية:

١ ـ الاعتماد في مقام الرد والاحتجاج على الروايات الصحيحة المعتبرة الواردة في كتب السُنّة وفق مبانيهم في الجرح والتعديل، مع تقديم روايات الصحيحين والسنن الاربعة والمسانيد الثلاثة على غيرها من روايات كتبهم الأخرى في الحديث.

ولم نورد رواية من مصادر الشيعة إلا تلك الروايات التي ذكرها إحسان

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج٢٠، ص٢٢٦.

ظهير نفسه؛ وذلك من أجل الوقوف على حقيقتها وصلاحيتها للاحتجاج سنداً ودلالة ومضموناً.

ولعل الغريب في الامر هو أن أهم الادلة وأقواها على كثير من عقائد الشيعة موجودة في مصادر السُنّة أنفسهم كما سيأتي في طيات هذا الكتاب، وبهذا يتضح فساد النصيحة الموهومة التي أوردها إحسان ظهير في مقدمة كتابه وزعم أنّه قدمها لجماعة من الشّيعة، وأنّهم لو أرادوا الوحدة والتقريب مع السُنّة فيجب عليهم أن يحرقوا كتبهم أولاً[1].

أفلم يعلم هذا المسكين أن الشّيعة لم يحتجوا على السُنّة بكتبهم، وإنما احتجوا بما في كتب السُنّة من روايات صحيحة وفق مبانيهم؟!

وهذا بطبيعة الحال يقتضي أن يقوموا بحرق هذه الكتب التي تضمنت الروايات الدالة على حقّانية مذهب اتباع أهل البيت عليهم السلام، أو حذف هذه الروايات على الأقل حتى يتسنى لإحسان إلهي ظهير واضرابه التقريب بين السُنّة والشيعة.

٢ ـ عدم استخدام لغة التهريج والتشهير والسباب والشتم؛ امتثالاً لقوله

(١) قال إحسان ظهير: «لقيني في الحج بمكة المكرمة بعض العلماء الكبار من الشّيعة وتكلموا حول كتابي... فقلت لهم: نعم، ولكم حق، ولكن هل لكم أن تخبروني أن في الكتاب غير ما هو موجود في كتبكم أنتم؟ فقالوا: نعم، كل ما فيه من كتبنا نحن... فقلت: ماذا تريدون؟ قالوا: وهم يطيرون فرحاً وسروراً من استماعي وإصغائي لهم... قلت: موافق، ولكن بشرط؟ أجابوا وهم لا يصدقون قولي من شدة الفرح: بشروط ومقبولة قبل أن تذكرها... قلت: أن تصادروا جميع تلك الكتب التي نقلت عنها... وإحراقها حتى لا يبقى بعد ذلك خلاف قطعا وأبدا، ولا ينقل عنها احد غيري وبعدي... فرجعوا إلى أنفسهم وقالوا: إنك تعرف أن هذه الأشياء كانت مبعثرة، منتشرة في أوراق الكتب وصفحاتها...»، الشّيعة وأهل البيت، مقدمة الكتاب، ص٧!!

تعالى: ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾(١).

فالمحتاج لمثل هذه اللغة هو قليل البضاعة، وما بايدينا بفضل الله تعالى من الأدلة والحجج يغنينا عن ممارسة هذا الأُسلوب الذي هو من علامات الضعف، والخوار، والروح المنهزمة، الذي لا يتّبعه إلاّ من تنقصه الحجة والبرهان.

٣ ـ عدم اللجوء إلى عملية تقطيع النصوص بما يؤدي إلى تغيّر دلالتها أو معناها، وصرفه إلى معنى آخر لا يقصده المؤلف، إيماناً منّا بأن هذا الأسلوب، هو نوع من أنواع الاحتيال والتضليل، وهو بلا شك أمر مرفوض عرفاً وشرعاً؛ ولأنّه أسلوب من تنقصه الحجة الدامغة الذي يريد أقناع الطرف الآخر بكل طريقة، ولو على حساب الحقيقة.

نعم، قد نلجأ في بعض الأحيان إلى التقطيع لغرض الاختصار والاكتفاء بموضع الشاهد بما لا يؤدي إلى الإخلال بالمعنى الأصلي الموجود في المصدر.

٤ ـ المراعاة في الردّ للترتيب الذي عليه كتاب إحسان ظهير، إلاّ في بعض الموارد رعاية للتسلسل والترتيب المنطقي للأبحاث.

٥ ـ الاطناب والتفصيل والاختصار في الردّ على الشبهات المطروحة من قبل إحسان ظهير بحسب ما يقتضيه المقام.

---

(١) النحل/ ١٢٥.

٦ ـ تقسيم الردّ لأبوب وفصول وبحوث بشكل تدريجي ابتدأ من العام فالخاص فالأخص بحيث يكون السابق كالمبنى والمادة للاحق، وأفردنا بعض المسائل بباب خاص؛ نظراً لأهميتها وضرورتها، وذلك من خلال الابواب التالية:

الأول: أهل البيت عليهم السلام وعموم الصحابة

الثاني: أهل البيت عليهم السلام وأبو بكر بن أبي قحافة

الثالث: فدك

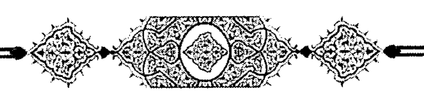
الرابع: غضب فاطمة عليها السلام

الخامس: أهل البيت عليهم السلام وعمر بن الخطاب

السادس: التشيع والنصّ

السابع: أهل البيت عليهم السلام وعثمان بن عفان

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ونبيّنا وحبيب قلوبنا محمد وعلى آله الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.



الباب الأول

أهل البيت عليهم السلام وعموم الصحابة

وفيه عدة فصول:

الفصل الاول: معنى أهل البيت عليهم السلام في اللغة والقرآن والسنة

الفصل الثاني: موقف القرآن الكريم من عموم الصحابة

الفصل الثالث: موقف الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله من عموم الصحابة

الفصل الرابع: موقف أهل البيت من عموم الصحابة

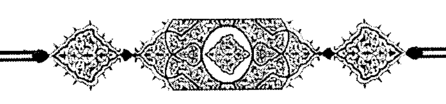


تمهيد

سعى إحسان إلهي ظهير من خلال عدم بيانه بشكل واضح للمقصود من بعض المفاهيم كأهل البيت والصحابة، إلى التعتيم على رأي الشيعة الحقيقي في موقف أهل بيت النبي عليهم السلام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فبعد أن عتّم على مفهوم أهل البيت والمقصود منهم دمج بشكل واضح ومتعمد بين موقفهم من عموم الصحابة وبين موقفهم من اشخاص معينين منهم، والحال أن من الواضح لدى المتتبع في باب الفرق أن دعوى الإمامية في المورد هو أن مفهوم أهل بيت النبي عليهم السلام في الاصطلاح يختص بأصحاب الكساء الخمسة (رسول الله صلى الله عليه وآله وامير المؤمنين عليه السلام وفاطمة عليها السلام والحسنان عليهما السلام)، وأن موقفهم من عموم الصحابة يغاير موقفهم من أشخاص معينين منهم، وحتى يتضح هذا الأمر بشكل أوضح سنميّز بين هذين الموقفين، ونقتصر في هذا الباب على الأول منها، وذلك ضمن الفصلين الآتيين، وأمّا موقفها من أشخاص معينين من الصحابة فسيأتي بحثه ضمن الأبواب التي سنذكرها لاحقاً:

الفصل الأول: معنى أهل البيت في اللغة والقرآن والسنة

الفصل الثاني: موقف أهل البيت عليهم السلام من عموم الصحابة



الفصل الأول

معنى أهل البيت عليهم السلام في اللغة والقرآن والسنة

وفيه ثلاثة أبحاث:

البحث الأول: أهل البيت عليهم السلام في اللغة

البحث الثاني: أهل البيت عليهم السلام في القرآن الكريم

البحث الثالث: أهل البيت في الروايات



البحث الأوّل
أهل البيت في اللغة

قال إحسان إلهي ظهير بعد أن استعرض كلمات اللغويين وأطال الكلام فيها: «ويظهر من هذا كلّه أنّ أهل البيت يطلق أصلاً على الأزواج خاصّة، ثم يستعمل في الأولاد والأقارب تجاوزاً»[1].

المناقشة:

استشهد إلهي ظهير لهذه الدعوى بمجموعة من كلمات اللغويين، ولكنّ جميع هذه الكلمات لا تتفق مع دعوى إلهي ظهير، وسوف ننقلها تبعاً له، وحسب تسلسلها في الكتاب، وإلا فمقتضى المنهج العلمي الصحيح في نقل الأقوال هو أن يُنقَلَ قول الأقدم فالأقدم، وستجد أنّ جميع ما نقله إلهي ظهير من كلمات اللغويين قد تركّز على إيضاح معنى(أهل الرجل) في اللغة دون(أهل البيت).

لكنّ النتيجة التي أخذها كانت في بيان المراد من(أهل البيت) لغةً!! وهذا من أعجب العجب!! وعلى كل حال فإليك أقوال اللغويين:

أولاً: صاحب القاموس(ت ٨١٧ هـ):

قال الفيروز آبادي: «أَهْلُ الرجُلِ: عَشيرَتُه وذَوُو قُرْباهُ ج: أَهْلونَ وأَهال... وأَهْلُ الأمرِ: وُلاتُه، و للبيتِ: سُكّانُه، وللمَذْهَبِ: من يَدينُ به، و للرجُل: زَوْجَتُه

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص١٨.

كأَهْلَتِه، و للنبيِّ ﷺ: أزْوَاجُه وبناتُه وصِهْرُه عليٌّ رضي الله تعالى عنه أَو نِساؤُه والرِّجالُ الذين هُمْ آلُه، ولكلِّ نَبيٍّ: أُمَّتُه»[1].

ويظهر من كلام صاحب القاموس:

١ـ أنّه ينصّ على أنّ كلمة الأهل تختلف بحسب ما تضاف إليه، فهي تعني عشيرته وذوي قرباه، وإذا أضيفت إلى الأمر تعني ولاة الأمر، وإذا أضيفت إلى البيت تعني سكّان البيت، وهكذا.

٢ـ إنّ صاحب القاموس لم يذكر أيضاً أنّ أهل البيت تعني أزواجه، بل قال: إن أهل البيت سكّانه، نعم ذكر أنّ أهل الرجل زوجته، ولكنه ذكر أيضاً أن أهل الرجل: عشيرته وذوو قرباه، فأين ما ينسبه إلهي ظهير إلى صاحب القاموس واللغويين من أنّ أهلَ البيت حقيقة في أزواجه، ومجاز في غيره؟!

٣ـ إنّ صاحب القاموس ذكر أيضاً أنّ أهل بيت النبيّ ﷺ هم أزواجه وبناته وصهره علي عليه السلام أو نساؤه، والرجال الذين هم آله، وهو لا ينسجم أيضاً مع دعوى ظهير في أن أهل البيت حقيقة في أزواجه.

فأين هو نصّ صاحب القاموس على أنّ لفظ أهل البيت خاصة في النساء ومجاز في الأقرباء، الذي صرّح به إلهي ظهير؟!

ثانياً: **الزبيدي**(**ت ١٢٠٥هـ**)

إليك نص عبارة الزبيدي من كتابه تاج العروس مع نصّ القاموس:

---

(١) القاموس المحيط: القيروزآبادي، ج١، ص١٢٤٥.

«والأَهْلُ (لِلْمَذْهَبِ: مَن يَدِينُ بِه) ويَعْتقِدُه. ومن المَجاز: الأَهْلُ (لِلرَّجُلِ: زَوْجَتُه) ويدخلُ فيه الأولادُ وبه فُسِّر قولُه تعالَى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ أي زوجتِه وأولادِه (كأهْلَتِهِ) بالتاء. (و) الأَهْلُ (للنَّبي صلّى اللهّ عليه وسلّم: أزواجُه وبَناتُه وصِهْرُه علي رضي اللهّ عنه أو نِساؤُه). وقِيل: أَهْلُه: (الرجالُ الذين هم آلُه) ويدخلُ فيه الأحفادُ والذّرِّيّاتُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ اللهِّ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾[3]، (و) الأهل (لكل نبي: أمته) وأهل ملته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾...[4]»[5].

ويظهر من كلام الزبيدي:

١ـ إنّه نص صريحاً على كون كلمة (أهل) مجازاً في الزوجة، وهو على عكس ما ادعاه إلهي ظهير تماماً؛ حيث قال: (على الأزواج خاصة، ثم يستعمل في الأولاد والأقارب تجاوزاً)؛ لذا فإن إلهي ظهير اقتطع من كلام الزبيدي (من المَجاز) وقال: **«والأهل للمذهب من يدين به ويعتقده، والأهل للرجل زوجته، ويدخل فيه أولاده»**[6].

٢ ـ إنّ الزبيدي نحا منحى اللغويين في أنّ كلمة الأهل يتغير معناها

(١) طه/ ١٣٢.

(٢) الأحزاب/ ٣٣.

(٣) هود/ ٧٣.

(٤) مريم/ ٥٥.

(٥) تاج العروس، الزبيدي، ج١٤، ص٣٦، مادة أهل.

(٦) الشيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص١٥.

بحسب المضاف إليه كما أشرنا إلى ذلك.

ثالثاً: ابن منظور(ت٧١١هـ)

قال: «وأَهْلُ البيت سُكَّانه، وأَهل الرجل أَخَصُّ الناس به، وأَهْلُ بيت النبي صلى الله عليه وسلم أَزواجُه وبَناته وصِهْرُه أَعني عليًّاعَلَيْهِ السَّلَامُ، وقيل: نساء النبي صلى الله عليه وسلم والرجال الذين هم آله»[1].

ويظهر من كلام ابن منظور:

١ـ التفريق بين كلمة أهل الرجل وأهل البيت، فقال: أهل البيت هم سكّانه، وأهل الرجل هم أخص الناس به، وهو ينافي ما ذهب إليه إلهي ظهير الذي يدعي أن هل البيت حقيقة في الزوجة ومجاز في غيرها.

٢ـ الوارد في كلام ابن منظور أن كلمة الأهل تتغير بحسب ما تضاف إليه، فإذا أضيفت إلى المذهب تعطي معنى غير ما إذا أضيفت إلى الأمر أو البيت أو الرجل، وهو لا يدل على أن كلمة أهل البيت حقيقة في الزوجة ومجاز في غيرها، بل تختلف حسب الإضافة.

رابعاً: الجوهري(ت ٣٩٣هـ)

قال: «وقد أَهَلَ فلانٌ يَأْهُلُ ويَأْهُلُ أُهُولاً، أي تزوّج، وكذلك تَأَهَّلَ. قال الكسائي: أَهَّلْتُ بالرجل، إذا آنَسْتَ به. وقولهم: مَرْحباً وأَهْلاً، أي أتيت سعةً وأتيتَ أهلاً، فاستأْنِسْ ولا تَستَوْحِشْ. قال أبو زيد: آهلَكَ الله في الجنة

(١) لسان العرب، ابن منظور، ج١١، ص٢٨.

إِيْهالاً، أي أَدْخَلَكَها وزوَّجَك فيها. وأَهَّلَكَ الله للخيرِ تَأْهِيلا»[1].

ويظهر من كلام الجوهري:

١ـ أنّه لم يتطرّق إلى لفظ أهل البيت الذي هو محلّ الكلام.

٢ـ إنّه لم ينصّ على أنّ استعمال كلمة الأهل في الزوجة استعمال حقيقي وفي غيرها استعمال مجازي، وهو يخالف دعوى إلهي ظهير أيضاً.

خامساً: الزمخشري(ت٥٣٨هـ)

قال: «رجعوا إلى أهاليهم. وفلان أَهْلٌ لكذا، وقد استَأْهَلَ لذلك، وهو مُسْتَأْهِلٌ له، سمعتُ أهلَ الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً. ومكانٌ آهِلٌ ومَأْهُولٌ. وأَهَلَ فلانٌ أُهُولاً، وتأَهَّلَ: تزوَّجَ، ورجلٌ آهِلٌ. وفي الحديث:(إنّه أعطى العَزَبَ حظّاً وأعطى الآهِلَ حظّين). وآهَلَكَ اللهُ في الجنّة إيهالاً: زوَّجَك».

ويظهر من كلام الزمخشري:

أنّه كما هو واضح لم يذكر سوى الفعل(أهل) ولم ينصّ على معنى كلمة أهل أو تعبير(أهل البيت) الذي هو محل الكلام، والذي ادّعى ظهير أنّه حقيقة في الأزواج، فلا يصحّ ما نقله عنه شاهداً على دعواه.

سادساً: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ)

قال: «أَهْلُ الرجلِ: زَوْجُهُ وأخصُّ الناسِ به... وأهلُ البيتِ سُكّانُهُ»[2].

(١) الصحاح، الجوهري، ج٤ ص ١٦٧.

(٢) العين، الفراهيدي، ج٤ ص٨٩.

ويظهر من كلام الفراهيدي:

أنّه على الرغم من أنّ إلهي ظهير لم ينقل من كتاب العين مباشرة، بل نقل بواسطة كتاب مقاييس اللغة لابن فارس، ولكن مع ذلك نقول: إنّ الفراهيدي لم ينصّ على ما ادّعاه إلهي ظهير، وإنّما نصّ على أنّ أهل الرجل هم زوجه وأخص الناس به، ولم يقل: إنّ أهل الرجل هم خصوص أزواجه، واللفظ الذي ادّعى إلهي ظهير اتفاق اللغويين على دلالته على خصوص الزوجة هو أهل البيت لا أهل الرجل، مع أَنَّ الفراهيدي أضاف: وأهل البيت: سكّانه، فلا ينطبق ما ذكره على دعوى إحسان إلهي ظهير، فكيف يستشهد به وهو خلاف دعواه؟!

سابعاً: الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)

قال: «أهلُ الرجل: من يجمعه وإيّاهم نسبٌ أو دِينٌ أو ما يجرى مجراهما من صناعة وبيت وبلد، فأهل الرجل في الأصل: من يجمعه وإيّاهم مسكن واحد، ثم تُجُوِّزَ به فقيل: أهل بيت الرجل، لمن يجمعه وإياهم نسب، وتعورف في أسرة النبي عليه الصلاة والسلام مطلقاً إذا قيل أهل البيت لقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1]، وعُبِّرَ بأهلِ الرَّجُلِ عن امرأته، وأهلُ الإسلام: الذين يجمعهم، ولمَّا كانت الشريعة حَكَمَتْ برفع حُكْم النسب في كثير من الأحكام بين المسلم والكافر قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[2]،

(١) الأحزاب/ ٣٣.
(٢) هود/ ٤٦.

وقال تعالى: ﴿وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾[1]، وقيل: أَهَلَ الرَّجُلُ يَأْهُلُ أُهُولاً، وقيل: مكانٌ مَأْهُولٌ: فيه أَهْلُهُ، وأَهِلَ به: إذا صار ذا ناسٍ وأهلٍ، وكلُّ دابة أَلِفَ مكاناً يقال: أَهِلٌ وأَهْلِيٌّ. وتأهّل: إذا تزوَّج، ومنه قيل: آهلَكَ الله في الجنة، أي زوّجك فيها، وجعل لك فيها أهلا يجمعك وإياهم»[2].

ويظهر من كلام الراغب الأصفهاني:

أنّه يقول بشكل صريح وواضح: «إنّ أهل الرجل في الأصل من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تجوّز به في غيره، ومن الواضح أنّ من يجمع الرجل وأهله في مسكن واحد أعمّ من الأزواج، فقد يشمل الأولاد والأب والأم، وكلّ من يعيشون في مسكن واحد.

بل قد لا يشمل الزوجة فيما لو لم تكن الزوجة في ضمن مسكنه كأَنْ تكون متوفَّاةً أو مطلَّقةً وكان له أبناء وبنات يعيشون معه، فيطلق عليهم حينئذ: «أهل الرجل»، على ما يذكر الراغب الأصفهاني.

فهل يكون ما ذكره الأصفهاني شاهداً لما ادّعاه إلهي ظهير، أم هو على خلاف ما ادعاه، فكيف يذكره ويذكر كلامه ويحتج به؟!!

الحاصل:

يظهر ممّا استشهد به إلهي ظهير من كلمات اللغويين ما يأتي:

---

(١) هود/ ٤٠.

(٢) مفردات غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص٢٩، ط٢.

أولاً: إنّ كلامهم مرتبط بأهل الرجل، ومحل البحث هو(أهل البيت).

ثانياً: لم ينصّ أحَد من اللغويين على أنّ أهل الرجل حقيقة في الزوجة ومجاز في الأقارب والأولاد، بل نصّ بعضهم على العكس من ذلك؛ حيث نصّ الزبيدي على أنّ إطلاق الأهل على الزوجة مجاز، ونصّ الراغب على أنّ أهل البيت حقيقة فيمن يجمعهم مسكن واحد، ومجاز في غير ذلك.

ثالثاً: إن من نصّ على كلمة «أهل البيت» منهم ذكر أنّ المراد منها سكّانه، ومن يجمعهم مسكن واحد.

النتيجة:

لقد ظهر أنّ ما ذكره إلهي ظهير لا يرتبط بمحل البحث الذي هو حول معنى أهل البيت، فلابدّ أن نُبيّن المعنى الصحيح لأهل البيت في اللغة، فنقول في بيان ذلك:

إنّ لفظ أهل البيت مركّب من كلمتين، هما:(الأهل) و(البيت)، ولكلّ واحدة منهما مفهوم معين، فكلمة(الأهل) يمكن تحديد مفهومها من خلال ملاحظة موارد استعمالاتها المختلفة، فيقال مثلاً: أهل الأمر، وأهل الكتاب، وأهل الدار، وأهل العلم، وأهل الذكر، وأهل الدين والمذهب، وهكذا سائر الاستعمالات.

وإذا دققنا في هذه الاستعمالات المختلفة نجد أن كلمة(الأهل) على الرغم من تعدّد استعمالاتها، إلاّ أنّ لها معنى واحداً، وهو فيمن له علاقة قويّة وارتباط وثيق بالمضاف إليه.

وهذا ما يؤيده جملة من كلمات اللغويين التي تقدّم نقلها، كابن منظور الذي صرّح بأنّ أهل البيت سكّانه، وأهل الرجل أخصّ الناس به.

وكذلك الخليل؛ إذ ذكر بأنّ أهل الرجل زوجه، وأخصّ الناس به، وأن أهل البيت سكّانه[١]، وكذلك صاحب القاموس حين قال: «**إنّ أهل الأمر ولاته، وللبيت سكّانه، وللمذهب من يدين به**»[٢]، وغيرهم من اللغويين الذين تقدّم نقل كلماتهم.

هذا، ناهيك عن مثلِ قولِ الفيّومي: ويُطلق الأهلُ على الزوجةِ، والأهلُ: أهلُ البيت، والأصلُ فيه القرابة، وقد أطلق على الأتباعِ، وأهلُ البلد: من استوطنه، وأهل العلم: من اتّصفَ به[٣].

فهو صريح في أنّ الأصل في «أهل البيت» القرابة، وأنّ الأهل يطلق على الزَّوجة، أي كأنّه يقول أن الأصل فيه القرابة وربّما أطلقت كلمة الأهل على الزوجة، وإن كان في الكلام تقديم وتأخير.

وأمّا كلمة(البيت) فتعني المَسْكن[٤]، ومأوى الإنسان؛ سُمّي به لأنّه يُبات فيه[٥]، وقال الجوهري: معروفٌ[٦]، وقال الخليل: البيتُ من بيوتِ الناس[٧].

(١) كتاب العين، ج٤، ص٨٩.
(٢) القاموس المحيط، ج١، ص١٢٤٥.
(٣) المصباح المنير، ٢٨، مادة «أهل».
(٤) المصباح المنير، ٦٨.
(٥) الطراز الأول، ج٣، ص١٩٠.
(٦) الصحاح، ج١، ص٢٤٤.
(٧) العين، ج٨، ص١٣٨.

فوكل معناه إلى معروفيته.

ويظهر من خلال ما تقدم أن كلمة(أهل البيت) ليس كما يزعم إلهي ظهير حقيقة في الأزواج ومجاز في الأقارب والأولاد، فقد عرفت أنَّ ما استشهد به من أقوال اللغويين لا يدلّ إلاّ على ما ذكرنا من أن(أهل البيت) تستعمل فيمن لهم علاقة وارتباط بصاحب البيت.

وحينئذ لا مانع من حيث اللغة من شمول هذا اللفظ المركّب لزوجاته، ولكنّ الذي لا يمكن قبوله، هو دعوى أنّه حقيقة بالزوجات خاصّة، إذ الصحيح هو أنّه يعم كلّ من اختص بالبيت ومن له علاقة قوية به.

ثم إنّ كلامنا في معنى(أهل البيت) لحدّ الآن هو على مستوى اللغة لا على مستوى الاصطلاح؛ لأنّه سيأتي البحث عنه مفصّلاً في البحث الآتي.

البحث الثاني

أهل البيت عليهم السلام في القرآن

الأمر الأول: دعوى أنّ القرآن لم يستعمل أهل البيت إلا بالأزواج

ادعى إلهي ظهير أنّ القرآن الكريم قد استعمل لفظ (أهل البيت) بخصوص الزوجات استعمالاً حقيقياً، حيث قال: «وهذا[1] ما يثبت من القرآن الكريم، كما وردت هذه اللفظة في ذكر قصّة خليل الله عليه الصلاة والسلام لما جاءت رسلُ الله إبراهيمَ بالبشرى»[2].

ثم بعد ذلك ساق إلهي ظهير لإثباتها ثلاث آيات، وهي:

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ* قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾[3].

المناقشة

إن أقصى ما يمكن أن يقال في دلالتها: إنّ التعبير بأهل البيت في الآية لم

---

(1) إشارة إلى قوله المتقدم: «ويظهر من هذا كله أنّ أهل البيت يطلق أصلاً على الأزواج خاصة، ثم يستعمل في الأولاد والأقارب تجاوزاً، وهذا ما يثبت في القرآن الكريم».

(2) الشيعة وأهل البيت، ص١٨.

(3) هود/ ٧٢-٧٣.

يستعمل في خصوص الزوجة، وهي سارة زوجة نبي الله إبراهيم عليه السلام، وإنّما استعمل في الأعم، بحيث كان شاملاً لإبراهيم وزوجته، ولم يختصَّ بها، ويمكن أن يستشهد لذلك بتغيُّر صيغة الخطاب من الإفراد إلى صيغة الجمع المذكَّر، فإنّه تعالى قال على لسان الملائكة: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ثم تغيَّر كلامه إلى قوله: رحمة الله وبركاته عليكم، وهذا الاختلاف والتغيّر من صيغة الإفراد إلى الجمع يدلّ على أنّ المراد من(أهل البيت) ليس خصوص سارة زوجة إبراهيم؛ إذ لا يوجد داع للانتقال من صيغة الإفراد إلى الجمع، وإن قيل للتعظيم، فإنّه يقال: إنّ التعظيم لسارة هنا لا وجه له لوجود إبراهيم عليه السلام، خصوصاً وأنّها كانت في مقام التعجب والاستغراب من أمر الله، وهذا لا يستدعي التعظيم.

بل يمكن القول: إنّ التعبير بـ(أهل البيت) في الآية استعمل في إبراهيم وآله، وهم إسماعيل وإسحاق وأولادهما، ويدلّ على ذلك ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله أمّته من كيفية الصلاة عليه، كما في الرواية التي أخرجها البخاري بسنده إلى ابن أبي ليلى، قال: «... **قال: لقيني كعب بن عجرة، فقال: ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي صلّى الله عليه وسلم؟ فقلت: بلى فأَهْدِها لي، فقال: سألنا رسول الله صلّى الله عليه وسلم، فقلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإنّ الله قد علّمنا كيف نسلّم؟ قال: قولوا: اللهم صلّ على محمد وآل محمد، كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنّك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما**

باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنّك حميد مجيد»[١].

ومن الواضح أنَّ الصلاة من الله هي الرحمة، فهذا الدعاء فيه طلب للرحمة والبركة التي خصّ الله بها إبراهيم وآل إبراهيم، فيتعيّن أن يكون المراد من(أهل البيت) الذين خصّهم الله بالرحمة والبركة في قوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ هم خصوص إبراهيم وآل إبراهيم، الذين هم ذريته من الأنبياء والأئمة.

ويؤيد ذلك أيضاً ما ذهب إليه المحقّقون من مُفَسِّري الإسلام من أنّ هذا المقطع من الآية جملة خبرية مستأنفة في مقام تعليل إنكار التعجب، من قبل سارة زوجة النبي إبراهيم عليه السلام، قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط: **«وقوله رحمة الله وبركاته عليكم كلام مستأنف علل به إنكار التعجب، كأنه قيل: إيَّاكِ والتعجب؛ فإنّ أمثال هذه الرحمة والبركة متكاثرة من الله عليكم»**[٢].

وقال ابن حجر: **«وقوله(رحمت الله وبركاته عليكم) كلام مستأنف علل به إنكار التعجّب، كأنه قيل: إياك والتعجب؛ فإنّ أمثال هذه الرحمة والبركة متكاثرة من الله عليكم»**[٣].

وقال الآلوسي: **«والجملة كلام مستأنف علل به إنكار تعجبها فهي جملة خبرية،**

---

(١) صحيح البخاري، ج٤ ص١١٨-١١٩.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج٥، ص٢٤٥.

(٣) الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، ابن حجر العسقلاني المطبوع بحاشية الكشاف للزمخشري، ج٢، ص٢٨١.

واختاره جمع من المحقّقين، وقيل: هي دعائية وليس بذاك»[١].

فعلى هذا تكون الآية بصدد الإخبار عن تلك الرحمة والبركة التي خصّ الله بها أهل بيت إبراهيم عليه السلام، وهي التي أمر النبي صلى الله عليه وآله أمته بطلبها له ولآله عليهم السلام، فكيف يقال باختصاصها بزوجة إبراهيم عليه السلام؟!

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾[٢].

المناقشة

إن الآية الكريمة لا ترتبط بمحل الكلام، وهو استعمال القرآن(لأهل البيت) في الأزواج خاصّة؛ لأنّ الآية لم تذكر هذا اللفظ وهو(أهل البيت)، بل أضافت كلمة الأهل إلى الضمير العائد إلى موسى عليه السلام (بأهله).

ومع ذلك لا يمكن إثبات أنّ كلمة(الأهل) في هذه الآية قد استعملت استعمالاً حقيقياً في الزوجة، لأنّه قد تقدّم أن معنى(الأهل) حقيقة هو من له علاقة وارتباط قوي بالمضاف إليه، فيختلف معناه فيما لو أضيف إلى(الأمر) أو إلى(البيت) أو إلى(الدين) باختلاف المضاف إليه، فأهل الرجل في اللغة هم كل من له ارتباط وعلاقة بالرجل أعم من الزوجة

(١) تفسير الآلوسي، ج١٢، ص١٠١.
(٢) القصص/ ٢٩.

والأولاد، واستعمالها في القرآن لا يدل على أنّها مستعملة في المعنى الحقيقي؛ لأنّ من الواضحات عند أهل اللغة أنّ الاستعمال لا ينحصر في المعاني الحقيقية، بل هو أعم من الحقيقة والمجاز، وإلاّ لانسدَّ باب المجاز، فليس كلّ استعمال هو في المعنى الحقيقي.

تنبيه إلى عدم صحة ما نسبه إلى الطبرسي والكاشاني

لقد نسب إلهي ظهير إلى الطبرسي والملا فتح الله الكاشاني ما لم يقولاه، فزعم أنّهما ذَهَبا إلى أنّ المراد من(أهل البيت) في الآية زوجة نبي الله إبراهيم عليه السلام لا غير، حيث قال: «**فاستعمل الله عزّ وجلّ هذه اللفظة بلسان ملائكته في زوجة إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه لا غير. ولقد أقرَّ بذلك علماء الشيعة ومفسِّروها، كالطبرسي في(مجمع البيان) والكاشاني في(منهج الصّادقين)**»[1].

ولكنّ هذه النسبة غير صحيحة، فأمّا بالنسبة للطبرسي، فإنّه يصرح بخلاف ذلك، وإليك عبارته، حيث قال: «**ويعني بأهل البيت: أهل بيت إبراهيم عليه السلام، وإنّما جعلت سارة من أهل بيته، لأنّها كانت ابنة عمه، ولا دلالة في الآية على أنّ زوجة الرجل من أهل بيته على ما قاله الجبائي. وروي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام مرَّ بقوم، فسلّم عليهم، فقالوا: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، ومغفرته ورضوانه. فقال عليه السلام لهم: لا تجاوزوا بنا ما قالت الملائكة لأبينا إبراهيم عليه السلام: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت**»[2].

---

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٨ـ١٩.

(٢) تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ج٥، ص٣٠٩.

وبنظرة عابرة في كلام الطبرسي رحمه الله يتّضح بلا أدنى خفاء، التدليس الذي قام به إحسان إلهي ظهير فيما نسبه إليه، فما قاله الطبرسي عكس ما ادعاه إلهي ظهير، حيث قال الطبرسي رحمه الله: «**أهل بيت إبراهيم عليه السلام، وإنّما جعلت سارة من أهل بيته، لأنّها كانت ابنة عمه**».

وأمّا الملاّ فتح الله الكاشاني، فلم يصح ما نسبه إليه إلهي ظهير أيضاً؛ لأنّ ما ذكره هو عبارة عن ترجمة من العربية للفارسية لكلام الطبرسي الذي نقلناه آنفاً[1].

الآية الثالثة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[2].

المناقشة

يقع البحث في معنى (أهل البيت) في هذه الآية الكريمة في جهتين:

الجهة الأولى: في دلالة نفس الآية على معنى أهل البيت عليهم السلام

الجهة الثانية: في دلالة الروايات على معنى أهل البيت عليهم السلام

---

(١) ونص عبارته في اللغة الفارسية: «ودر مجمع آورده اينكه ساره را از اهل بيت ابراهيم گردانيده دلالت نمى كند كه زوجات رجل اهل او باشد چه ساره دختر عم ابراهيم بود بجهت اين او را از اهل بيت شمرده مروى است كه امير المومنين بر جمعى به گذشت وبر ايشان گفتند وعليك السلام ورحمت الله وبركاته ومغفرته ورضوانه فرمود كه (لا تجاوزوا ما قالت الملائكة لأبينا ابراهيم ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت» منهج الصادقين، الملا فتح الله الكاشاني، ج٤

(٢) الأحزاب/ ٣٣.

أمّا البحث على مستوى الجهة الأولى، وهو بيان معنى (أهل البيت) في الآية، فيدل على خروج نساء النبيّ من مفاد هذه الآية، فضلاً عن اختصاصها بهن، وجهان:

الوجه الأول: من خلال بيان معنى الرجس والإرادة

ويتّضح ببيان مقدمات ثلاث:

المقدمة الأولى: بيان معنى الرجس.

المقدمة الثانية: إنّ الإرادة الإلهية تنقسم إلى تكوينية وتشريعية.

المقدمة الثالثة: هل الإرادة في الآية إرادة تكوينية أم تشريعية؟

المقدمة الأولى: بيان معنى الرجس

المراد من الرجس هو القذارة الأعم من المادية والمعنوية، فيعم جميع الذنوب والمعاصي، وهذا ما اتفقت عليه كلمة العلماء من اللغويين والمفسرين.

قال الخليل الفراهيدي: «كل شيء يستقذر فهو رجس»[1]

وقال ابن منظور: «الرجس: القَذَر، وقيل: الشيء القَذِر، وكلُّ قذر رجس... وقد يعبر به عن الحرام والقبيح والعذاب واللعنة والكفر، ورجس الشيطان: وسوسته... وقال ابن الكلبي: الرجس: المأثم... وقال الزجاج: الرجس في اللغة اسم لكل ما استقذر من عمل، فبالغ الله تعالى في ذم هذه الأشياء (الخمر والميسر والأنصاب

(١) كتاب العين، الخليل الفراهيدي، ج ٦ ص ٥٢

والأزلام) وسمّاها رجساً»[١]

قال الطبري: « ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ يقول: إنما يريد الله ليذهب عنكم السوء والفحشاء يا أهل بيت محمد، ويطهركم من الدنس الذي يكون في أهل معاصي الله تطهيراً... عن قتادة، قوله: إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً، فهم أهل بيت طهّرهم الله من السوء، وخصهم برحمة منه»[٢].

وقال الرازي: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ أي يزيل عنكم الذنوب[٣]

وقال الآلوسي: «والرجس في الأصل: الشيء القَذِر، وأريد به هنا ـ عند كثير ـ الذنب مجازاً، وقال السدي: الإثم، وقال الزجاج: الفسق، وقال ابن يزيد: الشيطان، وقال الحسن: الشرك، وقيل: الشك، وقيل: البخل والطمع، وقيل: الأهواء والبدع، وقيل: إنّ الرجس يقع على الإثم، وعلى العذاب، وعلى النجاسة، وعلى النقائص، والمراد به هنا ما يعمّ كل ذلك»[٤]

وقال البغوي: (أراد بالرجس: الإثم)[٥]

وقال الشوكاني: «الإثم والذنب المُدَنِّسان للأعراض، الحاصلان بسبب ترك ما

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ج ٦ ص٩٥ ـ٩٦
(٢) جامع البيان، ابن جرير الطبري، ج ٢٢ ص ٨ ـ ٩
(٣) تفسير الرازي، ج٢٥، ص٢٠٩.
(٤) معالم التنزيل، الحسين بن مسعود الفراء البغوي أبو محمد/ ج١، ص٣٤٩.
(٥) تفسير البغوي، ج٣، ص٥٢٨.

أمر الله به، وفعل ما نهى عنه، فيدخل تحت ذلك كل ما ليس فيه لله رضا»[1].

وقال السيوطي: «الرجس: الإثم»[2].

والحاصل من هذه الكلمات هو أنّ الرجس في الآية الكريمة هو الذنب، فيكون معنى إذهاب الرجس هو إذهاب جميع الذنوب عن أهل البيت صغيرها وكبيرها.

المقدمة الثانية: إن الإرادة الإلهية تنقسم إلى تكوينية وتشريعية

تنقسم الإرادة الإلهية إلى إرادة تكوينية وإرادة تشريعية، والفرق بينهما أنّ التكوينية تتعلق بإيجاد شيء تكويناً، ولا يمكن أن تتخلّف هذه الإرادة عن المراد، وقد استعملها القرآن في آيات عديدة:

منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[3].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئاً أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4]

ومنها قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[5].

(١) فتح القدير، الشوكاني، ج٤، ص٢٧٨.
(٢) تفسير الجلالين، السيوطي، ج٤، ص٢٧٨.
(٣) يس/ ٨٢.
(٤) المائدة/ ٤١.
(٥) القصص/ ٥.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ اللهُ أَن يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾[1].

فالإرادة في هذه الآيات ونظائرها هي من الإرادة التكوينية، والتي قد تسمى بالإرادة الحتمية، وهي لا يمكن أن تتخلف عن المراد، وفي مقابلها الإرادة التشريعية، وهي ما إذا تعلقت بتشريع وتقنين الأحكام، وقيام المكلف بامتثال هذه الأحكام من غايات التكليف، فمن الممكن حصول تلك الغاية، وربما لا تحصل، ولا يوجب ذلك الانفكاك خللاً في إرادة الله، لأن إرادته سبحانه وتعالى لم تتعلق إلا بالتشريع وقد تحقق، وحينئذٍ فالمكلّف قد يطيع ذلك التشريع وقد يعصيه، كما هو مقتضى الاختيار.

المقدمة الثالثة: الإرادة في الآية إرادة تكوينية أم تشريعية؟

إنّ الظاهر من الإرادة في هذه الآية هي الإرادة التكوينية لا الإرادة التشريعية من خلال قرينتين:

القرينة الأولى: إنّ الآية حصرت إذهاب الرجس بأهل البيت، ودلّ على ذلك الحصر بالحرف(إنّما)، وهو من حصر الصفة بالموصوف[2]، كقول

(١) الأنفال/ ٧.

(٢) قال الخطيب القزويني في إيضاح البلاغة: «والدليل انها(أي إنّما) تفيد القصر كونها متضمنة معنى(ما) و(إلّا) لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ بالنصب، معناه:(ما حرّم عليكم إلّا الميتة) وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر في باب(المنطلق زيد)، ولقول النحاة:(إنّما) لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه، ولصحة انفصال الضمير معها، كقولك:(إنّما يضرب انا)، كما تقول:(ما يضرب إلّا أنا)، قال الفرزدق:(أنا الذائد الحامي الذمار وإنما... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي)، وقال عمرو بن معد يكرب:(قد علمت سلمى وجاراتها... ما قطر الفارس إلا أنا) وقال السكاكي: ويذكر لذلك وجه لطيف يسند إلى علي بن عيسى الربعي وهو أنه لما كانت كلمة إن لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو ناسب أن يضمن⇦

القائل: إنّما الكريم حاتم، وهو يعني أنّ الكرم مقصور على حاتم، ومن المعلوم أن الحصر يتضمن طرفين: طرف إثبات وطرف نفي، فطرف الإثبات يدل على ثبوت الكرم لحاتم، وطرف النفي يدل على نفي الكرم عن غيره، وفي محل الكلام كذلك، فالآية تثبت تعلّق إرادة الله بإذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم تطهيراً، وعدم تعلّق إرادته بنفي إذهاب الرجس عن غيرهم، ويؤكّد هذا الحصر تقديم الجار والمجرور(عنكم) على الرجس، فحق العبارة أن يقال: الرجس عنكم، فلما حصل العكس دل على تأكيد حصر إذهاب الرجس عن خصوص أهل البيت، وكذلك المجيء بالاسم وهو أهل البيت بعد الضمير عنكم.

والحصر بأهل البيت يُثبت أنَّ الإرادة في الآية إرادة تكوينية وليست تشريعية؛ لأن الإرادة لو كانت تشريعية فلا معنى لاختصاصها بطائفة دون طائفة، والحال أنَّ الآية مختصة بأهل البيت.

وبعبارة أخرى: إن الإرادة في الآية ليست نظير الإرادة في قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1] فإنّ الإرادة فيها تشريعية، بل هي نظير الإرادة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئاً أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ

⇦معنى القصر لأن القصر ليس إلا تأكيدا على تأكيد فإن قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء الواقع بينهما يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحا وفي الآخر ضمنا »، الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص١٢٥

(١) المائدة/ ٦.

﴿قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1].

وغيرها من الآيات الشريفة، وهي الإرادة التكوينية، فلا يتوهَّم متوهِّمٌ أنَّ الإرادة في مثل هذه الآيات هي إرادة تشريعية، وأنّ الإرادة في آية التطهير نظير ذلك.

القرينة الثانية: إنّ الآية في مقام المدح والثناء على أهل البيت، وإثبات الفضيلة لهم، وهذا أمر لا يكاد يختلف عليه المسلمون، وهو يقتضي أن تكون الإرادة تكوينية لا تشريعية؛ لأنّ التشريعية لا موجب للمدح فيها، فقوله تعالى مثلاً: ﴿وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ لا يدلّ إلا على الامتنان الإلهي على العباد ولا يقتضي مدحاً ولا ثناء على من أراد الله طهارتهم بالإرادة التشريعية، وهذا بخلاف قوله تعالى: «﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ الذي يتضمن إثبات منقبة لهم وفضل بجعلهم أئمة وجعلهم الوارثين، وكذا الحال في الآية الشريفة ـ وهي آية التطهير ـ فإنّها تتضمن إثبات فضيلة لأهل البيت ـ تعلقت بها الإرادة الإلهية التي لا تتخلف ـ وهي إذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم تطهيراً.

والحاصل:

أنّ الإرادة في الآية الشريفة بلحاظ الحصر والتخصيص، وكونِ الآية في مقام المدح، هي إرادة تكوينية وليست تشريعية، ويؤيد ذلك ما

---

(١) المائدة/ ٤١.

أخرجه الطبري: «عن قتادة، قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1] فهم أهل بيت طهرهم الله من السوء، وخصَّهم برحمة منه»[2]، فإنّه فهم من الآية أنَّها بصدد الإخبار عن طهارة أهل البيت، وأنّه قد خصّهم بذلك دون سائر الناس، وهذا لا يصح إلاّ بناء على كون الإرادة الإلهية المتعلّقة بإذهاب الرجس عنهم هي إرادة تكوينية.

فإذا ثبت أن الرجس هو مطلق الذنوب، وأنَّ الإرادة تكوينية في الآية وهي متعلقة بإذهاب الرجس عن أهل البيت، فيتعين أن يكون المراد من أهل البيت الوارد ذكرهم في الآية هم جماعة خاصة عصمهم الله بإذهاب الرجس عنهم دون سائر الناس، وحينئذ لا يمكن دعوى شمول هذا اللفظ لأزواج النبي صلى الله عليه وآله فضلاً عن اختصاصها بهن؛ لأن عدم عصمتهن أمر متفق عليه بين المسلمين.

الوجه الثاني: استعمال لفظ البيت وليس البيوت

وهذا الوجه يبتني على أنّ المراد من البيت هو البيت الحقيقي المادي المكّون من الحجر والطين، وهو يتألف من مقدمات ثلاث:

المقدمة الأولى: المتفق عليه أنّه كان للرسول بيوتٌ لا بيت واحد

المتفق عليه عند المسلمين، كما هو صريح القرآن الكريم، والروايات، أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان له عدة بيوت، وليس بيتاً واحداً، ويدل عليه قوله

(١) الأحزاب/ ٣٣.

(٢) جامع البيان، الطبري، ج ٢٢، ص٩.

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾.

ويدل على ما ذهبنا إليه ما أخرجه البخاري، عن سعد بن عبيدة، قال: جاء رجل إلى ابن عمر، فسأله عن عثمان، فذكر عن محاسن عمله، قال: لعل ذاك يسوءُك؟ قال: نعم فأرغم الله بأنفك، ثم سأله عن علي فذكر محاسن عمله، قال: هو ذاك بيته أوسط بيوت النبي صلى الله عليه[وآله] وسلم، ثم قال: لعل ذاك يسوءك؟ قال: أجل، قال: فأرغم الله بأنفك، انطلق فاجهد على جهدك)[(٢)].

المقدمة الثانية: إن الأهل في الآية هم أهل بيت معيّن

إن الله خاطَبَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[(٣)]، أهلَ بيتٍ معيّن، حيث إنّه تعالى استعمل صيغة المفرد لكلمة «بيت» فقال: «أَهْلَ الْبَيْتِ» ولم يقل: أهل البيوت، فيتعين أن يكون المراد من ذلك هو جماعة خاصّة لهم علاقة وثيقة بذلك البيت بعينه دون غيره.

المقدمة الثالثة: إنّ البيت في الآية هو بيت علي و فاطمة

بعد أن ثبت أنّ الأهل هم أشخاص معيَّنون، وهم أهل ذلك البيت المعيّن الذي أشير إليه في الآية الكريمة، فيدور الأمر في تعيين البيت بين

(١) الأحزاب/ ٥٣.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص٢٠٨، باب مناقب المهاجرين وفضلهم.

(٣) الأحزاب/ ٣٣.

ثلاثة احتمالات لا غير على نحو الحصر:

الاحتمال الأول: كونه أحد بيوت زوجات النبي صلى الله عليه وآله، فيكون المراد من الأهل أحد نسائه.

الاحتمال الثاني: هو بيت الإمام علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

الاحتمال الثالث: هو بيت غير بيت زوجات النبي وغير بيت الإمام علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

والاحتمال الأول باطل قطعاً؛ لعدم ادعاء أحد من المسلمين كون الآية مختصّة بواحدة من أزواج النبي صلى الله عليه وآله على وجه الخصوص.

والثالث باطل جزماً؛ لاتّفاق جميع المسلمين على عدم وجود بيت آخر غير بيوت نساء النبي صلى الله عليه وآله، أو بيت فاطمة عليها السلام يمكن أن يكون هو المقصود في الآية الشريفة.

فيتعيّن الاحتمال الثاني، وهو كون المقصود من أهل البيت في الآية الكريمة، هم أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله فاطمة وعلي الحسن والحسين عليهم السلام.

ويؤيّد ذلك ما أخرجه أحمد وغيره بسند تامٍّ عن أنس بن مالك: «أنّ النبي **صلى الله عليه[وآله] وسلم كان يمرّ ببيت فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى الفجر، فيقول: الصلاة يا أهل البيت إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا**»[1]، مضافاً إلى ما ستأتي الإشارة إليه في البحث الروائي حول الموضوع.

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٢٥٩.

وحاصل الوجه الثاني:

أنّه لا عموم للآية الكريمة لشمول سائر بيوت أزواج النبيّ صلى الله عليه وآله، وبه تبطل دعوى القول بالعموم والشمول لهن، بل دعوى من يقول باختصاصها بزوجات النبي صلى الله عليه وآله كما هي دعوى إلهي ظهير.

الأمر الثاني: دعوى وحدة السياق لإثبات الاختصاص بأزواج النبي صلى الله عليه وآله

قال إحسان إلهي ظهير: «ويظهر بداهةً ولأول وَهْلة لمن قرأ هذه الآيات الكريمة أنّ هذه اللفظة لم ترد إلاّ في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصّة؛ لأنّ صدر الآية وقبلها من الآيات لم يخاطب بها إلاّ أزواجه عليه الصلاة والسلام، وكذلك الآية التي تليها ليس فيها ذكر غيرهن».

ويريد إلهي ظهير بهذا الكلام الاستدلال بسياق الآية على كونها مختصة بنساء النبي صلى الله عليه وآله.

المناقشة

ونجيب على هذه الدعوى بثلاثة أجوبة تتعلق بقرائن من الآية، ونترك بقية الإجابات المتعلقة بالجانب الروائي إلى محله الذي سيأتي بعد ذلك، فأمّا ما يتعلّق بالإجابة من نفس القرائن في الآية فنقول:

الجواب الأول:

لم يثبت أنّ موضع هذا الجزء من الآية(٣٣) من سورة الأحزاب، هو ما كان عليه بحسب النزول، بل من الممكن أن يكون له موضع آخر، ولكن

بعد جمع القرآن في زمن عثمان، اجتهد بعض الصحابة في ترتيب بعض الآيات بحسب ما يراه مناسباً لها، وخير دليل على ذلك هو ما ثبت لدى بعض كبار المفسرين من علماء أهل السنة بالنسبة لجعل آية إكمال الدين وإتمام النعمة جزءً من آية أحكام اللحوم، حيث جاء عن بعضهم:

قال السيوطي في تفسيره: «**أخرج ابن جرير عن السدي في قوله ﴿...الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ قال: هذا نزل يوم عرفة، فلم ينزل بعدها حرام ولا حلال، ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات**»(١).

ونقل الشوكاني، عن البيهقي قوله: «**فلما كان واقفا بعرفات نزل عليه جبريل وهو رافع يديه والمسلمون يدعون الله ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ يقول حلالكم وحرامكم فلم ينزل بعد هذا حلال ولا حرام ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ قال: منّتي. فلم يحجّ معكم مشرك ﴿وَرَضِيتُ﴾ يقول: اخترت ﴿لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ فمكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد نزول هذه الآية أحدا وثمانين يوما. ثم قبضه الله إليه.**»(٢).

وعليه فمن يتلو آيات تحريم اللحوم الواردة في سورة المائدة قبل آية إكمال الدين يجد غرابة في وضع هذه الآية الكريمة التي يشهد لها المحدّثون بأنّها آية بتمامها وكمالها، وأنّها ليست بجزءٍ لآية من آيات تحريم اللحوم، وأنّها نزلت في حجة الوداع. وقد وقفتَ على ما جاء في الدر المنثور وفتح

(١) الدر المنثور، جلال الدين السيوطي، ج٢ ص٢٥٩.
(٢) فتح القدير، ج٢، ص١٢.

القدير، وهذا يدل بوضوح على حشرها بين آيات اللحوم باجتهاد من الصحابة الذين قاموا بجمع القرآن في زمن عثمان، ويؤيده أنّه لو رفعنا آية إكمال الدين من آيات تحريم اللحوم لما نقص من معناها شيء، وكلامنا في المقام(عن آية التطهير) من هذا القبيل.

وحينئذ فعلى الأقل يبقى موضعها الأصلي مجهول من القرآن الكريم!! وعندئذ لا يمكن الاستدلال بوحدة السياق المدَّعاة من قبل إلهي ظهير؛ للشكّ في كون هذا هو موضعها الحقيقي والأصلي على ما نزلت عليه.

الجواب الثاني:

إنّما يكون الاستدلال بالسياق حجّة فيما إذا لم يقم دليل على خلافه، وقد قام الدليل القطعي على خلافه في المقام، كما سيأتي ذلك في بحث الروايات حول الموضوع، وإثبات أنّ المراد من أهل البيت هم خصوص أصحاب الكساء لا غيرهم، ولو صحّ أن الآية نزلت ضمن آيات نساء النبي ﷺ لثبت أنّه لا نصيب لهن فيها؛ لأنّه ﷺ قد منع من دخول أيّ واحدة منهنّ معهم تحت الكساء، ثم قال ﷺ: (اللهم هؤلاء أهل بيتي) على ما سيأتي بيانه مفصلاً في البحث الروائي.

الجواب الثالث:

توجد قرائن أخرى لإبطال الاستدلال بوحدة السياق في إثبات اختصاص الآية بنساء النبي ﷺ خاصّة، وهي كما يلي:

القرينة الأولى: اختلاف الضمائر

من الأمور التي تبطل دعوى إلهي ظهير، هي الاختلاف في استعمال الضمائر في الخطابين، حيث نرى أنّ الله سبحانه وتعالى في جميع خطاباته لنساء النبي صلى الله عليه وآله يخاطبهن بضمائر التأنيث(لستن، اتقيتن، فلا تخضعن، وقلن، قرن، بيوتكن، لا تبرجن، أقمن، آتين، أطعن واذكرن... الخ) إلاّ في آية التطهير؛ إذ تبدل من التأنيث إلى التذكير(عنكم، يطهركم).

فلو كان المراد من أهل البيت خصوص نساء النبي صلى الله عليه وآله - كما يزعم إلهي ظهير - لما تغيرت صيغة الخطاب، ولكان المناسب أن يقال: «ليذهب عنكنَّ الرجس ويطهّركنّ»، لا «عنكم ويطهركم».

القرينة الثانية: اختلاف العناوين في الخطابين

لم يعهد عن المولى تبارك وتعالى أنّه خطاب نساء النبي محمد صلى الله عليه وآله بغير عنوان(النساء أو الأزواج)، وهنا بعد مخاطبته إياهن بـ(نساء النبي) كما في صدر الآية الكريمة ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ..﴾ تغيّر الخطاب في نفس الآية إلى عنوان آخر وهو(أهل البيت)، واختلاف عناوين الخطاب يدل على اختلاف المخاطبين، فلو كان المقصود من أهل البيت في آية التطهير خصوص نساء النبيّ صلى الله عليه وآله لما تغير عنوان الخطاب. وبذلك تبطل دعوى القول باختصاص الآية بنساء النبي صلى الله عليه وآله.

القرينة الثالثة: اختلاف الأسلوب وطريقة الخطاب

لقد اتّبع القرآن الكريم في خطابه مع زوجات النبي صلى الله عليه وآله - في بداية

الآيات قبل آية التطهير ـ أسلوب الأمر فيما يريد منهن أن يفعلنه سبع مرات، من قبيل ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ وهكذا.

واستعمل أسلوب النهي فيما يريد الله أن ينهاهنّ عنه مرتين، كما في قوله تعالى: ﴿فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ ﴿وَلا تَبَرَّجْنَ﴾.

واستعمل أسلوب الترهيب والوعيد وتشديد العقوبة فيما لو أتت إحداهن بفاحشة، قال تعالى ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾.

وأسلوب الترغيب فيما يريد منهن فعله مرّة واحدة، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾.

بينما نجد أنّ الأسلوب الذي اتّبعه القرآن الكريم في خطابه مع أهل البيت، هو أسلوب المدح والتعظيم، وهذا فيه أمارة على أنّ المخاطب مختلفٌ في الخطابين، ولو كان المخاطب واحداً فيهما لما اختلف الأسلوب ولحن الخطاب.

الأمر الثالث: من نُسِبَ إليهم القول باختصاصها بنساء النبي ﷺ

قال إلهي ظهير: «وقد قال الشوكاني في تفسيره: قال ابن عباس وعكرمة وعطاء والكلبي ومقاتل وسعيد بن جبير: إنّ أهل البيت المذكورين في الآية هن زوجات النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاصّة، قالوا: والمراد من البيت بيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومساكن زوجاته؛ لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ...﴾، وأيضاً

السياق في الزوجات ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ...﴾ إلى قوله: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً»﴾[1].

ومن خلال هذه العبارة التي ينقلها إلهي ظهير عن الشوكاني، يظهر أنّ من ينسب إليهم القول بالاختصاص هم: ابن عباس، وعكرمة، وعطاء، والكلبي، ومقاتل، وسعيد بن جبير.

١ ـ مناقشة ما يُنسب إلى ابن عباس

أولاً: إنّ ما نسب إلى ابن عباس أنّه يقول بنزولها في نساء النبي صلى الله عليه وآله، فهو لا يعدو على فرض ثبوته: إما أن يكون رأياً خاصاً لابن عباس، لا أنه نقله عن النبي صلى الله عليه وآله، فهو اجتهاد مقابل النص؛ إذ المنصوص عليه بالروايات الصحيحة عن ابن عباس وغيره أنها نزلت في أصحاب الكساء، وعليه فهذا الرأي لا يمكن المصير إليه؛ لبطلان حجيته عند الجميع.

وأما أنّه رواية رواها عن النبي صلى الله عليه وآله، فهذا لا واقع له؛ إذ ليس لدينا من الروايات الصحيحة ما يثبت ذلك، بل الثابت عنه وعن غيره خلاف ذلك كما ذكرنا آنفاً.

ثانياً: لو فرض حجية رأي ابن عباس ـ بناء على حجية قول الصحابي ـ في كون الآية نازلة في نساء النبي صلى الله عليه وآله، فهذا أيضاً غير ثابت، لضعف الطريق إلى ابن عباس، وسيأتي البحث مفصّلاً عند المناقشة السندية لتلك الروايتين عن ابن عباس، حيث ثبت كونهما ضعيفتي السند؛ إذ لو لم يكن فيهما إلاّ صالح بن

---

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٢٠.

موسى وعكرمة لكفى للطعن بهما؛ لشهادة أهل الجرح والتعديل بضعفهما.

٢ ـ مناقشة ما ينسب إلى عكرمة

إنّ عكرمة كان من الوضّاعين، وكان يكذب في الأحاديث على مولاه ابن عباس، حتى أنّه قد قيّد على الكنيف لكثرة ما كان يكذب على مولاه ابن عباس، وعندئذ فلا عبرة برواياته فضلاً عن اجتهاداته التي يكون النص الصريح على خلافها.

وإليك بعض أقوال أرباب الجرح والتعديل فيه:

١- أخرج أحمد بن حنبل بسنده إلى سعيد بن المسيب أنّه قال لمولى له: «**لا تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة علي بن عباس**»[1].

٢- أخرج الطبري عن سعيد بن المسيب بسند، قال فيه: «**حدثني الصرار بن محمد بن إسماعيل، قال: أخبرنا إسماعيل، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه، قال: كان سعيد بن المسيب يقول لبرد مولاه: يا برد لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس، كل حديث حدثكموه يرد عني مما تنكرون ليس معه فيه غيره فهو كذب**»[2].

وأخرج أيضاً بسند آخر عن يزيد بن أبي زياد، جاء فيه: «**حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا جرير، عن يزيد بن أبي زياد، قال: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس**

(١) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، ج٢، ص٧١.
(٢) المنتخب من ذيل المذيل، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ص١٢٢.

وعكرمة مُقيَّدٌ على باب الحُشّ، قال: قلت له: ما لهذا كذا؟ قال: إنه يكذب على أبي»[١].

٣- قال ابن قتيبة في المعارف: «عن عبد الله بن الحارث، قال: دخلت على علي بن عبدِ الله بن عباسٍ وعكرمةُ مُوثَّقٌ على باب كنيف، فقلت: أتفعلون هذا بمولاكم؟! قال: إنّ هذا يكذب على أبي»[٢]. ونقل ابن ماكولا في إكمال الإكمال أنّ ابن عمر قال لنافع: «لا تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس»[٣].

٤- ما أخرجه ابن خلّكان بسندٍ عن عبد الله بن الحارث أنّه قال: «دخلتُ على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمةُ مُوثَقٌ على باب كنيف، فقلت: أتفعلون هذا بمولاكم؟! فقال: إنّ هذا يكذب على أبي»[٤].

٥- ما هو مشهور عن ابن سيرين من قوله في عكرمة أنّه كذّاب، كما عن ابن حجر وغيره، حيث نقل عنه أنّه قال: «ما يسوءني أن يدخل الجنة ولكنّه كذاب»[٥].

٦- إنّه قد تجاوز وتمادى في كذبه، حتى أنّه كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله، كما نقل ذلك ابن حجر عن سعيد بن المسيب، لما سأله عطاء الخرساني، قائلاً: «إنّ عكرمة يزعم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوَّج ميمونة وهو مُحرِم،

(١) المصدر السابق، ص١٢٢.
(٢) المعارف، ابن قتيبة، ص٤٥٦، تحقيق: د. ثروت عكاشة، نشر دار المعارف.
(٣) إكمال الإكمال، ابن ماكولا، ج١، ص٢٥٧.
(٤) وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ابن خلكان، ج٣، ص٢٦٦.
(٥) مقدمة فتح الباري، ابن حجر، ص٤٢٥. الكامل في التاريخ، ابن عدي، ج١، ص٥٣. تهذيب الكمال، المزي، ج١، ص٢٨٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٥، ص٢٥؛ ميزان الاعتدال، ج٣، ص٩٤؛ تاريخ الإسلام، ج٧، ص١٧٩.

فقال كذب مخبثان»[١].

٧- ما قاله المزي في تهذيب الكمال: «وقال عمرو بن خالد الحراني، عن ابن لهيعة: قال أبو الأسود: أنا أول من هيج عكرمة على السير إلى أفريقية، قلت له: أنا أعرف قوماً لو أتيتهم، قال أبو الأسود: فلقيني جليس له، فقال: هو ذا عكرمة يتجهز إلى أفريقية. قال: فلما قدم عليهم اتهموه، قال: وكان قليل العقل خفيفاً، كان قد سمع الحديث من رجلين، وكان إذا سئل حدّث به عن رجل، ثم يُسأل عنه بعد ذلك فيحدث به عن الآخر، وكانوا يقولون: ما أكذبه، فشكوا ذلك إلى إسماعيل بن عبيد الأنصاري، وكان له فضل وورع، فقال: لا بأس به أنا أشفيكم منه، فبعث إليه، فقال له: كيف سمعت ابن عباس يقول في كذا وكذا؟ فقال: كذا وكذا. فقال إسماعيل: صدقتَ سألتُ عنها ابن عباس فقال هكذا. قال ابن لهيعة: وكان يحدّث برأي نجدة الحروري، وأتاه فأقام عنده ستة أشهر، ثم أتى ابنَ عباس فسلَّم عليه، فقال ابن عباس: قد جاء الخبيث. وقال سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود: كنت أول من سبب لعكرمة الخروج إلى المغرب، وذلك أنّي قدمت من مصر إلى المدينة، فلقيني عكرمة، وساءلني عن أهل المغرب، فأخبرته بغفلتهم، قال: فخرج إليهم، وكان أول ما أحدث فيهم رأي الصفرية »[٢].

٨- ما قاله الذهبي: «قال أحمد بن حنبل: ما علمت أنّ مالكا حدّث بشيء لعكرمة إلاّ في الرجل يطأ امرأته قبل الزيارة؛ رواه عن ثور، عن عكرمة أحمد بن أبي خيثمة، قال: رأيت في كتاب علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدّثوني

(١) مقدمة فتح الباري، ابن حجر، ٤٢٥.
(٢) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٠، ص٢٧٧.

والله عن أيوب أنه ذُكِرَ له أنَّ عكرمة لا يحسن الصلاة، فقال أيوب: وكان يُصلِّي؟! الفضل السيناني، عن رجل، قال: رأيت عكرمة قد أقيم قائماً في لعب النرد. يزيد بن هارون: قدم عكرمة البصرة، فأتاه أيوب ويونس وسليمان التيمي، فسمع صوت غناء، فقال: اسكتوا، ثم قال: قاتله الله، لقد أجاد. فأما يونس وسليمان فما عادا إليه. عمرو بن خالد بمصر: حدثنا خلاد بن سليمان الحضرمي، عن خالد بن أبي عمران، قال: كنا بالمغرب وعندنا عكرمة في وقت الموسم، فقال: وددت أن بيدي حربة فأعترض بها من شهد الموسم يمينا وشمالا. ابن المديني: عن يعقوب الحضرمي، عن جدّه، قال: وقف عكرمة على باب المسجد، فقال: ما فيه إلاّ كافر. قال: وكان يرى رأي الأباضية. يحيى بن بكير، قال: قدم عكرمة مصر، وهو يريد المغرب، قال: فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا. قال ابن المديني: كان يرى رأى نجدة الحروري. وقال مصعب الزبيري: كان عكرمة يرى رأى الخوارج. قال: وادَّعَى على ابن عباس أنّه كان يرى رَأْيَ الخوارج. خالد بن نزار: حدثنا عمر بن قيس، عن عطاء بن أبي رباح: أن عكرمة كان أباضياً»[1].

الحاصل:

أنّ عكرمة الذي اشتهر عنه الكذب تارة، وأنه خارجي صفريّ تارة أخرى، وسماع الغناء واللعب بالنرد تارة ثالثة، كيف يطمئن بعد ذلك برواياته، خصوصاً فيما يرويه في ذم خصومه، لما يعتقد بعقيدة الصفرية من الخوراج[2]، وهم معروفون بموقفهم من الإمام علي وأهل بيته الكرام،

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص٩٥-٩٦.

(٢) انظر: المنتخب من ذيل المذيل، محمد بن جرير الطبري، ص١٢٢.

والذين يعتقدون بكفر الإمام علي عليه السلام!

فمن كان هذه عقيدته كيف يعقل أنّه يروي ما يناقض هذه العقيدة من نزول آية التطهير بعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام؟!!

٣ ـ مناقشة ما نسب إلى الكلبي

إنّ المعروف بين المفسّرين والثابت عندهم وعند غيرهم، أنّ الكلبي كان يقول باختصاص الآية بأصحاب الكساء لا نساء النبيّ صلى الله عليه وآله، وإليك بعض هذه الأقوال:

١ ـ قال المباركفوري: **«وقال أبو سعيد الخدري ومجاهد وقتادة وروي عن الكلبي أن أهل البيت المذكورين في الآية هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة»**[1].

٢ ـ قال الثعلبي: **«وقال السمهودي: وقالت فرقةٌ منهم الكلبي: هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة، للأحاديث المتقدمة»**[2].

٣ ـ قال القرطبي: **«وقالت فرقة منهم الكلبي: هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة»**[3]

٤ ـ قال الشوكاني: **«وقال أبو سعيد الخدري ومجاهد وقتادة، وروي عن الكلبي أنّ أهل البيت المذكورين في الآية هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة»**[4].

---

(١) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج٩، ص٤٨

(٢) تفسير الثعلبي، ج٨، ص٣٦

(٣) تفسير القرطبي، ج١٤، ص١٨٢.

(٤) فتح القدير، الشوكاني، ج٤، ص١٧٩.

والشوكاني وإن نقل ما يعارض ذلك، إلاّ أنّ ما ذكره من كون الكلبي من القائلين بنزولها في أصحاب الكساء، هو الموافق لما هو المعروف عنه، وغاية ما يقال هو عدم ثبوت النسبة للكلبي في أي من القولين.

لكنّ إلهي ظهير كعادته يحاول أن يشوّه الحقائق ويأخذ كلام الآخرين بشكل مبتور يتلاءم مع أغراضه، وهذا الأسلوب ـ الذي يحاول فيه الكاتب أن ينقل نصف الحقيقة ـ هو من أساليب التدليس الواضحة، فهو يريد أن يفهم القارئ أن الكلبي من القائلين بنزول الآية في نساء النبي صلى الله عليه وآله بلا نقاش، والحال أنّ ذلك مخالف للواقع تماماً.

٤ ـ مناقشة ما نسب إلى عطاء بن أبي رباح

وما نسبه إلى عطاء يمكن الجواب عنه بعدّة أجوبة، وهي كما يلي:

الجواب الأول: عدم ثبوت النسب له

لم يثبت عن عطاء أنه يقول بذلك، بل الثابت أنّ عطاء هو أحد رواة حديث الكساء عن أم سلمة، و الذي جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وآله: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم»[1]، وأن ما نقله عنه الشوكاني غير ثابت؛ إذ لم يذكر مصدره أو سنده[2].

الجواب الثاني: قول عطاء ليس بحجة

ولو ثبت أنّ عطاء يقول بذلك، فليس قوله آية ولا رواية، كي يحتج به

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٢٩٢؛ سنن الترمذي، ج٥، ص٣١.
(٢) انظر: فتح القدير، الشوكاني، ج٤، ص٢٧٩.

إلهي ظهير، بل قوله اجتهاد مقابل نص صحيح ثابت عن النبي ﷺ لا مجال للطعن فيه، ولا يكون مثل هذا الاجتهاد حجة حتى لو صدر من صحابي فضلاً عن كونه صادراً من تابعي بإجماع السُنّة، قال الرازي: «لنا النص والإجماع والقياس، أما النصّ فقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾ أمر بالاعتبار، وذلك ينافي جواز التقليد، وأما الإجماع: فهو أن الصحابة أجمعوا على جواز مخالفة كل واحد واحد من آحاد الصحابة، فلم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما، ولا كل منهما على صاحبه فيما فيه اختلفا، وأما القياس: فهو...»[1]، ولاحظ أيضاً ما ذكره الغزالي وغيره في هذا المقام[2].

ثم إنّ هذا الاجتهاد قد صدر من تابعي وليس من صحابي، وهو عطاء بن أبي رباح، فالقول بعدم حجية قوله في مقابل النص أوضح بكثير.

٥ ـ مناقشة ما نسب إلى مقاتل بن سليمان

يكفي في عدم الاعتماد على رأيه فضلاً عن مروياته، أنّ الجميع قد صرّحوا بكذبه وتناقض رواياته وآرائه، وإليك ما قاله أرباب الجرح والتعديل في الطعن فيه:

---

(١) المحصول، الرازي، ج٦، ص١٢٩.

(٢) قال الغزالي في المستصفى: «فإن من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه فلا حجة في قوله، فكيف يحتج بقولهم مع جواز الخطأ وكيف تدعى عصمتهم من غير حجة متواترة، وكيف يتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف، وكيف يختلف المعصومان، كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كل مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه، فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه ثلاثة أدلة قاطعة»، المستصفى، ص١٦٨.

١ ـ قال المزي: «وقال الجوزجاني: كان دجّالاً جسوراً، سمعت أبا اليمان يقول: قدم هاهنا فأسند ظهره إلى القبلة، وقال: سلوني عمّا دون العرش، وحُدِّثتُ أنه قال مثلها بمكة، فقام إليه رجل، فقال: أخبرني عن النملة أين أمعاؤها؟ فسكت. وقال العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه: سألت مقاتل بن سليمان عن أشياء، فكان يحدثني بأحاديث كل واحد ينقض الآخر، فقلت: بأيها آخذ؟ قال: بأيها شيء.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ما يعجبني أن أروي عنه شيئاً. وقال عباس الدوري والغلابي، عن يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال الغلابي، عن يحيى في موضع آخر: ليس بثقة. وقال محمد بن سعد: أصحاب الحديث يتّقون حديثه وينكرونه، وقال عبد الرحمان بن الحكم بن بشير بن سلمان: كان قاصّاً ترك الناس حديثه. وقال ابن عمّار الموصلي: لا شيء، وقال عمرو بن علي، وأبو حاتم: متروك الحديث. زاد عمرو: كذّاب. وقال البخاري: منكر الحديث، سكتوا عنه، وقال في موضع آخر: لا شيء البتة. وقال أبو داود: تركوا حديثه. قال النسائي في موضع آخر: الكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد ويعرف بالمصلوب بالشام. وقال أبو حاتم بن حبان: كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم وكان مشبّهاً، يشبّه الرب عز وجل بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك في الحديث»[1].

٢ ـ قال الذهبي: «وقال أبو حنيفة: أفرط جهم في نفي التشبيه، حتى قال: إنه

---

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٨.

تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل ـ يعني في الإثبات ـ حتى جعله مثل خلقه. وقال وكيع: كان كذاباً. وقال البخاري: قال سفيان بن عيينة: سمعت مقاتلاً يقول: إن لم يخرج الدجال في سنة خمسين ومائة فاعلموا أنّي كذّاب. وقال العباس بن مصعب في تاريخ مرو: كان مقاتل لا يضبط الإسناد، وكان يقصّ في الجامع بمرو، فقدم جهم فجلس إلى مقاتل، فوقعت العصبية بينهما، فوضع كل واحد منهما على الآخر كتاباً ينقض عليه. وقال النسائي: كان مقاتل يكذب. وقال ابن عيينة: قلت لمقاتل: إنّ ناساً يزعمون أنك لم تلق الضحاك. فقال: سبحان الله! لقد كنت آتيه مع أبي، ولقد كان يغلق عليّ وعليه باب واحد. وقال البخاري: سكتوا عنه. وروى عباس، عن يحيى، قال: ليس حديثه بشيء»[1].

وحاصل الكلام في ما نسب إلى مقاتل:

إنه لا عبرة بما نقله إلهي ظهير عن مقاتل بن سليمان، بعد ظهور حاله، وضعفه عند الجميع.

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج ٤، ص ١٧٣.

البحث الثالث

أهل البيت في الروايات

وفيه أمور:

الأمر الأول: الروايات الدالة على تحديد أهل البيت بأصحاب الكساء

وفيه جهات:

الجهة الأولى: استعراض الروايات الدالة على الاختصاص

لقد كادت الروايات الواردة في تحديد معنى أهل البيت بخصوص الخمسة أصحاب الكساء عليهم السلام، تبلغ حدّ التواتر؛ لاستفاضتها وكثرة طرقها الصحيحة والمعتبرة، حيث رواها عدد كبير من كبار الصحابة، كالإمام الحسن عليه السلام، وجعفر بن أبي طالب، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وزيد بن أرقم، وعمر بن أبي سلمة، وأبي الحمراء، والبراء بن عازب، وأم سلمة، وعائشة، وغيرهم، كما قام بإخراجها أكابر علماء الحديث، كمسلم في صحيحه، وأحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه، والبزّار في مسنده، وابن أبي عاصم في كتابه (السُنّة)، والترمذي والنسائي في السنن، والطبري في تفسيره، والطبراني في معاجمه، والحاكم في مستدركه، وأبو نعيم الأصبهاني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وغيرهم ممن رووها بطرق متعددة وكثيرة، وسنذكر بعض هذه الروايات حسب الصحابي الذي رواها، على سبيل المثال:

١ ـ رواية عائشة

أخرج مسلم في صحيحه: «عن صفية بنت شيبة، قالت: قالت عائشة: خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداةً وعليه مرط مُرَحَّلٌ من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء عليٌّ فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً»﴾[1]. و أخرجه أيضاً البيهقي في سننه[2]، والحاكم في المستدرك[3]، وغيرهم.

وواضح من خلال هذه الرواية الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه ـ وقبل أن يتلو آية التطهير ـ طبّقها على خصوص علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فأراد بذلك أن ينصّ على أنَّ الخطاب في الآية مختصٌّ ومنحصر بهم دون غيرهم.

٢ ـ رواية أم سلمة

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عطاء بن أبي رباح، قال: حدثني من سمع أُمَّ سلمة تذكر: أنّ «النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيتها فأتته فاطمة ببرمة[4] فيها خزيرة[1] فدخلت عليه، فقال لها: ادعي زوجك وابنيك،

(١) صحيح مسلم، ج٧، ص١٣٠.

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ج٢، ص١٤٩، نشر: دار الفكر

(٣) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٢، ص١٤٧.

(٤) قال ابن الأثير في النهاية: «الخزيرة: لحم يقطع صغارا ويصب عليه ماء كثير، فإذا نضج ذر عليه الدقيق، فإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة. وقيل هي حسا من دقيق ودسم. وقيل إذا كان من دقيق فهي حريرة، وإذا كان من نخالة⇐

قالت: فجاء علي والحسين والحسن فدخلوا عليه، فجلسوا يأكلون من تلك الخزيرة، وهو على منامة على دكّان، تحته كساء له خيبري، قالت: وأنا أُصَلِّي في الحجرة، فأنزل الله عز وجل هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، قالت: فأخذ فضل الكساء فغشّاهم به، ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصَّتي فأَذْهِبْ عنهم الرجس، وطهّرهم تطهيراً، قالت: فأدخلت رأسي البيتَ، فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ قال: إنّك إلى خير إنك إلى خير».

ثم قال: «قال عبد الملك: وحدثني أبو ليلى، عن أمّ سلمة مثلَ حديث عطاء سواء، قال عبد الملك: وحدثني داود بن أبي عوف الجحاف عن حوشب عن أمّ سلمة بمثله سواء»[٢].

وفي رواية أخرى لأحمد بن حنبل في المسند، وأبي يعلى الموصلي في

⇐فهو خزيرة» النهاية في غريب الحديث، ج١، ص١٢١.

(١) قال ابن الأثير في النهاية: «الخزيرة: لحم يقطع صغاراً ويصب عليه ماء كثير، فإذا نضج ذر عليه الدقيق، فإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة. وقيل هي حسا من دقيق ودسم. وقيل إذا كان من دقيق فهي حريرة، وإذا كان من نخالة فهو خزيرة» النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٢٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ح٢٥٣٠٠. ج٦، ص٢٩٢. قال الدكتور شعيب الأرنؤوط في تعليقه على هذه الرواية: بأنه حديث صحيح. وله ثلاثة أسانيد: الأول: ضعيف لإبهام الراوي عن أمّ سلمة، والثاني: إسناده صحيح، والثالث: ضعيف لضعف شهر بن حوشب، فيكون أحد طرق الحديث صحيحاً، وهو كافٍ في صحة الراوي، وقال حمزة أحمد الزين محقق كتاب المسند: إسناده صحيح برغم جهالة الراويٍ عن أم سلمة لأنه وصله في آخره، وهو حسن عند الترمذي ٥/ ٦٩٠ رقم٣٨٧١ في المناقب أيضاً بل قال: هو أحسن شئ في الباب. مسند أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين: ج١٨، ص٢٤٤.

مسنده[1]، والدولابي في الذرية الطاهرة[2]، والطبراني في المعجم الكبير[3]، وغيرهم عنها: إنّ النبيَّ قال لفاطمة عليها السلام (اللفظ لأحمد): «ائتيني بزوجك وابنيك، فجاءت بهم، فألقى عليهم رسول الله كساءً كان تحتي خيبرياً أصبناه من خيبر، ثم قال:(اللهم هؤلاء آل محمد، فاجعل صلاتك وبركاتك على آل محمد، كما جعلتها على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد. قالت أم سلمة: فرفعت الكساء لأدخل معهم فجذبه رسول الله من يدي، وقال: إنك إلى خير)»[4].

وأخرج الطحاوي في مشكل اللآثار: «عن عمرة الهمدانية، قالت: أتيت أمّ سلمة فسلّمت عليها، فقالت: من أنت؟ فقلت: عمرة الهمدانية، فقالت عمرة: يا أم المؤمنين أخبريني عن هذا الرجل الذي قتل بين أظهرنا فمحبّ ومبغض؛ تريد عليَّ بن أبي طالب، قالت أم سلمة: أتحبينه أم تبغضينه؟ قالت: ما أحبه ولا أبغضه، فقالت: أنزل الله هذه الآية: إنما يريد الله إلى آخرها، وما في البيت إلاّ جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة وحسن وحسين عليهم السلام، فقلت: يا رسول الله، أنا من أهل البيت؟، فقال:(إن لك عند الله خيراً)، فوددت أنه قال: نعم، فكان أحبّ إليّ مما تطلع عليه الشمس وتغرب»[5].

ثم قال بعد أن ذكر مجموعة من الروايات تنتهي إلى أمّ سلمة: «فدلّ ما

(١) مسند أبي يعلى، ج١٢، ص٣٤٤، ط١. وقال ابن حجر الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه أبو يعلى وإسناده جيد»، ج٩، ص١٦٧.
(٢) الذرية الطاهرة النبوية، محمد بن أحمد الدولابي، ص١٥٠.
(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٣، ص٥٣. ج٢٣، ص٣٣٦.
(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٣٢٣.
(٥) مشكل الآثار، الطحاوي، ج٢،ص٢٤٤، تحت رقم٧٧٢.

روينا في هذه الآثار مما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة ممّا ذكر فيها لم يرد به أنها كانت ممن أريد به مما في الآية المتلُوَّة في هذا الباب، وأنَّ المرادِين بها فيها هم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلي وفاطمة وحسن وحسين عليهم السلام دون من سواهم»[1].

٣ ـ رواية ابن عباس

أخرج أحمد بن حنبل في المسند[2]، والحاكم النيسابوري في المستدرك[3]، عن ابن عباس في حديث طويل في فضائل علي جاء فيه(واللفظ لأحمد): «...وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه فوضعه على عليّ وفاطمة وحسن وحسين فقال: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً...﴾».

وقال الهيثمي: «ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري وهو ثقة، وفيه لين»[4].

وقال المزي في ترجمة الفزاري: «قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة، وكذلك قال محمد بن سعد، والنسائي، والدارقطني».[5]

وفي السنن الكبرى للنسائي، وكتاب السُنّة لابن أبي عاصم: «عن ابن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٣٠ـ٣٣١.

(٣) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٣٣ . وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياق».

(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٢٠ .

(٥) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٣، ص١٦٢ .

عباس...: ودعا رسول الله(صلى الله عليه وسلم) الحسن والحسين وعليا وفاطمة، ومَدَّ عليهم ثوباً، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً...»[1].

٤ ـ رواية انس بن مالك

أخرج أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمّر ببيت فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى الفجر، فيقول: الصلاة يا أهل البيت، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً»[2] وقد أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف[3]، والترمذي في سننه وحَسَّنَهُ[4]،وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[5].

٥ ـ رواية واثلة بن الأسقع

أخرج أحمد في مسنده عن شداد أبي عمار، قال: «دخلت على واثلة بن الأسقع وعنده قوم، فذكروا علياً، فلما قاموا قال لي: ألا أخبرك بما رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قلت: بلى: قال: أتيت فاطمة رضي الله تعالى عنها أسألها عن علي، قالت: تَوَجَّهَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلستُ أنتظره، حتى جاء

---

(١) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١١٣ . كتاب السُنّة، ابن أبي عاصم، ص٥٨٩ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٢٥٩ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٢٧ .

(٤) سنن الترمذي، ج٥، ص٣١، وقال: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه إنما نعرفه من حديث حماد بن سلمة. وفي الباب عن أبي الحمراء معقل بن يسار وأم سلمة».

(٥) الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ج٥، ص٣٦٠ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه عليٌّ وحسن وحسين رضي الله تعالى عنهم، آخذٌ كُلُّ واحد منهما بيده، حتى دخل فأدنى علياً وفاطمة، فأجلسهما بين يديه، وأجلس حسنا وحسينا كل واحد منهما على فخذه، ثم لفّ عليهم ثوبه، أو قال كساء، ثم تلا هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ وقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، وأهل بيتي أحق»[1]. وقد أخرجها أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف، وفيها بعض ألفاظ حذفها أحمد؛ رُبَّما لحساسيتها؛ لما فيها من تصريح بشتم علي عليه السلام وهي قوله: «دخلت على واثلة وعنده قوم، فذكروا علياً فشتموه فشتمه معهم، فقال: ألا أخبرك... »[2].

وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[3]، و الطحاوي في شرح مشكل الآثار، وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، قائلاً: «إسناده صحيح»[4].

٦ ـ رواية سعد بن أبي وقاص

لقد أخرج جلّ المحدثين عن سعد بأسانيد صحيحة، أن النبي صلى الله عليه وآله قد حصر أهل البيت بعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فقد أخرج النسائي

(١) مسند أحمد أبن حنبل، ج٣٤، ص٣٥٠، ح١٦٣٧٤، وقال شعيب الأرنؤوط محقق الكتاب: حديث صحيح. مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص١٠٧. ورجال هذا الحديث رجال الصحيح سوى محمد بن مصعب، وقد قال فيه ابن أبي حاتم: «لا بأس به، وحدّثنا عنه بأحاديث». انظر: الجرح والتعديل، ج٨، ص١٠٣.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٠١.

(٣) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٤٧.

(٤) مشكل الآثار، الطحاوي، ج٢،ص٢٤٥، تحت رقم٧٦١.

في الخصائص، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: «أمر معاوية سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أنا ذكرت ثلاثاً قالهن رسول الله(صلى الله عليه[وآله] وسلم) فلن أسبّه لأَنْ تكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حمر النعم.. ولما نزلت ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ دعا رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي»[1]. وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني محقق كتاب الخصائص عن هذا الحديث: «إسناده صحيح»[2].

وكذا أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، وقال معلّقاً على الحديث: «ففي هذا الحديث أنّ المرادين بما في هذه الآية هم رسول الله(صلى الله عليه وسلم) وعلي وفاطمة وحسن وحسين»[3]. وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله:«إسناده صحيح»[4].

وأخرجه أحمد ومسلم والحاكم والترمذي وغيرهم، ولكنّهم ذكروا آية المباهلة بدلاً من آية الكساء، حيث جاء فيها: «ولما نزلت هذه الآية، ﴿...فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ...﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً وفاطمة وحسنا وحسينا فقال اللهم هؤلاء أهلي»[5].

---

(١) خصائص الإمام علي، النسائي، ص٤٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) مشكل الآثار، الطحاوي، ج٢،ص٢٣٥، تحت رقم٧٧٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٠. مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٨٥. سنن الترمذي، ج٤، ص٢٩٣؛ المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٥٠؛

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى بطريق آخر[١]، والطبري (واللفظ له)[٢]، والحاكم[٣]، بلا ذكر للآية حيث جاء فيه: «**قال رسول الله صلى الله عليه وآله حين نزل عليه الوحي، فأخذ علياً وابنيه وفاطمة، وأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: رب هؤلاء أهلي وأهل بيتي**»[٤].

وهذا الحديث المروي عن سعد بن أبي وقاص، وإن اختلفوا في نقله في بعض الألفاظ ـ فبعض ذكر آية التطهير، وبعض ذكر آية المباهلة، وبعض لم يذكر أيّاً من هاتين الآيتين ـ لكنّ ذلك غير مضر؛ لأنّهم متّفقون في النقل على أنّ النبي صلى الله عليه وآله حصر أهل البيت بعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وهذا هو الذي يدّعيه الشّيعة وينكره إلهي ظهير.

فقول النبي صلى الله عليه وآله: «اللهم هؤلاء أهل بيتي» كما في الرواية الأولى للنسائي والطحاوي، أو قوله صلى الله عليه وآله: «**اللهم هؤلاء أهلي**» كما في رواية أحمد ومسلم ورواية النسائي الثانية، أو قوله صلى الله عليه وآله: «**ربّ هؤلاء أهلي وأهل بيتي**» كما في رواية الطبري والحاكم، كل ذلك يشير إلى مفاد واحد، وهو حصر أهل البيت بالخمسة أصحاب الكساء المطهرين عليهم السلام.

٧ ـ جعفر بن أبي طالب

أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك، عن إسماعيل بن عبد الله بن

(١) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١٢٢، ح٨٤٣٩.
(٢) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٠٨.
(٣) جامع البيان، ابن جرير الطبري، ج٢٢، ص١٢، تحت رقم ٢١٧٣٨.
(٤) جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ج٢٢، ص١٢.

جعفر بن أبي طالب، عن أبيه، قال: «لما نظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرحمة هابطة قال: ادعوا لي ادعوا لي، فقالت صفية: من يا رسول الله؟ قال: أهل بيتي علياً وفاطمة والحسن والحسين، فجيء بهم، فألقى عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم كساءه، ثم رفع يديه، ثم قال اللهم هؤلاء آلي، فصلّ على محمد وعلى آل محمد، وأَنْزلَ الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾»[1].

٨ ـ رواية أبي سعيد الخدري

أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره، عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال:«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نزلت هذه الآية في خمسة: فِيَّ وفي عليٍّ وحسن وحسين وفاطمة ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾»[2].

وأخرج الطبراني في المعجم الأوسط، عن أبي سعيد الخدري: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء إلى باب عليٍّ أربعين صباحاً بعد ما دخل على فاطمة، فقال: السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته، الصلاةَ رحمكم الله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾»[3].

---

(١) المستدرك، الحاكم النيسابوري،ج ٣، ص ١٤٨، قال محقق الكتاب مصطفى عبد القادر عطا: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد صحّت الرواية على شرط الشيخين أنّه علمهم الصلاة على أهل بيته كما علمهم الصلاة على آله».

(٢) جامع البيان، محمد بن جرير الطبري، ج٢٢، ص٩؛ ج٢٢، ص٩.

(٣) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٨، ص١١٢.

وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق، عن عمران بن أبي مسلم، قال: «سألت عطية عن هذه الآية: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، قال: أُخبِرُكَ عنها بعلم، أخبرني أبو سعيد أنها نزلت في بيت نبي الله صلى الله عليه وسلم وعليٍّ وفاطمة وحسن وحسين، فأدار عليهم الكساء، قال: وكانت أمّ سلمة على باب البيت، قالت: وأنا يا نبي الله؟ قال: فإنك بخير وإلى خير»[1].

٩ ـ رواية البراء بن عازب

أخرجه ابن عدي في الكامل، وابن عساكر في تاريخ دمشق، عن إسحاق بن زيد، عن البراء بن عازب، قال: «دخل علي وفاطمة والحسن والحسين إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فخرج النبي فقال بردائه عليهم فقال: اللهم هؤلاء عترتي»[2].

١١ ـ رواية عمر بن أبي سلمة

أخرج الترمذي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجلّلهم بكساءٍ وعليٌّ خلف ظهره فجلّلهم بكساء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت

(١) تاريخ دمشق، ج١٤، ص١٤٧.

(٢) الكامل، عبد الله بن عدي، ج٦، ص٢١٢. تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٣٦٨.

أمّ سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانكِ وأنت على خير»[١]. قال الألباني: «صحيح سند الحديث»[٢].

١٢ ـ رواية أبي الحمراء

أخرج الطبري في تفسيره، عن أَبي الحمراء، أنّه قال: «رابطت المدينة سبعة أشهر على عهد النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم، قالَ: رأيت النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم إذا طلع الفجر جاء إلى باب عليٍّ وفاطمة، فقال: «الصَّلاةَ الصَّلاةَ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُّ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ »[٣].

وأخرج ابن عساكر أيضاً، عن أبي الحمراء، قال: «صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أشهر فكان إذا أصبح أتى باب علي وفاطمة وهو يقول: يرحمكم الله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُّ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ »[٤].

وهذه الرواية تفيد أن النبيﷺ كان شديد الحرص على رفع أيِّ أَمْرٍ من شأنه إيجاد الشكّ أو التوهّم في المراد من أهل البيتعليهم السلام، وأنّه يريد أن يبين للصحابة أنّ أهل البيت هم خصوص فاطمة وعلي والحسن والحسينﷺ.

١٣ ـ رواية الحسن بن عليعليه السلام

أخرج ابن أبي حاتم، وابن عساكر، عن أبي جميلة، قال: «إنّ الحسن بن علي

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠.
(٢) انظر: سنن الترمذي، ج٥، ص٣٥١.
(٣) جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج٢٠، ص٢٦٤.
(٤) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج١٤٢، ص١٣٧.

استُخلفَ حين قُتِل عليٌّ، رضي الله عنهما، قال: فبينما هو يصلي إذ وثب عليه رجل فطعنه بخنجر، وزعم حصين أنّه بلغه أنَّ الذي طعنه رجل من بني أسد، وحَسَنٌ ساجد، قال: فيزعمون أنَّ الطعنة وقعت في وركه، فمرض منها أشهراً، ثم بَرَأ فقعد على المنبر، فقال: يا أهل العراق، اتّقوا الله فينا، فإنا أمراؤكم وضيفانكم، ونحن أهل البيت الذي قال الله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، قال: فما زال يقولها حتى ما بقي أحد من أهل المسجد إلا وهو يَحِنّ بكاءً»[١].

١٤ ـ رواية علي بن الحسين عليه السلام

قال ابن كثير في تفسيره: «وقال السُّدِّي، عن أبي الديلم، قال: قال علي بن الحسين لرجل من أهل الشام: أما قرأت في الأحزاب: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾؟ قال: نعم، ولأنتم هم؟ قال: نعم»[٢].

الجهة الثانية: كيفية استفادة تحديد أهل البيت بأصحاب الكساء

أنّه يمكن استفادة مجموعة من الأمور على ضوء ما جاء في تلك الروايات بخصوص تحديد المراد من أهل البيت المذكور في آية التطهير، نلخصها بما يلي:

أولاً: إفادة الحصر بأصحاب الكساء

إنّ الروايات المتقدمة تنصّ وبشكل واضح وصريح على أنّ المراد بـ

(١) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٣٣، ص٢٦٨، وكذا أخرجها ابن كثير عن ابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم، ج٦، ص٤١٦.
(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج٦، ص٤١٦.

«أهل البيت» هم خصوص: النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين(صلوت الله وسلامه عليهم أجمعين)، وهم والمعروفون بالخمسة أصحاب الكساء، وقد نص النبيّ ﷺ على ذلك بألفاظ مختلفة ذات مدلول واحد، من قبيل «ربّ هؤلاء أهل بيتي»، و «اللهم هؤلاء أهل بيتي»، وما ضارَعها في المعنى والمؤدَّى.

يمكن استفادة ذلك من خلال عدّة نقاط:

الأولى: من خلال طبيعة الألفاظ والجمل التي استعملها في تطبيق الآية على أصحاب الكساء خاصة.

الثانية: جعلهم وجمعهم تحت الكساء، دليل على إرادة الحصر ومنع دخول غيرهم معهم في تطبيق مفهوم أهل البيت الوارد في الآية الكريمة، والتأكيد على اختصاصهم بها.

الثالثة: اختصاص الآية بهم من خلال تكرار الفعل، والوقوف على باب فاطمة وعلي عليهما السلام مدة ستة أشهر أو سبعة أشهر على اختلاف الروايات، والسلام عليهم بلفظ أهل البيت، حيث كان يقول: «**السلام عليكم أهل البيت**»، «**الصلاة يا أهل البيت**»،كما طالعتنا به عدّة من الروايات الصحيحة، علاوة على ذلك وضوح إرادته ﷺ بذلك الفعل تبليغ الأمة وتوجيهها نحو المطهّرين من أهل بيته عليهم السلام، خصوصاً وأنّها صريحة في تقرير نوع الإرادة الإلهية فيها، بأنّها من النوع الذي لا يتخلّف مرادها عنها.

ثانياً: إخراج نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وغيرهن عن شمول آية التطهير لهن

إنّ الروايات دلّت بصراحة ووضوح على خروج نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وغيرهن، وذلك من خلال:

أولاً: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يسمح بدخول واحدة منهنّ تحت الكساء حينما طلبن منه ذلك، كالذي جاء في قوله صلى الله عليه وآله لأمّ سلمة: «**إنك على خير**» لّما طلبت منه الدخول ولم يأذن لها.

ثانياً: إنّ النبي لو كان يريد شمول أهل البيت لغير أصحاب الكساء من نسائه وأقربائه لكان الأنسب أن يقول: «**اللهم هؤلاء من أهل بيتي**»، والحال أنّه لم يقل ذلك، بل حصر القول بهم فقط بقوله: «**اللهم هؤلاء أهل البيت**».

مضافاً إلى وجود قرينتين تدلان على عدم شمول أهل البيت لنساء النبي صلى الله عليه وآله، وهما:

القرينة الأولى: عدم إدعاء واحدة من نسائه صلى الله عليه وآله نزولها فيها

عدم إدعاء واحدة من نساء النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ الآية نزلت فيها مع وجود الداعي لذلك، خصوصاً وأنّ بعضهن قد مرّت بظروف سياسية تتطلب إظهار مثل هذه المنقبة العظيمة لتأييد موقفها وحشد الآراء لها للوقوف معها في قضيتها ونصرتها على عدوّها، بل الموجود والمنقول عن بعضهن أنها نزلت في أصحاب الكساء خاصّة، كما تقدّم في الروايات التفسيرية عن أمّ سلمة، وعائشة، مضافاً إلى اعتراف عائشة بعدم نزول شيء من القرآن فيها سوى أنزال عذرها.

فقد أخرج البخاري في صحيحه، عن يوسف بن ماهك، قال: «كان مروان على الحجاز ـ استعمله معاوية ـ فخطب، فجعل يذكر يزيد بن معاوية؛ لكي يبايع له بعد أبيه، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة، فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إنّ هذا الذي أنزل الله فيه: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي﴾ فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن، إلاّ أنّ الله أنزل عذري»[1].

وحينئذ فدعوى شمولها لغير أصحاب الكساء غريبة، فضلاً عن أنّها غير ثابتة، خصوصاً مع صراحتهن في نفي ذلك عنهن، فلو كانت فيهن لادّعين ذلك(أهل مكة أدرى بشعبها).

القرينة الثانية: دلالة الروايات على استقلالية آية التطهير

إنّ تخصيص الروايات للآية الكريمة بأصحاب الكساء خاصّة، دليلٌ على استقلالية هذا المقطع المعبّر عنه بآية التطهير ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ عن سائر الآيات السابقة واللاحقة له والواردة في نساء النبيّ ﷺ.

مضافاً لطبيعة الظروف التي نزلت فيها هذه الآية الكريمة من حيث الزمان والمكان، بل حتى بلحاظ تعبيرها، الذي فيه مدح وتعظيم لأهل البيت عليهم السلام، والدعاء لهم، والإخبار بكونهم مطهّرين من الرجس، في حين أن الآيات الأخرى المتعلّقة بنساء النبيّ ﷺ كانت طريقة الخطاب فيها

(١) صحيح البخاري، ج٦، ص٤٢.

مختلفة، حيث كانت في مقام الإنذار والتهديد لمن تخالف منهنَّ أوامر الله ورسوله صلى الله عليه وآله، والتي منها ما أشير إليها في هذه الآيات، وهذا يدل على أنّ شأن نزول آية التطهير غير شأن نزول الآيات الأخرى؛ ولذا فالمتشبث بوحدة السياق وشأن النزول قد غفل عن هذه القضية التي نستشفها من خلال الروايات السابقة.

الأمر الثاني: استدلال إلهي ظهير بروايةٍ في صحيح البخاري

قال إحسان إلهي ظهير: «ورد في الحديث: **أنّ النبي صلى الله عليه وسلم دخل في حجرة عائشة رضي الله عنها، فقال: السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله، فقالت: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته**»[١].

وهذه الرواية التي ذكرها إلهي ظهير جاءت في صحيح البخاري: «**عن أنس رضي الله عنه، قال: بُنِيَ عَلَى النبيّ صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش بخبز ولحم، فأُرْسِلتُ على الطعام داعيا، فيجيء قوم فيأكلون ويخرجون، ثم يجيء قوم فيأكلون ويخرجون، فدعوت حتَّى ما أجد أحداً أدعو، فقلت: يا نبيَّ الله ما أجد أحداً أدعوه، قال: ارفعوا طعامكم، وبقي ثلاثة رهط يتحدّثون في البيت، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فانطلق إلى حجرة عائشة، فقال: السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله، فقالت: وعليك السلام ورحمة الله، كيف وجدت أهلك بارك الله لك، فتقرّى حجر نسائه كلّهن يقول لهن كما يقول لعائشة، ويقلن له كما قالت عائشة**»[٢].

---

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٢١.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص١٨٧٣، ح٢٤٠٨،(حبل الله) قيل: المراد بحبل الله عهده، وقيل السبب الموصل إلى رضاه ورحمته، وقيل: هو نوره.

المناقشة

أولاً: لا يصح الاحتجاج على الخصم بما ليس في مصادره

إنّ هذه الرواية لا يصح الاحتجاج بها على الشّيعة، وإن جاءت في صحيح البخاري؛ لأنّها منقولة عن كتب خصومهم، فالاحتجاج بها مخالف لمنهج إلهي ظهير في كونه لا يردّ على الشّيعة إلاّ برواياتهم المعتبرة، مضافاً إلى مخالفتها لما هو مقرر عند علمائهم في مقام الاحتجاج على الخصم، من أنّه لا يجوز الاحتجاج على الخصم إلا بما يسلّم به، كما بيّن ذلك ابن حزم في كتابه(الفصل في الملل والأهواء)، حيث قال: «**لا معنى لاحتجاجنا عليهم بروایاتنا فهم لا يصدقونا، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدقها، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم على بعض بما يصدّقه الذي تُقام عليه الحجة به؛ سواء صدَّقه المحتج أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صَدَّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير الخصم يومئذ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان**»[١].

ثانياً: معارضة الرواية بأخرى للبخاري خالية من الزيادة

إنّ هذه الرواية التي تناولت واقعة زواج النبي صلى الله عليه وآله من زينب، رواها البخاري عن طريق أنس بن مالك بسند آخر، ولم يكن فيها عبارة: «**السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله**»، وإليك نصها: «**عن أنس رضي الله عنه، قال: أَوْلَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بنى بزينب ابنة جحش فأشبع الناس خبزاً ولحماً، ثم خرج إلى حُجَرِ أمّهات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة بنائه، فيسّلم عليهن ويدعو**

(١) الفصل في الملل والأهواء، ابن حزم الأندلسي الظاهري، ج٤، ص٧٨.

لهن، ويسلمن عليه ويدعون له، فلمّا رجع إلى بيته رأى رجلين جرى بهما الحديث، فلمّا رآهما رجع عن بيته، فلما رأى الرجلان نبيَّ الله صلى الله عليه وسلم رجع عن بيته وثبا مسرِعَيْن، فما أدرى أنا أخبرته بخروجهما، أم أُخبر، فرجع حتى دخل البيت وأرخى الستر بيني وبينه، وأُنزلت آية الحجاب»[1].

فلم يذكر أنس بن مالك في هذه الرواية ما هو موجود في الرواية الأخرى، وهذا ممّا يوجب الشك في ثبوت الزيادة من النبيّ صلى الله عليه وآله، والذي يؤكِّد هذا الشك في صدور الزيادة، هو أنَّ المشهور عن البخاري تغليب النقل بالمعنى أو بألفاظ متعددة.

قال الذهبي في كتابه(سير أعلام النبلاء): «وقال أحيد بن أبي جعفر والي بخارى: قال محمد بن إسماعيل يوماً: ربَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام، وربَّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر. فقلت له: يا أبا عبد الله بكماله؟ قال: فسكت»[2].

وكتب شعيب الأرنؤوط معلّقاً على ذلك:«ويعني هذا أنَّ البخاري يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، بخلاف مسلم. وسبب ذلك أنَّ البخاري صنّف كتابه في طول رحلته، فكان لأجل هذا ربّما كتب الحديث من حفظه، فلا يسوق ألفاظه برمّتها، بل يتصرف فيه، ويسوقه بمعناه.

أما مسلم فقد صنّف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة شيوخه، وكان يتحرّز في الألفاظ، ويتحرّى في السياق، والبخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه، فاحتاج أن

---

(١) صحيح البخاري، ج٦، ص٢٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٢، ص٤١٢.

يقطِّع الحديثَ الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام؛ ليورد كلَّ قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه.

أما مسلم فلم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلّها سرداً، عاطفاً بعضها على بعض في موضع واحد»[١].

كما نقل ذلك البغدادي في كتابه(تاريخ بغداد)[٢]، وابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه(فتح الباري)[٣]، وكذلك ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق[٤]، والمزي في كتابه(تهذيب الكمال)[٥].

ويضاف إلى ذلك كله أنّ نفس هذه الحادثة رواها مسلم وغيره خالية من هذه الزيادة، بل فيها ما يدلُّ على أنَّ أَنَساً لم يكن يتذكر أقوال النبي صلى الله عليه وآله في هذه الحادثة، وكان يتردد في ذلك، حيث جاء فيها: «**فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واتبعته، فجعل يتتبع حجر نسائه يسلم عليهن ويقلن: يا رسول الله كيف وجدت أهلك؟ قال: فما أدري، أنا أخبرته أنّ القوم قد خرجوا، أو أخبرني**»[٦]، فلاحظ قول أنس: «**فما أدري أنا أخبرته أنَّ القوم قد خرجوا، أو أخبرني**» الذي يدلُّ على أنَّ أَنَساً نفسه لم يكن يتذكّر الأقوال بحذافيرها، فضلاً عن النقل عنه الذي حصل بالمعنى، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الروايات حول

(١) المصدر نفسه، ج١٢، ص٤١٢، هامش رقم٥.
(٢) انظر: تاريخ بغداد، البغدادي، ج٢، ص١١.
(٣) مقدمة فتح الباري، ابن حجر، ص٤٨٨.
(٤) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٥٢، ص٦٥.
(٥) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٤، ص٤٤٦.
(٦) صحيح البخاري،ج٦، ص٢٦. صحيح مسلم، ج٤، ص١٤٩.

تفاصيل هذه الحادثة، فكيف يحصل الوثوق في حصول هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وآله؟ ومن ثم كيف يعوّل على مثل ذلك لإثبات أنَّ نساء النبي داخلات في الآية بمقتضى هذه الرواية؟!

ثالثاً: استعمال أهل البيت في الرواية بالمعنى اللغوي

إنّ المراد من أهل البيت في رواية البخاري آنفة الذكر على فرض تسليم صدورها، هو المعنى اللغوي للكلمة، كما تقدم تفسيرنا لها في بداية البحث من أن المراد بأهل البيت سُكَّانُهُ[1]، وليس النبيّ صلى الله عليه وآله بصدد توسيع اصطلاح أهل البيت، الذي تم تحديده وحصره بأصحاب الكساء، وذلك بقوله صلى الله عليه وآله: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي**» فرواية البخاري ناظرة إلى المعنى اللغوي، الذي هو معنى عام لا يقتصر على أصحاب الكساء خاصة، بل يعني سكان البيت ومن يقطن فيه، كلّ هذا على فرض صدور هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وآله.

رابعاً: الثابت أنّ المراد من أهل البيت هم أصحاب الكساء

إنّ غاية ما يمكن أن يقال: هو ثبوت التعارض بين مفاد هذه الرواية ـ الدالة على فرض التسليم على شمول مصطلح أهل البيت للنساء ـ مع مفاد الروايات المتَّفق على صحّتها عند جميع علماء المسلمين[2] ـ والدالة على أن

(١) كتاب العين، أحمد بن خليل الفراهيدي، ج٤، ص٨٩. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا، ج١، ص١٥٠.

(٢) حتى أن ابن تيمية المعروف بعناده وتشدده في نقل فضائل أهل البيت عليهم السلام، قال فيه: «وأمّا حديث الكساء فهو صحيح، رواه أحمد والترمذي من حديث أُمّ سلمة، ورواه مسلم في صحيحه، من حديث عائشة، قال: خرج النبي صلّى الله عليه]وآله] وسلّم ذات غداة وعليه مرط مرجّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال:(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس⇦

غير أصحاب الكساء ليسوا من أهل البيت ـ فيتعارض المدلولان والمفادان السلبي والإيجابي، ومقتضى القواعد الأصولية في هذا الباب هو الأخذ بما كان أقوى دلالة وحجة.

وهنا نحن بين أمرين، إمّا أن نطرح روايات الكساء الصحيحة بسندها والمقطوع بدلالتها، ونأخذ برواية(تُعَدُّ معارضة لهذا) غير مقطوع بسندها ولا بدلالتها؛ وذلك لإمكان حملها على المعنى اللغوي، وإمّا نطرح هذه الرواية ونأخذ بتلك الروايات، وإما أن نطرح الجميع، والحال أنَّ قواعد باب التعارض تقتضي الأخذ بالأمر الثاني؛ لأقوائيته وحجيته سنداً ودلالة.

وعليه يثبت أنّ المراد بأهل البيت عليهم السلام هم أصحاب الكساء خاصة، وأنّ رواية البخاري لا تصلح للمعارضة لأحاديث الكساء لا سنداً ولا دلالةً.

الأمر الثالث: دعوى نزول آية التطهير في نساء النبي صلى الله عليه وآله

قال إحسان إلهي ظهير: **«وعلى ذلك قال ابن أبي حاتم وابن عساكر برواية عكرمة، وابن مردويه برواية سعيد بن جبير، عن ابن عباس: إنّ هذه الآية لم تنزل إلاّ في أزواج النبيّ عليه الصلاة والسلام»**[1].

⇐أهل البيت ويطهّركم تطهيراً». ابن تيمية، منهاج السُنّة، ج٥، ص١٣.

وقال ابن حجر: «وصحَّ أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم جعل على هؤلاء كساءً وقال: اللّهم هؤلاء أهل بيتي وحامتي - أي: خاصتي - أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً. فقالت أُمّ سلمة: وأنا معهم؟ قال: إنّكِ على خير». ابن حجر العسقلاني، الصواعق المحرقة، ص٨٥.

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٢٠.

المناقشة

ويرد على الاستدلال على الروايتين معاً:

أولاً: مخالفته لمنهجه في الرد على الشّيعة

مخالفتهما لمنهجه في الرد على الشّيعة، لالتزامه بأن لا يحتج إلاّ برواية الشّيعة، وهاتان الروايتان(رواية ابن عساكر، وابن مردويه) مرويتان في كتب أهل السُنّة.

ثانياً: معارضة الروايتين بروايات الكساء

إن هاتين الروايتين مُعارضتان بروايات الكساء الثابتة صحّتها باعتراف جميع علماء المسلمين، وقد تقدم البحث عنها مفصلاً.

ثالثاً: عدم ثبوت نسبة الروايتين إلى النبي صلى الله عليه وآله

فإنّ كل من الروايتين تنتهيان إلى ابن عباس، ولم يصرح ابن عباس بأنّها عن النبي صلى الله عليه وآله، فالروايتان تمثّلان رأياً خاصاً له في المسألة، فيكون من الاجتهاد في مقابل النص، خصوصاً وأنّ ابن عباس نفسه يروي بسند صحيح وبأنّ الآية نزلت في أصحاب الكساء، فيكون مثل هذا الاجتهاد ساقطاً عن الاعتبار، وعليه فلا يعقل أنّ ابن عباس يخالف النبي صلى الله عليه وآله بهذا الرأي ويجتهد في مقابل النص لرسول الله الذي هو ينقله بنفسه، فيكون صدورُ هذا الرأي من ابن عباس بعيداً جداً.

رابعاً: عدم إدعاء واحدة من نسائه صلى الله عليه وآله نُزُولَها فيها

لم تدّعِ واحدة من زوجات النبي صلى الله عليه وآله اختصاص الآية الكريمة بهنَّ أو

شمولها لهنَّ، فلم يُؤْثَرْ شيء من ذلك عن واحدة منهنّ، مع ما هو معلوم عن السيدة عائشة على وجه الخصوص من الحرص على بيان وذكر ما لها من فضائل ومناقب، بل نرى خلاف ذلك إذ أنّها والسيّدة أم سلمة ممن روى اختصاص الآية بأصحاب الكساء بأحاديث صحيحة ومعتبرة عند علماء السُنّة كما تقدم تفصيل القول في ذلك، بل إن عائشة صرّحت بأنّه لم ينزل فيها شيء من القرآن سوى آية الإفك كما في الرواية المتقدِّمة التي أخرجها البخاري في صحيحه[1].

وهذا تصريح واضح من عائشة بعدم نزول شيء من القرآن فيها سوى الآية التي نزلت في إثبات براءتها، فلو كانت آية التطهير نزلت فيها لقالت «إنه لم تنزل فيّ سوى التطهير وهذه الآية»، والحال أنها تنفي ذلك، فهل إلهي ظهير أدرى وأَفْهَمُ من عائشة؟

خامساً: ضعف سندهما

فكلا الروايتين قابلتان للنقاش في سنديهما، ولا سيّما رواية سعيد عن ابن عباس، ويتضح الأمر مما يلي:

الرواية الأولى: رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس

فإلهي ظهير نسب هذه الرواية إلى ابن مردويه اعتماداً على مقال بلغة الأردو نشرته دائرة المعارف الإسلاميّة للمستشرق أي. أس. ثريتون(A.S.THRITTON)، ومنها ينبغي على القارئ أن يتنبه إلى أنّ إحسان إلهي ظهير باعتماده على هذا

(١) صحيح البخاري، ج٦، ص٤٢.

المصدر ومثله يثبت وبشكل واضح أنّه يفتقر إلى أدنى درجات المنهج العلمي الذي يقتضي على الباحث أن يقوم بذكر المصادر المعتبرة لدى خصمه، لا أن يعتمد على مصادر أعداء الإسلام كالمستشرقين الذين ما فتئوا يزورون الحقائق، وينسبون إلى الإسلام ما ليس منه، ويسعون إلى تأجيج الفتن، وبث روح الفرقة بين أبناء الأمة الإسلاميّة الواحدة.

ومع فرض أنّه كان يقصد من هذه الرواية ما ذكره السيوطي في تفسيره عن ابن مردويه عن سعيد بن جبير[1]، فهي غير مسندة، بل مقطوعة إلى سعيد بن جبير؛ إذ لم يذكر سندها إلى سعيد بن جبير، للجهل في الواسطة وعدم ذكرها من قبل السيوطي وغيره.

ولو فرض أنه يقصد الرواية التي نقلها الواحدي في كتابه(أسباب النزول) بالسند الآتي: «**أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد السراج، قال: أخبرنا محمد بن يعقوب، قال: أخبرنا الحسن بن علي بن عفان، قال: أخبرنا أبو يحيى الحماني، عن صالح بن موسى القرشي، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: أنزلت هذه الآية في نساء النبي صلى الله عليه وسلم ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾**»[2].

فهذه الرواية ضعيفة السند، إذ في سندها عدد من الضعفاء والمجروحين، وهم:

(١) انظر: الدر المنثور، السيوطي، ج٥، ص١٩٨، جاء فيه قوله: «وأخرج ابن مردويه من طريق سعيد بن جبير رضي الله عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نزلت في نساء النبي صلى الله عليه وسلم».
(٢) أسباب النزول، الواحدي، ص٢٣٩.

١ ـ صالح بن موسى القرشي

وهو الطَّلْحي، قال فيه ابن معين: «ليس حديثه بشيء»[1]، وقال الأصفهاني: «**صالح بن موسى الطلحي من أهل الكوفة يروي المناكير عن عبد الملك بن عمير وغيره، متروك**»[2]، وقال البخاري في ضعفائه: «**منكر الحديث**»[3]، وقال النسائي: «**صالح بن موسى الطلحي متروك الحديث**»[4]، وقال ابن حجر العسقلاني في مقام تضعيف بعض الروايات: «**صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف**»[5]، وقال ابن حجر الهيثمي: «**صالح بن موسى وهو منكر الحديث**»[6]، وقال أيضاً: «**صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف**»[7]، وقال ابن حبان: «**لا يجوز الاحتجاج به**»[8]، وقال المزي: «**صالح بن موسى وإسحاق بن موسى ليسا بشيء، ولا يكتب حديثهما**»[9]، وقال ابن حجر: «**صالح وإسحاق ابنا موسى ليسا بشيء ولا يكتب حديثهما، وقال هاشم بن مرثد عن ابن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث على حسنه، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه:**

---

(١) تاريخ ابن معين، الدوري، ج١، ص١٦٦. وكذا: ضعفاء العقيلي، ج٢، ص٢٠٣.

(٢) كتاب الضعفاء، أبو نعيم الأصفهاني، ص٩٣.

(٣) الضعفاء الصغير، البخاري، ص٦٢، وكذا قاله عنه في التاريخ الكبير، ج٤، ص٢٩١؛ وفي التاريخ الصغير، ج٢، ص١٨٢.

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٩٤.

(٥) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، ج١، ص٢٧٣.

(٦) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج١، ص٢٩١.

(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٨٠.

(٨) كتاب المجروحين، ابن حبان، ج١، ص٣٦٩.

(٩) تهذيب الكمال، المزي، ج١٣ن ص٩٦.

ضعيف الحديث منكر الحديث جدّاً»[١]، وقال الذهبي: «ليس بحجّة»[٢]. وقال عنه أيضاً: «واهٍ»[٣].

٢ ـ خصيف بن عبد الرحمن

هو (خصيف بن عبد الرحمن الجزري) مولى عثمان بن عفان وقيل معاوية بن أبي سفيان، قال عنه أحمد بن حنبل: «خصيف ليس هو بقوي الحديث»[٤]، وقال عنه ابن حجر العسقلاني: «قال أبو طالب عن أحمد: ضعيف الحديث. وقال حنبل عنه: ليس بحجة ولا قوي في الحديث. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بقوي في الحديث. قال: وقال مرة: ليس بذاك. قال أبي: خصيف شديد الاضطراب»[٥]، وقال ابن أبي حاتم الرازي: «حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد، نا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: كنا تلك الأيام نجتنب حديث خصيف، وما كتبت عن خصيف بالكوفة شيئاً، إنما كتبتُ عن خصيف بأَخَرةٍ. وكان يحيى يضعّف خصيفاً. حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن حمويه بن الحسن، قال: سمعت أبا طالب، قال: قال أبو عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل: خصيف الجزري ضعيف الحديث»[٦]، وقال المباركفوري في مقام تضعيف بعض الروايات: «في إسناده خصيف بن عبد الرحمن الحراني

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٤، ص٣٥٤.
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٨، ص١٨٠.
(٣) الكاشف، الذهبي، ج١، ص٤٩٩.
(٤) العلل، أحمد بن حنبل، ج٢، ص٤٨٤.
(٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٣، ص١٢٤.
(٦) الجرح والتعديل، الرازي، ج٣، ص٤٠٣.

وهو ضعيف»[1]، وقال العظيم آبادي: «وفي الخلاصة: ضعّفه أحمد»[2]، وقال أيضاً في مقام تضعيف بعض الروايات: «وفي إسناده خصيف وهو أبو عون خصيف بن عبد الرحمن الحراني، وقد ضعّفه غير واحد من الأئمة»[3].

والحاصل

إنّ هذه الرواية ضعيفة السند، خصوصاً بصالح بن موسى القرشي، الذي اتَّفقوا على ضعفه على ما عرفت.

الرواية الثانية: رواية عكرمة

فهذه الرواية نقلها ابن كثير عن ابن أبي حاتم بسنده عن عكرمة عن ابن عباس، وكذلك نقلها ابن عساكر بسند ينتهي إلى عكرمة، وقد وردت في حقه أقوال توجب الشك فيما يرويه. كما تقدم ذلك عند بحث القائلين باختصاص الآية بنساء النبيﷺ.

مضافاً إلى أن أصحاب الصحاح والمسانيد المعتبرة أعرضوا عن نقلها، ولا سيما الكتب الستة، وهو يشير إلى وجود علة فيها، وإلا فهل يعقل أن توجد رواية صحيحة بلا علّة وفيها فضيلة لنساء النبيﷺ ويتجاهلها جُلُّ أرباب الحديث؟! هذا بعيد جداً.

وحاصل الكلام في الروايتين:

---

(١) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج٣، ص٤٦٤.

(٢) عون المعبود، العظيم آبادي، ج٣، ص٢٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٢١١.

إنّ استدلال إلهي ظهير بمثل هاتين الروايتين يكشف عن إفلاسه عن الدليل المعتبر الذي يمكن أن يثبت به دعواه الباطلة، والتي هي أوهن من بيت العنكبوت.

الأمر الرابع: دعوى شمول الآية لبني هاشم

قال إلهي ظهير: «**ولقد وردت بعض الروايات**[1] **التي تنصُّ[على] أنَّ بني هاشم**

---

(١) ويقصد بذلك ما ورد في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم، حيث في بعضها:« حدثني يزيد بن حيان، قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلمّا جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيتَ يا زيد خيراً كثيراً؛ رأيتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسمعتَ حديثه، وغزوتَ معه، وصلّيت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً حَدِّثْنا يا زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: يا ابن أخي والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما حدثتكم فاقبلوا ومالا فلا تكلفونيه، ثم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم، يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربى فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكنَّ أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم». صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٣. وبعضها:« عن يزيد بن حيان، عن زيد بن أرقم، قال:«دخلنا عليه فقلنا له: لقد رأيت خيراً، لقد صاحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصليت خلفه، وساق الحديث بنحو حديث أبي حيان، غير أنّه قال: ألا وإنّي تارك فيكم ثقلين، أحدهما كتاب الله عزّ وجلّ، هو حبل الله، من اتّبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على ضلالة، وفيه: فقلنا: من أهل بيته نساؤه؟ قال: لا وايم الله إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثم يطلقها، فترجع إلى أبيها وقومها، أهلُ بيتِهِ أصلُهُ وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده». صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٣.

كلّهم داخلون في أهل بيت النبي(صلى الله عليه وسلم)»[١].

المناقشة

إنّ هذه الدعوى واهية جداً؛ إذ يرد عليها عدة وجوه:

الوجه الأول: هذه الروايات تؤكد روايات آية التطهير

إنّ هذه الرواية التي يرويها مسلم وغيره عن زيد بن أرقم تثبت وبشكل صريح أنّ نساء النبي لسنَ من أهل البيت، وهو الأمر التي أكّدته الآية نفسها، والروايات الواردة في تفسيرها، كما تقدم بيانها، حيث ورد في بعضها أنّ أم سلمة سألت النبيﷺ عن شمولها بتلك الآية، كما جاء في روايتها التي قالت فيها: «**فأخذ فضل الكساء فغشاهم به، ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة: فأدخلتُ رأسي البيت، فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ قال: إنّك إلى خير، إنّك إلى خير**»[٢]. وفي رواية أخرى قال لهاﷺ: «**قومي فتنحي عن أهل بيتي**»[٣].

الوجه الثاني: تضمن الرواية لرأي اختص به زيد

إنّ رواية شمول أهل البيت لبني هاشم، كانت رأياً لزيد بن أرقم خاصّة

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٢١.
(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٢٩٢. تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٩٢.
(٣) تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٩٣.

من دون أن يسنده إلى النبي صلى الله عليه وآله، وعليه يفهم منه أنّه اجتهاد ورأي له، وعلى فرض حجيّة قول زيد ـ على مبنى القول بحجية قول الصحابي، كما يراه بعض أهل السُنّة، فيما لو لم يكن له مُعارِضٌ من الكتاب، أو السُنّة، أو قول صحابي آخر ـ فهو ساقط عن الحجية لمعارضته بما هو ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله بتخصيص أهل البيت بأصحاب الكساء، كما تقدّم بيانه.

وحينئذٍ نقول: هل هذا تجاهل من إلهي ظهير، أم جهل، أو مخالفة لمباني القوم وإجماعهم على ذلك؟!

الوجه الثالث: مخالفة استدلال إلهي ظهير لقواعد الاحتجاج

إنّ مقتضى قواعد الاحتجاج المقرّرة هو عدم جواز الاحتجاج على الخصم إلاّ بما يسلّم به، وفي المقام لا نقبل من هذه الرواية إلاّ ما ذكره زيد وأقسم عليه، وهو أنّ نساء النبي صلى الله عليه وآله لسن من أهل بيته، وكذلك بما جاء فيه من الأمر بوجوب التمسّك بأهل البيت عليهم السلام، ولكن لا نقبل بما زاد على ذلك، أعني شمولها لجميع بني هاشم؛ لأنه ليس بحجّة علينا، خصوصاً وأنّه قد اشترط على نفسه أن لا يحتجَّ على الشّيعة إلاّ بما جاء في كتبهم ورواياتهم، وبما يسلّمون به[1]، والواقع يثبت خلاف ذلك؛ لأنّه قد خالف

---

(١) حيث قال في مقدمة كتابه هذا(الشّيعة وأهل البيت ص١١): «كيف أخرجنا وأثبتنا كل هذا ووضعنا النقاط على الحروف من خلال كتبهم الكثيرة المعتمدة... وشكراً لله لم نحتج ولا إلى كتاب واحد لإثبات الحقّ وإبطال الباطل، وكشف النقاب عن وجه الحقيقة، ولا إلى رواية واحدة، ولو تاريخية غير روايات القوم وكتبهم».

ذلك كله، كما وضّحنا ذلك في مدخل هذا الكتاب تحت عنوان(نقد منهج إحسان إلهي ظهير) فراُجع.

الوجه الرابع: منافاة رواية زيد لصريح دعوى إلهي ظهير

إنّ هذه الروايات التي يريد الاحتجاج بها على الشّيعة الشاملة لجميع بني هاشم تخالف صريحاً دعوى إلهي ظهير في كون نساء النبيﷺ من أهل بيتهﷺ على الحقيقة[1]؛ لأنّها تنفي أن تكون الزوجة من أهل بيت الرجل، إذ أنّ: «**المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها، فترجع إلى أبيها وقومها، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده**»[2]، هذا هو نص زيد بن أرقم الذي أقسم على صحته، حيث قال: «**لا وايم الله**».

فهذا الروايات حجة عليه لا على الشّيعة، لموافقتها دعوى الشّيعة في خروج النساء من أهل البيت حقيقة.

الوجه الخامس: مخالفة رواية زيد لمفاد حديث الثقلين

فلقد ورد في حديث الثقلين كما في صحيح مسلم: «**أنا تاركٌ فيكم الثقلين: أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فاخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي**»[3]، وهو يقتضي عدم شمول عنوان أهل البيت لجميع

(١) انظر: الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٢١، حيث قال: «إن المراد من أهل بيت النبي أصلاً وحقيقة أزواجه عليه الصلاة والسلام، ويدخل في الأهل أولاده وأعمامه وأبناؤهم أيضاً تجاوزاً».

(٢) صحيح مسلم، ج٧، ص

(٣) صحيح مسلم، ج٤ ص١٨٧٣ ح٢٤٠٨.

بني هاشم؛ لأنه دال على وجوب التمسُّك والاقتداء بأهل البيت، وأنّهم العاصم من الضلال، وأنهم عِدْل الكتاب العزيز، في حين أنّ في بني هاشم من لا يصلح للاقتداء به، ولا يكون قريناً للقرآن، ولا يكون عاصماً من الضلال، خصوصاً وأنّ حديث زيد بن أرقم وارد في سياق تفسير المراد من أهل البيت في حديث الثقلين ووجوب التمسّك بهم، وحينئذٍ فكيف يمكن الأمر بوجوب التمسك بجميع بني هاشم، وفيهم من لا يصلح لذلك أبداً بإجماع المسلمين؟!!

دعوى تضارب الأقوال حول مفهوم الشّيعة

تقدّم الحديث عن معنى أهل البيت في اللغة والاصطلاح الذي حاول إلهي ظهير حصره وتطبيقه على أزواج النبي صلى الله عليه وآله دون غيرهنّ إلا تجوزاً، ثم بعد ذلك صار بصدد بيان مفهوم الشّيعة ومعناه، وقد استعرض لبيان مقصوده ومراده عدّة أقوال خلط فيها بين اللغويين وغيرهم، وبين الشّيعة والسُنّة، ثم راح يدعي أنّ الشّيعة تتضارب أقوالهم في تعريفهم للفظ الشّيعة، فالبعض يعرفهم على أنّهم أتباع علي عليه السلام وولده، كتعريف السيّد أمير كاظم القزويني في كتابه (الشّيعة في عقائدهم وأحكامهم)، حيث قال فيه: «**الشّيعة في معناها الأصلي اللغوي أتباع الرجل وأنصاره، وقد غلب هذا الاسم على من يتولّى علياً وأهل بيته**»[1]، وكتعريف الشيخ محمّد جواد مغنية في (كتابه

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٢٤

الشيعة في الميزان) حيث قال: «**الشّيعة من أحبّ علياً وتابعه، أو من أحبّه ووالاه**»[١]، في حين أنّ البعض الآخر كالشّيخ محمّد حسين آل كاشف الغطاء يذكر تعريفاً يناقض ذلك فيقول: إنّ هذا الاسم - أي الشّيعة - **غلب على من اتّبع علياً وولده، ومن يواليهم، حتى صار اسماً خاصّاً بهم**»[٢]، وكذلك السيّد محسن أمين، حيث يقول نقلاً عن الأزهري: «**الشّيعة قوم يهوون هوى عترة النبي** صلى الله عليه وآله **ويوالونهم**»[٣].

وبعد استعراض هذه المجموعة من التعاريف، قال في الهامش: «**ومن الغرائب أنّ الأقوال متضاربة جداً حول معنى الشّيعة في كتب القوم أنفسهم، ولم يصرّح واحد من مؤلفيهم بمعنى التشيع واضحاً جلياً**»[٤].

وقال أيضاً في الهامش: «**ويظهر من هذا**[إشارة إلى تعريف السيد أمير محمد كاظم القزويني] **ومما مرّ، أنّ الشيعة ليسوا أتباع آل بيت النبيّ، بل هم موالون لأهل بيت عليٍّ دون النبيّ، والفرقُ واضح وجلي**»[٥].

وهنا وقبل أن نجيب على دعوى التناقض ودعوى التفريق بين آل علي وآل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله، تستوقفنا ملاحظتان واردتان عليه:

(١) المصدر السابق، ص٢٤، والعبارة فيها تدليس واضح، حيث قام بحذف بعض الكلمات، ثم قام بنسبتها إلى الشيخ مغنية وهي لأهل السُنّة، مضافاً إلى أنّه جعل عبارتين أخذهما من موضعين بمثابة عبارة واحدة، كما سننقل لك عبارة الشيخ مغنية في الرد عليه.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤

(٣) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٤، حيث قال في الهامش رقم(٣).

(٥) المصدر نفسه، ص٢٤، حيث قال في الهامش رقم(١).

الملاحظة الأولى: إدراج نتائجه ودعاويه في الهامش دون المتن

إنّ إحسان إلهي ظهير لم يأخذ نتيجة سرده لهذه الأقوال في المتن، بل ذكر ذلك في الهامش.

وهذا أمر يخالف الأسلوب الفني والعلمي في التأليف، خصوصاً وأنّ هذه النتائج تشكّل زبدة ما يريد التوصل إليه من استعراضه للأقوال وتعاريف اللغويين وعلماء الشيعة الإماميّة، فكان عليه أن يضعها في المتن في ذيل ما نقله من تعاريف وأقوال علماء الشّيعة، لكنّه لما لم يكن واثقاً من صحة ما نقله من نتائج بل كان واثقاً من مجافاتها للحقيقة العلمية؛ ذكرها في هامش الكتاب.

الملاحظة الثانية: عدم مراعاة التقدم والتأخر الزماني في النقل

لم يراعِ في نقله الأسس العلمية والمنطقية؛ إذ لم يأخذ بنظر الاعتبار التسلسل الزمني في نقل التعاريف، بأن يأخذ التعاريف من قدامى علماء الطائفة وأعاظمهم، كالشيخ المفيد، والسيّد المرتضى، والشيخ الطوسي، والعلامة الحلي، وغيرهم، حيث اكتفى في نقله على كلام بعض علمائنا المعاصرين سوى النوبختي في الفرق، الذي كان غرضه استعراض الفرق الشيعية وما اشتهرت عندهم من عقائد، ولم يكن بصدد تعريف الشيعة بالمعنى الاصطلاحي.

رد دعوى التضارب المدعى

ويمكن أن نجيب على دعوى التضارب في تعاريف الشيعة بجوابين:

الأول: لم تكن التعاريف لعلماء الإماميّة

بعد مراجعة بسيطة للتعاريف التي نقلها من كتب علماء الشّيعة يُصاب المرء بالدهشة والاستغراب، فهذه التعاريف التي ساقها، هي إمّا تعاريف نقلها علماء الشّيعة عن أهل اللغة، أو عن أهل السُنّة، كما هو الحال في التعريف الذي نسبه إلى السيّد محسن الأمين، مع أنّه لم يكن له، بل هو تعريف الأزهري من علماء اللغة، حيث قال: «**والشيعة قوم يهوون هوى عترة النبي صلى الله عليه وآله ويوالونهم**»، وقد صرّح بذلك إحسان إلهي ظهير، قال: «ويقول الشيعي المشهور محسن الأمين في كتابه نقلاً عن الأزهري». ص٢٣

وأمّا تعريف الشيخ محمد جواد مغنية، فهو الآخر لم يكن تعريفاً شيعياً، بل هو تعريف نقله عن أهل السُنّة، حيث قال مغنية «**وأثبتوا[الشّيعة] بالأرقام من أقوال أهل السُنّة، وكتبهم الصحاح، أنَّ النبي هو الذي بعث عقيدة التشيّع، وأوجدها، ودعا إلى حب علي وولائه**»[1]. وقال في موضع آخر: «**وكما أثبت الشّيعة من كتب السُنّة وأقوالهم أنَّ النبي هو الذي بعث عقيدة التشيّع ودعا إليها، أثبتوا أيضاً من طرق السُنّة أن النبي أول من أطلق لفظ الشّيعة على من أحبّ علياً وتابعه**»[2].

فالعبارة لأهل السُنّة وليس للشيخ مغنية، فإنّ كان هناك تناقض في الأقوال فهي راجعة إلى أقوال أهل السُنّة في تعريف الشّيعة، فضلاً عن

(١) المصدر نفسه، ص١٧.

(٢) الشّيعة من الميزان، محمد جواد مغنية، ص١٩.

تصرف وتلاعب إلهي ظهير بعبارة الشيخ مغنية، حيث قام باقتطاع العبارة من موضعين من كتابه، ثم الجمع بينهما بعد تبديل بعض ألفاظهما، ونَسَبَ ما لفّقه إلى الشيخ مغنية، وهو تدليس واضح ومخالف للأمانة العلمية، بل هو كذب وافتراء صريح، حيث قال: «الشيعة من أحب علياً وتابعه، أو من أحبه ووالاه» ص٢٤، فالعبارة الأولى مقتطعة من قول الشيخ مغنية(الشيعة في الميزان، ص١٩) من كتابه المذكور(**أثبتوا أيضاً من طرق السُنّة أن النبي أول من أطلقه لفظ الشّيعة على من أحب علياً وتابعه**»، والعبارة الثانية(أو من أحبه وولاه) مقتطعة من كلام الشيخ مغنية(الشيعة في الميزان، ص١٧)، حيث قال هناك: «**ودعا إلى حب علي وولائه**» وهو الآخر كلام لأهل السنّة في كتبهم ورواياتهم.

وعليه فقد كان الشيخ مغنية في صدد بيان ما يميّز الشّيعة عن غيرهم في العقيدة، وهي موالاة علي عليه السلام واتّباعه وطاعته، مستنداً في كل ذلك على روايات نقلها من كتب أهل السُنّة، عن النبي صلى الله عليه وآله، ولم يكن غرضه إعطاء تعريف جامع لمعنى الشّيعة من وجهة نظره.

وكذلك ينطبق الكلام بعينه على تعريف الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، فقد استند فيه على كتب أهل السُنّة، قال: «**راجع النهاية ولسان العرب وغيرهما تجدهم ينصّون على أنّ هذا الاسم[الشّيعة] غلب على من اتّبع علياً عليه السلام وولده ومن يواليهم، حتى صار اسماً خاصاً بهم**»[1].

(١) أصل الشّيعة وأصولها، محمد حسين كاشف الغطاء، ص١٨٧.

فانظر مدى التمويه والمغالطة والتدليس الذي مارسه الكاتب في نقله عن علماء الشّيعة، فهل هذه هي الأمانة العلمية، ومراعاة الصدق في اتهام الناس؟!

الثاني: بطلان دعوى التفريق بين آل بيت النبي ﷺ وآل علي عليه السلام

إنّ ما ادّعاه من أنّ آل بيت رسول الله ﷺ هم غير آل علي عليه السلام، باطل وغير صحيح؛ لما اتضح من الأبحاث السابقة من أنّه لا فرق بين آل بيت رسول الله وآل علي عليه السلام؛ وذلك من خلال بحث آية التطهير والروايات التي جاءت مفسرة لها، والتي عُرفت بروايات وأحاديث الكساء، والتي جاء فيها كما في حديث أم سلمة: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي**»[1]، وفي لفظ آخر «**اللهم هؤلاء آل محمد**»[2]، حتى أنَّ القائلين بدخول نساء النبيّ في جملة أهل البيت ـ الوارد ذكرها في الآية الكريمة ـ لم يُخرجوا عليّاً عليه السلام وفاطمة عليها السلام والحسن والحسين عليهما السلام، والذين هم آل علي عليه السلام، نعم يمكن تصوّر ذلك فيما لو عدّ كلام إلهي ظهير حجّة على جميع المسلمين، فيصبح بذلك صاحب رأي جديد في أنّ آل علي لا يشمل زوجته فاطمة ولا ولديه الحسن والحسن، ولا أرى أحداً من علماء المسلمين يقبل بذلك.

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٢٩٢، ح٢٥٣٠٠؛ وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه وتعليقه على مسند أحمد:« بأنه حديث صحيح». ورواه الترمذي وقال عنه حسن، سنن الترمذي، ج٥، ص٦٩٠، ح ٣٨٧٨.

(٢) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢٣، ص٣٣٦. مسند أبي يعلي، ج١٢، ص٣٤٤، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد(ج١٩، ص١٦٧): «وأسناده جيد». المعجم الكبير، الطبراني، ج٢٣، ص٣٣٦.

قال الشاعر:

آلُ بيتِ الرسولِ آلُ عليٍّ وسِواهُمْ إذا ادّعى مردودُ

والحاصل: أنّ آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله هم آل علي عليه السلام، وحينئذ يبطل مدَّعى القائل بالتفريق بينهما، والتعاريف التي تبيّن معنى الشّيعة تارة بأنّهم الموالون لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، وأخرى بأنّهم الموالون لعلي وآله عليهم السلام، لا تعارض ولا تضارب بينها أبد، وسيأتي البحث عن التشيع بشكل مفصل في الباب السابع فلاحظ.



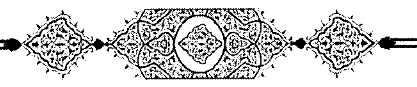
الفصل الثاني

موقف القرآن الكريم من عموم الصحابة

وفيه بحثان:

البحث الأول: مناقشة دعوى دلالة القرآن على الرضا عن جميع الصحابة

البحث الثاني: بيان الموقف الحقيقي للقرآن من الصحابة



تمهيد

إنّ الأسلوب الذي اختاره إلهي ظهير في تمرير أقواله في موقف القرآن الكريم يتضمن نوعاً من أساليب الخداع التي مارسها مراراً وتكراراً لتضليل القارئ، فقد تضمن أوهاماً وأكاذيباً نسجها من خياله، ونصوصاً مقطَّعة لا تَمُتُّ إلى الحقيقة أبداً، كان الهدف منها إثبات أنَّ موقف الشّيعة من الصحابة مخالف لموقف أهل البيت عليهم السلام منهم، قال إحسان إلهي ظهير: **«ونريد أن نثبت في هذا الباب أنَّ الشّيعة لا يقصدون في قولهم إطاعة أهل البيت واتّباعهم لأَهلِ بيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا أهل بيت علي رضي الله عنه؛ فإنّهم لا يهتدون بهديهم، ولا يقتدون برأيهم، ولا ينهجون منهجهم، ولا يسلكون مسلكهم، ولا يتبعون أقوالهم وآراءَهُم، ولا يطيعونهم في أوامرهم وتعليماتهم، بل عكس ذلك يعارضونهم ويخالفونهم مجاهرين معلنين قولاً وعملاً، ويخالفون آراءهم وصنيعهم مخالفة صريحة، وخاصة في خلفاء النبي الراشدين، وأزواجه الطاهرات المطهرات، وأصحابه البررة»**[1].

ثم ساق مجموعة من الآيات الكريمة التي ادَّعى أنَّها واردة في مدح الصحابة، وسنقتصي في هذا الفصل ما ساقه من الآيات الكريمة وما ينبغي ان يقال في دلالتها على مدعاه، وذلك ضمن المطلبين التاليين:

---

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٣٠.

المطلب الأول: مناقشة دعوى دلالة القرآن الكريم على الرضا عن جميع الصحابة

المطلب الثاني: بيان الموقف الحقيقي للقرآن من الصحابة

البحث الأول

مناقشة دعوى دلالة القرآن الكريم على الرضا عن جميع الصحابة

قال إلهي ظهير واصفاً حال جميع الصحابة: «الذين ذكرهم الله عزّ وجل في كتابه المحكم الّذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1]»[2].

ثم بعد ذلك استشهد بمجموعة من الآيات لإثبات ذلك، وبذلك عَدَّ قولَ الشّيعة مخالفة صريحة لهذه الآيات الكريمة، وقد ذكر منها ثماني آيات، نذكرها، ثم نردفها بالمناقشة بحسب ما يقتضيه المقام، وهي:

الآية الأولى:

١ ـ قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[3].

مناقشة الاستدلال بالآية

إنّه لا يمكن الاستدلال بهذه الآية على رضا الله عن جميع الصحابة في زمان النبي ﷺ؛ لأنَّ في مقابلها آياتٌ كثيرة تتحدّث عن فسق جملة منهم،

---

(١) فصلت/ ٤٢.

(٢) الشيعة وأهل البيت، ص٣٠.

(٣) السجدة/ ١٦.

ممن صدرت منهم الكبائر والموبقات كالخيانة ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ﴾[1]، والقذف ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[2]، والفرار من الزحف ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾[3]، والزنا ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4]، وغيرها.

وعندئذ نتسائل فنقول: كيف نصف مَن أقام النبيُّ ﷺ عليه حدَّ الزنا أو السرقة أو القذف بأنّه محلُّ رضا الله تعالى؟

لا توجد قرينة تدل على ما استفاده إلهي ظهير، خصوصاً وأنّ كتب التفسير السنّية لهذه الآية الكريمة لم يَذكُر أحدٌ فيها أنَّ هذه الآية نزلت في شأن صحابة معينين يتّصفون بهذه الأوصاف، بل الوارد في سبب نزولها في كتب السُنّة والشيعة غير ما ذهب إليه إلهي ظهير، فقد روى الشوكاني أنَّ أنس بن مالك سُئل عن هذه الآية، فقال: كان أناس من أصحاب رسول الله ﷺ يصلّون من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء الآخرة فأنزل الله فيهم ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾[5].

---

(١) الأنفال/ ٧١.

(٢) النور/ ٤.

(٣) التوبة/ ٢٥.

(٤) النور/ ٢.

(٥) انظر: نيل الأوطار: الشوكاني، ج٣، ص٦٥.

وأخرج أحمد بن حنبل عن معاذ بن جبل، عن النبيﷺ ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً...﴾، قال: قيام العبد في الليل[١]، هذا من طرق كتب أهل السُنّة.

وأمّا الوارد في كتب الشّيعة من روايات أهل البيت عليهم السلام، فهي كذلك تبيِّن فضل قيام الليل[٢]، أو أنّها واردة في علي عليه السلام وشيعته، في أنَّهم ينامون في أول الليل ويقومون آخره[٣].

فغاية ما يمكن أن يقال: إنّ المدح وارد في بعض الصحابة وليس كلّهم، كما أنّ هذا المدح ليس مدحاً مطلقاً في حقّهم، بل هو مشروط باستمرارهم على هذا العمل الذي صار مورداً لمدحهم، وهذا من الأمور الواضحة.

والحاصل:

أنّ هذه الآية لا ربط لها باستقامة الصحابة ورضا المولى عنهم جميعاً في الآية مورد البحث، وإن تكلَّمت عن خصال بعضهم؛ إذ ليس من الضروري أن يكون الثابتُ للبعض ثابتاً للجميع، وهو أمر لا تنكره الإمامية؛ إذ أنّهم يعتقدون بأنّ جملة من الصحابة على درجة عالية من الإيمان، والطاعة لله تعالى ولرسولهﷺ، وحينئذ يبطل الاستدلال بهذه الآية

(١) مسند أحمد بن حنبل ج٥، ص٢٢٧.

(٢) انظر: المحاسن، البرقي، ج١، ص٢٨٦، ح٤٣٤، ح٤٥٣.

(٣) انظر: علل الشرائع، الصدوق، ج٢، ح٤، باب ٨٦، من لا يحضره الفقيه، ج١، ح١٣٩١.

لقصورها عن إثبات المطلوب.

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَّ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[1].

مناقشة الاستدلال بها:

إنّ الإتيان بهذه الآية كشاهد على مدح جميع الصحابة غريب جداً؛ وذلك لعدم دلالتها على إرادة إلهي ظهير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يوجد فيها ما يدل على عصمتهم ووجوب بقائهم جميعاً على هذه الحالة إلى آخر حياتهم.

مضافاً إلى أنّ الشّيعة لا تدعي أنّه لا يوجد أحد من صحابة رسول الله بهذا الوصف المذكور في القرآن، وإنّما يريد إلهي ظهير تحريف الحقائق وتشويهها بهذا الأسلوب المنطوي على التدليس وتحريف معاني القرآن؛ لخداع السُّذَّج من الناس؛ لأنّ الآية واردة في مقام مدح الذين يتفكّرون في آيات الله تعالى، في كل أحوالهم من قيام وقعود واضطجاع دون أن تخصص ذلك بزمان وجماعة معينة.

ولم يذكر أحد من المفسرين السُنّة والشيعة أنّها واردة في شأن الصحابة جميعاً بنحو عامّ أو خاصّ، فضلاً عن معارضتها من قبل بعض الآيات

(١) آل عمران/ ١٩١.

والروايات، من قبيل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾[1].

فقد أورد الطبري في تفسيرها عن مقاتل بن حيان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «**كنا معشر أصحاب رسول الله(ص) نرى أو نقول: إنّه ليس شيء من حسناتنا إلاّ وهي مقبولة، حتى نزلت هذه الآية: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، فلمّا نزلت هذه الآية، قلنا: ما هذا الذي يبطل أعمالنا؟ فقلنا: الكبائر والفواحش**، قال: **فكنّا إذا رأينا من أصاب شيئاً**»[2].

وعن قتادة قوله: «**من استطاع منكم أن لا يبطل عملاً صالحاً عمله بعمل سَيِّءٍ فليفعل، ولا قوة إلا بالله، فإن الخير ينسخ الشر، وإن الشر ينسخ الخير، وإن ملاك الأعمال خواتيمها**»[3].

وروى عن مقاتل بن حيان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «**كنّا معشر أصحاب رسول الله(ص) نرى أو نقول: إنه ليس شيء من حسناتنا إلاّ وهي مقبولة، حتى نزلت هذه الآية: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، فلما نزلت هذه الآية، قلنا: ما هذا الذي يبطل أعمالنا؟ فقلنا: الكبائر والفواحش، قال: فكنا إذا رأينا من أصاب شيئاً**»[4].

وروى ابن أبي حاتم الرازي في تفسيره، عن أبي العالية، قال: «كان

---

(١) محمد/ ٣٣.

(٢) جامع البيان، ج٢٤، ص٢٢.

(٣) نفس المصدر، ج٢٦، ص٨١.

(٤) نفس المصدر، ج٢٤، ص٢٢.

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون أنّه لا يضرّ مع لا إله إلا الله ذنب، كما لا ينفع مع الشرك عمل، حتى نزلت: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ فخافوا أن يُبْطِلَ الذنبُ العملَ»[١].

وأخرج البخاري عن سهل بن سعد الساعدي، قال: «نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل يقاتل المشركين، وكان من أعظم المسلمين غناء عنهم، فقال: من أحبّ أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا، فتبعه رجل، فلم يزل على ذلك حتى جرح، فاستعجل الموت، فقال بذُبابة سيفه فوضعه بين ثدييه، فتحامل عليه حتى خرج من بين كتفيه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنَّ العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة، وإنّه لمن أهل النار، ويعمل فيما يَرَى الناس عمل أهل النار، وهو من أهل الجنّة، وإنّما الأعمال بخواتيمها»[٢].

والحاصل: أنّ سَوْقَ هذه الآية وعَدَّها في مقام بيان سلامة واستقامة جميع الصحابة أمر مثير للاستغراب، مضافاً إلى أنَّه يدل على قدرة إلهي ظهير على امتهان مسألة التدليس وتحريف المعاني إلى الحد الذي يجعله أساساً لعمله في محاربة من يخالفه في الرأي!!

الآية الثالثة:

قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ

(١) تفسير ابن أبي حاتم، ج١٠، ص٣٢٢٩٩. وانظر: أيضاً: تفسير السمرقندي، ج٣، ص٢٩٠. تفسير السمعاني، ج٥، ص١٨٤.
(٢) صحيح البخاري، ج٧، ص١٨٨.

رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِّ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[١].

مناقشة الاستدلال بها:

ويلاحظ على الاستدلال بهذه الآية الكريمة:

أولاً: المقصود من المعية فيها المعية القلبية والروحية

إنّ المراد من المعية في الآية ليست المعية المكانية والزمانية، بل المعية الروحية والقلبية؛ بقرينة أنّ جملةً ممن أظهروا الإسلام وادعوا الإيمان لم يكونوا متصفين بهذه الأوصاف، خصوصاً وأنّ هناك من أهل الإسلام من الصحابة من كان مورداً للذم القرآني الشديد، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيِقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِّ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِّ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللهُّ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[١]، وقال

(١) الفتح/ ٢٩.
(٢) التوبة/ ٦١.
(٣) التوبة/ ١٠١.

تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لاَّ تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُم بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[٢]، وغيرها.

ثانياً: عدم دلالتها على مدح جميع الصحابة

لو سلمنا أنّ المراد من المعية في الآية هي المعية المكانية والزمانية، ولكن مع ذلك لا دلالة لها على عدالة الجميع أو جماعة معينين منهم؛ وذلك لأنّ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَه﴾ إمّا مأخوذ على نحو العموم الاستغراقي؛ أي كل فرد فرد ممّن هو مع النبيﷺ، أو مأخوذ على نحو المجموع، فإذا كان على النحو الأول، فإنّ هناك قرائن داخلية وأخرى خارجية تدلّ على عدم الإرادة الجدّيّة لهذا العموم، فأمّا القرائن الخارجية، فهي عبارة عن عدد من الآيات القرآنية السابقة، وغيرها من الآيات الكثيرة الدالة على ذم كثيرٍ ممّن كان مع النبيﷺ، ممن يدّعي الإسلام، فلا يمكن على ضوء ذلك الالتزام بالعموم.

وأما القرائن الداخلية فمنها قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[٣]، فإنّه يدل على عدم أرادة العموم؛ لأنّ كلمة(من) في قوله(مِنْهُم) للتبعيض لا أنها بيانية؛ لعدم صلاحية دخول(من) البيانية على الضمير، بل لا تدخل إلاّ على الاسم، كما

(١) التوبة/ ٤٧.
(٢) الحجرات/ ١٧.
(٣) الفتح/ ٢٩.

في قوله تعالى: ﴿اجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[١].

ومنها قوله تعالى في صدر الآية: ﴿أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ﴾، فإن هذا الوصف لا ينسجم مع بعض الصحابة الذين شهد التأريخ عليهم بأنّهم فرُّوا في معارك كثيرة، كفرارهم يوم أُحد والأحزاب وخيبر وحنين، وغيرها من الغزوات، فلم يُعرف عنهم أنّهم كانوا أشداء على الكفّار؛ لأنّ الشديد من يعرف عنه إكثار القتلى فيهم والكر، كما هو معروف عن علي بن أبي طالب عليه السلام؛ حيث كان كراراً غير فرار، كما في الحديث المعروف في شأنه عليه السلام، روى البخاري في صحيحه، عن سهل بن سعد أنّه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم خيبر: «لأعطينَّ الراية رجلاً يفتح الله على يديه»[٢].

هذا كله لو كان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ مأخوذ على نحو الاستغراق. أما لو كان الملحوظ فيه المجموع بما هم مجموع، فهي أصرح في عدم الشمول لجميع الصحابة الذين كانوا معه؛ لأنّها حينئذٍ تكون نظير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[٣]، فإن من الواضح أنّ من قام بالقتل هم بعض اليهود وليس جميعهم، ولكنّ الله نسبه إليهم جميعاً، وليس ذلك إلاّ لأنّ المخاطبين قد لوحظوا كمجموع، لا كعنوان ينطبق على أفراده بنحو الاستغراق.

---

(١) الحج/ ٣٠.

(٢) انظر: صحيح البخاري، ج٤، ص٥. مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٩٩. صحيح مسلم، ج٥، ص١٩٥. سنن بن ماجة، ج١، ص٤٥.

(٣) البقرة/ ٩٣.

ونظير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ فإنّه لا يدلُّ على أنّ كلَّ الذين آمنوا يقولون مالا يفعلون؛ لأنّ هذا ممّا لم يتفوه به أحد.

ثالثاً: إطلاق الجمع وإرادة البعض شائع في الاستعمال

لو رجعنا إلى العرف فإننا نجدهم عندما يقال لهم: بنى المصريُّون الأهرامات، فلا يحملون ذلك على إرادة الجميع، كما هو واضح، وكذلك عند ما يقال:(قتل المسلمون من المشركين يوم بدر سبعين، وأسروا سبعين، وقتل المشركون يوم أحد من المسلمين سبعين)، فهل يفهم من هذا الكلام أن جميع المسلمين وجميع المشركين هم من فعل ذلك؟ وهكذا.

وعليه فالعموم الذي في الآية التي يستدل بها إلهي ظهير هو من قبيل العموم الذي في هذه الأمثلة ونحوها.

رابعاً: عدم إطلاق المدح فيها لكل زمان ومكان

لو سلّمنا أيضاً أنّ الآية بصدد مدح جميع المسلمين الذين كانوا معه في ذلك الزمان، فإنّ غاية ما تدل عليه هذه الآية هو مدحهم في زمن نزول الآية، أي: ما داموا متّصفين بهذه الأوصاف المذكورة، من دون أن تكون بصدد الإخبار عن أنَّ الذين مع النبي صلى الله عليه وآله سيبقون على هذه الصفات إلى آخر حياتهم، والمفروض أنّ المدح يدور مدار هذه الصفات حدوثاً وبقاءً، ولا يكفي مجرد الحدوث. وحينئذ فلا تفيد في إثبات عدالة جميع الصحابة، بل تقييد الآية وغيرها بأنّها منوطة بالبقاء على الاتصاف بالصفات هو قيد

عقليّ لا يحتاج إلى ذِكْرٍ واستدلال.

والحاصل:

أنّه لا دلالة لهذه الآية على مدح القرآن لجميع الصحابة في جميع الأزمنة والأمكنة حتى بعد ارتكابهم بعض المعاصي والذنوب، أو حتى بعد تنازعهم فيما بينهم، وقد حدث مثل ذلك في حرب الجمل وصفين، وكان من بين المتحاربين كبار الصحابة آنذاك.

الآية الرابعة:

٤ ـ قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

مناقشة الاستدلال:

أولاً: عدم دلالتها على أنّ كل من أظهر الإسلام فهو من الناجين

لا دلالة لهذه الآية على كون جميع من أظهر الإسلام والإيمان في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، فهو على خير، وأنّه من الناجين من عذاب يوم القيامة؛ لأنّ هذه الآية نازلة بشأن غزوة تبوك وما رافقها من مخالفات من قبل الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله.

(١) التوبة/ ١١٧.

ثانياً: وجود جماعة من المنافقين وضعفاء الإيمان

هناك من جملة من سار معه ﷺ عدد من المنافقين وضعفاء الإيمان، كما يروي ذلك الطبري، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، قال: قلت لمحمود بن لبيد: «**هل كان الناس يعرفون النفاق فيهم؟ قال نعم، والله، إن كان الرجل ليعرفه من أخيه ومن أبيه ومن عمه ومن عشيرته، ثم يلبس بعضهم بعضاً على ذلك، ثم قال محمود: لقد أخبرني رجال من قومي عن رجل من المنافقين معروف نفاقه، كان يسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سار، فلمّا كان من أمر الماء بالحجر ما كان، ودعا رسول الله(صلى الله عليه وسلم) حين دعا فأرسل الله السحابة، فأمطرت حتى ارتوى الناس، أقبلنا عليه نقول: ويحك هل بعد هذا شيء؟! قال: سحابة مارّة، ثم إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سار حتى إذا كان ببعض الطريق ضلت ناقته، فخرج أصحابه في طلبها، وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من أصحابه يقال له: عمارة بن حزم، وكان عَقَبِيّاً بدرياً، وهو عمّ بني عمرو بن حزم، وكان في رحله زيد بن لصيب القينقاعي، وكان منافقاً، فقال زيد بن لصيب وهو في رحل عمارة، وعمارة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يزعم محمد أنّه نبي يخبركم عن خبر السماء، وهو لا يدرى أين ناقته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعمارة عنده أن رجلاً، قال: إن هذا محمداً يخبركم أنّه نبي، وهو يزعم أنه يخبركم بخبر السماء، وهو وهو لا يدرى أين ناقته، وإني والله ما أعلم إلاّ ما علمني الله، وقد دلّني الله عليها وهي في الوادي من شعب كذا وكذا قد حبستها شجرة بزمامها فانطلقوا حتى تأتوا بها فذهبوا فجاؤوا بها**»[1].

---

(١) تاريخ الطبري،ج٢، ص٣٧٢.

وعليه يتضح أن الذين تاب الله عليهم هم جماعة من الصحابة، وليسوا كلّهم أصابتهم حالة من الضعف الإنساني في أيام عسرة وشدة وامتحان، أوجبت سخط الله عليهم ومن ثم توبته عليهم، وهذا نفسه يدلل على إمكان صدور المعاصي والمخالفات منهم، بل ووقعها.

ثالثاً: إخبار النبيﷺ عن ارتداد بعضهم

إنّ مَن صدرت منه المعصية مرّة لا يمنع من صدورها منه مرة أخرى، خصوصاً بعد رحيل النبي الأعظمﷺ وغياب شخصه عنهم، كما أخبر بهﷺ، فقد روى البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا أيها الناس إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلا، ثم قال: ﴿**كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ إلى آخر الآية.

ثم قال: ألا وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم ألا وإنه يجاء برجال من أمتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول يا رب أصيحابي، فيقال: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم، فلمّا توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم، فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»(١).

وروى أيضاً عن سهل بن سعد، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنّي فرطكم على الحوض، مَن مرّ عَلَيَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليردنَّ عَلَيَّ أقوام

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص١٩٣.

أعرفهم ويعرفوني، ثمّ يحال بيني وبينهم، قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش، فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أَشْهَدُ على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها، فأقول: إنّهم منّي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غيَّر بعدي»[1].

الآية الخامسة:

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[2].

مناقشة الاستدلال:

إنّ هاتين الآيتين لا تدلان على مدح جميع الصحابة، وذلك لما يلي:

أولاً: الآية لا تدل على أن كل من بايع فهو من المؤمنين

إنّ هذه الآية لا دلالة فيها على أن كل من بايع تحت الشجرة فهو من المؤمنين، وإنّما تدل على رضا الله على المؤمنين منهم؛ إذ لم يثبت أن كل من بايع تحت الشجرة فهو من المؤمنين، خصوصاً وأن بعض من بايع تحت الشجرة هو من رؤوس المنافقين في المدينة، كعبد الله بن أبي، ومعتب بن قشير وغيرهما، نعم لا ننكر أنّ كثيراً منهم كانوا على حقيقة الإيمان وأنّ

(١) المصدر السابق،ج٧، ص٢٠٨.
(٢) الفتح/ ١٨.

الآية شاملة لهم، ولكن ليس هذا مورداً للنزاع، ومن يدّعي أنّ الشّيعة يعتقدون بعدم إيمان الصحابة جميعاً فادّعاؤه كذب وافتراء؛ لقولهم بإيمان الكثير منهم.

ثانياً: تقييد الرضا الإلهي بعدم النكث لهذه البيعة

ويؤيد ذلك عدّة من الشواهد القرآنية والتاريخية على عدم التزامهم وعدم بقائهم على البيعة التي بايعوا الله ورسوله تحت تلك الشجرة، والتي من خلالها استحقوا المدح الإلهي، وهم في تلك الحالة من الحضور والتجمع، نذكر منها:

١ ـ علم الله تعالى بعدم وفاء بعضهم بالبيعة

إنّنا حتّى لو سلّمنا أنّ كل من بايع تحت الشجرة من المؤمنين، فإنّا لا نسلّم رضا الله عنهم جميعاً؛ لأنّه تعالى خصّ الرضا بمن عَلِمَ منه الوفاءَ بالبيعة وعدم النكث بعد ذلك، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1].

ولو أنّ الله تعالى علم أنّهم جميعاً لا ينكثون البيعة، لما بَقي لقوله تعالى: ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ وجه معقول؛ إذ كيف يتلاءم القول باستحالة نكثهم للبيعة مع تعليق الثواب والأجر على خصوص الوفاء بها.

(١) الفتح/ ١٠.

٢ ـ عدم التزام بعض أصحاب بيعة الشجرة بشروطها

إنّ من شروط هذه البيعة ـ التي لم يتخلّف عنها إلاّ الجد بن قيس ـ هي أن لا يفروا في أي حرب من حروبهم مع المشركين[١]، ولكنّ الواقع الخارجي والدليل التاريخي يؤكّد عدم التزامهم بذلك العهد وبتلك البيعة؛ إذ أنّ جملةً ممن بايعوا قد نكثوا تلك البيعة، كما حدث في معركة خيبر التي حدثت بعد البيعة وقبل فتح مكة، كما جاء ذلك في رواية الطبراني وغيره، عن سلمة بن الأكوع، قال: «**إنّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى الرَّايَةَ أَبا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، فَبَعَثَهُ إِلَى بَعْضِ حُصُونِ خَيْبَرَ، فَقَاتَلَ، ثُمَّ رَجَعَ، وَلَمْ يَكُنْ فَتْحٌ، وَقَدْ جَهَدَ، فَقَالَ: "لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلاً يُحِبُّ اللهَّ وَرَسُولَهُ، يَفْتَحُ اللهُّ عَلَى يَدَيْهِ، لَيْسَ بِفَرَّارٍ، فَدَعَا عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُّ تَعَالَى عَنْهُ، وَهُوَ أَرْمَدُ، فَتَفَلَ فِي عَيْنَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "خُذْ هَذِهِ الرَّايَةَ، حَتَّى يَفْتَحَ اللهُّ لَكَ. قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجَ، وَاللهِّ يُهَرْوِلُ هَرْوَلَةً، وَأَنَا خَلْفَهُ أَتَّبِعُ أَثَرَهُ، حَتَّى رَكَزَ الرَّايَةَ فِي رَضْمِ حِجَارَةٍ، فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ يَهُودِيٌّ مِنْ رَأْسِ الْحِصْنِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ، قَالَ الْيَهُودِيُّ: غُلِبْتُمْ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى، فَمَا رَجَعَ حَتَّى فَتَحَ اللهُّ عَلَيْهِ**»[٢].

وفي قول النبيّ ﷺ: «**يفتح الله على يديه ليس بفرار**»، تعريضٌ بمن فرّ من

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٧، ص٣٥. وانظر: فتح الباري،ابن حجر، ج٧، ص٣٦٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٣٩٦، وقد جاء فيه قول ابن الزبير:«فسألت جابراً يومئذ كيف بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلى الموت؟ قال: لا، ولكن بايعناه على أن لا نفر. قلت له أفرأيت يوم الشجرة؟ قال كنت آخذاً بيد عمر بن الخطاب، حتى بايعناه. قلت: كم كنتم؟ قال: كنا أربع عشر مائة فبايعناه كلنا إلا الجد بن قيس اختبأ تحت بطن بعير، ونحرنا يومئذ سبعين من البدن لكل سبعة جزور»

الحرب، ولم يفتح الله على يديه.

وأيضاً قد نكثوا تلك البيعة بفرار الكثير منهم في غزوة حنين، كما يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[١].

وحينئذٍ لا يمكن الالتزام بأنّ رضا الله عنهم مطلق، بل لابد أن يقيّد بما لو لم ينكثوا بيعتهم، وقد نكث البيعةَ كثيرٌ منهم.

ثالثاً: كان من بينهم من شارك في قتل عثمان

إنّ هناك من أصحاب بيعة الرضوان من اشترك في قتل عثمان بن عفان، وهو عبد الرحمن بن عديس البلوي، قال ابن عبد البر في الاستيعاب: «**كان عبد الرحمن بن عديس ممن بايع تحت الشجرة رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، قال أبو عمر: هو كان الأمير على الجيش القادمين من مصر إلى المدينة الذين حصروا عثمان وقتلوه**»[٢].

وقال ابن سعد في طبقاته: «**عبد الرحمن بن عديس البلوي ممن صحب النبي(صلى الله عليه وسلم)، وسمع منه، وكان في من رحل إلى عثمان حين حوصر حتى قتل، وكان رأساً فيهم**»[٣].

وقال ابن عساكر: «**عبد الرحمن بن عديس... له صحبة، وهو ممن بايع تحت**

(١) التوبة/ ٢٥.

(٢) الاستيعاب، ج٢، ص٨٤٠.

(٣) الطبقات الكبرى، ج٧، ص٥٠٩.

الشجرة... وكان ممن سكن مصر وأعان على قتل عثمان»[١].

وفي(تاريخ المدينة): «كان الركب الذين ساروا إلى عثمان رضي الله عنه فقتلوه من أهل مصر ستمائة رجل، وكان عليهم عبد الرحمن بن عديس البلوي، وكان ممّن بايع رسول الله(صلى الله عليه وسلم) تحت الشجرة»[٢].

وحينئذ نسأل إلهي ظهير: هل يلتزم بعدالة قاتلي عثمان، باعتبارهم ممَّن حضروا بيعة الرضوان التي يستدل بآيتها على استقامة جميع الصحابة وعدالتهم، خصوصاً وهو يعلم بأنّ عبد الرحمن بن عديس كان على رأس الجيش الذي حاصر عثمان، وممن اشترك في دمه على ما تشهد به كتب التاريخ؟!

الآية السادسة:

قوله تعالى: ﴿فَالَّـذِينَ هَـاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللّهِ وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾[٣].

مناقشة الاستدلال:

لا يوجد في الآية ما يدلّ على أنّ الآية الكريمة تدل على أنّ كل من هاجر وأخرج من دياره وأُوذي فإن عاقبته الجنة، وذلك لما يلي:

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج٣٥،ص١٠٧.

(٢) نفس المصدر،ج٤، ص١١٥٥.

(٣) آل عمران/ ١٩٥.

أولاً: تقيد الهجرة بالتضرر والإخراج

إنّ هذه الآية قيدت ذلك فيما ما لو كانت الهجرة والإخراج من الديار والإيذاء بها إذا كان في سبيل الله، ولم يثبت أنَّ كلَّ الذين هاجروا وأُخرجوا من ديارهم وأوذوا كان فعلهم لوجه الله وفي سبيله، بل لعلّه لمصالح شخصية معينة، بل ذِكْرُ هذا القيد يكشف عن أنَّ هناك من لم يهاجر لله وإلاّ صار هذا القيد تفسيرياً، وهو خلاف الظاهر؛ لأنَّ الأصل في القيود هو كونها للاحتراز إلاّ مع وجود القرينة وهي مفقودة.

ثانياً: اشتراط دخول الجنة بالبقاء على الإيمان

لو سلمنا أنَّ كلَّ من هاجر من مكة مع الرسول ﷺ وأُخرج من دياره كان ذلك في سبيل الله، إلاّ أنّ دخولهم الجنة بمقتضى دلالة هذه الآية مشروط ببقائهم على حالة الإيمان، وعدم الشك والارتياب، وعدم الإتيان بما ينافي الإيمان والعدالة، وحال ذلك حال الأعمال الأخرى كالتوبة والأعمال الصالحة، فإنّ الله قد وعد أن يثيب الإنسان عليها الجنة، لكن لم يقل أحد أنّه لمجرّد إتيان الإنسان بها سوف ينال ذلك الجزاء ولو أتى بما ينافي ذلك. فمثلاً في قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا * إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾(١)، قد وعد الله من تاب وآمن وعمل صالحاً الجنة، فهل يظن من له أدنى مسكة عقل أنّ مجرد حدوث التوبة كاف في

(١) مريم/ ٥٩ - ٦٠.

دخول الجنة حتى لو رجع الإنسان التائب إلى الأعمال التي تغضب الله؟!

الآية السابعة:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾(١).

مناقشة الاستدلال:

ويُجاب عنه بنفس ما أجبنا به عن الاستدلال بالآية السابقة، فلا حاجة للإعادة.

الآية الثامنة:

قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾(٢).

مناقشة الاستدلال:

إنّ هذه الآية لا دلالة لها أيضاً على ما يريد الكاتب إثباته، وهو مدح جميع السابقين من المهاجرين والأنصار، وذلك بما يلي:

أولاً: الاختلاف في تحديد مفهوم السابقين

لقد اختلف علماء الإسلام تارة في تحديد مفهوم السابقين الأولين،

(١) الأنفال/ ٤٧.
(٢) التوبة/ ١٠٠.

وأخرى في تحديد مصاديقهم، والحال أنّ الآية الكريمة تخصّ بالفوز العظيم ودخول الجنة مَن كان من السابقين الأولين، بحيث تعدى الخلاف إلى الخليفة الأول في كونه من السابقين الأولين أم لم يكن منهم؟ قال الطبري في تأريخه: «**وقال آخرون: أسلم قبل أبي بكر جماعة ذكر من قال ذلك: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا كنانة بن جبلة، عن إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد بن سعد، قال: قلت: لأبي أكان أبو بكر أولكم أسلاما؟ فقال لا قد أسلم قبله أكثر من خمسين**»[1].

ويؤيده ما رواه ابن ماجه في سننه بإسناد صحيح، كما ذكر ذلك في الزوائد ورواه الحاكم في المستدرك، حيث وصفه بكونه صحيحاً على شرط الشيخين، قال عن علي عليه السلام قال: «**أنا عبد الله وأخو رسوله صلى الله عليه وسلم وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلاّ كذّاب، صلّيتُ قبل الناس لسبع سنين**»[2].

ثانياً: معارضة الاستدلال بالآية المتقدمة بآية أخرى

إنّ دخول الصحابة الذين هم محل النزاع تحت هذا العنوان يتوقّف على إحراز أنّهم كانوا على حقيقة الإسلام لا ظاهره، خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار الآية الكريمة التي تخبر بصراحة أن بعض الصحابة، آمن في زمن النبي صلى الله عليه وآله، لكنَّ الله أخبر أنّهم ليسوا بمؤمنين حقّاً، قال تعالى: ﴿قَالَتِ

(١) تاريخ الطبري، ج٢ ص٦٠.

(٢) سنن ابن ماجة: ج١، ص٤٤، المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣ ص ١١٢.

الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[1].

ثالثاً: ارتداد بعض من كان من السابقين الأولين

لو سلّمنا دخول جميع الصحابة في مفهوم هذه الآية، بحيث يتحقّق الوعد الإلهي، ولكنّنا نجد أنّ إدخالهم الجنّة مشروط بما إذا لم يأتوا في باقي حياتهم بما يزول معه استحقاق الثواب على الإيمان والسبق إليه، وعندئذ يواجه إحسان الهي ظهير مشكلة بعضهم كعبيد الله بن جحش الذي ارتد عن الإسلام بعد ذلك وهو من السابقين الأولين، وتنصّر عند هجرته إلى الحبشة، فمات وهو نصرانيٌّ، فهل يلتزم إلهي ظهير مع ذلك بدخوله الجنة؟!

قال الحاكم: «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا عبد الله بن أسامة الحلبي، ثنا حجاج بن أبي منيع، عن جدِّه، عن الزهري، قال: فتزوج رسول الله صلى الله عليه وآله أمّ حبيبة بنت أبي سفيان، وكانت قبله تحت عبيد الله بن جحش الأسدي أسد خزيمة، فمات عنها بأرض الحبشة، وكان خرج بها من مكَّة مهاجراً، ثم افتتن وتنصّر، فمات وهو نصراني، وأثبت الله الإسلام لأمّ حبيبة والهجرة، ثمّ تنصر زوجها ومات وهو نصراني، وأبت أم حبيبة بنت أبي سفيان أن تتنصر، وأتمّ الله تعالى لها الإسلام والهجرة حتى قدمت المدينة، فخطبها رسول الله صلى الله عليه وآله فزوَّجها إياه عثمان بن عفان، قال الزهري: وقد زعموا أنّ النبي صلى الله عليه وآله كتب إلى النجاشي

(١) الحجرات/ ١٤.

فزوّجها إيَّاه وساق عنه»[1].

الخلاصة:

من خلال الأجوبة السابقة يتّضح الحال في دلالة سائر الآيات التي أوردها في مقام استقامة وعدالة جميع الصحابة الذين هم محلّ النزاع والاختلاف بين الإمامية وغيرهم، ولم يدّعِ الشّيعة الإمامية أن جميع صحابة النبي ﷺ ضالون ومنحرفون، وأنّ ما ينسب إليهم افتراء محض؛ لأنّها ترى أنَّ مَنْ فسق وارتد وعصى من الصحابة لا يستحق وصف العدالة التي تقول بها بعض الأطراف الأخرى، وهذا ما سنؤيده في الأبحاث اللاحقة.

(١) المستدرك، ج٤، ص٢٠. وانظر: السنن الكبرى، البيهقي، ج٧، ص٧١. فتح الباري، ابن حجر، ج١٣، ص٩. الاستيعاب، ابن عبد البر، ج٣، ص٨٧٧.

البحث الثاني

بيان الموقف الحقيقي للقرآن الكريم من الصحابة

إنّ من يريد أن يعرف الموقف الحقيقي للقرآن من الصحابة ـ لا ما يبيّنه أحسان إلهي ظهير ومن لف لفه ـ عليه أن يرجع إلى جميع القرآن لا أن يقوم بملاحظة بعض آياته يبتغي بذلك الفتنة والتدليس وحرف الحقيقة، كالّذين يجعلون القرآن عضينَ، فتعالوا إلى القرآن الذي يفسّر بعضه بعضاً لنتعرّف على موقفه من صحابة النبيّ ﷺ: وهل يدلّ القرآن على أنّ الله رضي عنهم جميعاً وضمن لهم الجنة.

إن القرآن الذي هو الثقل الأكبر يحدّثنا أنّ الصحابة كسائر البشر تصدر منهم الذنوب والكبائر والموبقات، كالفرار من الزحف والخيانة والارتداد وغيرها، فلا تمنع الصُّحْبة الإنسانَ عن الانحراف، بل والكفر والارتداد، ولا تعطي ضمانة لدخول الجنة، فإنّ رسول الله ﷺ كالشمس المضيئة، ومَنْ حَوْلَهُ كالمرايا، فما صفا منها عَكَسَ النُّورَ كُلٌّ حسب مقدار صفائه، وما كَدَر وصدئ منها لم يزده نور الشمس إلاّ عتمة وكدورة.

وإليك بعض هذه الآيات التي تتحدث عن صحابة النبي ﷺ:

فمنها قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللهَّ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُّ

الشَّاكِرِينَ﴾[1]، أ فليس المخاطب في هذه الآية هم أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار؟! فهل كانت صحبتهم وهجرتهم ونصرتهم مانعة لهم من الانقلاب على الأعقاب؟ أَوَليس ذلك من الكبائر إذا لم يكن من الكفر؟

نعم، من يقرأ هذه الآية الكريمة سيعرف أنّ ذلك غير مانع لهم ـ لا في حياة النبي ولا بعد أن توفاه الله ـ من ارتكاب الذنوب والفسق بل وحتى الارتداد، فلماذا أذن عندما يوجَّهُ النقد إلى بعض الصحابة تقوم الدنيا ولا تقعد؟ وكأنَّ الصحابة يستحيل عليهم صدور الذنب والخطأ، وهذا مظهر من مظاهر الغلوّ في الدين التي ينهانا الله عنها، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ﴾[2].

ومن الآيات التي تتحدث عن الصحابة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[3]، وهذه الآية تخبر عن فرار قسم من الصحابة من المهاجرين والأنصار عن الزحف، ومن المعلوم أَنَّ الفرار من الزحف أحد الموبقات والكبائر؛ خصوصاً وهم بين يدي رسول الله وخاتم النبيين ﷺ.

ومن الآيات قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتْ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا* هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا

(١) آل عمران/ ١٤٤.
(٢) المائدة/ ٧٧.
(٣) آل عمران/ ١٥٥.

زِلْزَالاً شَدِيداً * وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُوراً * وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَاراً* وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيراً* وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللهِ مَسْؤُولاً*قُل لَّن يَنفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذاً لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلاً* قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءاً أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللهِ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً﴾[١].

وهذا يدلُّ أنّ جملةً من الذين أظهروا الإسلام والإيمان، وشاركوا مع النبي ﷺ في غزواته، كانوا من المنافقين ومن الذين في قلوبهم مرض، ولم يعرف منهم إلا القليل ممن ظهرت منهم كلمات النفاق؛ كأوس بن قيظي الذي شهد أُحُداً، وأصحابه الذين استأذنوا النبي ﷺ وقالوا بيوتنا عورة[٢]، وهذا يعني أنّ الصحابة ليسوا على طبقة واحدة، ولايمكن أن نحكم على الجميع بحكم واحد.

ومن الآيات الأخرى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٣]، أفليس الذين جاءوا بالأفك هم جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان منهم مسطح بن أثاثه، وهو ابنُ خالة بن

(١) الاحزاب/ ١٠ـ ١٧.

(٢) انظر: الإصابة، ابن حجر، ج١، ص٣٠٥. البداية والنهاية، ابن كثير، ج٤، ص١١٩، وغيرها.

(٣) النور/ ١١.

أبي بكر، والذي كان من المهاجرين الأوائل، وممّن شهد بدراً، فأقام عليه النبيّ الأعظمﷺ حدّ القذف؟!

فهل يا ترى أنَّ الصُّحْبَة قد منعت هؤلاء العصبة من المهاجرين والأنصار من ارتكاب الكبائر وقذف المحصنات؟ وهل يوجد مانع بعد توبتهم يمنعهم من تكرار ذلك في حياة النبيﷺ وبعد وفاته؟

فإذا كان هذا حال المهاجرين والأنصار، وأنّهم معرّضون لارتكاب الموبقات والذنوب الكبيرة، فما بالك بما دونهم من الطلقاء وأبناء الطلقاء؟!

ومنها قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[١].

وهذه الآية ترشد إلى وجود مجموعة من المنافقين مندسّين بين الصحابة من الأعراب ومن أهل المدينة، وأنّ نفاقهم خفيٌّ لا يعلمه إلاّ الله، وحتّى النبيﷺ لا يعلمه لولا تعليم الله تعالى، فليس كل من اتّبع النبيﷺ ظاهراً يعدُّ من أهل الإيمان والصلاح، بل قد يكونون من المتظاهرين بالإسلام والإيمان.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾[٢].

فهذه الآية ترشدنا إلى أنّ جماعة من الصحابة لم يكن لديهم خشوع قلبي

---

(١) التوبة/ ١٠١.

(٢) الحديد/ ١٦

لذكر الله، وما أُنزل من الحقّ، بل يتصفون بقسوة في القلب، وهو أمر مذموم بلا أدنى شك، ويدلل على ضعف إيمانهم واعتقادهم. والله تعالى قد بين في آية أخرى أنّ المؤمن الحقيقي من يتّصف بالوجل والخشوع؛ فقال عز من قائل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[1].

وأخرج مسلم ـ واللفظ له ـ والنسائي وأبو يعلى وغيرهم، عن ابن مسعود، قال: «**ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية ﴿ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله﴾ إلاّ أربع سنين**»[2].

وهو يدلّ على أنَّ المخاطبين بهذه الآية هم من الصحابة الأوائل، فكيف يُدّعى مع هذا بأنَّ الصحابة، في المراتب العليا من الإيمان؟!.

وغير ذلك من الآيات الشريفة.

الخلاصة والاستنتاج

فالنتيجة التي ننتهي إليها على ضوء آيات القرآن، أنّ القرآن لم ينظر إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله إلاّ أنهم بشر يصدر منهم ما يصدر من سائر الناس من الذنوب، بل والكفر والارتداد، ولا عصمة لأحد إلا للنبيّ وآله الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وقد ثبت في البحوث السابقة مَنْ هم أهل البيت، وأنّهم علي وفاطمة والحسن والحسين والتسعة من ولد

(١) الأنفال/ ٢.

(٢)ـ صحيح مسلم،ج٨، ص٢٤٣. السنن الكبرى، النسائي، ج٦،ص٤٨١.

الحسين عليه السلام، الَّذين آخرهم الإمام المهديّ، الَّذي سيملأ الأرضَ عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

إذن ما يذكره الشيعة من نقد بعض الصحابة نظراً لِما صَدَرَ منهم من المواقف غير الصحيحة تجاه الله ورسوله وأهل البيت عليهم السلام، ليس من الأمور التي تخالف القرآن، بل إنّ القرآن يؤكّدها، وإنّ بعض صحابة النبي صلى الله عليه وآله من المهاجرين والأنصار ـ فضلاً عن غيرهم من الطلقاء ـ قد صدرت منهم الأمور والأفعال الشنيعة، ولم يعطِ القرآن ضمانة لعدم صدورها مرة أخرى لو فرض توبتهم.

فهل كان إحسان الهي ظهير أعلم بحال الصحابة من الله ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله ؟!



الفصل الثالث

موقف الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله من عموم الصحابة

وفيه بحثان:

البحث الأول: ذكر الأخبار المنسوبة للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله ومناقشتها

البحث الثاني: بيان الموقف الحقيقي للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله من عامة الصحابة



البحث الأول

ذكر الأخبار المنسوبة للنبي صلى الله عليه وآله ومناقشتها

ذكر إلهي ظهير مجموعة من الأخبار منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله فيها مدح للصحابة، وادعى أنّها عامّة وتشمل جميع الصحابة، وهي كما يلي:

الخبر الأول:

قال إلهي ظهير: «وسيد الرسل يمدح الأصحاب حسب قول الشيعة(**اللهم اغفر للأنصار، وأبناء الأنصار، وأبناء أبناء الأنصار، يا معشر الأنصار! أما ترضون أن ينصرف الناس بالشاء والنعم، وفي سهمكم رسول الله صلى الله عليه وآله**)»[1].

المناقشة

أولاً: إن أُريد من الأنصار الذين استغفر لهم رسول الله صلى الله عليه وآله مطلق أهل المدينة، الذين هاجر إليهم النبي صلى الله عليه وآله، فلا يمكن أن يكون مقصوده صلى الله عليه وآله طلب المغفرة لجميعهم؛ لأنَّ بعضهم من رؤوس المنافقين، كعبد الله بن أبي بن سلول، كما نطق بذلك القرآن الكريم، حيث قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٣٧، نقلاً عن كتاب نهج البلاغة، ص٥٥٧، تحقيق: صبحي الصالح.

مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً﴾[٢].

وقد نهى الله نبيه الكريم ﷺ عن الدعاء لهم والصلاة عليهم بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَداً وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[٤].

وعليه فلا يمكن دعوى شمول دعاء النبي ﷺ بالمغفرة لجميع أهل المدينة؟[٥].

(١) التوبة/ ١٠١.

(٢) الأحزاب٦٠

(٣) التوبة٨٤

(٤) التوبة٨٠

(٥) نريد أن ننبه هنا انه قد ورد في كتب القوم أن النبي ﷺ صلى على عبد الله بن سلول وطلب له المغفرة مع انه كان من كبار المنافقين،وكان ذلك مورد اعتراض شديد من عمر بن الخطاب على فعل النبي ﷺ وبيّن له أن ذلك مخالف لصريح القرآن، ثم ينزل وحي يصدق ما ذهب إليه عمر من رأي وينهى النبي ﷺ عن الصلاة على المنافقين كما أورد ذلك البخاري في صحيحه:(عن ابن عمر رضي الله عنهما إن ابن أبي لما توفي جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أعطني قميصك أكفنه فيه وصل عليه واستغفر له، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قميصه فقال: آذنّي أصلي عليه، فآذنه، فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر رضي الله عنه فقال: أليس الله نهاك أن تصلي على المنافقين؟ فقال: أنا بين خيرتين؛ قال الله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ⇐

⇦سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ﴾ فصلى عليه فنزلت: ﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾(صحيح البخاري، ج٢، ص٧٦، باب الكفن في القميص). وروى:(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنه قال: لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دعي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه، فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبتُ إليه فقلت: يا رسول الله أتصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا كذا وكذا؟! أعدد عليه قوله، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: أخِّرْ عنّي يا عمر، فلما أكثرت عليه قال: إني خيرت فاخترت لو أعلم أني إن زدت على السبعين فغفر له لزدت عليها، قال: فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيرا حتى نزلت الآيتان من براءة ﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ إلى ﴿وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾، قال: فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ والله ورسوله أعلم.(المصدر السابق،ص١٠٠).

ويبرر ابن حجر فعل عمر وسوء تصرفه مع النبي صلى الله عليه وآله بقوله:((فكأن عمر قد فهم من المذكورة ما هو الأكثر الأغلب من لسان العرب، من أن(أو) ليست للتخيير بل للتسوية في عدم الوصف المذكور، أي أن الاستغفار لهم وعدم الاستغفار سواء، وهو كقوله تعالى: سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم، لكن الثانية أصرح، ولهذا ورد أنها نزلت بعد هذه القصة كما سأذكره. وفهم عمر أيضا من قوله: سبعين مرة، أنها للمبالغة وأنّ العدد المعيَّن لا مفهوم له، بل المراد نفي المغفرة لهم ولو كثر الاستغفار، فيحصل من ذلك النهي عن الاستغفار، فأطلقه. وفهم أيضا أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت طلب المغفرة للميت والشفاعة له، فلذلك استلزم عنده النهي عن الاستغفار ترك الصلاة، لذلك جاء عنه في هذه الرواية إطلاق النهي عن الصلاة).(فتح الباري، ج٨، ص٢٥٢).

وحاصل ما يريد قوله ابن حجر هو أنّ فهم عمر للآية كان موافقاً لقواعد اللغة العربية، ولم يكن فهم النبي صلى الله عليه وآله كذلك، لذا جاءت الآية تصحح فهم عمر وتُخطِّئ النبي صلى الله عليه وآله.

وهذا الذي يروى والذي يقال حول ذلك الموضوع في كتب أهل السُنّة له لوازم خطيرة جداً ليس ها هنا محل بحثها، ونكتفي هنا أن نذكر ما روي عن أهل بيت العصمة والطهارة ليتضح أي جناية ترتكب بحق الإسلام ونبيه صلى الله عليه وآله.

فقد روى الكليني(رضوان الله عليه) في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام:(كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى على ميت كبّر وتشهّد، ثم كبر، ثم صلى على الأنبياء ودعا، ثم كبر ودعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة ودعا للميت، ثم كبر وانصرف. فلما نهاه الله عز وجل عن الصلاة على المنافقين كبر وتشهد، ثم كبر وصلى على النبيين صلى الله عليهم، ثم كبر ودعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة وانصرف ولم يدع للميت).(الكافي، ج٣، ص١٨٠).⇦

وثانياً: إن أريد من الأنصار طبقة معينة منهم، وهم خصوص المؤمنين الصادقين، الذين ربّما تصدر منهم بعض الذنوب الموجبة لفسقهم حال صدورها منهم، والقابلة للتوبة مع عدم الإصرار، والتي لا تكون منافية لحقيقة الإيمان، فأيُّ مانع من شمول دعاء النبي صلى الله عليه وآله لهم بالمغفرة؟! وهو نبي الرحمة والشفيع يوم القيامة، وقد رأى علامات التوبة منهم بعد أن صدر من بعضهم ما يغضب الله ورسوله، ولا نزاع للشيعة في ذلك، ونسبة خلاف ذلك لهم لا يصدر إلاّ من جاهل.

وثالثاً: إنّ دعاء النبي صلى الله عليه وآله للأنصار لا يدل على عدم إمكان صدور الذنب منهم مرة أُخرى، بل إنّه يدلّ على أنَّ النبي صلى الله عليه وآله طلب المغفرة لمن كانت توبته نصوحاً منهم، أما من كان متلبساً بالذنب العظيم أو من سيتلبس به في المستقبل فلا يشمله هذا الدعاء مع إصراره على الذنب، وعدم توبته، قال تعالى ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً**﴾[1].

وهذا من الأمور الواضحة، فكيف يجعله شاهداً على مدح جميع الأنصار

⇦ وهذا يعني أن الصلاة على المنافقين التي نهى عنها الله تعالى هي الصلاة بمعناها اللغوي، ولم يستغفر النبي صلى الله عليه وآله في صلاته لهم، ويؤيد ذلك أن التي تنهى عن الصلاة عنهم نزلت بعد غزوة تبوك أي في سنة ٨ هـ كما يدل على ذلك سياق الآية، ومعلوم أن وفاة ابن سلول حدثت في ٩هـ أي انه كان حياً حين نزول الآية، وهو يدل على كذب هذه الرواية التي ينقلها البخاري عن عمر.

والغرض من ذكر هذه القضية هي مجرد لَفْت القارئ إلى ما في كتب القوم وصحاحهم من الأباطيل، وليس هنا محل التفصيل فيها وما هي لوازم من يعتقد بها.

(١) النساء، ٦٤.

والرضا عنهم حتى لو ظهر من أحدهم ما ينافي مفهوم النصرة واتّباع النبي صلى الله عليه وآله وطاعته وطاعة من أمر بطاعته.

الخبر الثاني:

قال إلهي ظهير: «**وكذلك قال النبي صلى الله عليه وآله: الأنصار كرشي وعيني، ولو سلك الناس وادياً، وسلك الأنصار شعباً لسلكت شعب الأنصار**»[١].

المناقشة

أولاً: يرد على الاستدلال بهذه الرواية نفس ما أوردناه على الخبر السابق، بالإضافة إلى ما ذكرناه في مناقشة الاستدلال بإطلاق الآيات على مدح عموم الصحابة، حيث بيّناً هناك عدم تمامية ذلك. وعندئذٍ فلا حاجة لإعادة ما ذكرناه.

ثانياً: إنّ ما نقله عن كتاب الغارات مما نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله. لا يمكن الاحتجاج والتمسك به؛ لأن هذا الكتاب وإن كان مقطوع النسبة إلى إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي، فقد ذكره كل من النجاشي[٢] والشيخ الطوسي[٣]، إلاّ أن هذا الكتاب لم يصل إلينا بطريق معتبر، حيث إنه رُوِيَ بسبعة طرق، أربعة منها للنجاشي وواحد للشيخ الطوسي، واثنان للشيخ

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٣٧، نقلاً عن كتاب الغارات، ج٢، ص٤٧٩-٤٨٠.

(٢) رجال النجاشي: النجاشي، ص١٨، ط٥، عام: ١٤١٦، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المشرفة.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد الفيومي الأصفهاني، ط١، سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

الصدوق، إلاّ أنّ هذه الطرق جميعها مخدوشة.

ففي الطريق الأول وهو للنجاشي، العباس بن سندي[١]، وهو مجهول الحال.

وفي الطريق الثاني، محمد بن زيد الرطال(الرطاب)[٢]، وهو مجهول الحال أيضاً[٣].

وفي الطريق الثالث، أحمد ابن علويه،[٤] وهو مجهول الحال.

وفي الرابع، عبد الرحمن بن إبراهيم المستملي[٥]، وهو مجهول أيضاً.

وفي طريق الشيخ، عبد الرحمن بن إبراهيم المستملي[٦]، وفي طريقي الصدوق، أحمد بن علويه، وقد تقدم أنّهما مجهولان.

والحاصل: إنّ الكتاب ساقط عن الاعتبار؛ لعدم وصوله إلينا بطريق معتبر، فلا يصح الاحتجاج به على الشيعة في مثل هذه الموارد.

الخبر الثالث:

قال إلهي ظهير: «**ويروي ابن علي بن زين العابدين محمد الباقر رواية تنفى**

(١) رجال النجاشي: ص١٨.
(٢) نفس المصدر: ص١٩.
(٣) مستدركات علم رجال الحديث، الشيخ علي النمازي الشاهرودي، ج ٧، ط١، سنة الطبع: محرم الحرام ١٤١٥، نشر: ابن المؤلف.
(٤) رجال النجاشي: ص١٩.
(٥) مستدركات علم رجال الحديث، الشيخ علي النمازي الشاهرودي، ج٤، ص٣٨٠، الرقم: ٧٥٨٦، ط١، سنة الطبع: محرم الحرام ١٤١٥، نشر: ابن المؤلف.
(٦) الفهرست: الشيخ الطوسي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، ط١، سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧، نشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

النفاق من أصحاب رسول الله ﷺ، وتثبت لهم الإيمان ومحبة الله عز وجل، كما أوردها العياشي والبحراني في تفسيريهما تحت قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ عن سلام، قال: كنت عند أبي جعفر، فدخل عليه حمران بن أعين، فسأله عن أشياء، فلمّا هَمَّ حمران بالقيام قال لأبي جعفر عليه السلام: أُخبِرُك أطال الله بقاك وأمتعنا بك، إنّا نأتيك فما نخرج من عندك حتى ترقَّ قلوبنا، وتسلوا أنفسنا عن الدنيا، وتهون علينا ما في أيدي الناس من هذه الأموال، ثم نخرج من عندك، فإذا صرنا مع الناس والتجّار أحببنا الدنيا؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: إنَّما هي القلوب مرةً يصعب عليها الأمر ومرةً يسهل، ثم قال أبو جعفر: أما إنَّ أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله نخاف علينا النفاق، قال: فقال لهم: ولم تخافون ذلك؟ قالوا: إنّا إذا كنّا عندك فذكرتنا رُوِّعنا، ووجلنا، نسينا الدنيا وزهدنا فيها حتى كأنّا نعاين الآخرة والجنة والنار ونحن عندك، فإذا خرجنا من عندك، ودخلنا هذه البيوت، وشممنا الأولاد، ورأينا العيال والأهل والمال، يكاد أن نَحُولَ عن الحال التي كنّا عليها عندك، وحتَّى كأنا لم نكن على شيء، أفتخاف علينا أن يكون هذا النفاق؟ فقال لهم رسول الله ﷺ: كلاً، هذا من خطوات الشيطان، ليرغّبنكم في الدنيا، والله لو أنّكم تدومون على الحال التي تكونون عليها وأنتم عندي في الحال التي وصفتم أنفسكم بها لصافحتكم الملائكة، ومشيتم على الماء، ولولا أنّكم تذنبون فتستغفرون الله، لخلق الله خَلْقاً لكي يذنبوا، ثم يستغفروا، فيغفر الله لهم، إنّ المؤمن مفتن توّاب، أما تسمع لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ وقال: ﴿اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ»﴾[1].

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٤١-٤٢. نقلاً عن تفسير العياشي، ج١ ص١٠٩، و تفسير البرهان، ج١ ص٢١٥.

المناقشة

أولاً: إنّ الرواية ليس فيها أي دلالة على العموم وأنَّ الصحابة جميعاً قد سألوا النبيﷺ عن حالة النفاق، ويكفي أن تقوم مجموعة منهم بذلك لكي يصدق عليهم قول الإمام عليه السلام: «أصحاب رسول اللهﷺ قالوا»، فهؤلاء الذين نفى عنهم النبيﷺ النفاق هم بعض الصحابة، فالإمام ليس في مقام بيان هذه الجهة، بل في مقام بيان أهمية الاستغفار والتوبة، وأنّ الله يحبّ التوّابين، وهذا أجنبي عما يريد إلهي ظهير إثباته من أنَّ النبيَّﷺ بصدد نفي النفاق عن جميع الصحابة، والشيعة لا ينسبون النفاق إلى جميع الصحابة حتى تكون هذه الرواية دالة على خلاف ما يعتقدون به.

ثانياً: إنّ الرواية تثبت صحة عقيدة الشيعة في الصحابة، وأنّهم بشر كسائر البشر إلاّ أهل بيته الطاهرين الذين عصمهم الله كما نصّ على ذلك في محكم كتابه كنون من البقاء على حالة الإنشداد نحو الله، بل وأنهم ربما انشغلوا بالدنيا فتصدر منهم الذنوب بل الكبائر كالفرار من الزحف، وأن الله يتوب على من يتوب عنهم ويدخل النار من يصرّ منهم على الذنب، ولا يدّعي الشيعة أنّ الصحابة إذا استغفروا الله، فإن الله لا يغفر لهم، بل الكلام في تحقق التوبة منهم، فعدد منهم قد أذنبوا وخالفوا الله ورسوله ولم يقم دليل على تحقق التوبة منهم، فقولهﷺ: «ولولا أنكم تذنبون، فتستغفرون الله» صريح فيما ذكرناه، وهو خلاف قول من يقول أنّ الصحابة يجتهدون ويُخطِؤون، فما يصدر من المجتهد لا يسمّى ذنباً ولا يحتاج إلى توبة، بل هو

مأجور على هذا الخطأ.

ثالثاً: سيأتي وبشكل مفصّل التعرض لموقف النبي ﷺ من الصحابة من كتب أهل السنّة، وأنّ النبي ﷺ كان يصف بعض أصحابه بالمنافقين، كما في صحيح مسلم: «**في أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط**»(١).

والحاصل: أنّ هذا النص الذي ينقله الشيعة ليس فيه أيّ حجة لإلهي ظهير ليثبت أنَّ الشيعة يخالفون ما هو موجود في روايات أهل البيت عليهم السلام.

الخبر الرابع:

قال إلهي ظهير: «**هذا ولقد روى علي بن موسى الرضا، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: (من زارني في حياتي أو بعد موتي فقد زار الله تعالى)(٢)، ورسول الله ﷺ الصادق الأمين وسيِّد الخلائق نفسه يشهد لأصحابه بالسعادة والجنة حيث يقول، ويرويه القمّي مثل هذه الرواية عن جعفر بن باقر عن أبيه (أنّ النبي ﷺ قال: من زارني حيّاً وميّتاً كنت له شفيعاً يوم القيامة)**»(٣).

المناقشة

أولا: الأعمال بالنيات

إنّ الأعمال الحسنة التي تصدر عن الإنسان لابدّ أن يتحقّق فيها الحسن

(١) صحيح مسلم، ج٨، كتاب صفات المنافقين، ص١٢٢.
(٢) الشيعة وأهل البيت، ص٤٣. نقلاً عن عيون أخبار الرضا لابن بابويه القمي، ج١، ص١١٥.
(٣) الشيعة وأهل البيت، ص٤٣. نقلاً عن قرب الإسناد للحميري، ص٣١، ط طهران.

الفاعلي مضافاً للحسن الفعلي، والمراد من الحسن الفاعلي، هو صدور الفعل عن نيّة حسنة، فإنّ صدور الفعل بمجرده لا يوجب تحقق الثواب بلا أن يكون حاصلاً بقصد التقرّب إلى الله، فقد أخرج البخاري، عن عمر بن الخطاب، أنّه قال: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّما الأعمال بالنيات وإنّما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر**»[1].

فالهجرة وإن كانت عملاً حَسَناً وموجب للثواب، ولكنّ تحقق ذلك منوط بكون ذلك الفعل ناشئاً عن نيّة حسنة، وهي التقرّب به إلى الله.

فالإطلاق لا يمكن أن يكون مراداً في هاتين الروايتين، بحيث يشمل كلَّ من زار النبي صلى الله عليه وآله في حياته وفي مماته، بحيث يقال: إنّ كل من زار النبي صلى الله عليه وآله سيكون النبي صلى الله عليه وآله شفيعاً له ولو كانت زيارته لا بقصد التقرّب إلى الله، فهذا مقطوع العدم؛ لأنّه يتوقف على حسن وسلامة النية والتي هي قوام العمل.

ثانياً: الأعمال بخواتيمها

إن زيارة النبي صلى الله عليه وآله في حياته أو بعد وفاته، إنّما يكون لها الأثر الذي ذكرته تلك الروايات، إذا لم يصدر من ذلك الزائر ما ينافي ذلك الفعل، بحيث يؤدي ذلك إلى بطلان أثر ذلك العمل الصالح، وقد دلّت عدد من الروايات المعتبرة من كتب السّنة على أنّ الأعمال بخواتيمها، نذكر منها:

١ ـ ما نقله الهيثمي في كتابه (مجمع الزوائد) عن: «**أنس: أنَّ رسول الله**

(١) البخاري، ج١، ص٢، باب كيفيّة بدأ الوحي، ح١.

صلى الله عليه وسلم قال: لا عليكم أن لا تعجبوا بأحد حتى تنظروا بماذا يختم له، فإنّ العامل يعمل زماناً من عمره أو برهة من دهره بعمل صالح لو مات عليه لدخل الجنة، يتحوّل ليعمل عملاً سيئاً، وإن العبد ليعمل البرهة من دهره بعمل سيء لو مات عليه دخل النار، ثم يتحوّل فيعمل عملا صالحا، وإذا أراد الله تبارك وتعالى بعبد خيراً استعمله قبل موته، قالوا: يا رسول الله وكيف يستعمله؟ قال: يوفّقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه. وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح»[1].

٢ ـ ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة، عن النبيﷺ، أنّه قال: «... فإنّ الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلاّ ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل أهل الجنة فيدخل الجنة، وإنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلاّ ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار»[2].

٣ ـ ما أخرجه البخاري أيضاً عن سهل، قال: «التقى النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون في بعض مغازيه فاقتتلوا، فمال كلٌّ قوم إلى عسكرهم، وفي المسلمين رجل لا يدع من المشركين شاذة ولا فاذة إلاّ اتَّبعها فضربها بسيفه، فقيل: يا رسول الله ما أجزأ أحد ما أجزأ فلان، فقال: إنّه من أهل النار، فقالوا: أيُّنا من أهل الجنة إن كان هذا من أهل النار؟ فقال رجل من القوم: لأتبعنه، فإذا أسرع وأبطأ كنت معه، حتى جُرِحَ فاستعجل الموت، فوضع نصاب سيفه بالأرض، وذُبابَه بين ثدييه، ثمّ تحامل عليه، فقتل نفسه، فجاء الرجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: أشهد أنّك رسول

(١) المعجم الأوسط للطبراني، ج٣، ص٥٣.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص١٠٤، كتاب بدء الخلق.

الله، فقال: وما ذاك؟ فأخبره، فقال: إنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وإنّه من أهل النار، ويعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة»[١].

فهذه الروايات وغيرها تدلُّ وبشكل واضح على أنّ الأعمال بخواتيمها، فربّما يأتي الإنسان بعمل الصالحين، ولكنّه في نهاية حياته يأتي بما يبطل ويحبط عمله السابق، كما تدلّ على ذلك آيات حبط الأعمال، كقوله تعالى ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٣].

والحاصل مما تقدم: أنّه لو سلّمنا بصدور الزيارة عن نية حسنة، فهذا لا يعني أن تكون عاصمة له عن الخطأ والعصيان بعد ذلك، بل ذلك مرهون بحسن عاقبته، فالزيارة كسائر الأعمال الأخرى إنّما يترتب عليها الأثر الإيجابي في الآخرة لو ختم للإنسان بحُسن العاقبة ولم يحبط عمله، وحينئذٍ فلا إطلاق لهذا الخبر بحيث يشمل جميع الحالات، ومنها سوء الخاتمة.

---

(١) المصدر السابق، ج٥، ص٧٦، باب غزوة خيبر.

(٢) الحجرات/ ٢.

(٣) البقرة/ ٢١٧.

البحث الثاني

بيان الموقف الحقيقي للنبي صلى الله عليه وآله من عامة الصحابة

نريد من هذا البحث بيان الموقف الحقيقي للنبي صلى الله عليه وآله من الصحابة عموماً، وهل كان النبي صلى الله عليه وآله راضياً عنهم جميعاً، أم لا؟

وسوف نتّبع في الجواب عن هذا التساؤل، مصادر أهل السنّة أنفسهم، بلا حاجة إلى ما ذكره الشيعة الإمامية في المقام.

وقد تبيّن من خلال ملاحظة الروايات الواردة عنه صلى الله عليه وآله أنّه لم يكن صلى الله عليه وآله راضياً عن جميع الصحابة، وهذا يتفق تماماً مع رأي الإمامية، من كون الصحابة ليس كلهم محلّ رضا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، بل الرضا يختصّ ببعضهم دون بعض، وقد حاول إلهي ظهير أن يعتّم على هذه الحقيقة، بتصويره إياها بأنّ الشيعة يذمّون جميع الصحابة بلا استثناء، وهو أمر مخالف للواقع والدليل تماماً، فصدور الذّمّ من الإمامية إنّما يختص ببعض الصحابة الذين صدر الذمّ لهم من قبل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله؛ لِما بَدَرَ من مواقف وأفعال مخالفة للشرع الإلهي، كسلوكيات صارت مورداً لذم القرآن والنبي صلى الله عليه وآله لها، وهو ما سنلاحظه من خلال تتبع الروايات الصادرة على النبيّ صلى الله عليه وآله بحقهم، وهي كثيرة، قمنا بتبويبها ضمن أقسام خمسة، كل قسم منها جاءت فيه عدّة طوائف، وكل طائفة تضمنت

عدداً من الروايات، وعلى النحو التالي:

القسم الأول: الروايات التي نصّت على دخول جملة من الصحابة في النار

وهي روايات كثيرة تندرج في عدة طوائف:

الطائفة الأولى:

وهي الروايات التي يخبر بهاﷺ عن المصير السّيِّء الذي سوف ينتهي إليه جملة من الصحابة بعد وفاتهﷺ:

١ـ ما رواه البخاري عن ابن عباس أنّه قال:(خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا أيها الناس، إنّكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلا، ثم قال: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾، إلى آخر الآية، ثم قال: إلا وإنَّ أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم، ألا وإنّه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، فيقال: إنّ هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم)[1].

٢ ـ ما أخرجه البخاري أيضاً:(عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: بينا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص١٩٢.

قال: إنّهم ارتدُّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال إنّهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل هَمَلِ النَّعَم)[1].

٣ ـ ما رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم: «**عن سهل بن سعد، قال: قال: النبي صلى الله عليه وسلم: إنّي فرطكم على الحوض، من مر عَلَيَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليردنَّ عَلَيَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم. قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش، فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لَسَمعته وهو يزيد فيها: فأقول: إنّهم منّي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غَيَّرَ بعدي**»[2].

وإذا تأملنا في عبارة(أُصيحابي) و(أعرفهم ويعرفوني) و(فلا أراه يخلص منهم إلاَّ مثل هَمَل النَّعم) اتَّضَحَ لنا أنَّ هناك عدداً من الصحابة سوف يُقادون إلى نار جهنم، فإنّ همل النعم هي الإبل الضالّة، وهي قليلة بالنسبة إلى غيرها كما صرح بذلك جملة من شرّاح الأحاديث،كابن الأثير في النهاية وابن حجر في فتح الباري وغيرهما.

فقال ابن الأثير في النهاية:(همل). في حديث الحوض(فلا يخلص منهم إلاّ مثل همل النعم)، الهمل: ضوالُّ الإبل، واحدها: هامل. أي أنَّ الناجي

(١) نفس المصدر السابق،ج٧،ص٢٠٧.

(٢) مسند أحمد، ج٥، ص٣٢٩؛ صحيح البخاري، ج٧، ص٢٠٧ و ج٨، ص٨٧؛ صحيح مسلم، ج٧، ص٦٦.

منهم قليل في قلة النعم الضالة)[١].

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «**والمعنى أنّه لا يرده منهم إلاّ القليل، لأنَّ الهمل في الإبل قليل بالنسبة لغيره**»[٢].

فأي عدالة هذه التي يثبتونها إلى جميع الصحابة إذا كان لا يخلص منهم من نار جهنم إلاَّ مثل همل النعم؟!

الطائفة الثانية:

وهي الروايات التي اخبر فيها النبيﷺ بدخول صحابة معينين في النار وهي كما يلي:

١ـ ما أخرجه مسلم في صحيحه:(عن قيس، قال: قلت لعمار: أرأيتم صنيعكم هذا الذي صنعتم في أمر عليّ؟ أرأياً رأيتموه أو شيئاً عهده إليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ما عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يعهده إلى الناس كافة، ولكنَّ حذيفة أخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: في أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، ثمانية منهم تكفيكهم الدبيلة، وأربعة لم أحفظ ما قال شُعْبَةُ فيهم)[٣].

---

(١) النهاية في غريب الأثر، الجزري، ج٥، ص٢٧٣، نشر المكتبة العلمية ـ بيروت ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج١١، ص٤١٤، ط٢، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان.

(٣) صحيح مسلم، ج٨، كتاب صفات المنافقين، ص١٢٢.

٢ ـ ما أخرجه أحمد في مسنده:(عن أبي غادية قال: قتل عمار بن ياسر، فأخبر عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّ قاتله وسالبه في النار، فقيل لعمرو: فإنك هو ذا تقاتله!! قال: إنما قال: «قاتله وسالبه»)[1].

وأخرج الطبراني(عن أبي الغادية، قال: رأيت عمار بن ياسر ذكر عثمان بن عفان، فقلت: لئن استمكنت من هذا، فلمّا كان يوم صفين وعليه السلاح فجعل يحمل حتّى يدخل في القوم ثم يخرج، فنظرت فإذا ركبته قد حسر عنها الدرع والساق، فسدَّدت نحوه الرمح فطعنت ركبته، ثم قتلته، فقال عمرو بن العاص: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: قاتله وسالبه في النار)[2].

ومن المعلوم أنّ أبا الغادية من الصحابة كما صرح بذلك البخاري ويحيى بن معين وابن أبي حاتم الرازي وغيرهم. قال بن حجر:(... وقال الدوري: عن ابن معين: أبو الغادية الجهني قاتل عمار، له صحبة، وفرق بينه وبين أبي الغادية المزني، فقال في المزني: روى عنه عبد الملك بن عمير، وقال البغوي: أبو غادية الجهني يقال: اسمه يسار، سكن الشام، وقال البخاري: الجهني له صحبة، وزاد: سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، وتبعه أبو

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص١٩٨، ونقله الهيثمي وقال:(ورجال أحمد ثقات)،(مجمع الزوائد ج٧،ص٢٤٤)

(٢) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٩، ص١٠٣.

حاتم وقال: روى عنه كلثوم بن جبر...)[١].

ولا ندري كيف يستقيم القول بعدالة جميع الصحابة والنبيُّ ﷺ ينص على دخول أحدهم في النار بما لامجال معه للتأويل؟

٣ ـ ما أخرجه البخاري في التاريخ الصغير، ويعقوب بن سفيان الفسوي في تاريخه، والبيهقي في دلائل النبوة:(عن أبي هريرة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعشرة من أصحابه: آخِرُكُمْ مَوْتاً في النار، وفيهم سمرة بن جندب، قال أبو نضرة: فكان سمرة آخرهم موتاً)[٢].

وأخرجه البيهقي من وجه آخر: عن أنس بن حكيم الضبي، قال: كنت أَمُرُّ بالمدينة فألقى أبا هريرة، فلا يبدأ بشيء يسألني حتى يسألني عن سمرة، فإذا أخبرته بحياته وصحّته فرح، فقال: إنا كنا عشرة في بيت، وإنّ رسول الله قام فينا فنظر في وجوهنا وأخذ بعضادتي الباب، ثم قال: آخركم موتاً في النار)[٣].

ولقد وجدت محاولة يائسة لتأويل هذا الحديث الصريح، ولكنّها لا تصمد أمام النقاش العلمي، وحاصل ما ذُكر لتأويل هذا الحديث هو: أن النبي ﷺ يخبر عن الطريقة التي يموت فيها سمرة بن جندب وأنّه سوف يموت حرقاً، لا أنَّ مصيره في الآخرة سيكون إلى النار. وهذه المحاولة، غير

(١) الإصابة، ابن حجر، ج٧، ص٢٦.

(٢) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، ج٣، ص٣٥٣؛ التاريخ الصغير، البخاري، ج١، ص١٣٣، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، سنة الطبع:١٤٠٦ الناشر: دار المعرفة ـ بيروت؛ دلائل النبوة، البيهقي، ج٦، ص٤٥٨. وقال:(رواته ثقات).

(٣) دلائل النبوة، ج٦، ص٤٥٨.

صحيحة؛ لأننا نلاحظ عليها:

أولاً: مخالفة هذا التأويل لظاهر الحديث

تظهر مخالفته بملاحظة فهم السامع من كلامه صلى الله عليه وآله بأنّه يخبر عن عاقبة سمرة بن جندب في الآخرة؛ إذ لا يفهم من هذا القول(فلان في النار) أنّه يموت في النار، بل الذي يفهم منه هو كون عاقبته في النار، لا أنه يموت في النار، كما في قوله عليه السلام :(فالقاتل والمقتول في النار) وغيرها من التعبيرات.

ثانياً: مخالفته لفهم المخاطبين به

إنّ الذين خاطبهم النبي صلى الله عليه وآله لم يفهموا من كلامه صلى الله عليه وآله إلاّ الدخول في النار، كما يشهد لذلك قلق أبي هريرة وسؤاله الدائم عن سمرة بعد وفاة ثمانية من هؤلاء العشرة، وأنّه كان يتمنّى أن يموت قبله، إذ لم يبقَ من العشرة إلاّ هو وسمرة، ولا يريد أن يكون هو آخر من يموت من هؤلاء العشرة، حتى لا يصدق عليه قول النبي صلى الله عليه وآله.

وهذا يعني أنّهم فهموا من قول النبي صلى الله عليه وآله أنّ آخر من يموت منهم يدخل النار مضافاً إلى ذلك أنّهم لم يحاولوا أن يسألوا النبي صلى الله عليه وآله عن معنى هذا الحديث، وهو يدلّ على أنّه كان واضحاً لديهم.

ثالثاً: انسجام الحديث مع سيرة سمرة

إنّ السلوك الذي كان ينتهجه سمرة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وبعده ينسجم تماماً مع مضمون هذا الحديث، ففي حياة النبي صلى الله عليه وآله كان سمرة قد رفض

ثواب الآخرة الذي وعده بهﷺ مقابل التخلّي عن نخلة له، فرفض رفضاً قاطعاً كما في الرواية المشهورة التي يرويها ابن أبي داود في السنن، فيقول: «حدثنا سليمان بن داود العتكي، ثنا حماد، ثنا واصل مولى أبي عيينة، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدّث عن سمرة بن جندب أنّه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار، قال: ومع الرجل أهله، قال: فكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به ويشقّ عليه، فطلب إليه أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له، فطلب إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى، قال: فهبه له ولك كذا وكذا أمراً رغَّبَهُ فيه، فأبى، فقال: أنت مُضارٌّ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصاري: اذهب فاقلع نخله»[1]، وروى هذه الرواية البيهقي في السنن الكبرى بسند مختلف ينتهي أيضاً إلى الإمام الصادقعليه السلام[2].

أمّا بعد وفاة النبيﷺ فقد ارتكب أعمالا دنيئة لا يقوم بها إلاّ الفسقة والظلمة، فقد أخرج مسلم في صحيحه وجم غفير من أرباب الحديث: (عن ابن عباس، قال: بلغ عمر أنّ سمرة باع خمراً، فقال: قاتل الله سمرة، ألم يعلم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لعن الله اليهود

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص١٧٣، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، ط١، ١٤١٠هـ، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ج٦، ص١٥٧.

حُرِّمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها)[١].

وأخرج البيهقي في دلائل النبوة، ورواها عنه الذهبي في تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء، عن عامر بن أبي عامر: (قال: كنّا في مجلس يونس بن عبيد في أصحاب الخز، فقالوا: ما في الأرض بقعة نشقت من الدم ما نشقت هذه ـ يعنون دار الإمارة ـ قتل فيها سبعون ألفا، فجاء يونس فقلت له: يا أبا عبد الله يقولون كذا وكذا!! قال: نعم من بين قتيل وقطيع، قيل له: ومن فعل ذلك يا أبا عبد الله؟ قال: زياد وابن زياد وسمرة، قيل: لِمَ؟ قال: كان والله قدراً لم يكن عنها مرحل)[٢].

القسم الثاني: الروايات التي تدل بعمومها على ذم بعض الصحابة

وهي التي تدل بعمومها على ذمّ الصحابة وغيرهم، وقد ثبت في الواقع انطباقها على بعض الصحابة، فيكونون مصداقاً واضحاً لمن تعلّق بهم ذم النبيﷺ الوارد في تلك الروايات بالضرورة، ونحن سوف نستعرض طوائف منها وما يدل على انطباقها على بعض الصحابة:

الطائفة الأولى: روايات الحب والبغض للإمام عليعليه السلام

هناك روايات عديدة نصّت على أنَّ من يبغض علياًعليه السلام فهو منافق، وأنّه يبغض الله ورسوله، وأنّه في النار، وفي نفس الوقت دلّت روايات أُخرى

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص٤١.

(٢) دلائل النبوة، البيهقي، ج٦، ص٤٦٠؛ تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٤، ص٢٣٣؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٣، ص١٨٥.

على تحقق ذلك البغض من بعض الصحابة في حياة النبيّ وبعد وفاته ﷺ:

أولاً: الروايات الدالة على أن حب وبغض علي ميزان الإيمان والنفاق

١ ـ ما أخرجه مسلم، وابن أبي شيبة، وابن ماجة، والبزار، وأبو يعلى، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم:(**عن زر بن حبيش، قال: قال علي عليه السلام: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبيّ الأميّ صلى الله عليه وسلم إليّ: أن لا يحبني إلاّ مؤمن، ولا يبغضني إلاّ منافق**)(١).

٢ ـ ما أخرجه الطبراني في الأوسط، والحاكم في المستدرك:(**عن ابن عباس قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي فقال: «لا يحبّك إلاّ مؤمن، ولا يبغضك إلاّ منافق، من أحبّك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني، وحبيبي حبيب الله، وبغيضي بغيض الله، ويل لمن أبغضك بعدي»**(٢).

---

(١) صحيح مسلم، ج١، باب حب علي من الإيمان من كتاب الإيمان.؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٦٥؛ سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٢؛ مسند البزار، ج٢، ص١٨٢؛ مسند أبي يعلى، ج١، ص٣٤٧؛ السنن الكبرى، ج٥، ص١٣٥؛ صحيح ابن حبان، ج١٥، ص٣٦٧.

(٢) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٥، ص٨٧؛ المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٨، وقال الحاكم:(صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح، سمعت أبا عبد الله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه قال في آخر المجلس: أين هذا الكذّاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقرّبه وأدناه، ثم قال له: كيف حدثك عبد الرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه سألني عن أمر خراسان فحدثته بها وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودّعته قال لي: قد وجب عليّ حقك فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدّثني والله بهذا الحديث لفظا، فصدّقه⇦

٣ ـ ما أخرجه الطبراني:(عن أبي الطفيل، قال: سمعت أم سلمة تقول: أشهد أنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحب علياً فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله)[١].

٤ ـ ما أخرجه الحاكم: عن عوف بن أبي عثمان النهدي:(قال: قال رجل لسلمان: ما أشدَّ حُبَّكَ لعلي!! قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبَّ عليّاً فقد أحبني، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني)[٢].

حاصل مفاد الطائفة الأولى من الروايات:

وهذه الطائفة من الأحاديث تدلل على أنّ درجات الناس ومنهم الصحابة تتفاوت بمقدار حبهم لعليعليه السلام، فكلّما زاد الإنسان حبّاً لعلي ازداد إيماناً، والعكس صحيح.

ثانيا: ما دل على تحقق البغض للإمام علي من بعض الصحابة

١ ـ ما رواه أحمد في المسند، وابن سعد في الطبقات بسند صحيح مع اختلاف يسير بينهما، واللفظ لأحمد:(عن معمر، قال: قال الزهري: وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أنّ عائشة أخبرته قالت: أوّل ما اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة، فاستأذن أزواجه أن يُمَرَّض في بيتها، فأَذِنَّ له، قالت:

يحيى بن معين واعتذر إليه)

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢٣، ص٣٨٠، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد:(وإسناده حسن)،(مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٣).

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٤١، رقم ٤٦٤٨. وقال:(هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)

فخرج ويدٌ له على الفضل بن عباس ويد له على رجل آخر وهو يخط برجليه في الأرض، قال عبيد الله: فحدّثت به ابنَ عباس، فقال: أتدرون من الرجل الآخر الذي لم تُسَمِّ عائشة؟ هو علي، ولكنّ عائشة لا تطيب له نفسا»[1]، ولكن في رواية ابن سعد: «قال ابن عباس: هو علي، إن عائشة لا تطيب له نفسا بخير»[2].

٢ ـ ما رواه أحمد أيضاً في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنَّفه، والحاكم في المستدرك، وغيرهم من الحفّاظ: «عن يسار، قال: جاء رجل فوقع في عليٍّ وفي عمار رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أمّا علي فلست قائلة لك فيه شيئاً، وأمّا عمار فإنِّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لا يخيّر بين أمرين إلاّ اختار أرشدهما»[3].

وتلك العلاقة الوثيقة بين الإيمان والحب، والنفاق والبغض، هي السرّ في اشتياق الجنة للخواصّ من شيعة علي عليه السلام كسلمان، والمقداد، وأبي ذر، وعمار، ففي الحديث الصحيح الذي أَخْرَجَهُ أحمد في مسنده: «عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّ الله عز وجل يحبّ من أصحابي أربعة، أخبرني أنه يحبهم، وأمرني أن أحبّهم، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: إنّ علياً

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٢٢٨. وقد أورد البخاري ومسلم وغيرهما نفس هذا الحديث ولكن حُذفت منه عبارة:(لا تطيب له نفسا)، فقد أخرج البخاري: «حدثنا إبراهيم بن موسى، قال: أخبرنا هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله، قال: قالت عائشة: لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم، واشتدّ وجعه استأذن أزواجه أن يمرَّض في بيتي، فأذنّ له، فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض، وكان بين العباس ورجل آخر، قال عبيد الله: فذكرت ذلك لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال هو علي بن أبي طالب»، صحيح البخاري، ج١، ص٢٣٦، وكذلك فعل مسلم، لاحظ: صحيح مسلم، ج١، ص٣١٢.

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٢، ص٢٣٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل،ج٦، ص١١٣.

منهم، وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي والمقداد بن الأسود الكندي»[١]، وأخرجه الترمذي أيضاً وحَسَّنَهُ[٢].

وفي رواية أُخرى أخرجها الطبراني، عن عمران الطائي: «قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّ الجنة تشتاق إلى أربعة: علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود رضي الله عنهم»[٣].

وبالجملة: فإنّ النبي صلى الله عليه وآله من خلال تلك الروايات جعل حبّ علي عليه السلام ميزاناً واضحاً يعرف به حجم ومقدار إيمان الصحابي، ويعرف به المؤمن والمنافق، فلا يحكم على صحابي كائناً من كان بأنّه مؤمن ما لم يثبت حبه لعلي عليه السلام.

والمسلمون لم يُؤْمَروا بحبّ علي عليه السلام فحسب، بل الواجب عليهم أن يحبّوه أكثر من أنفسهم؛ لأنه أولى من أنفسهم، كما يشهد لذلك حديث الغدير المتواتر الذي تقدمت الإشارة إليه، وقد ورد في بعض ألفاظه: «يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه»[٤]. وحديث الطير الذي يدلّ على أنّ علياً هو أحبّ الخلق إلى الله تعالى وإلى النبي صلى الله عليه وآله، وقد رواه

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٣٥١.

(٢) انظر: سنن الترمذي، ج٥، ص٢٩٩.

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٦،ص٢١٥، تحت رقم٦٠٤٥

(٤) تمت الإشارة إلى بعض مصادر الحديث قبل صفحات، فراجع.

الكثير من أصحاب الحديث، منهم الحاكم الذي أخرج: «عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقُدّم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرخ مشويّ، فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي رضي الله عنه، فقلت: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجة، ثم جاء فقلت: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجة، ثم جاء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: افتح، فدخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما حَبَسَك عَلَيَّ؟ فقال: إنّ هذه آخر ثلاث كرّات يردّني أنس يزعم أنك على حاجة، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقلت: يا رسول الله سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله: إن الرجل قد يحب قومه»[١].

والواقع الخارجي لسلوك الصحابة في حياة النبي صلى الله عليه وآله يؤكّد أنّ هناك فئة من الصحابة كانوا يبغضون عليّاً عليه السلام وينالون منه وينتقصونه.

فتأمل ما روي بأسانيد معتبرة في كتب القوم عن جماعة من أكابر

---

(١) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٤١، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحّت الرواية عن علي، وأبي سعيد الخدري، وسفينة، وفي حديث ثابت البناني عن أنس زيادة ألفاظ).

ورواه أيضاً جم غفير من أصحاب الحديث كأحمد بن حنبل، والبزار، وأبي يعلى الموصلي، والترمذي، والنسائي، وابن أبي حاتم الرازي، والبيهقي، والطبراني، والخطيب البغدادي، والدار قطني، وأبي نعيم الأصفهاني، والطبري، وابن كثير وغيرهم.

وليس هذا الموقف الوحيد من أنس بن مالك اتجاه مولى المتقين عليه السلام، وإنّما له مواقف أُخرى سنشير إليها لاحقاً عليه.

الصحابة من محبّي عليٍّ عليه السلام ـ كأبي ذر وجابر بن عبدالله الأنصاري وابن مسعود ـ أنّهم قالوا: (ما كنّا نعرف المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاّ ببغضهم لعلي عليه السلام)[1]. وهذا يدل على وجود فئة من الصحابة تبغض علياً في حياة النبي صلى الله عليه وآله.

ويدلّ على ذلك أيضاً روايات أُخرى يأتي التعرّض لها في محل آخر.

ثالثاً: تحقق البغض من بعض الصحابة للإمام علي عليه السلام بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله

إنّ ما حدث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله فهو طامّة كبرى على الإسلام؛ إذ تغيّرت وجوه القوم وصار علي عليه السلام بينهم كالغريب خصوصاً بعد شهادة الصديقة الزهراء عليها السلام، وتناسى الصحابةُ كُلَّ أحاديث النبي صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام ومقامه وقربه وأفضليته عليهم، وأظهروا ضغائنهم التي لم يتمكّنوا من إظهارها في حياة النبي صلى الله عليه وآله، وكان صلى الله عليه وآله قد أخبر علياً عليه السلام بذلك، كما في الحديث الذي أخرجه أبو يعلى الموصلي، والحاكم، وابن حبان، بسند قد صححاه، «**عن علي بن أبي طالب، قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم آخذ بيدي ونحن نمشي في بعض سكك المدينة؛ إذ أتينا على حديقة، فقلت: يا رسول الله ما أحسنها من حديقة! قال: لك في الجنة أحسن منها، ثم مررنا بأخرى، فقلت: يا رسول الله ما أحسنها من حديقة! قال: لك في الجنة أحسن منها، حتى مررنا بسبع حدائق كل ذلك أقول: ما**

(١) فقد أخرج الحاكم: (عن أبي ذر رضي الله عنه قال: ما كنا نعرف المنافقين إلاّ بتكذيبهم الله ورسوله والتخلّف عن الصلوات والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه) وقال (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، (المستدرك، ج٣، ص١٢٩)، وأخرج الطبراني: (عن جابر، قال: ما كنا نعرف المنافقين إلاّ ببغضهم علياً رضي الله عنه)، (المعجم الأوسط، ج٢، ص٢٨).

أحسنها! ويقول لك: في الجنة أحسن منها، فلمّا خلا له الطريق اعتنقني، ثم أجهش باكياً، قال: قلت: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلاّ من بعدي، قال: قلت: يا رسول الله في سلامة من ديني؟ قال في سلامة من دينك»[1]، ورواه أيضاً البزار والنسائي والحاكم والخطيب وغيرهم[2].

وأخرج الحاكم: «عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله لعلي: أما إنّك ستلقى بعدي جهداً، قال: في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك»[3].

وأخرج أيضاً: «عن علي رضي الله عنه، قال: إنّ ممّا عهده لي النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ الأمّة ستغدر بي بعده»[4].

وقوله ﷺ: «ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلاّ من بعدي» نصٌّ واضح وصريح بأنّ جماعة كبيرة من الصحابة ـ كما يدل ذلك التعبير عنهم بـ(الأمة) ـ يكتمون بغضهم لعلي عليه السلام وأنّهم سيظهرون ذلك بعد وفاة النبي ﷺ وأنّهم سيغدرون به.

---

(١) مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، ج١، ٤٢٦. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج٩، ص١١٨: «رواه أبو يعلى والبزار وفيه الفضل بن عميرة وثقه ابن حبان» انظر: الثقات ج٩، ص٥. المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٣٩، قال فيه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) مسند البزار، ج٢، ص٢٩٣،ح٧١٦؛ المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٩؛ تاريخ بغداد، الخطيب، ج١٢، ص٣٩٤.

(٣) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٤٠. ثم قال «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

(٤) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٤٠، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

فهل ينسجم البغض لعلي عليه السلام والغدر به مع الإيمان والرضا عنهم؟!

وهل يمكن أن ينسجم موقف أصحاب السقيفة مع حبّ علي عليه السلام؟ ألم يتجاهلوه حتى أنّهم لم يستشيروه مجرّد استشارة بغضّ النظر عن النصوص الدالّة على تنصيبه خليفة للمسلمين؟

إنّه حبّ السلطان والرئاسة الذي أعمى القلوب إلى درجة شغلتهم حتى عن تغسيل أشرف الأنبياء والرسل وخاتمهم وتشييعه ودفنه صلى الله عليه وآله، فضلاً عن استشارة علي عليه السلام والرجوع إليه.

ثمّ هل ينسجم موقف الخليفة أبي بكر في نصب عمر دون استشارة علي عليه السلام، ودون أن يحسب له أي حساب، وكأنه غير موجود، مع مفهوم الحبّ والاحترام لعلي عليه السلام؟!

وهل ينسجم موقف أصحاب الشورى مع ذلك؟!

وهل ينسجم موقف أصحاب الجمل وصفين والنهروان مع ذلك؟!

كيف ينسجم ذلك مع من يدّعي ذلك والباري سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

الطائفة الثانية: ما ورد أنّ من آذى علياً فقد آذى رسول الله صلى الله عليه وآله

وهي روايات عديدة:

(١) آل عمران، ٣١.

١ ـ ما أخرجه الترمذي بسنده: «عن البراء، قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم جيشين وأَمّر على إحداهما علي بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، وقال: إذا كان القتال فعلي، قال: فافتتح علي حصناً، فأخذ منه جارية، فكتب معي خالد كتاباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يَشِي به، قال: فقدمت على النبي صلى الله عليه وسلم، فقرأ الكتاب فتغيرّ لونه، ثم قال: ما ترى في رجل يحبّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله؟ قال: قلت: أعوذ بالله من غضب الله ومن غضب رسوله وإنّما أنا رسول، فسَكَت»[1].

٢ ـ ما أخرجه أبو يعلى الموصلي: «عن سعد بن أبي وقاص، قال: كنت جالسا في المسجد أنا ورجلين معي فنلنا من عليٍّ، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبانَ يعرف في وجهه الغضب، فتعوَّذت بالله من غضبه، فقال: مالكم ومالي؟! من آذى علياً فقد آذاني»[2].

وقال الهيثمي: «رجال أبي يعلى رجال الصحيح غير محمود بن خداش وقنان وهما ثقتان»[3].

٣ ـ ما أخرجه أحمد بن حنبل: «عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية، وأمّر عليهم علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، فأحدث شيئاً في سفره، فتعاهد، قال عفان: فتعاقد أربعة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن

(١) أخرجه الترمذي(٤ / ٣٣٠) قال: هذا حديث حسن.
(٢) مسند أبي يعلى، ج٢، ص١٠٩.
(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٢٩.

يذكروا أمره لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عمران: وكنّا إذا قدمنا من سفر بدأنا برسول الله صلى الله عليه وسلم، فسلّمنا عليه، قال: فدخلوا عليه، فقام رجل منهم، فقال: يا رسول الله إنَّ علياً فعل كذا وكذا، فأعرض عنه، ثم قام الثاني، فقال: يا رسول الله إنَّ علياً فعل كذا وكذا، فأعرض عنه، ثم قام الثالث، فقال: يا رسول الله إنَّ علياً فعل كذا وكذا، فأعرض عنه، ثم قام الرابع، فقال: يا رسول الله إنَّ علياً فعل كذا وكذا، قال: فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرابع، وقد تغيّر وجهه، فقال: دعوا علياً دعوا علياً، إنَّ علياً منّي وأنا منه، وهو وليُّ كُلِّ مؤمن بعدي»(١) وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة(٢)، و أبو داود الطيالسي(٣)، والترمذي، وابن أبي عاصم(٤)، والنسائي(٥)، وأبو يعلى الموصلي، وابن حبان في صحيحه(٦)، والطبراني في المعجم الكبير(٧)، والحاكم في المستدرك(٨).

٤ ـ ما أخرجه الحاكم: «عن عمرو بن شاس الأسلمي، وكان من أصحاب الحديبية، قال: خرجنا مع علي رضي الله عنه إلى اليمن، فجفاني في سفره ذلك حتى وجدت في نفسي، فلمّا قدمتُ أظهرت شكايته في المسجد حتى بلغ ذلك رسول الله

(١) مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، ج٤، ص٤٣٨.
(٢) المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي، ص٥٠٤، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، ط١، جمادي الآخرة ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩ م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان
(٣) مسند أبي داود الطيالسي، ص١١١.
(٤) الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ج٤، ص٢٧٩.
(٥) السنن الكبرى، ج٥، ص١٣٢؛ خصائص أمير المؤمنين، ص٦٤.
(٦) صحيح ابن حبان، ابن حبان، ج١٥، ص٣٧٤.
(٧) المعجم الكبير، الطبراني، ج١٢، ص٧٨؛ ج١٨، ص١٢٩.
(٨) المستدرك، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

صلى الله عليه وسلم، قال: فدخلت المسجد ذاتَ غداة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في ناس من أصحابه، فلما رآني أَبَّدَني[1] عينيه ـ قال: يقول حدَّد إلي النظر ـ حتى إذا جلست، قال: يا عمرو أما والله لقد آذيتني، فقلت: أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني»[2].

فلم يحتجّ النبيﷺ على عليعليه السلام، ولم يعاتبه، بل على العكس تماماً، فقد وبّخ الأسلمي توبيخاً شديداً وقال له:(لقد آذيتني) وهو من أصحاب بيعة الرضوان. فأوصل رسالةً واضحة وصريحة لا مجال لتأويلها إلى كل الصحابة، مفادها أنه لا تغرنّكم أعمالكم وجهادكم وصحبتكم، إذا لم تكن مقرونة برضا عليعليه السلام، فبئس العمل ما يغضب رسول الله ويؤذيه، وويل لمن آذى وأغضب رسول اللهﷺ من عذاب الله وعذاب جهنم.

الطائفة الثالثة: الروايات التي نصت على أن من يسبّ علياًعليه السلام فقد سبّ الله ورسولهﷺ:

أخرج أحمد في مسنده، والحاكم في المستدرك(واللفظ لهما): «عن عبد الله الجدلي، قال: دخلت على أمّ سلمة، فقالت لي: أَيُسَبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكم؟ قلت: معاذ الله أو سبحان الله أو كلمة نحوها، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من سبّ عليا فقد سبني»[3].

---

(١) أي حدد إليَّ النظر.

(٢) المستدرك على الصحيحين ج٣، ص١٣١، وقال:(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٣٢٣؛ المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٠، وقال الحاكم:(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الهيثمي عن هذا السند:(ورجاله رجال الصحيح غير أبي عبدالله الجدلي وهو ثقة)، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٣٠.

وأخرج هذا الحديث الحاكم أيضا عن أبي إسحاق التميمي بزيادة في بعض الألفاظ: «**يقول: سمعت أبا عبد الله الجدلي، يقول: حججت وأنا غلام فمررت بالمدينة، وإذا الناس عُنُقٌ واحد، فاتّبعتهم فدخلوا على أمّ سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، فسمعتها تقول: يا شبيب بن ربعي، فأجابها رجل جلف جافٌّ: لبَّيْكِ يا أُمّتاه، قالت: يُسبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناديكم؟! قال، وأنّى ذلك؟ قالت: فعلي بن أبي طالب؟ قال: إنّا لنقول أشياء نريد عرض الدنيا، قالت: فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: من سَبَّ علياً فقد سبني، ومن سبّني فقد سب الله تعالى**»[(١)].

ومن المعلوم الذي لا ريب به أنّ سبّ عليعليه السلام وشتمه في العلن كان سنّة لمعاوية وأتباعه بعد مقتل عثمان، ويشهد به أيضاً ما أخرجه ابن أبي شيبة، وابن ماجة وغيرهما بسند صحيح: «**عن سعد بن أبي وقاص، قال: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد، وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:(من كنت مولاه فعلي مولاه)، وسمعته يقول: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبي بعدي، وسمعته يقول: لأعطين الراية اليوم رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله**»[(٢)]، وقال الألباني عن سنده: صحيح[(٣)].

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٠.
(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٦٦؛ سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٥.
(٣) صحيح سنن ابن ماجة للألباني، ج١، ص٢٦.

الطائفة الرابعة: ما دلّ على أنّ من يُغضب فاطمة، يُغضب الله ورسوله ﷺ

فمن هذه الروايات: ما أخرجه الحاكم في المستدرك:(عن علي رضيّ الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة: إنَّ الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك»[1].

وأخرجه جمّ غفير من أئمة الحديث عند القوم، كابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[2]، والدُّولابي في الذرّيّة الطاهرة، والطبراني في المعجم الكبير[3]، وأخرجه كذلك ابن عديّ في الكامل[4]، وابن النجّار البغدادي في ذيل تاريخ بغداد[5]، وغيرهم كثير.

---

(١) المستدرك، للحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٥٤. و قال:(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

(٢) الآحاد والمثاني، ج٥، ص٣٦٣، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط١، عام: ١٤١١ ـ١٩٩١م، نشر دار الدراية.

وابن ابي عاصم من كبار حفّاظ وفقهاء السُنّة في القرن الثالث الهجري، قال الذهبي: «حافظ كبير، إمام بارع متبع للآثار، كثير التصانيف. قدم أصبهان على قضائها، ونشر بها علمه. قال أبو الشيخ: كان من الصيانة والعفة بمحل عجيب. وقال أبو بكر بن مردويه: حافظ، كثير الحديث، صنف المسند والكتب... ابن مردويه: سمعت عبد الله بن محمد بن عيسى: سمعت أحمد بن محمد بن محمد المديني البزار، يقول: قدمت البصرة وأحمد بن حنبل حي، فسألت عن أفقههم، فقالوا: ليس بالبصرة أفقه من أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وكان عالما بالقراءات ومجودا لها»، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٤٣٠.

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج١، ص١٠٨، وج٢٢، ص٤٠١. وعلق ابن حجر على إسناده، فقال:(وإسناده حسن)، مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص٢٠٣

(٤) الكامل، عبد الله بن عدي،ج٢،ص٣٥١، تحت ترجمة الحسين بن زيد بن علي،ط٣، محرم ١٤٠٩هـ، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.

(٥) ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار البغدادي، ج١، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر يحيى، ط١، عام: ١٤١٧ ـ ١٩٩٧ م، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١ ـ ما أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الله بن الزبير، عن النبي ﷺ أنه قال: «فاطمة بضعة منّي يؤذيني ما آذاها وينصبني ما أنصبها»[١]، وأخرجه الترمذي، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»[٢]، وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرك، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

٢ ـ ما أخرجه البخاري بسنده عن المسور بن مخرمة «إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: **فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني**»[٣].

٣ ـ ما أخرجه مسلم بسنده عن المسور بن مخرمة أيضاً، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها**»[٤].

وحكم من يؤذي رسول الله ﷺ ويغضبه قد نص عليه البارئ عزّ وجل في محكمِ كتابه الكريم في سورة التوبة: ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[٥].

وقد ثبت بالأحاديث المرويّة في كتب الصحاح وغيرها أنّ بعض الصحابة قد آذى فاطمة، فغضبت عليهم أشدَّ الغضب ولم تكلّمهم حتّى ماتت، ولم يؤذن لهم بالصلاة عليها، ومن هذه الأحاديث:

١ ـ ما أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن شهاب، قال: «أخبرني

---

(١) مسند أحمد، ج٤، ص٥.

(٢) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٦، ح٣٩٦١.

(٣) صحيح البخاري، ج٤، ص٢١٠، باب مناقب المهاجرين وفضلهم.

(٤) صحيح مسلم، ج٧، ص١٤١، باب فضائل فاطمة.

(٥) التوبة/ ٦١.

عروة بن الزبير: أنّ عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها أخبرته: أنّ فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يقسّم لها ميراثها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورّث ما تركنا صدقة، فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتَّى توفّيت»[١].

٢ ـ ما أخرجه البخاري أيضاً ومسلم، عن عروة، عن عائشة: «**إنّ فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورّث ما تركنا صدقة، إنّما يأكل آل محمد في هذا المال، وإنّي والله لا أغيّر شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأعملنَّ فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته، فلم تكلّمه حتى توفّيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، فلما توفّيت دفنها زوجها علي ليلاً، ولم يُؤْذِنْ بها أبا بكر...**»[٢].

---

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص٤٢، باب فرض الخمس. وقد أخرجه أيضاً أحمد بن حنبل في المسند، ج١، ص٦، والبيهقي في السنن الكبرى، ج٦، ص٣٠٠.

(٢) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٣، باب غزوة خيبر؛ صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤.

ومن خلال ذلك يتّضح ما قام به بعض الصحابة من الإساءة إلى مقام الصدّيقة الزهراء عليها السلام، ممّا لا يمكن تأويله على أساس أن هذه اجتهادات؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قد أبلغ أصحابه إبلاغاً واضحاً، وجعل ميزان رضا الله عنهم هو رضا فاطمة عليها السلام، ولا خير في اجتهاد المجتهد إذا كان يؤدي إلى غضب الله ورسوله.

الطائفة الخامسة: ما دل على أنّ حرب أهل البيت عليهم السلام حرب لرسول الله صلى الله عليه وآله

١ـ ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، وابن ماجة(واللفظ له)، والترمذي في السنن، وابن حبان في صحيحه، والطبراني في الكبير والأوسط والصغير، والحاكم في المستدرك، وغيرهم: «**عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة والحسن والحسين: أنا سلم لمن سالمتم وحرب لمن حاربتم**»[١].

٢ـ ما أخرجه الحاكم وغيره: «**عن عبد الرحمن بن عثمان، قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو يقول: هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصورٌ من نصره، مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته**»، وقال في ذيله: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[٢].

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٧٨؛ سنن ابن ماجة، ج١، ص٥٢؛ سنن الترمذي، ج٥ ص٦٩٩؛ صحيح ابن حبان ج١٥، ص٤٣٤؛ المعجم الكبير، ج٣، ص٤٠؛ المعجم الأوسط، ج٣، ص١٧٩؛ المعجم الصغير، ج٢، ص٥٣؛ المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٦١.
(٢) المستدرك على الصحيحين ج٣، ص١٤٠.

٣ ـ حديث الغدير المتواتر، كما عن عمرو بن ذي مر، وسعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: «سمعنا علياً يقول: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول يوم غدير خم لمَّا قام، فقام ثلاثة عشر رجلاً، فشهدوا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: ألستُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فأخذ بيد علي فقال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه، وأحب من أحبه وأبغض من يبغضه، وانصر من نصره واخذل من خذله»[1].

وبمقتضى هذه الروايات حكم رسول الله صلى الله عليه وآله على كلّ صحابي اشترك في حرب ضد أهل البيت عليهم السلام أو حرَّض على حربهم، أو سكت ولم ينصرهم، بأنه قد حارب رسول الله صلى الله عليه وآله، ويا له من ذنب عظيم وإثم كبير! فكيف إذاً يجعل من يحارِبُ رسولَ الله من أهل العدالة والاستقامة؟ فهل يوجد تعبير أوضح من هذه التعابير لإدانة مَن حارب آل بيت محمد؟

الطائفة السادسة: ما دل على أنَّ من يعادي عمار بن ياسر، يعادي الله تعالى

١ ـ ما أخرجه أحمد، وابن أبي شيبة، والنسائي، و ابن حبان، والطبراني،

(١) مجمع الزوائد ج٩، ص١٠٤ قال فيه: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة». وقد رواه أحمد بن حنبل في مسنده ج١، ص١١٨، ص١١٩، وبلفظ قريب منه في ج٤، ص٢٨١، ص٣٦٨.

والحاكم بسند صحيح: «عن خالد بن الوليد، قال: كان بيني وبين عمار بن ياسر كلام، فانطلق عمار يشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فجعل خالد لا يزيده إلاّ غلظة ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم ساكتٌ، قال: فبكى عمار، وقال: يا رسول الله ألا تسمعه؟ قال: فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إليّ رأسه، وقال: من عادى عماراً عاداه الله، ومن أبغضه أبغضه الله، قال: فخرجت، فما كان شيء أحبّ إليّ من رضا عمار، فلقيته فرضي»[1].

٢ ـ ما أخرجه أيضاً النسائي، والطبراني، والحاكم، وغيرهم: «عن الأشتر، قال: كان خالد بن الوليد يضرب الناس على الصلاة بعد العصر، قال: فقال خالد: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية، فأصبنا أهل بيت قد كانوا وحّدوا، فقال عمار: هؤلاء قد احتجزوا منّا بتوحيدهم، فلم ألتفت إلى قول عمار، فقال عمار: أما لأخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلمّا قدمنا عليه شكاني إليه، فلمّا رأى أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لا ينتصر منّي أدبر وعيناه تدمعان، فردّه النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: يا خالد لا تسبّ عماراً فإنه من سب عماراً يسبه الله، ومن ينتقص عماراً ينتقصه الله، ومن سفّه عماراً يسفهه الله، قال خالد: فما من ذنوبي شيء أخوف عندي من

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٨٩؛ المصنف، ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٢٣؛ السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص٧٣؛ صحيح ابن حبان ج١٥، ص٥٥٦، رقم٧٠٨١؛ المعجم الكبير، الطبراني، ج٤، ص١١٤؛ المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص٣٩٠، وقال:(حديث العوام بن الحوشب هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين لاتفاقهما على العوام بن حوشب وعلقمة على أن شعبة أحفظ منه حيث قال عن سلمة بن كهيل عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن الأشتر والإسنادان صحيحان) وقال الهيثمي حول سند هذا الحديث:(ورجاله رجال الصحيح)، مجمع الزوائد ج٩، ص٢٩٣.

تسفيهي عماراً»[1].

فنلاحظ أنَّ النبيﷺ قد اتَّخذ موقفاً شديداً من خالد بن الوليد لانتقاصه عمار بن ياسر، وهذا الموقف جعله لا يخاف شيئاً من ذنوبه مثلما يخاف مما فعله بعمار من تنقيص، وفي رواية ابن عساكر: «**ابتدأنا خالد بن الوليد من غير أن نسأله، قال: ما عملت عملاً أخوفَ عندي أن يُدخِلني النار من شأن عمار**»[2]، ولكنَّا نرى أنّ عمَّاراً بعد وفاة النبيﷺ قد لاقى أذى شديداً من عدد من الصحابة بالنيل منه، والطعن عليه، وشتمه، وضربه، وذلك يجعلهم مورداً للذم الوارد في هذه الروايات، مما يوجب استحقاقهم غضب الله ورسوله، فلنستعرض بعض مواقف هؤلاء الصحابة بحق عمار لكي تتضح حقيقة الأمر:

١ ـ موقف عثمان بن عفان من عمار

١ ـ أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: «**عن سالم بن أبي الجعد، قال: كتب أصحاب محمد صلّى الله عليه وسلم عيب عثمان، فقالوا: من يذهب به إليه فقال عمار: أنا، فذهب به إليه؟ فلمّا قرأه، قال: أرغم الله بأنفك، فقال عمار: وبأنف أبي بكر وعمر، قال، فقام ووطئه حتى غشي عليه، قال: وكان عليه سان، قال: ثم بعث إلى الزبير وطلحة، فقالا له: اختر إحدى ثلاث؛ إمّا أن تعفو، وإمّا أن تأخذ الأرض،**

(١) سنن النسائي الكبرى ج٥، ص٧٤، ٨٢٧١؛ المعجم الكبير، الطبراني، ج٤، ص١١٢؛ المستدرك على الصحيحين ج٣، ص٤٤١.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٣،ص٤٠٠.

وإما أن تقتصّ، قال: فقال عمار: لا أقبل منهن شيئاً حتى ألقى الله، قال أبو بكر: سمعت يحيى بن آدم، قال: ذكرت هذا الحديث لحسن بن صالح فقال ما كان على عثمان أكبر مما صنع»[1].

٢ ـ أخرج الطبراني في المعجم الكبير: «عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن جده علقمة بن وقاص، قال: اجتمعنا في دار مخرمة بعدما قتل عثمان رضي الله تعالى عنه، نريد البيعة، فقال أبو جهم بن حذيفة: إنا مَنْ بايعنا منكم فإنا لا نحول دون قصاص، فقال عمار بن ياسر: أمّا من دم عثمان فلا، فقال أبو جهم: يا بن سمية والله لتقادنه من جلدات جلدتها، ولا يقاد لدم عثمان رضي الله تعالى عنه؟! فانصرفوا يومئذ عن غير بيعة»[2]. وقال الهيثمي: «ورجاله وثّقوا»[3].

ووجه الاستدلال بها هو ما أكّده أبو جهم من قوله لعمار(لتقادنه من جلدات جُلِدْتها) ويقصد بذلك ما تعرض له عمار من جلدات عثمان بن عفان له.

٣ ـ ما رواه الطبري وابن الأثير وابن خلدون وغيرهم من المؤرخين في قصة مسير الحسن عليه السلام وعمار رضي الله عنه إلى الكوفة: «... فكان أوّل من أتاهما مسروق بن الأجدع، فسلّم عليهما، وأقبل على عمار، فقال: يا أبا اليقظان

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ج٦، ص١٩٨، تحت رقم٣٠٦٣٩، وسند الحديث:(حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا قطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد) وهم من رجال البخاري ومسلم.

(٢) المعجم الكبير، الطبراني، ج١، ص٨٢.

(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص٩٨.

علام قتلتم عثمان رضي الله عنه؟ قال: على شتم أعراضنا، وضرب أبشارنا، فقال: والله ما عاقبتم بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لكان خيراً للصابرين...»[1].

فإذن يتضح من خلال تلك الروايات أنَّ عثمان قد شتم عماراً، ونال منه، بل وضربه وجلده بشكل مهين، وبعث من يتجسس عليه، فينطبق عليه حينئذٍ الحكم الذي أصدره النبي الأعظمﷺ بحق من شتم أو انتقص عماراً.

٢ ـ موقف أبي موسى الأشعري من عمار

روى الطبري وابن الأثير وابن خلدون في سياق الرواية السابقة: «...فخرج أبو موسى فلقي الحسن، فضمه إليه، وأقبل على عمار، فقال: يا أبا اليقظان أعدوت فيمن عدا على أمير المؤمنين فأحللت نفسك مع الفجار؟! فقال: لم أفعل ولم يسؤني...»[2].

فهنا أبو موسى الأشعري ينال من عمار ويتّهمه بقتل عثمان، ويجعله من الفجّار، وهو موقف فيه غاية التنقيص لعمار بن ياسر.

ويتّضح من خلال ذلك أن أبا موسى الأشعري أيضاً يكون مشمولاً لحكم النبيعليه السلام الوارد فيمن ذم من انتقص عمار بن ياسر.

٣ ـ موقف سعد بن أبي وقاص من عمار

روى ابن قتيبة في المعارف، وابن عبد ربه في العقد الفريد: «قال

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٩٧؛ الكامل في التاريخ ج٣، ص١١٩؛ تاريخ ابن خلدون، ج٢، ص٦١٣.

(٢) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٩٧؛ الكامل في التاريخ ج٣، ص١١٩؛ تاريخ ابن خلدون، ج٢، ص٦١٣.

إن كنّا لنَعدُّك من أفاضل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، من عمرك إلا ظِئْمَ الحمار أخرجت ربقة الإسلام من عنقك، ثم قال له: أيما أحب إليك مودّة على دَخَلٍ أو مصارمة جميلة؟ قال: بل مصارمة جميلة، فقال: عليَّ أن لا أكلمك أبداً»[1].

فلاحظ كيف أنّ سعد بن أبي وقاص قد بالغ في الإساءة إلى عمار بن ياسر، وحكم عليه بالكفر والخروج من الدين، وهجره ولم يكلّمه إلى الأبد، فهل يوجد تنقيص أشدّ من هذا؟ فيكف لا يشمله قول النبي صلى الله عليه وآله: «من سبّ عماراً يسبّه الله، ومن ينتقص عماراً ينتقصه الله، ومن سَفَّه عماراً يسفهه الله»؟

الطائفة السابعة: روايات من كذب على النبي صلى الله عليه وآله فهو في النار

لقد أخرج البخاري في صحيحه عدة روايات، منها:

١ ـ «حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا شعبة، قال: أخبرني منصور، قال: سمعت ربعي بن حراش، يقول: سمعت علياً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تكذبوا علي، فإنّه من كذب علي فليلج النار. حدثنا أبو الوليد قال: سمعت علياً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تكذبوا عليَّ فإنه من كذب علي فليلج النار».

٢ ـ «عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: قلت للزبير: إنّي لا أسمعك تحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما يحدث فلان وفلان قال: أما أني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: من كذب عَلَيَّ فليتبوأ مقعده من النار».

---

(١) المعارف، ابن قتيبة، ص٥٥٠، تحقيق: د. ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف؛ العقد الفريد، ابن عبد ربّه، ج٢، ص١٨٨.

٣ ـ «حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، عن عبد العزيز، قال: قال أنس: إنّه ليمنعني أن أحدّثكم حديثاً كثيراً، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من تعمد عَلَيَّ كذباً، فليتبوأ مقعده من النار»[1].

فهذا الخطاب الوارد في هذه الروايات موجَّه إلى الصحابة وسائر الناس يحذّرهم فيه سوء عاقبة الكذب عليه ﷺ، وقد ثبت اشتهار بعض الصحابة بالكذب عليه، ويقف على رأس هؤلاء أبو هريرة الدوسي، الذي أكثر من الرواية عن النبي ﷺ بصورة لافتة، حتى اشتهر كذبه، وكان ينسب الإسرائيليات التي سمعها من كعب الأحبار إلى رسول الله ﷺ، وإليك بعض الأدلّة والشواهد على ذلك:

روى أحمد بن حنبل في المسند: «عن الزهري، قال: أخبرني القاسم بن محمد، قال: اجتمع أبو هريرة وكعب، فجعل أبو هريرة يحدّث كعباً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكعب يحدّث أبا هريرة»[2].

ومن الواضح أنّ أبا هريرة قد سمع الكثير من الإسرائيليات من كعب، لذلك صار يخلط بين حديث رسول الله ﷺ وبين روايات كعب، ولم يكن يتورّع عن نسبة ما يسمعه من كعب إلى النبي ﷺ، على الرغم من معرفته بالمصير الذي سيلاقيه من يتعمّد الكذب علي النبي ﷺ، كما وصفه بذلك بعض كبار أهل السنّة، كابن كثير الآتي ذكره هنا.

---

(١) صحيح البخاري، ج١، ص٣٦.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ٢٧٥.

ولكي تعرف حقيقة الأمر، لاحظ ما رواه ابن عساكر: «أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو القاسم بن مسعدة، أنا حمزة بن يوسف، أنا أبو أحمد، أنا الحسن بن عثمان التستري، نا سلمة بن حبيب، قال: سمعت يزيد بن هارون، قال: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلّس»[1].

وقال ابن كثير: «أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يميز هذا من هذا، وكان شعبة يشير بهذا إلى حديثه(من أصبح جنباً فلا صيام له)، فإنّه لما حُوقِقَ عليه، قال: أخبرنيه مُخبِرٌ، ولم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»[2].

ويروي ابن كثير رواية أُخرى، يقول فيها: «حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ثنا مروان الدمشقي، عن الليث بن سعد، حدثني بكير بن الأشج، قال: قال لنا بشر بن سعيد: اتّقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة، فيحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحدّثنا عن كعب الأحبار، ثم يقوم فأسمع بعض ما كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي رواية: يجعل ما قاله كعب عن رسول الله، وما قاله رسول الله عن كعب، فاتقوا الله، وتحفظّوا في الحديث»[3].

ولاحظ أيضاً ما ذكره ابن تيمية في بعض الروايات التي ينسبها أبو هريرة إلى النبيﷺ ثمّ يتبيَّن أنها من أخبار كعب الأحبار، حيث قال ما

(١) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٦٧، ص٣٥٩.
(٢) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٨، ص١١٧.
(٣) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٨، ص١١٧.

نصه: «ما روي أن الله خلق التربة يوم السبت، وجعل خلق المخلوقات في الأيام السبعة، فإنّ هذا الحديث قد بيّن أئمة الحديث، كيحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي، والبخاري وغيرهم أنّه غلط، وأنه ليس في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، بل صرّح البخاري في تاريخه الكبير أنه من كلام كعب الأحبار، كما قد بسط في موضعه.

والقرآن يدل بِخَطَئِهِ أيضاً حيث يبيّن أنّ الخلق في ستة أيام، وثبت في الصحيح أنّ آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيكون أول الخلق يوم الأحد»[(١)].

وهذه الرواية التي يشير إليها ابن تيمية هي ما أخرجه مسلم، والبيهقي، والنسائي، وأبو يعلى الموصلي، وابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهم: «عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي، فقال: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل»[(٢)].

والعجيب أنَّ البخاري مع ذلك كلّه يروي عن أبي هريرة الشيء الكثير!!

فروى مثلاً: «عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أرسل ملك الموت إلى موسى

---

(١) دقائق التفسير، ابن تيمية، ج٢، ص٥٨، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط١، سنة ١٤٠٤هـ، الناشر: مؤسسة علوم القرآن.

(٢) صحيح مسلم، ج٨، ص١٢٧؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج٩، ص٣؛ مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، ج١٠، ص٥١٣؛ صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، ج٣، ص١١٧؛ صحيح ابن حبان، ابن حبان، ج١٤، ص٣٠.

عليهما السلام، فلمّا جاءه صكّه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، فردّ الله عزّ وجلّ عليه عينه، وقال: ارجع، فقل له: يضع يده على متن ثور، فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة»[١].

وروى أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن موسى كان رجلاً حيياً ستيراً لا يرى من جلده شيء استحياء منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستتر هذا التستر إلاّ من عيب بجلده، إما برص وإما أدرة وإما آفة، وإنّ الله أراد أن يبرّئه مما قالوا لموسى، فخلا يوماً وحده، فوضع ثيابه على الحجر، ثم اغتسل، فلمّا فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإنَّ الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر ثوبي حجر حتى، انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل، فرأوه عرياناً أحسن ما خلق الله وأبرأه مما يقولون، وقام الحجر، فأخذ ثوبه، فلبسه وطفق بالحجر ضرباً بعصاه، فوالله إنّ بالحجر لندباً من أثر ضربه ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً، فذلك قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾[٢].

ولو أردنا تتبع روايات أبي هريرة التي تخالف صريح الكتاب والفطرة السليمة ـ والتي بعضها يمس شخصية النبي ﷺ ويوجب الطعن في الدين ـ لوجدنا أنها كثيرة جداً.

وقد بلغ كذبه إلى حدّ حدا إلى التصدي له، ومنعه عن نقل الروايات، كما فعل عمر بن الخطاب الذي منعه من رواية الأحاديث عن رسول الله ﷺ،

(١) صحيح البخاري، ج٢ ص٩٢ باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة.
(٢) الأحزاب/ ٦٩.

كما تشهد بذلك الرواية التي يرويها الذهبي في سير أعلام النبلاء: «**سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن السائب بن يزيد: سمع عمر يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو لألحقنك بأرض دوس! وقال لكعب: لتتركن الحديث، أو لألحقنك بأرض القردة**»[1].

ولكنه بعد وفاة عمر عاد يحدّث عن رسول الله ﷺ ما سمعه، وما لم يسمعه، وأتى بغرائب، وكأنّه لم يسمع ولم ير النبي ﷺ إلاّ هو.

وكانت عائشة أيضاً تعترض وتستغرب من روايات لم تسمع عنها، فيجيبها بتهكّم أنّه كان يشغلها الكحل عن سماع الحديث[2] بينما هو في ثلاث سنوات صحب بها النبي ﷺ أتى بما لم يأت به جميع الصحابة.

الطائفة الثامنة: التي ورد فيها ضلالة من ليس في عنقه بيعة

١ ـ ما أخرجه مسلم: «**عن زيد بن محمد، عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر**

---

(١) سير إعلام النبلاء، الذهبي، ج٢، ص٦٠٠. قال محقق هذا الكتاب شعيب الأرنؤوط في الحاشية:(أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه، من طريق محمد بن زرعة الرعيني، حدثنا مروان بن محمد/ حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن السائب بن يزيد، سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب: لتتركن الأحاديث أو لألحقنك بأرض القردة. وهذا إسناد صحيح، محمد بن زرعة قال أبو زرعة في تاريخه:(ثقة حافظ من أصحاب الوليد بن مسلم، مات سنة ست عشرة ومئتين)، ومروان بن محمد هو الطاطري: ثقة كما في التقريب، وباقي السند من رجال الصحيح. وذكره ابن كثير في البداية من طريق أبي زرعة، وقد تصحف فيه إسماعيل بن عبيد الله إلى عبد الله، وهو في تاريخ ابن عساكر).

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٢،ص٣٦٤؛ المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص٥٨٢؛ فتح الباري، ابن حجر، ج٧، ص٧٦.

إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحَرَّة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إنّي لم آتك لأجلس أتيتك لأحدّثك حديثاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[1].

٢ـ ما أخرجه ابن عدي في الكامل: «عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مات وليس عليه طاعة مات ميتة جاهلية، ومن خلعها بعد عقده إيَّاها لقي الله لا حجة له، ألا لا يخل رجل بامرأة، إلاّ امرأة ذات محرم، فإنّ الشيطان ثالثهما، وهو من الإثنين أبعد، ومن سرّته حسنتهُ وساءته سيئته، فهو مؤمن»[2].

ومن المعلوم الذي لاشك فيه أنّ جملة من الصحابة قد نكثوا بيعتهم لإمام الهُدى علي بن أبي طالب عليه السلام بل وقاتلوه كالزبير وطلحة وغيرهما، وجمله منهم لم يعطوا البيعة لعلي عليه السلام وبقوا طيلة خلافته ليس لهم بيعة لإمام، كسعد وابن الزبير ومحمد بن مسلمة وغيرهم، فقد مات بعضهم ميتة جاهلية، وبعضهم يلقى الله ولا حجّة له.

القسم الثالث: الروايات التي نصت على ذم النبي صلى الله عليه وآله لبعض الصحابة

هناك مجموعات كبيرة من الصحابة قد صاروا محلاً لذم النبي صلى الله عليه وآله؛

(١) صحيح البخاري، ج٦، ص٢٢.
(٢) الكامل، عبدالله بن عدي، ج٥، ٢٢٧.

لتمرّدهم على أوامره ﷺ، وهي أيضا ضمن عدّة طوائف:

الطائفة الأولى: ما دل على تنديد النبي ﷺ بمن يخالفه ويطعن بأمره

١ـ ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما: «**عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم بعثاً، وأَمَّر عليهم أسامة بن زيد، فطعن بعض الناس في إمارته، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وايم الله، إن كان لخليقاً للإمرة**»(١).

وهذه الرواية كما هو واضح تبين أنّ جماعة من الصحابة اعترضوا على النبي ﷺ وطعنوا في أمره عندما جعل أُسامة أميراً على الجيش، فلاحظ معي كيف أنّ النبي ﷺ لا يكتفي في إظهار غضبه عليهم، وهو في اللحظات الأخيرة من حياته الشريفة، بل يخبر بأنّ هؤلاء الصحابة قد اعتادوا على الطعن في أوامره ﷺ ولم يكن هذا أول فعل لهم، وكأنهم لم يسمعوا قول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿**مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً**﴾(٣).

٢ـ ما أخرجه البخاري ومسلم(واللفظ له): «**عن ابن عباس، قال: لما**

---

(١) صحيح البخاري،ج٥، ص١٤٥ وج٧،ص٢١٧؛ صحيح مسلم،ج٧، ص١٣١.
(٢) الأحزاب، آية٣
(٣) النساء، ٦٥.

حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هلم اكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده، فقال عمر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت، فاختصموا فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قوموا، قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إنّ الرزيّة كل الرزيّة ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم»[1].

وفي رواية أخرى أخرجها مسلم أيضاً ورد فيها: «فقالوا: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يهجر»[2].

فلاحظ كيف أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد طرد هؤلاء الصحابة الذي آذوه صلى الله عليه وآله وهو على فراش الموت، بإكثارهم اللغط والتجرؤ على مقامه الشريف بتلك الألفاظ غير اللائقة تماماً، والأكثر من ذلك أنّهم حالوا بينه وبين أن يكتب لهم كتاباً لا يضلون بعده أبداً، أليست تِلك رزيةً ومصيبةً كبرى، كما وصفها ابن عباس؟ فكيف يُدَّعى أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد مات وهو راضٍ عنهم جميعاً؟ وها هو صلى الله عليه وآله في اللحظات الأخيرة من عمره الشريف يغضب عليهم ويطردهم، لرفضهم أمراً غاية في الأهمية في حياة الإسلام.

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص٧٦. صحيح البخاري، ج٥، ص١٣٨، وج٧، ص٩.
(٢) صحيح مسلم، ج٥، ص٧٦.

الطائفة الثانية: وصف النبيﷺ لمجموعة من أصحابه بالعصاة

أخرج مسلم في صحيحه «عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام، حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء فرفعه، حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إنّ بعض الناس قد صام، فقال: «أولئك العُصاة أولئك العُصاة»[1].

الطائفة الثالثة: ما دل على غضب النبيﷺ على خالد بن الوليد، وتبرؤه من أفعاله

١ـ أخرج البخاري وغيره «عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كلّ رجل منا أسيره، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كلّ رجل منا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره، حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم، فذكرناه، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه، فقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد، مرتين»[2].

---

(١) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤١. سنن الترمذي، ج٢، ص١٠٧. سنن النسائي، ج٤، ص١٧٧.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص١٥٧٧. ولم يكن ذلك آخر الأفعال لهذا الصحابي، فقد قام في خلافة أبي بكر بقتل مالك بن نويرة و الزنا بزوجته عندما امتنع قومه عن دفع الزكاة، قال الذهبي في تاريخ الإسلام:(قال ابن إسحاق: أتى خالد بن الوليد بمالك بن نويرة في رهط من قومه بني حنظلة فضرب أعناقهم، وسار في أرض تميم، فلما غشوا قوماً منهم أخذوا السلاح، وقالوا: نحن مسلمون، فقيل لهم: ضعوا السلاح، فوضعوه، ثم صلّى المسلمون وصلّوا، فروى سالم بن عبد الله ⇦

٢ـ ما أخرجه أيضاً النسائي، والطبراني، والحاكم، وغيرهم: «عن الأشتر، قال:

⇐عن أبيه، قال: قدم أبو قتادة الأنصاري على أبي بكر رضي الله عنه، فأخبره بقتل مالك بن نويرة وأصحابه، فجزع لذلك ثم ودى مالكاً ورد السبي والمال.

وروي أنّ مالكاً كان فارساً شجاعاً مطاعاً في قومه وفيه خيلاء، كان يقال له: الجفول، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم فولاّه صدقة قومه، ثم ارتد، فلما نازله خالد، قال: أنا آتي بالصلاة دون الزكاة، فقال: أما علمت أنّ الصلاة والزكاة معاً لا تقبل واحدة دون الأخرى، فقال: قد كان صاحبك يقول ذلك، قال خالد: وما تراه لك صاحباً؟ والله لقد هممت أن أضرب عنقك، ثم تحاورا طويلاً، فصمم على قتله، فكلّمه أبو قتادة الأنصاري وابن عمر، فكره كلامهما، وقال لضرار بن الأزور: اضرب عنقه، فالتفت مالك إلى زوجته، وقال: هذه التي قتلتني، وكانت في غاية الجمال، قال خالد: بل الله قتلك برجوعك عن الإسلام، فقال: أنا على الإسلام، فقال: اضرب عنقه، فضرب عنقه، وجعل رأسه أحد أثافي قدر طبخ فيها طعام، ثم تزوج خالد بالمرأة، فقال أبو زهير السعدي من أبيات:

قضى خالد بغياً عليه لعرسه وكان له فيها هوى قبل ذلكا

وذكر ابن الأثير في كامله وفي معرفة الصحابة، قال: لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم وارتدت العرب، وظهرت سجاح وادعت النبوة، صالحها مالك، ولم تظهر منه ردة، وأقام بالبطاح، فلما فرغ خالد من أسد وغطفان سار إلى مالك، وبث سراياه فأُتي بمالك، فذكر الحديث، وفيه: فلما قدم خالد قال عمر: يا عدو الله قتلت امرءاً مسلماً ثم نزوت على امرأته)(تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٢).

فيالها من جريمة بشعة! يقتل مسلماً كان أميناً للنبي ﷺ ويجعل رأسه تحت قدر الطبخ حتى ينضج لأجل الزنا بزوجته الجميلة.

ومما يذكر عن سيرة الصحابي خالد بن الوليد هو محاولته قتل الإمام علي عليه السلام بأمر من أبي بكر كما يذكر ذلك الإمام السمعاني في كتابه الأنساب، حيث قال في ترجمة(عباد بن يعقوب الرواجني):(قلت: روى عنه جماعة من مشاهير الأئمة مثل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ لأنه لم يكن داعية إلى هواه، وروي عنه حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: لا يفعل خالد ما أمر به، سألت الشريف عمر بن إبراهيم الحسيني بالكوفة عن معنى هذا الأثر، فقال: كان أمر خالد بن الوليد أن يقتل علياً، ثم ندم بعد ذلك فنهى عن ذلك)،(الأنساب، الإمام السمعاني، ج٣، ص٩٥، تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ م، الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.

كان خالد بن الوليد يضرب الناس على الصلاة بعد العصر، قال: فقال خالد: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فأصبنا أهل بيت قد كانوا وحَّدُوا، فقال عمار: هؤلاء قد احتجزوا منّا بتوحيدهم، فلم ألتفت إلى قول عمار، فقال عمار: أما لأخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلمّا قدمنا عليه شكاني إليه، فلما رأى أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لا ينتصر مني أدبر وعيناه تدمعان، فرده النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: يا خالد لا تسبَّ عماراً؛ فإنه مَن سبَّ عمارا يسبه الله، ومن ينتقص عمّاراً ينتقصه الله، ومن سفَّه عماراً يسفهه الله، قال خالد: فما من ذنوبي شيء أخوف عندي من تسفيهي عماراً»[1].

الطائفة الرابعة: ذمهﷺ لصحابة معينين

هذا الذم للصحابة من قبل النبيّﷺ ينطبق على جماعة معينة منهم، وقد دلّت على ذلك روايات كثيرة، نذكر منها:

١ـ ما رواه البخاري، عن عكرمة: «أنّ ابن عبّاس، قال له ولعلي بن عبد الله: ائتيا أبا سعيد فاسمعا من حديثه، فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه، فلمّا رآنا جاء فاحتبى وجلس، فقال: كنا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة، وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين، فمر به النبي صلى الله عليه وسلم ومسح عن رأسه الغبار، وقال: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله، ويدعونه إلى النار»[2].

---

(١) سنن النسائي الكبرى ج٥، ص٧٤، ٨٢٧١؛ المعجم الكبير، الطبراني، ج٤، ص١١٢؛ المستدرك على الصحيحين ج٣، ص٤٤١.

(٢) صحيح البخاري،ج٣، ص٢٠٧؛انظر: أيضاً صحيح مسلم،ج٨، ص١٨٦؛ وسنن الترمذي،ج٥، ص٣٣٣،ح٣٨٨٨، فضائل الصحابة، ص٥١.

ومن المتفق عليه بين الكل أنّ الفئة التي قتلت عماراً(رضوان الله عليه) هي فئة معاوية، ويؤيد ذلك ما أخرجه الحاكم، عن عمرو بن حزم، عن أبيه، قال: «**لما قتل عمار بن ياسر رضي الله عنه دخل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص، فقال: قتل عمار، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: تقتله الفئة الباغية، فقام عمرو بن العاص فزعاً حتى دخل على معاوية، فقال له معاوية: ما شأنك؟ قال: قتل عمار، فقال معاوية: قتل عمار فماذا؟ فقال عمرو: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: تقتله الفئة الباغية، فقال له معاوية: دحضت في بولك أوَ نحن قتلناه؟ إنّما قتله عليٌّ وأصحابه، جاؤوا به حتى ألقوه بين رماحنا، أو قال: بين سيوفنا**»[(١)].

فلاحظ كيف أنّ رسول اللهﷺ يصف معاوية وأتباعه من الصحابة ـ كعمرو بن العاص، والضحاك بن قيس[(٢)]، وحبيب بن مسلمة[(٣)]، وأبي الأعور السلمي[(٤)]، وابن أبي سرح، وابن أبي معيط، ومن لف لفهم وتبعهم ـ

(١) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٢، ص١٥٦. وقال:(هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة)

(٢) الضحاك بن قيس كانت له مع رسول اللهﷺ صحبة، قال الحاكم:(زعم الواقدي أن الضحاك بن قيس لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله، فنقول، وبالله التوفيق: إنّ الصواب قول أبي جعفر محمد بن جرير(رحمه الله) فقد صحت له عن رسول الله صلى الله عليه وآله روايات ذكر فيها سماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله)، ثم ذكر مجموعة من الروايات له عن رسول اللهﷺ(المستدرك، ج٣، ص٥٢٥).

(٣) قال ابن حجر في ترجمته:(حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب بن ثعلبة بن وائلة بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر، أبو عبد الرحمن الفهري الحجازي، نزل الشام، قال البخاري: له صحبة،(الإصابة لابن حجر، ج٢،ص٢٢).

(٤) قال ابن حجر: «عمرو بن سفيان بن عبد شمس بن سعد بن قائف بن الأوقص بن مرة بن هلال بن فالج بن ذكوان بن ثعلبة بن سليم، أبو الأعور السلمي، مشهور بكنيته، قال مسلم،⇦

يصفهم بالبغاة وأنّهم يدعون إلى النار، وهم من أصحابه ﷺ وممن شاركوا معه في بعض غزواته، أما إحسان الهي ظهير فله رأي مخالف لرسول الله ﷺ في أمثال هؤلاء الصحابة.

٢ـ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: بينما النبيّ صلى الله عليه وسلم يقسم قسماً إذ جاءه ذو الخويصرة التميمي، فقال: اعدل يا رسول الله، فقال: ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل؟! فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعه فإن له أصحاباً يَحْقِرُ أحدُكُم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَّمِيَّة، فينظر في قذذه[1] فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نضيه[2] فلا يرى فيه شيء، ثم ينظر في رصافه[3] فلا يرى فيه شيء، ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل أسود إحدى يديه ـ أو قال ثدييه ـ مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة تدردر، يخرجون على حين فرقة من الناس، قال: فنزلت فيهم ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ الآية، قال أبو سعيد: أشهد أنّي سمعت هذا من رسول

⇦وأبو أحمد الحاكم في الكنى: له صحبة، وذكره البغوي وابن قانع وابن سميع وابن منده وغيرهم في الصحابة، وقال عباس الدوري في تاريخ يحيى بن معين: سمعت يحيى يقول: أبو الأعور السلمي رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وكان مع معاوية قال يحيى: وأرى اسمه عمرو بن سفيان)،(الإصابة، ج٤، ص٥٢٩).

(١) القذذ: ريش السهم. انظر: النهاية في غريب الحديث، ج٤، ص٢٨.

(٢) النضي: نصل السهم، انظر: الصحاح للجوهري، ج٦، ص٢٥١١.

(٣) الرصاف: وهي العقب التي فوق الرعظ، والرعظ مدخل النصل في السهم. غريب الحديث لابن سلام، ج١، ص٢٦٦.

الله صلى الله عليه وسلم، وأشهد أنّ علياً حين قتلهم وأنا معه جيء بالرجل على النعت الذي نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1].

وإخبار النبي ﷺ بعاقبة ذي الخويصرة ومن تبعه مِن القوم وبعضهم من الصحابة، هو غاية الذمّ له ولمن تبعه، بل إخبار بخروجهم من الدين.

٣ـ ما أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي، والبيهقي، وابن عساكر، عن أبي الأسود: **«قال: دخل معاوية على عائشة، فقالت: ما حملك على قتل أهل عذراء؛ حجرٍ**[2] **وأصحابه؟ فقال: يا أم المؤمنين إنّي رأيت قتلهم صلاحاً للأمة، وإنّ بقاءهم فساد للأمة، فقالت: سمعت رسول الله يقول: سيقتل بعذراء ناس يغضب الله لهم وأهل السماء»**[3]. وليس في سندها من يشك في ضعفه سوى ابن لهيعة، وهو من رجال مسلم وأحمد والترمذي وابن ماجة والدارمي والنسائي وغيرهم من أئمة الحديث.

الطائفة الخامسة: ما دل على أنّ بعض أصحابه تآمروا على النبي ﷺ

١ـ ما أخرجه البيهقي في دلائل النبوة **«عن حذيفة بن اليمان، قال: كنت آخذ**

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٥٦. سنن النسائي، ج٦، ص٣٦٥.

(٢) قال ابن عساكر في تاريخه: عن أبي معشر وغيره: كان حجر عابداً، ولم يحدث قط إلاّ توضأ، ولا توضأ إلاّ صلى، أطال زياد الخطبة فقال له حجر: الصلاة، فمضى زياد في الخطبة، فضرب بيده إلى الحصى وقال: الصلاة، وضرب الناس بأيديهم، فنزل فصلى، وكتب إلى معاوية فطلبه، فقدم عليه فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال: أوَ أمير المؤمنين أنا؟! فأمر بقتله، فقتل وقتل من أصحابه من لم يتبرأ من علي، وأبقى من تبرأ منه)،(تاريخ مدينة دمشق، ج١٢،ص٢٢٦).

(٣) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ج٣، ص٣٢٩، تحقيق خليل منصور،عام ١٤١٩هـ، دلائل النبوة، البيهقي، ج٦،ص٤٥٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج١٢، ص٢٢٦.

بخطام ناقة رسول الله أقود به وعمار يسوقه، أو أنا أسوقه وعمار يقوده، حتى إذا كنا بالعقبة، فإذا أنا باثني عشر راكباً قد اعترضوه فيها، قال: فأنبهت رسول الله بهم، فصرخ بهم، فولّوا مدبرين، فقال لنا رسول الله: هل عرفتم القوم؟ قلنا: لا يا رسول الله، كانوا متلثّمين، ولكنا قد عرفنا الركاب، قال: هؤلاء المنافقون إلى يوم القيامة، وهل تدرون ما أرادوا؟ قلنا: لا، قال: أرادوا أن يزحموا رسول الله في العقبة، فيلقوه منها، قلنا: يا رسول الله أَوَلا تبعث إلى عشائرهم حتى يبعث إليك كل قوم برأس صاحبهم؟ قال: لا، أكره أن تحدث العرب بينها أنَّ محمداً قاتَلَ بقوم حتّى إذا أظهره الله بهم أقبل عليهم يقتلهم، ثم قال: اللهم أرمهم بالدبيلة، قلنا: يا رسول الله وما الدبيلة؟ قال: شهاب من نار يقع على نِياطِ قلب أحدهم فيهلك»[1].

٢ ـ ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: «عن أبي الطفيل، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك، فانتهى إلى عقبة، فأمر مناديه فنادى: لا يأخذن العقبة أحد فإنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير يأخذها، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير وحذيفة يقوده وعمار بن ياسر يسوقه، فأقبل رهط متلثّمين على الرواحل حتى غشوا النبي صلى الله عليه سلم، فرجع عمار فضرب وجوه الرواحل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لحذيفة: قُدْ قُدْ، فلحقه عمار، فقال: سُقْ سُقْ، حتى أناخ، فقال لعمار: هل تعرف القوم؟ فقال: لا،

(١) دلائل النبوة، ج٥، ص٢٦٠-٢٦١. وقال الزيلعي: «رواه البزار في مسنده عن حذيفة أيضاً، ثم قال: وقد روي عن حذيفة من غير هذا الوجه، وهذا الوجه أحسنها اتصالا وأصلحها إسنادا». انظر: تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي، ج٢، ص٨٤.

كانوا متلثمين، وقد عرفتُ عامّةَ الرواحل، قال: أتدري ما أرادوا برسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: أرادوا أن ينفّروا برسول الله صلى الله عليه وسلم، فيطرحوه من العقبة، فلمّا كان بعد ذلك نزع بين عمار، وبين رجل منهم شيء ما يكون بين الناس، فقال: أنشدك بالله كم أصحاب العقبة الذين أرادوا أن يمكروا برسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نرى أنهم أربعة عشر قال: فإن كنت فيهم، فكانوا خمسة عشر»[1].

الطائفة السادسة:الروايات المتضمنة لتعريضهﷺ بذم بعض الصحابة

١ ـ ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: «عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قال علي: ما كنت معنا يا أبا ليلى بخيبر؟ قلت: بلى والله، لقد كنت معكم، قال: فإنّ رسول الله(ص) بعث أبا بكر، فسار بالناس فانهزم حتى رجع إليه، وبعث عمر، فانهزم بالناس حتى انتهى إليه، فقال رسول الله(ص): «لأُعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله، يفتح الله له ليس بفرار»، قال: فأرسل إلي فدعاني، فأتيته وأنا أرمد لا أبصر شيئاً؟ فدفع إلي الراية، فقلت: يا رسول الله! كيف وأنا أرمد لا أبصر شيئاً، قال: فتفل في عيني، ثم قال: اللهم اكفه الحرّ والبرد، قال: فما آذاني بَعْدُ حرٌّ ولا بردٌ»[2].

ورواية(لأعطين الراية) من الروايات المتواترة، وقد تناولتها جلّ المصادر

(١) المعجم الكبير، الطبراني، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ورجاله ثقات،(مجمع الزوائد، الهيثمي، ج١، ص١١٢).

(٢) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٨، ص٥٢٣؛ مسند أحمد، ج١، ص١٠٠؛ سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٤، وقال عنه الألباني: حديث حسن؛ السنن الكبرى، ج٥، ص١٠٩؛ المعجم الكبير، الطبراني، ج٧، ص٣٥.

الحديثيّة كصحيح البخاري ومسلم وسنن الترمذي وابن ماجة وغيرها،رواها أصحاب الكتب الستة وغيرها، ولكن حذف منها مقطع مهم مما أخرجه ابن أبي شيبة، والذي هو شيخ البخاري ومسلم.

فالنبي ﷺ في هذه الرواية يعرّض ببعض الصحابة بقوله ﷺ (غير فرار)، والفرار وصف مذموم، يقال لمن تكرر منه الفرار، وهو لا ينسجم مع الإيمان والطاعة لله تعالى ورسوله، ولم يكن الفرار مختصّاً بمعركة خيبر، بل حدث مثل لذلك في أُحد، وفي حنين، وغيرها من المعارك والغزوات، لذلك حذفوا هذا التعريض من الرواية.

فعن المنهزمين في اُحد، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[1].

قال الفخر الرازي: «**ومن المنهزمين عمر، ألاّ أنه لم يكن في أوائل المنهزمين، ولم يبعد، بل ثبت على الجبل إلى أن صعد النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم أيضاً عثمان انهزم مع رجلين من الأنصار، يقال لهما: سعد وعقبة، انهزموا حتى بلغوا موضعاً بعيداً، ثم رجعوا بعد ثلاثة أيام، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: لقد ذهبتم فيها عريضة**»[2].

وأخرج البيهقي: «**عن العلاء بن عرار، قال: سألت ابن عمر، وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي وعثمان، فقال: أمّا علي فلا تسألني عنه وانظر إلى منزله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في المسجد بيت غير بيته،**

(١) آل عمران، ١٥٥.

(٢) التفسير الكبير، الفخر الرازي ج٩، ص٥٠.

وأما عثمان فإنه أذنب ذنباً عظيماً يوم التقى الجمعان، فعفى الله عنه وغفر له، وأذنب فيكم ذنباً دون فقتلتموه»[١].

وعن الفرار يوم حنين، قال تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[٢].

وأخرج البخاري: «عن أبي محمد مولى أبي قتادة: إنّ أبا قتادة، قال: لمّا كان يوم حنين نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين، وآخر من المشركين يختله من ورائه ليقتله، فأسرعت إلى الذي يختله، فرفع يده ليضربني وأضرب يده فقطعتها، ثم أخذني فضمني ضماً شديداً حتى تخوّفت، ثم ترك، فتحلل، ودفعته ثم قتلته، وانهزم المسلمون وانهزمت معهم فإذا بعمر بن الخطاب في الناس، فقلت له: ما شأن الناس؟ قال: أمر الله...»[٣].

فهذه الرواية صريحة في أنّ عمر كان من الفارّين من الزحف مع كثير من الصحابة.

وبالجملة: فإنّ الفرار من الزحف قد تكرّر من بعض الصحابة، بحيث صار النبي ﷺ يعرّض بهم بمثل هذه التعبيرات.

---

(١) سنن النسائي الكبرى، ج٥، ص١٣٧ تحت٨٤٨٩.

(٢) التوبة/ ٢٥.

(٣) صحيح البخاري، ج٥، ص١٠١.

القسم الرابع: الروايات الآمرة بقتال الناكثين والمارقين القاسطين

فقد أخرج الحافظ الخطيب البغدادي، وابن عساكر: «**عن سليمان بن مهران الأعمش، قال: حدثنا إبراهيم، عن علقمة والأسود، قالا: أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين، فقلنا له: يا أبا أيوب، إنّ الله أكرمك بنزول محمد صلى الله عليه وسلم، وبمجيء ناقته تفضّلاً من الله، وإكراماً لك حتى أناخت ببابك دون الناس، ثم جئت بسيفك على عاتقك تضرب به أهل لا إله إلا الله؟ فقال: يا هذا إنَّ الرائد لا يكذب أهله، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بقتال ثلاثة مع علي، بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين. فأمّا الناكثون فقد قاتلناهم أهل الجمل طلحة والزبير، وأما القاسطون فهذا منصرفنا من عندهم ـ يعني معاوية، وعمراً ـ وأما المارقون فهم أهل الطرفاوات، وأهل السعيفات، وأهل النخيلات، وأهل النهروانات، والله ما أدري أين هم، ولكن لا بد من قتالهم إن شاء الله**»[1].

ومن المعلوم أنّ الناكثين وهم أصحاب الجمل كان في ضمنهم مجموعة من الصحابة على رأسهم طلحة والزبير، وكانت تقودهم عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله، وكذلك القاسطين، وهم أصحاب معاوية، فكيف يمكن القول برضا النبي صلى الله عليه وآله عن هؤلاء الأصحاب واستقامتهم وهو صلى الله عليه وآله يأمر علياً عليه السلام بقتالهم؟ أليس هذا تكذيباً للنبي صلى الله عليه وآله و مخالفة للوجدان والعقل؟!

إن قيل: إنهم تابوا، قلنا: كيف ولم نعلم منهم ما يدل على توبتهم، بل إنّ بعضهم ـ كمعاوية ـ قد ازدادوا غياً وطغياناً، وتسبّبوا بمقتل آلاف من المسلمين،

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١٣، ص١٨٨؛ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٤٧٢.

وكان بينهم خيرة الصحابة، منهم الكثير من البدريين كعمّار بن ياسر، وعنس بن مالك بن أدد وغيرهما، فأين حرمة الدماء التي أراقوها ظلماً وعدواناً؟!

القسم الخامس: روايات التمييز بين المهتدي والضال

هناك روايات بيّنت موازين واضحة لتمييز المهتدي عن الضال، والفاسق عن العادل، وهي التي دلّت على وجوب طاعة أهل البيت عليهم السلام والتمسّك بهم، والاهتداء بهديهم، فيعلم ضلال وفسق كل من خالفهم من الصحابة، ويدخل في ذلك قائمة طويلة كالزبير وطلحة ومعاوية وغيرهم كثير، وإليك بعض هذه الروايات:

١ ـ الحديث المتواتر الذي أخرجه أحمد، وجمّ غفير من أصحاب الحديث «**عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إنّي أوشك أن أدعى فأجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله عز وجل وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنَّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيهما**»[١].

وفي صحيح مسلم ذكر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أيّها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي أذكّركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل**

(١) مسند أحمد، أحمد بن حنبل، ج٣، ص١٧.

بيتي أذكركم الله في أهل بيتي»[1].

٢ ـ ما أخرجه الحاكم وغيره: «عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس»[2].

٣ ـ ما أخرجه الطبراني: «عن حنش بن المعتمر، قال: رأيت أبا ذر آخذاً بعضادتي باب الكعبة، وهو يقول: من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر الغفاري، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح في قوم نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك، ومثل باب حطة في بني إسرائيل»[3].

٤ ـ ما أخرجه أبو يعلى: «وعن أبي سعيد يعني الخدري، قال: كنا عند بيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من المهاجرين والأنصار، فقال: ألا أخبركم بخياركم؟ قالوا: بلى، قال: الموفون المطيّبون؛ إنَّ الله يحبُّ الحفيَّ التقيّ، قال: ومرَّ علي بن أبي طالب فقال: الحق مع ذا الحق مع ذا»[4].

٥ ـ ما أخرجه الحاكم وغيره: «عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يريد أن يحيى حياتي، ويموت موتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي، فليتولَّ علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى،

---

(١) صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين ج٣/ ص١٦٢ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) المعجم الكبير، ج٣،ص٤٥

(٤) رواه أبو يعلى ورجاله ثقات(مجمع الزوائد، ج٧، ص٢٣٥.

ولن يدخلكم في ضلالة»[1].

٦ ـ ما أخرجه الحاكم وغيره: «**عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: رحم الله عليا، اللهم أدر الحق معه حيث دار**»[2].

٧ ـ ما أخرجه أيضاً: «**عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني**»[3]، وغيرها من الروايات الكثيرة الصحيحة والواضحة المضمون.

فيعلم من هذه الروايات فسق وضلالة كلّ من خالف أهل البيت عليهم السلام ولم يتمسك بهديهم، ولم يرجع إليهم، سواء كان من الصحابة أو من غيرهم، وهي مسألة في غاية الوضوح، ولكن أبت النفوس التي لم تستضئ بنور الدين، وهدي النبي صلى الله عليه وآله، إلاّ أن تُأَوِّل هذه الروايات، وتحملها على معاني لا تحتملها لا من قريب ولا من بعيد.

(١) المستدرك على الصحيحين ج٣/ ص١٣٩، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)
(٢) المستدرك على الصحيحين ج٣/ ص١٣٤. وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)
(٣) المستدرك على الصحيحين ج٣/ ص١٣١. وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)



الفصل الرابع

موقف أهل البيت من عموم الصحابة

وفيه بحثان:

البحث الأول: مناقشة أدلة إحسان ظهير على رضا أهل البيت من عموم الصحابة

البحث الثاني: بيان الموقف الحقيقي للإمام علي عليه السلام من عموم الصحابة



تمهيد

قد أشرنا سابقاً إلى أنّ أحسان الهي ظهير في الباب الثاني من كتابه الذي عنونه بـ(الشّيعة وأهل البيت) يدّعي أنّ موقف أهل البيت عليهم السلام من جميع الصحابة موقف إيجابي، وأنّهم يتبركون بذكرهم، ويرجعون إليهم في مسائلهم، ويذكرون فضائلهم، وأتى بنصوص من كتب الشّيعة حاول أن يتشبث بها لإثبات دعواه تشبُّث الغريق بالقَشّ، وذلك بعد أنّ مارس أسلوب التدليس والتقطيع، وسوف نقف في هذا البحث على ما أتى به من نصوص لنرى مدى دلالتها على مدّعاه، ثم نبيّن بعد ذلك الموقف الحقيقي لأهل البيت من الصحابة؛ لذا سيكون البحث في هذا الفصل ضمن بحثين أساسيين:

البحث الأول: مناقشة أدلته على رضا أهل البيت عليهم السلام من عموم الصحابة

البحث الثاني: بيان الموقف الحقيقي للإمام علي عليه السلام من عموم الصحابة

البحث الأول

مناقشة أدلته على رضا أهل البيت عليهم السلام من عموم الصحابة

لقد استدل إلهي ظهير بعدة نصوص على رضا أهل البيت عليهم السلام عن الصحابة جميعاً، وسنذكر هذه النصوص ونبيّن عدم دلالتها على مدّعاه.

النص الأول:

قال إلهي ظهير: «ها هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه. الخليفة الراشد الرابع عندنا، والإمام المعصوم الأول عندهم، وسيد أهل البيت - يذكر أصحاب النبي عامة، ويمدحهم، ويثني عليهم ثناء عاطراً بقوله:

(لقد رأيتُ أصحابَ محمد صلى الله عليه وآله، فما أرى أحداً يشبههم منكم! لقد كانوا يصبحون شُعثاً غُبراً، وقد باتوا سجّداً وقياماً، يراوحون بين جباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم! كأنّ بين أعينهم رُكَبَ المِعْزى من طول سجودهم! إذا ذكر الله هملت أعينهم حتَّى تبلَّ جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفاً من العقاب، ورجاء للثواب)»[1].

المناقشة

إنّ استدلاله بهذا النصّ على مدح أمير المؤمنين وثنائه على جميع

---

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٣٥، نقلاً عن نهج البلاغة: خطب الإمام علي(عليه السلام)، ص١٤٣، تحقيق: صبحي الصالح.

الصحابة، فيه من التدليس والكذب، ما لا يمكن السكوت عنه والتصديق به؛ لأنّ هذا النص قد ورد ضمن خطبة ذمَّ فيها معاوية بن أبي سفيان وأتباعه، وحثَّ أصحابه على مجاهدته، والتعجّب من تباطُؤهم في نصرته، وهو على الحق، وإسراع أهل الشام إلى نصرة معاوية مع أنه على الباطل، وهو ما يدل عليه قوله عليه السلام لهم في نفس الخطبة: «**صاحبكم يطيع الله وأنتم تعصونه، وصاحب أهل الشام يعصي الله وهم يطيعونه**»[1].

وهذه العبارة من الخطبة المتقدّمة لم ينقلها إلهي ظهير؛ لأنّ فيها ما يفسد عليه الاستدلال، باعتبار أنّ معاوية هو أحد صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله العدول المنزّهين عنده!!

فلاحظ كيف أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يذمّ معاوية وأتباعه، وفيهم ممن هو من الصحابة أيضاً، كعمر بن العاص، وزبرقان بن الحكم، وسماك بن مخرمة الأسدي، وغيرهم.

وعليه فلا تصحّ دعوى المدح لجميع الصحابة مع وجود هذا الذمّ لمعاوية وبعض الصحابة الذين كانوا معه، فيكون المدحُ مختصّاً ببعض الصحابة، وهو مما لا ينكره الشيعة الإمامية.

وإن قلت: إنّ هذا المدح وإن لم يشمل معاوية وبعض الصحابة الذين معه، ولكنه يشمل جميع ما عداهم من الصحابة، وهو مما لا يقبل به الشيعة الإمامية:

---

(١) نهج البلاغة: خطب الإمام علي (عليه السلام)، الخطبة ٩٧، ص١٩٠، تحقيق محمد عبده.

قلنا: هناك قرائن تدلُّ على عدم إرادة مطلق الأصحاب من قول الإمام علي عليه السلام: «لقد رأيت أصحاب محمد».

القرينة الأولى: إنّ الإمام ليس في مقام بيان مدح جميع الصحابة، بل في مقام توبيخ أصحابه الذين تباطَؤُوا في نصرته، وحينئذٍ لا تصح دعوى الإطلاق والشمول.

القرينة الثانية: ذِكْرُ الإمام عليه السلام لمجموعة من الصفات التي يعلم بالبداهة عدم انطباقها على الصحابة جميعاً، من قبيل: «**يصبحون شعثاً غبراً**»، «**كأنَّ بين أعينهم رُكَبَ المعزى من طول سجودهم**»، وغيرها، لأنّ مثل هذه الصفات لا تنطبق إلاّ على جماعة خاصة؛ لأنَّ الصحابة لم يكونوا على درجة واحدة بحيث تنطبق عليهم هذه الصفات الذي ذكرها الإمام علي عليه السلام.

القرينة الثالثة: من خلال بيان موقف القرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وآله تبيَّنَ اتّصاف عدد ليس بقليل من الصحابة، بأوصاف صارت مورداً لذم القرآن والرسول صلى الله عليه وآله، من قبيل قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُو بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾**[1] وقوله تعالى: **﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾**، وقول النبي صلى الله عليه وآله مشيراً لعددٍ من الصحابة: «**أولئك العصاة أولئك العصاة**»[2] وغيرها من النصوص التي تقدم

(١) النور/ ١١.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤١. سنن الترمذي، ج٢، ص١٠٧. سنن النسائي، ج٤، ص١٧٧.

ذكرها، وعشرات غيرها لم نذكرها.

فكيف يمكن أن تنطبق عليهم تلك الأوصاف التي لا تنطبق إلاّ على طبقة خاصة من الصحابة؟

النص الثاني:

قال إلهي ظهير: «وهذا هو سيد أهل البيت يمدح أصحاب النبيّ عامة، ويرجّحهم على أصحابه وشيعته الذين خذلوه في الحروب والقتال، وجبنوا عن لقاء العدوّ ومواجهتهم، وقعدوا عنه وتركوه وحده، فيقول موازناً بينهم وبين صحابة رسول الله:

«ولقد كُنَّا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلاَّ إيماناً وتسليماً، ومضيّاً على اللَّقَم، وصبراً على مضض الألم، وجِدّاً في جهادِ العدوِّ، ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين، يتخالسان أنفسهما، أيُّهما يسقي صاحبه كأس المنون، فمرة لنا من عدوّنا، ومرة لعدوّنا منّا، فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدوّنا الكبت، وأنزل علينا النصر، حتى استقر الإسلام ملقياً جرانه، ومتبوئا أوطانه. ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم، ما قام للدين عمود، ولا أخضرَّ للإيمان عود. وأيم الله لتحتلبنها دماً، ولتتبعنها ندماً»[1].

المناقشة

وهذا النص ليس له أي دلالّة على مدّعاه، فإنه مما لا شكَّ فيه أنّ جملة من أصحاب النبيﷺ كانوا على درجة عالية من الإيمان وكانوا كما وصفهم

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٣٥، نقلاً عن نهج البلاغة، ص٩١ـ ٩٢، تحقيق صبحي الصالح.

القرآن ﴿أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾، وليس هذا هو محل النزاع بين الإمامية وغيرهم في الصحابة، بل هو متفق مضموناً مع الآية التي تقدّم ذكرها، وهي قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾، وهل يدّعي الإمامية أنَّ لأهل البيت عليهم السلام موقفاً مخالفاً للقرآن، كيف وهم يحتجون على من يخالفهم في الرأي بحديث الثقلين والذي يدل على وجوب التمسك بالقرآن وأهل البيت؟!.

مضافاً إلى أنّ الإمام عليه السلام ليس في مقام تقويم موقفه النهائي، بل هو في مقام استنهاض أصحابه لمقاتلة أهل الشام، وكان يذكّرهم بحال جملة من الصحابة في غزوات النبي صلى الله عليه وآله وما هم عليه من الطاعة للرسول صلى الله عليه وآله والشدة في مقاتلة الكفار، وإلاّ فإن جملة منهم أيضاً كانوا مورد ذمٍّ شديد من قبل القرآن، كما دلت عليه الآيات الكريمة والروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والتي تقدّم ذكرها.

أضف إلى ذلك أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يحثّ أصحابه ويستنهضهم على مقاتلة معاوية الذي هو من جملة الصحابة، فكيف يكون هذا الكلام دليلاً على رضاه عن جميع صحابة النبي صلى الله عليه وآله؟!

على أنَّ هذا النصّ والذي قبله يقرّر فيهما أمير المؤمنين قاعدة في كيفية رقيّ المجتمعات، إذ بدون التضحيات والصَّبْر والجدِّ لا يرقى المجتمع ولا يصل إلى هدفه، وهذا جارٍ في كلّ المجتمعات، وتشهد بصحّته كلّ الثوارات والحضارات، فالإمام أمير المؤمنين ناظرٌ إلى هذه الجهة، وأنَّ مخالِفها لا تثمر جهوده، ولا يخضر عوده.

ونريد أن ننبه على أنَّ هذا الأسلوب الذي اتبعه إلهي ظهير في الاستدلال هو أمر دأب عليه في كلّ صفحات الكتاب، فهو يستدلّ بكل شيء على كل شيء، وقد لاحظنا فيما سبق أنّه كان يأتي بأدلة وشواهد متناقضة مع مدّعاه، وسوف نلاحظ المزيد من ذلك.

النص الثالث

قال إلهي ظهير: «ويذكرهم أيضاً مقابل شيعته المنافقين المتخاذلين، ويأسف على ذهابهم بقوله:(أين القوم الذين دُعُوا إلى الإسلام فقبلوه، وقرؤُوا القرآن فأحكموه، وهيجوا إلى القتال فولهوا وَلَهَ اللقاح إلى أولادها، وسلبوا السيوف أغمادها، وأخذوا بأطراف الأرض زحفاً زحفاً وصفاً صفاً، بعضٌ هلك وبعضٌ نجا، لا يُبَشَّرون بالأحياء، ولا يُعَزَّون عن الموتى، مُرْهُ العيونِ من البكاء، خمص البطون من الصيام، ذبل الشفاه من الدعاء، صفر الألوان من السهر، على وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخواني الذاهبون، فحقَّ لنا أن نظمأ إليهم، ونعض الأيدي على فراقهم)»[1].

المناقشة

ونجيب على الاستدلال بهذا النص بنفس الجواب على الاستدلال بالنص الثاني.

مضافاً إلى أنّ تلك الأوصاف التي يذكرها أمير المؤمنين لا تنطبق على جميع الصحابة بلا ريب، والغريب أنّ الهي ظهير قبل أن يورد هذا النص

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٣٦. نقلاً عن نهج البلاغة، ص١٧٧، تحقيق صبحي الصالح.

علّق قائلاً: «ويذكرهم أيضاً مقابل شيعته المنافقين المتخاذلين»[1]. ووجه الغرابة أنّ هذا القول يتناقض مع دعواه في كون جميع صحابة النبي محل مدح أمير المؤمنين عليه السلام، باعتبار أنّ في شيعته الكثير من الصحابة الذين يسعى إلهي ظهير أن يثبت المدح لهم بهذا النص، ويذمّهم من حيث كونهم شيعة منافقين متخاذلين!! وهو تضاربٌ فاضح.

وعليه فكيف يكون شيعته من المنافقين وفيهم من أصحاب بدر، ومن المهاجرين والأنصار، وممّن شهد معه بيعة الرضوان[2]؟!

على أنّ كلام أمير المؤمنين يفسّر بعضه بعضاً، ولا يمكن أن يُقرأ مجتزئاً ومقطّعاً، إذ هذا النصّ الذي أتى به إحسان ظهير قاله أمير المؤمنين للخوارج، لا لشيعته، إذ قاله الإمام بعد أن قام إليه رجلٌ من أصحابه فقال: نهيتنا عن الحكومة ثم أمرتنا بها، فلم ندر أيّ الأمرين أرشد؟ وكان ذلك بعد ليلة الهرير، أي بعد استشهاد عمار بن ياسر وخزيمة بن ثابت وابن التيّهان وهاشم المرقال وابن بديل الخزاعي وأمثالهم، فالمقصودون هم هؤلاء وأشباههم ونظراؤهم.

والذي يؤكّد ذلك خطبة أمير المؤمنين التي قالها قبل أيّام من استشهاده، وهي الخطبة ١٨٢ التي يقول فيها:

---

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٣٦.

(٢) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٣، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمرى، ص٥٤٥، ط١ عام ١٤٠٧ـ ١٩٨٧م، نشر دار الكتاب العربي؛ البداية والنهاية، ابن كثير، ج٧، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري، ط١، عام١٤٠٨ـ ١٩٨٨ م، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

أين إخواني الذين ركبوا الطريق، ومضوا على الحقّ، أين عمار؟ أين ابن التيّهان؟ وأين ذو الشهادتين؟ وأين نظراؤهم من إخوانهم الذين تعاقدوا على المنيّة، وأُبرد برؤسهم إلى الفَجَرة.

ثم ضرب بيده على لحيته الشريفة الكريمة، فأطال البكاء، ثم قال:أوّه على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبّروا الفرض فأقاموه، أحيوا السُّنَّة، وأماتوا البدعة، دُعُوا للجهاد فأجابوا، ووثقوا بالقائد فاتّبعوه»[1].

فالمقصودون من الصحابة هم هؤلاء وأضرابهم ونظراؤهم، وقد صرّح أمير المؤمنين بذلك، فلا مجال للتعميم والإطلاق، إذ كلامه تلو القرآن وكلام الرسول يفسّر بعضه بعضاً.

النص الرابع:

قال إلهي ظهير: «**ويذكرهم، ويذكّر بما فازوا به من نعيم الدنيا والآخرة، ولهم حظ وافر من كرم الله وإحسانه، حيث يقول:(واعلموا عباد الله أنّ المتّقين ذهبوا بعاجل الدنيا وآجل الآخرة، فشاركوا أهل الدنيا في دنياهم، ولم يشاركهم أهل الدنيا في آخرتهم، سكنوا الدنيا بأفضل ما سُكِنت، وأكلوها بأفضل ما أُكِلت، فحظوا من الدنيا بما حظي به المترفون، وأخذوا منها ما أخذه الجبابرة المتكبرون، ثمّ انقلبوا عنها بالزاد المبلغ، والمتجر الرابح، أصابوا لذة زهد الدنيا في دنياهم، وتيقّنوا أنّهم جيران الله غداً في آخرتهم، لا تردّ لهم دعوة، ولا ينقص لهم نصيب من لذة)**»[2].

(١) نهج البلاغة.

(٢) نهج البلاغة،ج٣، ص٢٧، شرح: الشيخ محمد عبده، ط١، عام ١٤١٢ ـ ١٣٧٠ ش، نشر دار الذخائر ـ قم.

المناقشة

إنّ ما ذكره إلهي ظهير من مدح أمير المؤمنين علي عليه السلام لمجموعة من المتّقين لا يشمل جميع الصّحابة، بل المدح كان بخصوص المتقين منهم، وإثبات كون الصّحابة جميعاً من المتقين هو أوّل الكلام، وعليه فلا ربط له لا من قريب ولا من بعيد بجميع الصّحابة.

النص الخامس:

قال إلهي ظهير: «**ويمدح المهاجرين من الصحابة في جواب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، فيقول:(فاز أهل السبق بسبقهم، وذهب المهاجرون الأولون بفضلهم)**».[1]

المناقشة الأولى:

إنّ هذا نصّ اقتطعه كعادته من سياقه الطبيعي، الذي كان عبارة عن كتاب له عليه السلام إلى معاوية، جواباً عن كتاب من معاوية إليه عليه السلام، وهو كما يلي: «**فأما طلبك إليَّ الشام فإني لم أكن لأعطيك اليوم ما منعتك أمس. وأما قولك: إنّ الحرب قد أكلت العرب إلا حشاشات أنفس بقيت، ألا ومن أكله الحق فإلى الجنة، ومن أكله الباطل فإلى النار.**

وأما استواؤنا في الحرب والرجال، فلستَ بأمضى على الشكِّ منّي على اليقين.

---

(١) نهج البلاغة، ج٣، ص١٧، شرح: الشيخ محمد عبده، ط١، عام ١٤١٢ ـ ١٣٧٠ ش، نشر دار الذخائر ـ قم.

وليس أهل الشام بأحرص على الدنيا من أهل العراق على الآخرة.

وأما قولك: إنّا بنو عبد مناف فكذلك نحن، ولكن ليس أمية كهاشم، ولا حرب كعبد المطلب، ولا أبو سفيان كأبي طالب، ولا المهاجر كالطليق، ولا الصريح كاللصيق، ولا المحق كالمبطل، ولا المؤمن كالمدغل.

ولبئس الخلف خلف يتبع سلفاً هوى في نار جهنم، وفي أيدينا بعد فضل النبوة التي أذللنا بها العزيز، ونعشنا بها الذليل، ولمَّا أدخل الله العرب في دينه أفواجاً، وأسلمت له هذه الأمة طوعاً وكرهاً، كنتم ممن دخل في الدين إما رغبة وإما رهبة، على حين فاز أهل السبق بسبقهم، وذهب المهاجرون الأولون بفضلهم، فلا تجعلنَّ للشيطان فيك نصيباً، ولا على نفسك سبيلاً».

المناقشة الثانية:

أولاً: إنه وارد في أحد الصحابة

إنّ هذا النصّ وارد في مقام ذمّ واحد من الصحابة، وهو معاوية بن أبي سفيان، والمفروض أنّ إلهي ظهير بصدد إثبات رضا أهل البيت عليهم السلام عن جميع الصحابة، فهذا النصّ يضرّه ولا يفيده؛ فبخروج معاوية من عموم الصّحابة لا تبقى قيمة لدعوى الرّضا على جميع الصّحابة.

ثانياً: إن المدح لا يشمل جميع المهاجرين

إنّه لاشك في أنّ الأمير عليه السلام لم يكن أوّلاً وبالذات في مقام الثناء على المهاجرين، ولكنّ إلهي ظهير أراد أن يستفيد ذلك، فهل أراد كون هذا المدح شاملاً لجميع المهاجرين، أم أنه مختص ببعضهم؟

فإن ادعى أنّ المدح مختصٌّ ببعضهم وليس لجميعهم، فهذا لا يفيده؛ لأنّ الشيعة لا تنكر ذلك، وإن ادعى أنّ المدح شامل للجميع، نجيب أنّه لا يمكن إرادة العموم للأمور التالية:

الأمر الأول: إنّ الهجرة بما هي هي هجرة ليست هي الميزان للمدح، بل الهجرة الممدوحة هي خصوص الهجرة الخالصة إلى الله تعالى، التي لا تتخللها أي من الدواعي الدنيوية.

وممّا يشهد على ذلك وعدم كفايتها لإثبات الفضل والرضا الإلهي للمهاجر، ما أخرجه البخاري في صحيحه، عن عمر بن الخطاب، قال: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّما الأعمال بالنيّات، وإنّما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**»[1].

الأمر الثاني: لو سلّمنا بشمول الهجرة وأنّ جميع المهاجرين فيها كانوا مهاجرين عن إيمان خالصٍ لا تشوبه الدواعي الدنيوية، ولكنّ المدح لهم يبقى ثابتاً بشرط الاستمرار على حالة الإيمان الإخلاص، لا أن يبدلّوا وينقلبوا بعد ذلك، قال تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللهَ شَيئاً وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ**﴾[2].

(١) صحيح البخاري، ج١، ص٢، كتاب بَدْء الوحي، باب كيف كان بَدْء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله.
(٢) آل عمران/ ١٤٤.

الأمر الثالث: لو كان المدحُ متوجِّهاً لجميع المهاجرين لكان شاملاً لمن شارك في قتل عثمان وهو من المهاجرين، كعبد الرحمن بن عديس البلوي، الذي هو من أهل بدر، وكان ممّن قاد الثورة على عثمان، والتي أدت إلى مقتله.

فهل يصحّح إلهي ظهير عمله؟ وهل يشمله ما نقله من هذا النص الذي قال أنّ فيه مدحَ جميعِ المهاجرين؟

فإنّ كان المدح شاملاً له، فهذا يستلزم استحقاق المدح لمن اشترك في قتل عثمان، ولا أرى ظهيراً يقبل بذلك، وإنّ ادعى عدم الشمول، انتقض العموم، وبه يبطل الاستدلال.

الأمر الرابع: إنّ أمير المؤمنينعليه السلام مَدَحَ المهاجرين الأوائل وليس مطلق المهاجرين، وكون الصحابة الذين هم محل نزاع بين الشّيعة وغيرهم من المهاجرين الأوائل، هو أول الكلام كما قد أشرنا إلى ذلك سابقاً.

الأمر الخامس: قبول هذا الإطلاق للتقييد كأي إطلاق آخر، كالإطلاق الوارد في نفس هذا الكتاب الذي أرسله الإمامعليه السلام، وهو قولهعليه السلام: «**وليس أهل الشام بأحرص على الدنيا من أهل العراق على الآخرة...**».

وعندئذٍ فهل يفهم إلهي ظهير من هذا النص أنّ جميع أهل الشام كانوا من أهل الدنيا، وأنّ جميع أهل العراق كانوا من أهل الآخرة؟

والحاصل من جميع ما تقدم: أنّه لا يمكن أن يكون المقصودُ مَدْحَ مطلق المهاجرين، حتى ممّن لم تكن هجرته لله، أو الذين انقلبوا عن

إيمانهم، بل المقصود خصوص المهاجرين الصادقين الثابتين، وهذا ممّا لا خلاف فيه ولا ينازع فيه أحد من الإمامية، ولا ينسب خلافَهُ إليهم إلاّ جاهل أو مُفْتَرٍ عليهم.

هذا كلّه بناءً على ما تخيّله ظهير من أنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كان في مقام الثناء على المهاجرين عموماً أولاً وبالذات، مع أنّه لم يكن كذلك، وإنّما كان المقصود شيئاً آخر؛ إذ المقصود بالذات من كلام إمام البلاغة هو بيان انسلاخ معاوية عن صفة السبق والهجرة، وأنّه من الذين دخلوا في الدين طمعاً(رغبة في الدنيا) أو خوفاً(رهبة من السيف) ـ إذ من الثابت أنّه وأباه من مسلمة الفتح ـ لا إيماناً، فلا تحق له الخلافة، لأنّها تحرم على الطلقاء وأولاد الطلقاء، فليس المهاجر كالطليق، والمهاجر هو الأمير عليه السلام والطليق هو القاسط معاوية.

فإذن كان معاوية وأبو سفيان ومن لف لفهما ممّن دخلوا في الدين رغبة أو رهبة، مع أنّ أمير المؤمنين هو أهل السبق الذي فاز بسبقه، وهو المهاجر الأول الذاهب بفضله، فلا قياس بين الإثنين، وبناءً على ذلك دعاه أمير المؤمنين عليه السلام للانقياد له عليه السلام. وأن لا يجعل للشيطان على نفسه سبيلاً.

إذن المقارنة هي بين الطليق معاوية والمهاجر الأول أمير المؤمنين عليه السلام، والمقصود أولاً وبالذات عدم جواز الخلافة لمعاوية، ولا خلاف في أنّ علياً هو المهاجر الأول، فالعبارة ظاهرها العموم والمراد الخصوص، وذلك كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[1]، فظاهره

(١) المائدة/ ٥٥.

العموم. لكنّ المراد هو عليﷺ لا غير، فيكون كلام أمير المؤمنينﷺ أجنبيّاً عمّا رامه إلهي ظهير، بل دالاً على ولاية علي وأحقيته بالخلافة، وبطلان دعوى معاوية.

النص السادس:

ما نسبه إلى أمير المؤمنينﷺ في نهج البلاغة وهو: «**وفي المهاجرين خيرٌ كثير نعرفه جزاهم الله خير الجزاء**».

المناقشة

إنّ هذا النص غير موجود في كتاب نهج البلاغة، بل هو موجود في كتاب(وقعة صفين) لنصر بن مزاحم(ت٢١٢هـ)، لكن بعبارة مختلفة ذكرها ضمن كتاب لأمير المؤمنينﷺ بعثه إلى معاوية رداً على كتابٍ له، وهو كما يلي: «**وفي المهاجرين خير كثير نعرفه جزاهم الله بأحسن أعمالهم**»[1].

و أمّا بالنسبة لمناقشة الاستدلال به من قبل إلهي ظهير، فيرد عليه ما أوردنا من الأمور الخمسة على الاستدلال على النص السابق.

النص السابع:

قال إلهي ظهير: «**كما مدح الأنصار من أصحاب محمد عليه السلام بقوله:(هم والله ربوا الإسلام كما يربي الفلو، مع غنائهم بأيديهم السباط، وألسنتهم السلاط)**»[2].

(١) وقعة صفين،ابن مزاحم المنقري، تحقيق: تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،ط٢، عام،١٣٨٢هـ، نشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة.
(٢) الشيعة وأهل البيت، ص٣٦ـ٣٧، نقلاً عن نهج البلاغة، ج٤، ص١٠٦، تحقيق صبحي الصالح.

المناقشة

أولاً: إنّ الظاهر كون المدح لم يتوجه للأنصار على نحو العموم الأفرادي(الاستغراقي)، بحيث يتحلل المدح إلى مدح كل فرد فرد من الأنصار، بل هو على نحو العموم المجموعي، الذي يكون الملحوظ فيه الأنصار بما هم مجموع، والشاهد عليهم ما وصفهم به أمير المؤمنين علي عليه السلام بأنهم «ربّوا الإسلام» بما بذلوا من الأموال وبما لهم من قوة البيان.

وهذا العمل إنّما يصح أن ينسب إلى الجميع بما هم جميع، لا أنّه ينسب إلى كل فرد فرد، كما لو قيل: إنّ قريشاً وقفت بوجه النبي صلى الله عليه وآله، فلا يقصد من ذلك كل فرد من أفراد قريش، بل المقصود به قريش بما هم مجموع.

وحينئذٍ لا يكون المدح شاملاً لجميع الأنصار، بحيث يشمل كل فرد منهم.

ثانياً: إنّ هناك بعض الأنصار صاروا مورداً لذم أمير المؤمنين عليه السلام، كأنس بن مالك، الذي دعى عليه عليه السلام لكتمان الشهادة بحديث الغدير، كما نصّت عليه النصوص الواردة من طرق أهل السنّة، وهو ما ستأتي الإشارة إليه عند بيان موقف أمير المؤمنين عليه السلام من بعض الصحابة.

وعليه يكون ذلك قرينة خارجية على عدم إرادة مدح كل فرد فرد من الأنصار.

ثالثاً: لو سلّمنا أنّ المدحَ المتوجِّه للأنصار ملحوظ على نحو العموم الأفرادي، ولكنَّه مع ذلك لا يمكن أن يكون شاملاً لجميع الأنصار، كصريح ما ورد من ذمٍّ بعضهم في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ

الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، وعليه يتوجّه المدح لبعض الأنصار؛ وهم مَنْ خلص إيمانه ولم يخالطه بنفاق.

وبعبارة أخرى: إنّ عنوان الأنصار قد يطلق ويراد منه مطلق من يعيش في المدينة ممّن قَبِلَ الإسلام، وهو يشمل بظاهره كل أهل المدينة من آمن بالدين وصدق بالرسالة، وإن لم يدخل الإيمان قلبه.

وقد يطلق ويراد منه خصوص المؤمنين الحقيقيين من الأنصار الذي آمنوا قلباً وقالباً، وأخلصوا له الدين، وبذلوا من أجله الغالي والنفيس، وهذا ممّا لا تُنازِع فيه الإمامية الاثنا عشرية بشرط بقاء ذلك المؤمن على إيمانه إلى آخر حياته، والعبرة بخواتيم الأعمال كما في الأحاديث الشريفة.

وعليه فلا تصح دعوى شمول المدح لكل من كان من الأنصار وإن ساءت عاقبته في آخر حياته.

ولكنّ المشكلة التي يقع فيها دائماً إحسان الهي ظهير عند تعامله مع النصوص، هو أنّه يتعامل مع المطلقات والعمومات بمعزل عن القيود والقرائن المقيِّدة والمخصِّصة.

وهذا منهج يفتقر إلى الأسس العلمية التي تبتني على ملاحظة القيد والقرائن الداخلية والخارجية المرتبطة بالنص العام أو المطلق، والتي على ضوء وجودها وعدمه يتحدَّد المعنى والمدلول.

النص الثامن:

قال إلهي ظهير: «ومَدَحَهُمْ مدحاً بالغاً موازِناً أصحابه ومعاوية مع أنصار النبي، بقوله: أما بعد! أيها الناس، فوالله لأهل مصركم في الأمصار أكثر من الأنصار في العرب، وما كانوا يومَ أعطوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يمنعوه ومَنْ معه من المهاجرين حتى يبلّغ رسالات ربه إلاّ قبيلتين صغير مولدها، وما هما بأقدم العرب ميلاداً، ولا بأكثرهم عدداً، فلما آووا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، ونصروا الله ودينه، رمتهم العرب عن قوس واحدة، وتحالفت عليهم اليهود، وغزتهم اليهود والقبائل قبيلة بعد قبيلة، فتجردوا لنصرة دين الله، وقطعوا ما بينهم وبين العرب من الحبائل، وما بينهم وبين اليهود من العهود، ونصبوا لأهل نجد وتهامة، وأهل مكة واليمامة، وأهل الحزن والسهل،[وأقاموا] قناة الدين، وتصبروا تحت أحلاس الجلاد، حتّى دانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرب، ورأى فيهم قُرَّةَ العين قبل أن يقبضه الله إليه، فأنتم في الناس أكثر من أولئك في أهل ذلك الزمان من العرب»[1].

المناقشة

أولاً: إنّه يرد عليه نفس ما ذكرناه في الجواب السابق على الاستدلال بالنص السابق.

ثانياً: إنّ هذا النصّ قد ورد في مقام حثّ أصحابه على مقاتلة معاوية بن أبي سفيان، وكان قد أرسل ـ أي معاوية ـ سفيان بن عوف الغامدي إلى الأنبار في ستة آلاف فارس، فأغار على هيت والأنبار، وقتل المسلمين،

---

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٣٧، نقلاً عن نهج البلاغة، ص١٧٧، تحقيق صبحي الصالح.

وسبى الحريم، وعرض الناس على البراءة من أمير المؤمنين عليه السلام.

وعليه فلا يكون للنص دلالة على الإطلاق والشمول بحيث يصدق على جميع الصحابة من الأنصار؛ لأنّ الإمام ليس في مقام إرادة العموم والشمول لهم.

ثالثاً: إنّ معاوية من الصحابة الذين يدّعي إلهي ظهير أنّهم محل رضا أهل البيت عليهم السلام وأنّهم يحملون لهم المودة، والحال أنّ نفس هذا النص يدلُّ على فساد عقيدته المبتنية على الإفراط في التعامل مع جميع الصحابة، بما فيهم معاوية وأمثاله ممّن كانوا موردا للذم الصريح من قبل أمير المؤمنين علي عليه السلام وسائر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

النص التاسع

قال إلهي ظهير: «**ويروي المجلسي عن الطوسي رواية موثوقة عن علي بن أبي طالب أنه قال لأصحابه: أوصيكم في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، لا تسبّوهم، فإنّهم أصحاب نبيّكم، وهم أصحابه الذين لم يبتدعوا في الدين شيئاً، ولم يوقّروا صاحب بدعة، نعم! أوصاني رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هؤلاء**»[1].

المناقشة

أولاً: الرواية ضعيفة بالإرسال، وعليه فلا تكون موثّقة كما زعم إلهي ظهير، لأنّ المجلسي قد أوردها بالسند الآتي: «**أمالي الطوسي: بإسناد المجاشعي، عن الصادق، عن آبائه عن علي عليه السلام**»، ومن الواضح أنَّ سند هذه الرواية غير

(١) ـ الشيعة وأهل البيت، ص٣٧.

متصل بالإمام عليه السلام، فهي مرسلة عنه عليه السلام، فلا يصح الاحتجاج بها في المقام.

ثانياً: إنّ ما نقله إلهي ظهير عن المجلسي غير صحيح، لأنّه قد حَرَّف النص الأصلي للرواية، الذي ذكره العلاّمة المجلسي صاحب البحار، حيث جاء فيه: «**قال: أُوصيكم بأصحاب نبيكم لا تسبّوهم، الذين لم يُحدثوا بعده حدثاً ولم يُؤْووا مُحدثاً، فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوصى بهم**».

ومن خلال ملاحظة النّص الأصلي يتّضح مقدار التّحريف الذي أحدثه إلهي ظهير، حيث إنّ الرواية الأصليّة قد قيّدت الأصحاب الذي نهى أمير المؤمنين عليه السلام عن سبّهم بالقيد الآتي وهو: «**الذين لم يُحدثوا بعده حدثاً ولم يؤووا مُحدثاً**» فالعبارة بحسب النّص الأصلي لها معنى واضح، فهي تنهى عن سبّ أصحاب النّبي الذين لم يُحدثوا، بحيث يكون النهي متعلّقاً بسبّ الأصحاب الذي لا يتصفون بهذا الوصف، لا أنه ينهى عن سبّ الأصحاب مطلقاً، نظير قوله تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ* الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ**﴾[1]، فإن من الواضح جداً أنَّ التهديد بالويل ليس لمطلق المصلّين، بل بصنف خاص منهم، وهم الذي يسهون عن صلاتهم.

ثالثاً: إن الرواية لا تدلّ على النهي عن سبّ الصحابة مطلقاً، حتى بالنحو المحرّف الذي قام به إلهي ظهير، ليجعلها ظاهرة في النهي عن سبّ مطلق الأصحاب، وذلك؛ لأن قوله: «**وهم أصحابه الذين لم يبتدعوا في الدين شيئاً، ولم يوقّروا صاحب بدعة**» ظاهر في كونه قيداً للأصحاب الذين تعلّق

---

(١) الماعون/ ٤ـ٥.

النهي عن سبّهم، ويؤكد هذا الظهور قوله: «نعم! أوصاني رسول الله(ﷺ) في هؤلاء»؛ لأنّه لو كان المقصود من الأصحاب هم مطلق الأصحاب لا يبقى معنى لهذا القول الذي هو إشارة إلى صنف خاصٍّ من الصحابة، وهم الذين وصفهم بقوله: «لم يبتدعوا في الدين شيئاً، ولم يوقّروا صاحب بدعة».

رابعاً: يُستَشَمُّ من تخصيص عدم جواز السَّبّ بفئة خاصة من الصحابة، جواز سبّ من عداهم، فإن الوصف مشعر بحجية المفهوم، كقولك: «في الغنم السائمة زكاة» فإنه يشعر بأنّ غير السائمة لا زكاة فيها، بل ذهب الشافعي إلى حجية مفهوم الوصف، وعليه يكون المنطوق «لا تسبّوا الأصحاب الذين لم يحدثوا ولم يُؤْووا محدثاً»[1]، والمفهوم جواز سب الذين أحدثوا وآووا مُحدثاً، وليس لنا كلام في هذا المنطوق ولا هذا المفهوم على فرض حجيته.

النص العاشر

قال إلهي ظهير: «**ويمدح المهاجرين والأنصار معاً حيث يجعل في أيديهم الخيار لتعيين الإمام وانتخابه، وهم أهل الحل والعقد في القرن الأول من بين المسلمين، وليس لأحد أن يردّ عليهم، ويتصرف بدونهم، ويعرض عن كلمتهم، لأنهم هم الأهل للمسلمين والأساس، كما كتب لأمير الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما رداً عليه دعواه بإمرة المؤمنين وحكم المسلمين: فإنّ الإمام من جعله أصحاب محمّد إماماً لا غير، فها هو علي بن أبى طالب رضي الله عنه يذكّر معاوية بهذه الحقيقة ويستدل بها على أحقيته**

(١) ومآلُهُ: «الصحابيُّ غيرُ المُحدِث المُؤْوي للمحدث لا يجوز سبّه».

بالإمامة، والكلام من كتاب القوم: (إنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضى، فإن خرج منهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى) فماذا موقف الشيعة من علي بن أبى طالب رضي الله عنه ومن كلامه هذا حيث يجعل:

أولاً: الشورى بين المهاجرين والأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وبيدهم الحل والعقد رغم أنوف القوم.

ثانياً: اتفاقهم على شخص سببٌ لمرضاة الله وعلامةٌ لموافقته سبحانه وتعالى إياهم.

ثالثاً: لا تنعقد الإمامة في زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم ورضاهم.

رابعاً: لا يردّ قولهم ولا يخرج من حكمهم (أي الصحابة) إلاّ المبتدعُ أو الباغي، والمتّبعُ والسالكُ غيرَ سبيل المؤمنين.

خامساً: يقاتلُ مخالف الصحابة، ويُحَكَّمُ السيف فيه.

سادساً: وفوق ذلك يعاقب عند الله لمخالفته رفاقَ رسول الله صلى الله عليه وآله وأحباءهُ، المهاجرين منهم والأنصار رضي الله عنهم ورضوا عنه، وأولادُ عليّ على شاكلته»[1].

المناقشة

أولاً: إنّ هذه النّص الذي يحتج بها على الشيعة قد اقتطعه من كتاب لأمير المؤمنين عليه السلام أرسله إلى معاوية، وهو كما يلي «إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه. فلم يكن للشاهد أن يختار

(١) ـ الشيعة وأهل البيت، ص٣٨. نقلاً عن نهج البلاغة ج٣، ص٧، تحقيق صبحي الصالح.

ولا للغائب أن يردّ، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى، ولعمري يا معاوية لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان، ولتعلمنَّ أنِّي كنت في عُزلة عنه إلاّ أن تتجنّى، فَتَجنَّ ما بدا لك، والسلام »[1].

ويتضح من خلال مجموع النّص أن أمير المؤمنينعليه السلام في مقام الاحتجاج على معاوية بأنّه قد اعترف بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان بسبب بيعة بعض المهاجرين والأنصار لهم، وبناءً على ذلك كان يجب على معاوية أن يعترف بخلافة أمير المؤمنين؛ لأنها حصلت أيضاً من المهاجرين والأنصار، فهذا الكلام صادر على سبيل الإلزام لمعاوية، وهو من الطرق العقلائية التي يستخدمها العقلاء في محاجَّة خصومهم وإفحامهم، والذي ينبغي أن يكون وفق القواعد التي يسلّم بها الخصم.

ثانياً: قولهعليه السلام: «**فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماما كان ذلك لله رضى**» ليس صريحاً في إعطاء الشرعية لمن يبايعه المهاجرون والأنصار بغضِّ النظر عن النصِّ، فلا يصلح معارضاً للنصوص المتواترة والواضحة الدالّة على إمامة علي والنّص عليه، كحديث الثقلين والغدير وغيرها من الأحاديث.

ولو سلّمنا بذلك فهو يبتني على تحقّق إجماع المهاجرين والأنصار جميعاً

(١) نهج البلاغة ج٣، ص٧، تحقيق صبحي الصالح.

بلا استثناء على بيعة شخص، وهو لم يحصل على خلافةِ أحدٍ لا خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي عليه السلام، فإنَّ مخالفة شخص واحد تبطل تحقّق الإجماع. وقد خالف بيعةَ كل واحد منهم عددٌ من المهاجرين والأنصار.

فإن قيل: إنّ المقصود هم المهاجرون والأنصار على نحو العموم المجموعي لا الإفرادي.

قلنا: لو سلّمنا ذلك، فإنه لم يحصل إلاّ لأمير المؤمنين عليه السلام، حيث إنّ الإجماع الذي حصل على خلافته لم يحصل لأحد ممّن قبله ولا بعده، وإذا حصل مثل هذا الإجماع ـ ومن ضمنهم أهل البيت عليهم السلام أو بعضهم، وهم من المهاجرين ـ فلا نمانع من حجيته.

ثالثاً: في بعض النسخ القديمة لنهج البلاغة: «كان ذلك رضىً»، أي أنّ إجماع المهاجرين والأنصار على شخص يكون رضىً للناس عليه وتنصيبه، أي أنّ الكلام ناظِرٌ للحُكْمِ الفعليّ العملي عند الناس لا الحُكم الشرعي عند الله.

رابعاً: إنَّ ما اجتمع عليه المهاجرون والأنصار كلّهم حق. لأن أهل البيت عليهم السلام من المهاجرين. بل هم سادتهم بلا نزاع، وعلى هذا يكون التمسك بإجماع المهاجرين والأنصار عين التمسك بالعترة المأمور به في حديث الثقلين.

خامساً: إنّ هذا النص يدلّ على لزوم المشورة من جميع المهاجرين والأنصار، ولا ريب في أنّ بيعة أبي بكر لم تكن عن مشورة. بل كانت ـ على حد تعبير عمر ـ فلتة وقى الله شرها، فقد أخرج البخاري عن ابن عباس

«ثم إنه بلغني أنَّ قائلاً منكم، يقول: والله لو مات عمر بايعت فلاناً، فلا يغترَّنَّ امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنّها قد كانت كذلك، ولكنَّ الله وقى شرّها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، مَنْ بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين، فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرَّةً أن يُقتلا»[1].

النص الحادي عشر

قال إلهي ظهير: «فها هو علي بن الحسين الملَّقب بزين العابدين ـ الإمام المعصوم الرابع عند القوم ـ وسيد أهل البيت في زمانه يذكر أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام، ويدعو لهم في صلاته بالرحمة والمغفرة؛ لنصرتهم سيد الخلق في نشر دعوة التوحيد وتبليغ رسالة الله إلى خلقه، فيقول: فاذكرهم منك بمغفرة ورضوان، اللهم وأصحاب محمد خاصة، الذين أحسنوا الصحابة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكاتفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجَّة رسالته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوّته، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلّقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظل قرابته، اللّهمّ ما تركوا لك وفيك، وأَرْضِهِمْ من رضوانك وبما حاشوا الحق عليك، وكانوا من ذلك لك وإليك، واشكرهم على هجرتهم فيك ديارهم، وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه، ومن كثرة في اعتزاز دينك إلى أقله، اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾ خيرَ جزائك، الذين قصدوا سمتهم، وتحرَّوا جهتهم، لو مضوا إلى شاكلتهم لم يثنهم ريب في بصيرتهم،

(١) ـ صحيح البخاري، ص٢٥ـ ٢٦، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة.

ولم يختلجهم شكٌّ في قفو آثارهم، والائتمام بهداية منارهم، مكانفين وموازرين لهم، يدينون بدينهم، ويهتدون بهديهم، يتّفقون عليهم، ولا يتّهمونهم فيما أدوا إليهم»[1].

المناقشة

أولاً: إنّ الإمام زين العابدين في هذا الدعاء لم يَدْعُ للصحابة مطلقاً، كما هو صريح كلامه، بل يدعو لخصوص الصحابة «**الذين أحسنوا الصحبة والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره**»، وهذا أمر لا ينكره الشيعة الإمامية، بل هو يؤكّد ما يذهبون إليه من كون الصحابة على صنفين: صنف هم محل رضا الله ورسوله وأهل بيته، وصنف آخر لم يلتزموا المنهج القويم للدين الحنيف، فصدرت منهم أعمال توجب غضب الله عليهم كما قد قدّمنا لذلك نماذج كثيرة في الأبحاث السابقة.

ثانياً: إنّ ذلك الدعاء الوارد عن الإمام زين العابدين عليه السلام، والذي يردّده الشيعة ليل نهار، يفنّد مزاعم إلهي ظهير من أنّ الشيعة لهم مواقف سلبية من جميع الصحابة، وهذا الدعاء يعتبر خير دليل على حسن ولاء الشيعة للصحابة الذين أحسنوا الصُّحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكاتفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته.

النص الثاني عشر

قال إلهي ظهير: «**وواحد من أبنائه حسن بن علي المعروف بالحسن العسكري ـ الإمام الحادي عشر عند القوم ـ يقول في تفسيره: إن كليم الله موسى سأل ربه**

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٣٩.

هل في أصحاب الأنبياء أكرم عندك من صحابتي؟ قال الله: يا موسى! أما علمت أن فضل صحابة محمد صلى الله عليه وآله على جميع صحابة المرسلين كفضل محمد صلى الله عليه وآله على جميع المرسلين والنبيين»[1].

المناقشة:

أولاً: عدم ثبوت نسبة التفسير إلى الإمام العسكري عليه السلام؛ لأن هذا الكتاب قد وصل إلى الشيخ الصدوق بثلاث وسائط هم: أبو القاسم محمّد الاسترابادي، وأبو الحسن علي بن محمّد بن سيّار، وأبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد، والآخران لم يرد فيهما أي توثيق في كتب رجال الشيعة الإمامية، فيكون الطريق إلى هذا الكتاب ضعيف.

قال السيّد الخوئي: «هذا مع أنّ الناظر في هذا التفسير لا يشكُّ في أنّه موضوع، وجَلَّ مقامُ عالمٍ محقّقٍ أن يكتب مثل هذا التفسير، فكيف بالإمام عليه السلام؟»[2].

ثانياً: إن هذا العموم الذي في الرواية ليس على نحو الاستغراق بحيث يدلُّ على أنّ كلَّ صحابي من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله هو أفضل من جميع صحابة الأنبياء السابقين؛ لأنّ من المعلوم أنّ هناك مجموعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله سوف يقادون إلى النار كما في الحديث الوارد في البخاري وغيره: «يجاء برجال من أمتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابي، قال: إنّك لا تدرى ما أحدثوا بعدك، فأقول: كما قال العبد

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٤٠.

(٢) معجم رجال الحديث لسيّد الخوئي، ج١٣، ص١٥٧.

الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، فيقال: إنّ هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»[1].

فكيف يكون مثل كلّ فرد من هؤلاء أفضل من جميع أصحاب الأنبياء حتى أهل الجنة؟! ومن هنا يعلم أنَّ المراد من ذلك هو الصحابة على نحو المجموع لا الاستغراق، يعني إذا لاحظنا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله على نحو المجموع فهم أفضل من أصحاب سائر الأنبياء عليهم السلام على نحو المجموع. ولا كلام لنا في ذلك.

النص الثالث عشر

قال إلهي ظهير: «**وكتب بعد ذلك في تفسير الحسن العسكري: إنّ رجلاً ممن يبغض آل محمد وأصحابه الخيّرين أو واحداً منهمْ يعذبه الله عذاباً لو قسّم على مثل عدد خلق الله لأهلكهم أجمعين**»[2].

المناقشة

أولاً: إن الرواية من تفسير العسكري، ولم تثبت نسبة التفسير إلى الإمام العسكري عليه السلام، كما بيّنا ذلك في الجواب على الاستدلال في النص السابق.

ثانياً: إنّ الرواية قد قيّدت الصحابة بالصحابة الخيّرين، وهذا يعني أنّ الرواية تفرض وجود صنف من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ليسوا بخيّرين، لأنَّ كلّ قيد أُخذ في طبيعة معيّنة، فإنه ظاهر في الاحتراز وليس للبيان أو التأكيد، فيكون

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص١٩٢.
(٢) الشيعة وأهل البيت، ص٤٠.

قيد «الخيّرين» للاحتراز عن «غير الخيّرين»، فتدل الرواية ولو بنحو الموجبة الجزئية على أنَّ بعض الصحابة غيرُ متّصفين بهذا الوصف، وعليه لا تكون الرواية دالّة على مدح كلّ الصحابة، بل خصوص الخيّرين منهم، وهو ليس محل شك، والشيعة لا يدّعون أكثر من ذلك، وهم يرفضون ظاهرة الغلوّ بالصحابة، والقول بأنّ جميعَهم محلُّ رضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام، لأنّ هذا مما يكذّبه القرآن والسنة والواقع التّاريخي للصحابة، كما تقدّم ذلك سابقاً.

النص الرابع عشر

قال إلهي ظهير: «**ولأجل ذلك قال جدُّه الأكبر علي بن موسى الملقب بالرضا ـ الإمام الثامن عند الشيعة ـ حينما سئل عن قول النبي صلى الله عليه وآله: أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم. وعن قوله عليه السلام: دعوا لي أصحابي؟ فقال عليه السلام: هذا صحيح**»[1].

المناقشة:

أولا: **ضعف سند الحديث**

السند كما في عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق «**حدثنا الحاكم أبو علي الحسين بن أحمد البيهقي، قال: حدثني محمد بن يحيى الصولي، قال: حدثني محمد بن موسى بن نصر الرازي، قال: حدثني أبي، قال: سئل الرضا عليه السلام**».

وفي هذا السند:(محمد بن يحيى الصولي) وهو مجهول الحال، وليس له في كتب الرجال أي توثيق.

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٤٠ـ٤١. نقلاً عيون أخبار الرضا للصدوق، ج٢، ص٨٧.

وكذلك فيه(محمد بن موسى بن نصر الرازي)، وهو مجهول الحال أيضاً، وليس له في كتب الرجال أي توثيق، قال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في كتاب(مستدركات علم الرجال): «محمد بن موسى بن نصر الرازي أبو عبد الله: لم يذكروه. وقع في طريق الصدوق في العيون»[1].

ثانياً: التقطيع المخلّ للحديث

قام إلهي ظهير كما هو عادته بتقطيع الحديث، ليصرف الحديث إلى معنى أجنبيّ وغير مقصود بتاتاً، والغرضُ من ذلك التدليسُ على القارئ، وبطبيعة الحال، فإنّ من يراجع النص الأصلي، سوف يفهم أنّ الحديث بصدد بيان مقام الصحابة، وأنّهم سبب للهداية جميعاً، ولكن من يراجع النص الأصلي سوف يحصل له القطع بأنّ الحديث يدلّ على عكس ما يريد أن يدّعيه إلهي ظهير، وأنّه ينفي شمول الحديث لجميع الصحابة، وإليك النص الوارد في عيون أخبار للشيخ الصدوق الرضا عليه السلام لتتضح حقيقة الأمر: «حدثنا الحاكم أبو علي الحسين بن أحمد البيهقي، قال: حدثني محمد بن يحيى الصولي، قال: حدثني محمد بن موسى بن نصر الرازي، قال: حدثني أبي، قال: سئل الرضا عليه السلام عن قول النبي صلى الله عليه وآله: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، وعن قوله عليه السلام: «دعوا لي أصحابي»، فقال عليه السلام: هذا صحيح، يريدُ مَن لمْ يُغيِّرْ بعدَهُ ولم يبدِّل، قيل: وكيف يُعْلَمُ أنَّهم قد غَيَّروا أو بدلوا؟ قال: لما يَرْوُونَهُ من أنّه صلى الله عليه وآله قال: ليذادن برجال من أصحابي يوم القيامة عن حوضي كما تذاد غرائب الإبل عن الماء،

(١) مستدركات علم رجال الحديث، ج٧، ص٣٤٤.

فأقول: يا رب أصحابي أصحابي!! فيقال لي: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك؟ فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: بُعداً وسُحقاً لهم، أَفَتَرى هذا لِمَن لم يُغيِّر ولم يُبَدِّل؟!»[1].

والحديث ينص وبشكل صريح على عدم شموله لجميع الصحابة، وأنّ هناك مجموعة من الصحابة قد غيّروا وبدّلوا، وقد استشهد الإمام عليه السلام بالحديث النبوي ـ حديث الحوض والارتداد ـ المتّفق عليه والذي أخبر عن الصحابة الذي بدّلوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

النص الخامس عشر:

قال إلهي ظهير: «هذا ونقل ما قاله ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وابن عم علي رضي الله عنه عبد الله بن عباس ـ فقيهُ أهل البيت وعاملُ علي رضي الله عنه ـ أنّه قال في حق الصحابة: إنَّ الله جل ثناؤه وتقدّست أسماؤُه خصَّ نبيه محمداً صلى الله عليه وآله بصحابة آثروه على الأنفس والأموال، وبذلوا النفوس دونه في كلّ حال، ووصفهم الله في كتابه فقال: ﴿رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾ الآية، قاموا بمعالم الدين، وناصحوا الاجتهاد للمسلمين، حتى تهذّبت طرقه، وقويت أسبابه، وظهرت آلاء الله، واستقرّ دينه، ووضحت أعلامه، وأذلّ بهم الشرك، وأزال رؤوسه، ومحا دعائمه، وصارت كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى، فصلوات الله ورحمته وبركاته على تلك النفوس الزاكية، والأرواح الطاهرة العالية، فقد كانوا في الحياة لله أولياء، وكانوا بعد الموت أحياء، وكانوا لعباد الله نصحاء، رحلوا إلى الآخرة قبل أن يصلوا إليها، وخرجوا من الدنيا وهم بَعْدُ فيها»[2].

---

(١) عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق، ج١، ص٩٣، باب٣٢، في ذكر ما جاء عن الرضا عليه السلام من العلل، ح٣٣.

(٢) الشيعة وأهل البيت، ص٤١. نقلاً عن مروج الذهب" ج٣ ص٥٢، ٥٣ دار الأندلس بيروت.

المناقشة

أولاً: إنّ هذه الرواية منقولة من كتاب مروج الذهب للمسعودي، هو من مصادر أهل السنّة لا الشيعة، فلا تكون حجّة عليهم.

ثانياً: إنّ الرواية غير مسندة؛ فإن المسعودي نقلها دون ذكر أيِّ سند لها، فهو يقول في بداية الرواية: «دخل عبد اللهّ بن عباس على معاوية وعنده وُجُوه قريش..»، وعليه تكون الرواية ضعيفة ولا قيمة لها بغضّ النظر عن عن كونها من مصادر الشيعة أو السّنة.

ثالثاً: قول ابن عباس على فرض صحّة نسبته إليه، وهو: «**خص نبيه محمداً صلى الله عليه وآله بصحابة آثروه على الأنفس...**» لا يدل على أكثر من أنّ الله خصّ النبي صلى الله عليه وآله ببعض الصحابة ممن لهم الصفات التي ذكرها ابن عباس، كما يشهد لذلك الباء الداخلة على الصحابة، والتي تفيد التبعيض لا العموم.

رابعاً: إنّ المقصودين بالمدح هم شهداء الصحابة، الذين بذلوا نفوسهم، لا المتربّصون الانتهازيون كمعاوية وابن العاص ومن كان على شاكلتهما، ولذلك قال ابن عباس: «**فصلوات الله ورحمته وبركاته على تلك النفوس الزاكية، والأرواح الطاهرة العالية**» وهذا ظاهر في استشهادهم، بل أكّد ذلك بقوله: «**فقد كانوا في الحياة لله أولياء، وكانوا بعد الموت أحياء**»، وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهَّ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾.

البحث الثاني

بيان الموقف الحقيقي للإمام علي عليه السلام من عموم الصحابة

إنّ النبي صلى الله عليه وآله أخبر عليّاً عليه السلام أنّ الأُمَّة ستغدر به، وأنّ نفوس القوم تحمل الضغينة والعداوة والكُرْه له عليه السلام، وأنّهم سوف يُظْهِرُون ذلك بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله كما اتّضح سابقاً، وقد وعى علي عليه السلام كُلَّ ذلك ولم يكن لديه أدنى شكّ في تحقّقه، ولكنّه عليه السلام كان يتحرّك وفق ما تقتضيه المصلحة الإلهية، وإلقاء الحجة الدامغة على من خالف وصية رسول الله صلى الله عليه وآله، واستبدّ بالأمر وسلبه من أهله بلا مجوّز عقلي أو شرعي.

وهناك مواقف عديدة لأمير المؤمنين عليه السلام ترسم صورة واضحة عن علاقته بالصحابة، وأنّها لم تكن تنطلق أبداً من تلك الفكرة التي يحملها إلهي ظهير عن الصحابة، والتي تجعل من جميع الصحابة وجودات مقدّسة لا يجوز المساس بهم ونقدهم، وإليك بعض مواقف الإمام علي عليه السلام اتّجاه بعض الصحابة:

الموقف الأول: رفضه عليه السلام لتولّي أبي بكر للخلافة

هذه القضية ثابتة باتّفاق الكلّ، ولكنّ الاختلاف في أنّه بايع بعد ذلك أو لم يبايع؟ وعلى فرض تحقق البيعة هل كان ذلك عن رضا أو كان عن إكراه؟ ولنذكر بعض ما يدلّ على رفض علي عليه السلام لخلافة أبي بكر:

فقد أخرج البخاري في صحيحه «... فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلّمه حتى توفّيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، فلمّا توفّيت دفنها زوجها علي ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، وصلّى عليها، وكان لعليٍّ من الناس وجهٌ حياةَ فاطمة، فلمّا توفّيت استنكر عليٌّ وُجُوهَ الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا يأتنا أحد معك، كراهيةً لمحضر عمر، فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحدك، فقال أبو بكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي؟! والله لآتينّهم، فدخل عليه أبو بكر، فتشهّد علي، فقال: إنّا قد عرفنا فضلك، وما أعطاك الله، ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك، ولكنّك استبددت علينا بالأمر، وكنّا نرى لقرابتنا من رسول الله صلّى الله عليه وسلم نصيبا»[1]. ورواه أيضا مسلم في صحيحه، وابن حبان، وغيرهم كثير)[2].

وهذا النص الذي ذكره البخاري وجلّ المحدّثين يكشف عن عدة حقائق في غاية الخطورة:

الحقيقة الأولى: إنّ فاطمة الزهراء عليها السلام ماتت وهي غير راضية عن أبي بكر، وهذا ما نحيل الكلام حوله والتعليق عليه إلى حين بيان موقفها÷ من الصحابة.

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٢.

(٢) صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤؛ مسند الشاميين، الطبراني، ج٤، ص١٩٩، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، عام ١٤١٧هـ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت.

الحقيقة الثانية: إنّ علياً عليه السلام لم يبايع حتى توفّيت بضعة النبي صلى الله عليه وآله، وإنّ ذلك ليس لأجل أنَّ أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان منصرفاً لبعض شؤونه الخاصة، بل لأجل أنّه عليه السلام يرى أن أبا بكر قد استبدّ بالأمر، وسلب حقّه في ولاية أمر المسلمين وخلافة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، والذي يجب أن يتولاه أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وأولاهم به وهو علي عليه السلام، كما يعتقد عليٌّ نفسه بذلك على ما تكشف عنه رواية البخاري، ولم تكن رؤية علي عليه السلام لأحقيّته بالأمر ناشئة عن طمع دنيويّ وحسداً لأبي بكر، فإنّ هذا مما لا يتصور فيه عليه السلام، بل كان ينطلق من رؤية ربّانيّة وحقيقة استمدّها من علمه بالدين، فَعليٌّ عليه السلام كان أعلم أفراد الأمة بالدين الإسلامي بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا أدنى شك، وهو القائل: «**والله ما نزلت آية إلاّ وقد علمت فيما نزلت، وأين نزلت، وعلى من نزلت، وإنّ ربي وهب لي قلباً عقولاً**»[1].

وهو يعلم علم اليقين من له الحق في ذلك ومن ليس له ذلك الحق، وحاشا له ثُمَّ حاشا أن يطلب حقاً ليس له، يريد بذلك الفتنة، وشقَّ عصا المسلمين، ولكنَّه رأى الحقَّ عند غير أهله؛ لذلك رفض أَشَدَّ الرفض، لا رغبة في سلطان أو جاه أو مال، فهو غنيٌّ عن ذلك كلَّ الغنى بما أعدَّ له الله مما لا عين رأت ولا أُذن سمعت ولا خطر بعقل بشر.

الحقيقة الثالثة: إنّ بيعته عليه السلام لأبي بكر ـ لو سلّمنا بها جدلاً على ما تدل

---

(١) الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، ج٢، ص٣٣٨، الناشر: دار صادر ـ بيروت؛ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج ٤٢، تحقيق: علي شيري، عام: ١٤١٥، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ.

عليه رواية البخاري المذكورة ـ لا تصيّر تلك الخلافة مشروعة؛ لأنّها لم تكن عن رضا، بل كانت عن إكراه كما يشهد لذلك ما ورد فيها من أنّه لمّا توفيت فاطمة عليها السلام استنكر عليٌّ وجوه الناس، فماذا كان بوسعه أن يفعل؟ هل يحمل سيفه على ما هو عليه من قلة الناصر، وما يمكن أن يصيب الإسلام من فتن قد تؤدي إلى زوال الدين واضمحلاله؟ وكان عمر بن الخطاب يظنّ أنّ عليّاً عليه السلام لن يسكت عن حقه، وأنّه قد يحمل أبا بكر للتنازل عن الخلافة، لذا لم يسمح لأبي بكر أن يذهب إلى بيت علي عليه السلام وحده، وقلَّلَ أبو بكر من قيمة تلك التخوّفات التي أظهرها عمر بقوله: «**وما عسيتهم أن يفعلوا بي، والله لآتينَّهم**».

ونفس طلب عليٍّ عليه السلام من أبي بكر عدم مجيء عمر يؤكِّد الدور السلبيّ القَسْرِيَّ الذي مارسه ضد معارضي خلافة أبي بكر، من تهديد بالقتل وإحراق البيت بمن فيه، لأجل تمرير تلك البيعة وإلزام الناس بها بلا أي مسوِّغ شرعي، من نص، أو إجماع؛ ولذا وصفها عمر بقوله: «**كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمَّت، ألا وإنَّها قد كانت كذلك ولكنَّ الله وقى شرها**»[1]، بل ويعترف أبو بكر نفسه بعدم مشروعيتها بقوله: «**أَلا وإنِّي قد وليت عليكم ولست بأخيركم**»[2].

ويدلّ على أسلوب الترهيب الذي استخدم لإثبات البيعة لأبي بكر ما

(١) صحيح البخاري، ج٨، ص٢٦.
(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ج٦، ص٣٥٣؛ الثقات، ابن حبان، ج٢، ص١٥٧؛ تاريخ الطبري، ج٢، ص٤٥٠؛ البداية والنهاية، ابن كثير، ج٥، ص٢٦٩.

أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح: «عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم: أنّه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله(ص) كان عليٌّ والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله(ص) فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل على فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله(ص)! والله ما من أحد أحبّ إلينا من أبيك، وما من أحد أحبّ إلينا بعد أبيك منك، وأيم الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، أَنْ آمُرَ بهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها فقالت: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وأيم الله ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم ولا ترجعوا إلي، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر»[1].

وما أخرجه الطبري: «عن زياد بن كليب، قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرجن إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتا بالسيف فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه»[2]

فعمر يهدّد الذين يرفضون بيعة أبي بكر بحرق بيت فاطمة الزهراء عليها السلام على من فيه وكان فيه فاطمة وعلي والحسن والحسين عليهما السلام، فأيُّ إرهابٍ أعظم من هذا!؟

(١) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٨، ص٥٧٢. وسند الحديث هو: (حدثنا محمد بن بشرنا عبيد الله بن عمر حدثنا زيد بن أسلم عن أبيه أسلم). فمحمد بن بشر هو العبدي من عبد القيس الكوفي وهو من رجال الصحيحين، و كذلك بقية رجال السند، فهذا الحديث صحيح بلا ريب.
(٢) تاريخ الطبري، ج٢، ص٤٤٣.

ومن ثمّ يمثّل رفض الإمام علي عليه السلام مبايعة أبي بكر إدانةً وتنديداً لكل من أعان عليها وسمع ورضي بها من الصحابة، وهو يقتضي بطبيعة الحال تفسيقهم والحكم عليهم بالضلال وارتكابهم الظلم بحق آل محمد صلى الله عليه وآله والاستبداد بالأمر دونهم؛ لأنّ قبول هذه البيعة اعتقاداً بأحقيّة أبي بكر بها - مع أنّ علياً عليه السلام يعتقد أنها حق له - هو بلا شك تأييد لذلك الظلم المرتكب بحقهم[1].

(١) و يعترف معاوية بن أبي سفيان المبغض لعلي عليه السلام في كتاب له لمحمد بن أبي بكر بأحقية علي عليه السلام بالخلافة، وأنّها غُصبت منه، فيقول كما يروي ذلك البلاذري والمسعودي:(من معاوية بن صخر، إلى الزاري على أبيه محمد بن أبي بكر، أما بعد: فقد أتاني كتابك تذكر فيه ما الله أهله في عظمته وقدرته وسلطانه، وما اصطفى به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مع كلام كثير لك فيه تضعيف، ولأبيك فيه تعنيف، ذكرت فيه فضل ابن أبي طالب، وقديم سوابقه، وقرابته إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ومواساته إيّاه في كل هول وخوف، فكان احتجاجك عَلَيَّ وعيبك لي بفضل غيرك لا بفضلك، فأحمد ربّاً صرف هذا الفضل عنك، وجعله لغيرك، فقد كنّا وأبوك فينا نعرف فضل ابن أبي طالب وحقَّه لازماً لنا مبروراً علينا، فلمّا اختار الله لنبيه - عليه الصلاة والسلام - ما عنده، وأتمَّ له ما وعده، وأظهر دعوته، وأبلج حجته، وقبضه الله إليه - صلوات الله عليه - فكان أبوك و فاروقه أول من ابتزه حقه، وخالفه على أمره، على ذلك اتّفقا واتسقا. ثم إنّهما دعواه إلى بيعتهما فأبطأ عنهما، وتلكأ عليهما، فهمّا به الهموم، وأرادا به العظيم، ثم إنّه بايع لهما وسلّم لهما، وأقاما لا يشركانه في أمرهما، ولا يطلعانه على سرّهما، حتّى قبضهما الله. ثم قام ثالثهما عثمان فهدى بهديهما وسار بسيرهما، فعبته أنت وصاحبك حتى طمع الأقاصي من أهل المعاصي، فطلبتما له الغوائل، وأظهرتما عداوتكما فيه حتى بلغتما فيه مُنا كما، فخذ حذرك يا بن أبي بكر، وقس شبرك بفترك، يقصر عن أن توازي أو تساوي من يزن الجبال بحلمه، لا يلين عن قسر قناته، ولا يدرك ذو مقال أناته، أبوك مهّد مهاده، وبَنى لملكه وشاده، فإن يك ما نحن فيه صوابا فأبوك استبدّ به ونحن شركاؤه، ولولا ما فعل أبوك من قَبْلُ ما خالَفْنَا ابنَ أبي طالب، ولسلَّمنا إليه، ولكنَّا رأينا أباك فعل ذلك به من قبلنا فأخذنا بمثله، فعب أباك بما بدا لك أودع ذلك، والسلام على من أناب)، أنساب الأشراف، البلاذري، ص٣٩٦؛ مروج الذهب، المسعودي،ج٣، ص١٢.

الموقف الثاني: وَصْفُهُ عليه السلام لأبي بكر وعمر بأنّهما كاذبان آثمان غادران خائنان

إنّه عليه السلام كان يرى أبا بكر وعمر كاذبين آثمين خائنين غادرين، كما في الرواية التي أخرجها مسلم في صحيحه: «...ثم نشد عباساً وعليّاً بمثل ما نشد به القوم: أتعلمان ذلك؟ قالا: نعم، قال: فلمّا تُوفِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر: أنا وليُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما نورِّث ما تركنا صدقة، فرأيتماه كاذبا آثما غادراً خائناً، واللهُ يعلم أنّه لصادق بارٌّ راشد تابع للحق، ثمّ توفّي أبو بكر وأنا وليُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ووليُّ أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثما غادراً خائناً، واللهُ يعلم أنّي لصادق بارٌّ راشد تابع للحق...»[1]، كما رواها البيهقي في السنن الكبرى[2].

الموقف الثالث: إدانته لعثمان بن عفان وعدم رضاه عنه

ويتمثل ذلك بما يلي:

---

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٢.

(٢) السنن الكبرى: البيهقي، ج٦، ص٦٩٨، نشر: دار الفكر. وقال ابن حجر:(كان الزهري يحدّث تارة فيصرّح وتارة يكني، وكذلك مالك بن أوس، وقد حذف ذلك ـ أي هذا المقطع ـ في رواية بشر بن عمر عنه عند الإسماعيلي وغيره، وهو نظير ما سبق من قول العباس لعلي، وهذه الزيادة من رواية عمر عن أبي بكر حذفت من رواية إسحق الفروي شيخ البخاري، وقد ثبتت أيضا في رواية بشر بن عمر عنه عند أصحاب السنن الإسماعيلي وعمرو بن مرزوق وسعيد بن داود كلاهما عند الدار قطني، كلاهما عن مالك على ما قال جويرية عن مالك، واجتماعُ هؤلاء عن مالك يدل على أنّهم حفظوه، وهذا القدر محذوف من رواية إسحاق ثبت من روايته في موضع آخر...) فتح الباري ابن حجر ج٦، ص ١٤٤، ط٢، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان. ونحن نغضّ الطرف عن التعليق على بعض ما ورد في الرواية من سوء الأدب على مقام النبي الأعظم صلى الله عليه وآله، إلاّ أنّ ما ذكره ابن حجر صريح في حصول حذف في الرواية التي أوردها البخاري، ومن هنا فقد ورد المقطع المحذوف عند بقية أهل السنن، لاسيما في صحيح مسلم، والقضية من الواضحات.

أولاً: إدانة مخالفاته الكتاب والسُنّة

لقد أدان الإمام عليه السلام مخالفات عثمان الكثيرة لصريح الكتاب وسنّة النبيّ صلى الله عليه وآله التي لا مجال فيها للاجتهاد، بل هي من الاجتهاد في مقابل النصّ الصريح الذي لا يجوز في الشريعة باتفاق جميع أهل القبلة، ويدلّ على ذلك الروايات الآتية:

منها: ما أخرجه أحمد بن حنبل، و البخاري، ومسلم، والبيهقي، وأبو داود، وجمع غفير من المحدثين ـ واللفظ للبخاري ـ «**عن سعيد بن المسيب، قال: اختلف علي وعثمان رضي الله عنهما وهما بعسفان، في المتعة، فقال علي: ما تريد إلاّ أن تنهى عن أمرٍ فعله النبي صلى الله عليه وسلم، قال: فلمّا رأى ذلك عليٌّ أَهَلَّ بهما جميعا**»[1].

ومنها: حدثني يحيى، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أنّ المقداد بن الأسود دخل على علي بن أبي طالب بالسُّقيا، وهو ينجع بَكْراتٍ له دقيقاً وخَبَطاً، فقال: «**هذا عثمان بن عفان ينهى عن أن يقرن بين الحج والعمرة، فخرج علي بن أبي طالب وعلى يديه أثر الدقيق والخبط، فما أنسى أثر الدقيق والخبط على ذراعيه، حتى دخل على عثمان بن عفان، فقال: أنت تنهى عن أن يُقرن بين الحجّ والعمرة؟ فقال عثمان: ذلك رأيي، فخرج عليٌّ مغضباً، وهو يقول: لبيك اللهم لبيك بحجّة وعمرةٍ معا**»[2].

(١) صحيح البخاري، ج ٢، ص١٥٣.

(٢) الموطأ: الإمام مالك: ج١، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، سنة الطبع: ١٤٠٦ ـ ١٩٨٥ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان، والذي يراجع سيرة عثمان يجد أن له مخالفات ⇐

⇐كثيرة جداً لصريح القرآن والسُنّة، فمن مخالفته للقرآن قوله بعدم وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل، والحال أنّه تعالى يقول ﴿لا تقربوا الصلاة... ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا﴾، النساء: ٤٣.

ومنها: أكله لصيد البر وهو محرمٌ، مع وجود النهي الصريح عنه، في قوله تعالى: ﴿حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما﴾ المائدة/ ٩٦.

ومنها: مخالفته لنص القرآن الكريم في حرمة الجمع بين الأختين، قال تعالى: ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ النساء: ٢٣، ففي موطأ مالك، عن قبيصة بن ذؤيب: أن رجلاً سأل عثمان ابن عفان عن الأختين من ملك اليمين، هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: أحلتهما آية، وحرمتهما آية، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك، قال: فخرج من عنده، فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان لي من الأمر شيء، ثم وجدت أحداً فعل ذلك، لجعلته نكالا، قال ابن شهاب: أراه علي بن أبي طالب، موطأ مالك، ج٢، ص ٥٣٨، وغيرها من مخالفاته لصريح القرآن، التي لا مجال فيها للاجتهاد.

أما مخالفاته للسنة الصريحة فكثيرة جداً أيضاً:

ومنها: إتمامه الصلاة وهو في منى مسافراً، فقد أخرج البخاري ومسلم عن عبد الرحمان بن يزيد:(يقول: صلّى بنا عثمان بن عفان بمنى أربع ركعات، فقيل ذلك لعبد الله بن مسعود، فاسترجع، ثم قال: صليت مع رسول الله(صلى الله عليه وآله) بمنى ركعتين، وصليت مع أبي بكر بمنى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب بمنى ركعتين، فليت حظّي من أربع ركعات ركعتان متقبَّلتان) صحيح البخاري، ج٢، ص٣٥؛ صحيح مسلم، ج٢، ص١٤٦.

وروى الطبري: «عن صالح مولى التوأمة، قال: سمعت ابن عباس، يقول: إنّ أول ما تكلّم الناس في عثمان ظاهراً أنّه صلى بالناس بمنى في ولايته ركعتين، حتى إذا كانت السَّنَةُ السادسة أتمها، فعاب ذلك غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وتكلّم في ذلك من يريد أن يكثر عليه، حتّى جاءه علي فيمن جاءه، فقال: والله ما حدث أمر ولا قدم عهد، ولقد عهدت نبيك صلى الله عليه وسلم يصلّي ركعتين، ثم أبا بكر، ثم عمر، وأنت صدراً من ولايتك، فما أدري ما يرجع إليه؟! فقال: رأيٌ رأيته(تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٢٢)

ومنها: تركه للتكبير في الركوع والسجود، وهو أول من فعل ذلك، فقد أخرج ابن حجر عن مطرف، قال، قلنا يعني لعمران بن حصين: يا أبا نُجَيْد من أوَّل من ترك التكبير؟ قال: عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته». ⇐

ثانياً: استنكاره عليه السلام عليه ما فعله بأبي ذر

قال المسعودي في مروج الذهب:(وكان في ذلك اليوم قد أُتِي عثمان بتركة عبد الرحمن بن عوف الزهري من المال، فنُضَّت البِدَرُ حتَّى حالت بين عثمان وبين الرجل القائم، فقال عثمان: إنّي لأرجو لعبد الرحمن خيراً؛ لأنّه كان يتصدّق ويقري الضيف وتَرَكَ ما ترون، فقال كعب الأحبار: صدقت يا أمير المؤمنين! فشال أبو ذر العصا فضرب بها رأس كعب ولم يشغله ما كان فيه من الألم، وقال: يا ابن اليهودي! تقول لرجل مات و ترك هذا المال: إن الله أعطاه خير الدنيا وخير الآخرة، وتقطعٍ على الله بذلك؟! وأنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: ما يسرّني أن أموت وأدع ما يزن قيراطاً، فقال له عثمان: وارِ عَنِّي وجهك، فقال: أسير إلى مكّة، قال: لا والله، قال: فتمنعني من بيت ربّي أعبده فيه حتى أموت؟ قال: إي والله، قال: فإلى الشام؟ قال: لا والله، قال: البصرة؟ قال: لا والله فاختر غير هذه البلدان. قال: لا والله ما أختار غير ما ذكرتُ لك، ولو تركتني في دار هجرتي ما أردتُ شيئاً من البلدان، فسيِّرني حيث شئتَ من البلاد، قال: فإنِّي مسيِّرك إلى الربذة، قال: الله أكبر، صدق رسول الله صلى الله عليه وآله، قد أخبرني بكلّ ما أنا لاقٍ، قال عثمان: وما قال لك؟ قال: أخبرني بأنّي أُمنع عن

⇐ وروى الطبراني عن أبي هريرة: أنّ أول من ترك التكبير معاوية، وروى أبو عبيد: أنّ أول من تركه زياد، وقال ابن حجر: وهذا لا ينافي الذي قبله، لأنّ زياداً تركه بترك معاوية، وكأنّ معاوية تركه بترك عثمان،(فتح الباري: ابن حجر، ج٣، ص٢٢٤)، وقال الزرقاني:(ولأحمد عن عمران: أول من ترك التكبير عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته)،(شرح الزرقاني ج١، ص٢٣٢).

مكّة والمدينة وأموت بالربذة، ويتولّى مواراتي نفر ممن يردون من العراق نحو الحجاز.

وبعث أبو ذر إلى جمل له فحمل عليه امرأته و قيل ابنته، وأمر عثمان أن يتجافاه الناس حتّى يسير إلى الربذة، فلمّا طلع عن المدينة ومروان يُسَيِّرُهُ عنها إذ طلع عليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومعه ابناه وعقيل أخوه وعبد الله بن جعفر وعمار بن ياسر، فاعترض مروان فقال: يا علي إنّ أمير المؤمنين قد نهى الناس أن يصحبوا أبا ذر في مسيره ويشيّعوه، فإن كنت لم تدر بذلك فقد أعلمتك، فحمل عليه علي بن أبي طالب بالسوط بين أذُنَي راحلته وقال: تنحَّ نحَّاك الله إلى النار، ومضي مع أبي ذر فشيعه ثمَّ ودَّعه وانصرف، فلمَّا أرادا الانصراف بكى أبو ذر وقال: رحمكم الله أهل البيت، إذا رأيتك يا أبا الحسنِ وولدَكَ ذكرتُ بكم رسول الله صلى الله عليه وآله.

فشكا مروان إلى عثمان ما فعل به علي بن أبي طالب، فقال عثمان: يا معشر المسلمين! من يعذرني من عليّ، رَدَّ رسولي عمَّا وجّهته له، وفعل كذا، والله لنعطينَّه حقه، فلما رجع عليّ استقبله الناس، فقالوا: إنَّ أمير المؤمنين عليك غضبان لتشييعك أبا ذر، فقال علي: غَضَب الخَيْلِ على اللُّجْمِ، ثم جاء، فلمّا كان بالعشي جاء إلى عثمان فقال له: ما حملك على ما صنعت بمروان، واجترأت عَلَيَّ، ورددت رسولي وأمري؟ قال: أما مروان فإنّه استقبلني يردّني فرددته عن ردي؟ وأما أمرك فلم أرَّده، قال عثمان: أولم يبلغك أنّي قد نهيت الناس عن أبي ذر وعن تشييعه؟ فقال علي: أوَ كُلُّ ما أمرتنا به من شيء يُرى طاعة لله والحق في خلافه اتَّبعنا فيه أمرك؟ بالله لا

نفعل، قال عثمان: أَقِدْ مروان، قال: وما أقيده؟ قال: ضربت بين أذني راحلته، قال علي: أمّا راحلتي فهي تلك، فإن أراد أن يضربها كما ضربتُ راحلته فليفعل، وأما أنا فوالله لئن شتمني لأشتمنَّك أنت مثلها بما لا أكذب فيه ولا أقول إلا حقّاً، قال عثمان: ولم لا يشتمك إذا شتمته؟! فوالله ما أنت عندي بأفضل منه، فغضب علي بن أبي طالب وقال: أَلِي تقول هذا القول؟! وبمروان تعدلني؟! فأنا والله أفضل منك، وأبي أفضل من أبيك، وأمّي أفضل من أمّك، وهذه نبلي قد نثلتها، وهَلُمَّ فأقبل بنبلك، فغضب عثمان واحمرَّ وجهه فقام ودخل داره، وانصرف عليٌّ فاجتمع إليه أهل بيته ورجال من المهاجرين والأنصار)[1].

ثالثاً: إنّه عليه السلام لم يَسُؤْهُ مقتله

فقد أخرج ابن أبي شبة في(تاريخ المدينة) بسند صحيح: «**حدثنا أبو عاصم وحبان بن هلال، قالا: حدثنا جويرية بن بشير، قال: حدثنا أبو خلدة - زاد حبان حنظلة- قال: سمعت علياً رضي الله عنه يخطب الناس، فَعَرَّضَ يذكر عثمان رضي الله عنه في خطبته، قالا جميعاً في حديثهما: قال: إنّ الناس يزعمون أنّي قتلت عثمان، فلا والذي لا إله إلا هو ما قتلته، ولا مالأتُ على قتله، ولا ساءني**»[2].

الموقف الرابع: ذمّه لعبد الرحمن بن عوف والصحابة الذين بايعوا عثمان

روى ابن شبة أيضاً في(تاريخ المدينة)، والطبري في تاريخه، وابن الأثير

(١) مروج الذهب، المسعودي، ج٢، ص٤٩٠.
(٢) تاريخ المدينة، ج٢، ص٢٧٦.

في الكامل، قصة ما جرى من أحداث في أمر الشورى: «... فقال عمار: إن أردتَ أن لا يختلف المسلمون فبايع عليّاً، فقال المقداد بن الأسود: صدقَ عمار، إن بايعتَ عليّاً قلنا: سمعنا وأطعنا، قال ابن أبي سرح: إن أردتَ أن لا تختلف قريش فبايع عثمان، فقال عبد الله بن أبي ربيعة: صدق، إن بايعتَ عثمان قلنا: سمعنا وأطعنا، فشتم عمارٌ ابنَ أبي سرح، وقال: متى كنت تنصح المسلمين؟ فتكلّم بنو هاشم وبنو أمية، فقال عمار: أيُّها الناس، إنَّ الله عز وجل أكرمنا بنبيّه وأعزّنا بدينه، فأنّى تَصْرِفُونَ هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم؟! فقال رجل من بني مخزوم: لقد عدوتَ طورك يابن سمية، وما أنت وتأمير قريش لأنفسها؟ فقال سعد بن أبي وقاص: يا عبد الرحمن، افرغ قبل أن يفتتن الناس، فقال عبد الرحمن: إنّي قد نظرتُ وشاورتُ، فلا تجعلنَّ أيُّها الرهط على أنفسكم سبيلاً، ودعا عليّاً، فقال: عليك عهد الله وميثاقه لتعملنَّ بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده، قال: أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي، ودعا عثمان، فقال له مثل ما قال لعلي، قال: نعم، فبايعه، فقال علي: حَبَوْتَهُ حبوَ دهرٍ، ليس هذا أوَّلَ يوم تظاهرتم فيه علينا، ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾، والله ما وليتَ عثمان إلا ليردَّ الأمر إليك، واللهُ كلَّ يوم هو في شأن، فقال عبد الرحمن: يا علي، لا تجعل على نفسك سبيلاً، فإنّي قد نظرتُ وشاورتُ الناس، فإذا هم لا يعدلون بعثمان، فخرج عليٌّ وهو يقول: سيبلغُ الكتابُ أجَلَهُ»[1].

وهنا تستوقفنا عدة أمور:

الأول: نلاحظ من النص المذكور أنّ هناك مفارقة عجيبة، فترى ابن أبي

(١) تاريخ المدينة، ابن شبة، ج٣، ٩٣١؛ تاريخ الطبري، ج٣، ص٢٩٧؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص٧١.

سرح، وعبد الله بن ربيعة الَّذَيْن أهدر النبيﷺ دمهما في فتح مكة، ينتصران لعثمان، ويعلنان الرفض الكامل لتولّي عليعليه السلام للخلافة، وفي مقابل ذلك يقف من تشتاق الجنة إليهم في نُصرة أمير المؤمنينعليه السلام ورفض بيعة عثمان.

الثاني: إنّ علياًعليه السلام لا يرى هذا الموقف من عبد الرحمن بن عوف والصحابة الذين أيدّوه موقفاً جديداً منهم، ربما اقتضته ظروف معينة، بل هو ناشيء من تعمُّدٍ وسبق إصرار على معاداته، ونابع من مؤامرة محبوكة من قبل.

الثالث: إنّ علياًعليه السلام يرى أنَّ موقف عبد الرحمن بن عوف لم يكن يقصد به مراعاة مصلحة الدين والإسلام، بل كان يقصد المصلحة الشخصية، وأنّه كان يأمل أن يرد عليه عثمان الخلافة بعد وفاته، و لا شكَّ أنَّ ذلك يعدُّ طعنة كبيرة في عدالته، وهو يتنافى مع دعوى رضا أهل البيتعليهم السلام عن جميع الصحابة.

الموقف الخامس: عدم رضاه عن الصحابة الذين رفضوا البيعة ولم ينصروه

فقد روى ابن حبان وغيره في شأن البيعة لعليعليه السلام بعد مقتل عثمان: «...ثم نزل وعمد إلى بيت المال وأخرج ما فيه وفرّقه على المسلمين، ثم بعث إلى سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، فقال: لقد بلغني عنكم هنات، فقال سعدٌ: صَدَقُوا لا أبايعك ولا أخرج معك حيث تخرج حتّى تعطيني سيفاً يعرف المؤمن من الكافر، وقال له ابن عمر: أنشدك الله والرحم أن تحملني على ما لا أعرف، والله لا أبايع حتى يجتمع المسلمون على من جمعهم الله عليه، وقال محمد بن مسلمة، إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني إذا اختلف أصحابه ألّا أدخل فيما بينهم، وأن أضرب بسيفي صَخْرَ أُحُدٍ، فإذا انقطع أَقْعُدُ في

بيتي حتى يأتيني يد خاطئة أو منية قاضية، وقد فعلتُ ذلك، ثم دعا عليٌّ أسامةَ بن زيد، وأراده على البيعة، فقال أسامة: أمّا البيعة فإنني أبايعك، أنت أحبّ الناس إليَّ وآثرهم عندي، وأما القتال فإنّي عاهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أقاتل رجلاً يشهد أن لا إله إلا الله، فلمّا رآهم عليٌّ مختلفين، قال: أخرجوني من هذه البيعة، واختاروا لأنفسكم من أحببتم، فسكتوا وقاموا وخرجوا»[1].

فهؤلاء الصحابة يرفضون مبايعة علي عليه السلام، وهو إمام حق وهدى، بعد أن ألقى عليهم الحجة، وعبد الله ابن الزبير الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وآله حكم من يتخلف عن البيعة يرفض البيعة أيضاً، والعجب أنّه بعد ذلك يقدم على مبايعة معاوية، ويزيد الفاسق قاتل الحسين عليه السلام، ويصلّي خلف الحجاج، ويبايعُهُ بِرِجْلِهِ لعبد الملك بن مروان!![2] ولا يجد ذلك إلا تكليفاً شرعيّاً، لكنّه لا يجد بيعة علي عليه السلام ونصرته والصلاة خلفه كذلك:

فقد أخرج البخاري في صحيحه، عن نافع، قال: لمّا خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده، فقال: إنّي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: «يُنصَبُ لكلّ غادر لواءٌ يومَ القيامة، وإنّا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإنّي لا أعلم غدراً أعظم من أن يُبايَعَ رجلٌ على بيع الله ورسوله، ثمّ ينصب له القتال، إنّي لا أعلم أحداً منكم خلعه، ولا بايع في هذا الأمر إلا

(١) الثقات، ابن جبان، ج٢، ص٢٧١.

(٢) الثقات، ابن جبان، ج٢، ص٢٧١.

كانت الفيصل بيني وبينه»[١].

وروى ابن حجر في فتح الباري، عن نافع: أنّ معاوية أراد ابن عمر على أن يبايع ليزيد، فأبى، وقال: لا أبايع لأميرين: «**فأرسل إليه معاوية بمائة ألف درهم، فأخذها، فدسّ إليه رجلاً، فقال له: ما يمنعك أن تبايع؟ فقال: إنّ ذاك لذاك - يعني عطاءَ ذلك المال لأجلِ وقوع المبايعة - إنّ ديني عندي إذاً لرخيص، فلمّا مات معاوية كتب ابن عمر إلى يزيد ببيعته»**[٢].

قال سبط ابن الجوزي: «**قال الزهري: والعجبُ أنّ عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص لم يبايعا عليّاً، وبايعا يزيد بن معاوية»**[٣]!!

ولا ندري كيف أنّ ابن عمر يجيز - بل يوجب - بيعة يزيد، ولا يرى وجوب بيعة علي عليه السلام، وهو هادي الأمة؟! والذي يقول بعدالة هؤلاء الصحابة ورضا أهل البيت عليهم السلام عنهم، عليه أن يقدّم الجواب عن هذا السؤال غداً لربّ العزّة والجلال.

الموقف السادس: ذمه عليه السلام للزبير وابنه

فقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق بسند صحيح: «عن إسماعيل، عن

---

(١) استاذن[عبد الله بن عمر] على الحجاج ليلاً، فقال الحجاج: إحدى حماقات أبي عبد الرحمن، فدخل، فلما وَصَلَ قال له الحجاج: ما جاء بك؟ قال: ذكرت قول النبي:«من مات وليس في عُنُقِهِ بيعة لإمام مات ميتة جاهلية» فمدَّ إليه رجله: فقال: خُذْ فبايع، أراد بذلك الغضّ منه. نثر الدرّ للآبي ٢: ٦٦.

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ج١٣، ص٦٠.

(٣) تذكرة الخواص، ص٦١.

قيس، قال: قال علي: ما زال الزبير منّا أهل البيت حتَّى نشأ ابنُهُ عبدُ الله فَقَلَبَهُ»[١].

وأخرج البلاذري بسند صحيح: «عن يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: لَمّا وقف عليٌّ وأصحاب الجمل، خرج علي[على] فرسه، فدعا الزبير فتواقفا، فقال له علي: ما جاء بك؟ قال: جاء بي أنّي لا أراك لهذا الأمر أهلاً ولا أوْلَى به منّا، فقال علي: لستُ أهلاً لها بعد عثمان؟! قد كنّا نعدُّك من بني عبد المطلب حتَّى نشأ ابنُك ابنُ السوء، ففرّق بيننا وبينك، وعَظَّمَ عليه أشياء، وذكر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم مرّ عليهما، فقال لعلي: ما يقول ابن عمتك؟ لَيُقاتلنك وهو لك ظالم، فانصرف عنه الزبير، وقال: فإنّي لا أقاتلك. ورجع إلى ابنه عبد الله بن الزبير، فقال: مالي في هذه الحرب[من] بصيرة!! فقال: لا ولكنّك جبنت عن لقاء عليٍّ حين رأيت راياته، فعرفتَ أنَّ تحتها الموت، قال: فإنّي قد حلفتُ أن لا أقاتله، قال: فكفّر عن يمينك بعتق غلامك سرجس، فأعتقه وقام في الصفّ معهم»[٢].

وأخرج الحاكم: «عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، قال: شهدت الزبير خرج يريد علياً، فقال له عليٌّ: أنشدك الله، هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم،

(١) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج١٨، ص٤٠٤. وسند الحديث:(أخبرنا أبو طالب علي بن عبد الرحمن، أنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسن، أنا أبو محمد بن النحاس، أنا أبو سعيد بن الأعرابي، نا أبو رفاعة عبد الله بن محمد بن حبيب، نا إبراهيم بن سعيد الجوهري، نا إبراهيم بن مهدي، نا عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس) فإبراهيم بن سعيد الجوهري وما قبله من رجال الصحاح، ومَن بعده مِن الثقات المعروفين؛ ولاحظ أيضاً: أسد الغابة، ابن الأثير، ج٣، ص١٦٢.

(٢) انساب الأشراف، البلاذري، ص٢٥٤. وسند الحديث: «حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي، عن وهب بن جرير بن حازم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري» ورجال هذا السند رجال الصحاح.

يقول: تقاتله وأنت له ظالم؟ فقال: لم أذكر، ثم مضى الزبير منصرفا»[١].

وأخرج أبو يعلى، والحاكم، والبيهقي، وأبو نعيم بسند صحيح: «**عن أبي جرو المازني، قال: شهدت عليّاً والزبير حين تواقفا، فقال له علي: يا زبير! أنشدك الله، أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: إنّك تقاتل وأنت ظالم لي؟ قال: نعم، ولم أذكر إلا في موقفي هذا، ثم انصرف**»[٢].

ولاشكَّ أنَّ قول الزبير لعلي عليه السلام: «**إنّي لا أراك لهذا الأمر أهلاً**» عنادٌ ومعارضةٌ للنبي صلى الله عليه وآله الذي عَرَّف المسلمين والصحابة منزلته بنحوٍ لا مجال معه للترديد بأهليته عليه السلام، حتَّى عند الزبير الذي بايعه بمحض إرادته، وهذا يدلُّ على أنّ مقاتلة الزبير لعلي عليه السلام لم تكن للطلب بدم عثمان، كما يدعي، بل طمعاً بالخلافة والرئاسة، والذي يؤكد ذلك أنّ الزبير نفسه كان من أشدّ المحرّضين على عثمان.

ويظهر أيضاً أنَّ عبد الله بن الزبير كان له تأثير كبير في تبدّل ميل الزبير اتّجاه أهل البيت عليهم السلام من المحبة إلى العداوة، بل وشنّ الحرب عليهم، ونسيَ حديث النبي صلى الله عليه وآله وهو قوله له بأنّه سيقاتل عليّاً وهو له ظالم، ولقد تذكّر بعد أن ذكّره الأمير عليه السلام لكنّه عندما عاد إلى ابنه وسوس له فرجع، إلى

---

(١) المستدرك، ج٣، ص٣٦٧. وقال: «هذا حديث صحيح عن أبي حرب بن أبي الأسود».

(٢) مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، ج٢، ص٣٠، تحقيق حسين سليم أسد، ط٢، الناشر دار المأمون للتراث، المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص٣٦٦. وليس في السند من تُكُلّم فيه إلا عبد الملك بن مسلم، وقد وثّقه يحيى بن معين، والمزّي، والذهبي، وابن حجر، وابن حبّان، وغيرهم، قال المزي: «قال عباس الدوري والمفضل بن غسان الغلابي عن يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو داود، وأبو حاتم، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش: ليس به بأس»،(تهذيب الكمال ج١٨ :ص٤١٥).

القتال، ثم هرب دون أن ينضمَّ إلى الفرقة الناجية، وهي فرقة علي عليه السلام[1].

(١) شخصية عبد الله بن الزبير تحمل الكثير من التناقضات والغرائب:
فمنها: إنّ المتعارف هو أنّ الأب هو الذي يؤثّر على سلوك الابن ومسار شخصيته، ولكن نجد أن الأمر عنده بالعكس، فهو الذي تسبب بانحراف أبيه الذي كانت له مواقف مشهودة في نصرة النبي صلى الله عليه وآله، فحوّله إلى متمرّد على إمام زمانه، مشوش الفكر في أثناء الحرب التي شنها على المسلمين لايدري أيسمع كلام علي عليه السلام أم كلام ابنه؟
ومنها: إنّه كان ينهى عن زواج المتعة ويعير ابن عباس لذهابه إلى جوازها، مع أنّه هو نفسه من أولاد المتعة:
قال الطحاوي: «حدثنا صالح بن عبد الرحمن، قال: ثنا سعيد بن منصور، قال: ثنا هشام، قال: أخبرنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، قال: سمعت عبد الله بن الزبير يخطب، وهو يعرّض بابن عباس يعيب عليه قوله في المتعة، فقال ابن عباس: يسأل أمه إن كان صادقاً، فسألها، فقالت: صدق ابن عباس قد كان ذلك، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: لو شئتُ لسمّيتُ رجالاً من قريش ولدوا فيها». (شرح معاني الآثار، الطحاوي، ج٣، ص٢٤).
قال المسعودي: «حدثنا ابن عمار، عن علي بن محمد بن سليمان النوفلي، قال: حدثني ابن عائشة والعتبي جميعاً، عن أبويهما ـ وألفاظهما متقاربة ـ قالا: خطب ابن الزبير، فقال: ما بال أقوام يفتون في المتعة، وينتقصون حواريَّ رسول الله، وأمَّ المؤمنين عائشة! ما بالهم أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم، يعرّض بابن عباس. فقال[ابن عباس]: يا غلام، أصمدني صَمْدَهُ، فقال: يابن الزبير! قد أنصف القارة من راماها * إنا إذا ما فئة نلقاها * نردُّ أولاها على أخراها.
أما قولك في المتعة: فسل أمك تخبرك! فإنّ أول متعة سطع مجمرها لمجمرٌ سطع بين أمك وأبيك، وأما قولك: أم المؤمنين، فبنا سمّيت أم المؤمنين، وبنا ضُرب عليها الحجاب، وأما قولك: حواري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد لقيتُ أباك في الزحف وأنا مع إمام هدى، فإن يكن على ما أقول فقد كفر بقتالنا، وإن يكن على ما تقول فقد كفر بهربه عنا. فانقطع ابن الزبير ودخل على أمه أسماء، فأخبرها، فقالت: صدق». (مروج الذهب، المسعودي، ج٣، ص٥٩، اعتنى بها الدكتور يوسف البقاعي،ط١، نشر دار إحياء التراث العربي).
وقال الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء: «عيّر عبدُ الله بن الزبير عبدَ الله بن عباس بتحليله المتعة، فقال له: سل أمك كيف سطعت المجامر بينها وبين أبيك؟ فسألها، فقالت: ما ولدتُك إلا في المتعة» محاضرات الأدباء، ج٢، ص٢٣٤. ⇦

وقد نقل المسعودي مواقف كثيرة لعبد الله بن الزبير من أهـل البيـتعليهم السلام تؤكّد وبشكل واضح سرّ قوله عليه السلام: «ما زال الزبير منّا أهل البيت حتى نشأ ابنه عبد الله فقلبه» وإليك بعضاً مما رواه:

قال المسعودي: «ذكر عمر بن شبَّة النميري، عن مساور بن السائب: إنّ ابن الزبير خطب أربعين يوماً لا يصلّي على النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: لا يمنعني أن أصلّيَ عليه إلا أن تشمخ رِجالٌ بآنافها»[1].

وقال أيضاً: «ذكر سعيد بن جبير: ودخل عبد الله بن عباس على ابن الزبير، فقال له ابن الزبير: أنت الذي تؤنّبني وتبخّلني؟ قال ابن عباس: نعم، سمعت رسول الله يقول: ليس المسلم الذي يشبع ويجوع جاره، قال ابن الزبير: إنّي أكتم بُغضَكُم أهل هذا البيت منذ أربعين سنة، وجرى بينهما خطب طويل»[2].

⇦قال ابن عبد البر: «واحتج القائلون بتفضيل التمتع بحديث معمر عن أيوب، قال: قال: عروة لابن عباس: ألا تتقي الله ترخّص في المتعة؟ فقال ابن عباس: سل أمك يا عُرَيَّة، فقال عروة: أما أبو بكر وعمر فلم يفعلا، فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذّبكم الله، نحدّثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحدّثونا عن أبي بكر وعمر) التمهيد لابن عبد البر، ج٨، ص٢٠٧، والسند صحيح؛ ورواه أحمد بن حنبل عن ابن أبي مليكه، ج١، ص٣٢٣.

(١) مروج الذهب، المسعودي، ج٣، ص٥٩، اعتنى بها الدكتور يوسف البقاعي،ط١، نشر دار إحياء التراث العربي.

(٢) مروج الذهب، المسعودي، ج٣، ص٥٩، وأخرجها البيهقي في شعب الإيمان بسند صحيح هو«أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، قال: أنا أحمد بن عبيد الصفار، قال: نا الإسفاطي وهو العباس بن الفضل قال نا منجاب بن الحارث قال ابن مسهر عن الأعمش عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن بن عباس، لكنه عندما وصل إلى العبارة التي قال فيها انه يبغض بني هاشم، قال: ذكره باقي الحديث»، لاحظ: شعب الإيمان، البيهقي،ج٧،ص٧٦، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية. بيروت)

وقال أيضاً: «عن سعيد بن جبير، قال: خطب عبد الله بن الزبير، فنال من عليٍّ عليه السلام، فبلغ ذلك محمد بن الحنفية، فجاء إليه وهو يخطب، فوُضع له كرسيٌّ، فقطع عليه خطبته، وقال: يا معشر العرب شاهت الوجوه! أينتقص عليٌّ وأنتم حضور؟! إنّ عليّاً كان سهماً صادقاً، أحد مرامي الله على أعدائه، يقتلهم لكفرهم، ويهوعهم مآكلهم، فثقل عليهم، فرموه بقرفة الأباطيل، وإنا معشر له على نهج من أمره بنو الحسبة من الأنصار، فإن تكن لنا الأيام دولة ننشر عظامهم، ونحسر عن أجسادهم، والأبدان يومئذ بالية ﴿سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1]. فعاد ابن الزبير إلى خطبته، وقال: عذرتُ بني الفواطم يتكلّمون، فما بال ابن الحنفيّة؟ فقال محمد: يا بن أمّ رومان، وما لي لا أتكلم؟ أليست فاطمةُ بنتُ محمدٍ حليلةَ أبي وأمَّ إخوتي؟ أو ليس فاطمة بنت أسد بن هاشم جدتي؟ أليست فاطمة بنت عمرو بن عائذ جدة أبي؟ أما والله! لولا خديجة بنت خويلد ما تركت في بني أسد بن عبد العزى عظماً إلا هشمته، وإن نالتني فيه المصائب صبرتُ»[2].

فهذا هو عبد الله بن الزبير، يترك الصلاة على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله أربعين جمعة بغضاً لأهل البيت عليهم السلام وبني هاشم، إنّه يبغض أهل البيت منذ أربعين سنة، وينال من عليّ عليه السلام على المنابر، فياله من صحابي جليل!!!

الموقف السابع: ذمه صلى الله عليه وآله لأبي موسى الأشعري

روى الطبري وابن الأثير: «فلمّا خرجت الخوارج، وهرب أبو موسى إلى مكّة،

---

(١) الشعراء، ٢٢٧.

(٢) مروج الذهب، المسعودي، ج٣، ص٥٩.

ورَدَّ عليٌّ ابنَ عباسٍ إلى البصرة، قام في الكوفة، فخطبهم، فقال: الحمد لله وإن أتى الدهر بالخطب الفادح والحدثان الجليل، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، أما بعد، فإنّ المعصية تورث الحسرة، وتُعقب الندم، وقد كنتُ أمرتكم في هذين الرجلين، وفي هذه الحكومة أمري، ونحلتكم أمري، لو كان يُطاعُ لقصيرٍ رأيٌ، ولكن أبيتم إلا ما أردتم، فكنت أنا وأنتم كما قال أخو هوازن:

أمرتُهُمُ أمري بمنعرج اللِّوي فلم يستبينوا الرُّشْدَ إلَّا ضُحَى الغدِ

ألا إنّ هذين الرجلين اللذين اخترتموهما حكمين قد نبذا حكم القرآن وراء ظهورهما، وأحييا ما أمات القرآن، واتَّبَعَ كلُّ واحد منهما هواه بغير هدىً من الله، فحكما بغير حجّة بينة ولا سنّة ماضية، واختلفا في حكمهما، وكلاهما لم يرشد، فَبَرِئَ الله منهما ورسولُهُ وصالحُ المؤمنين، استعدُّوا وتأهَّبوا للمسير إلى الشام، وأَصْبِحُوا في معسكركم إن شاء الله يوم الإثنين»[1].

فمن هذه الخطبة نلاحظ أنَّ عليّاًعليه السلام قد وصف أبا موسى الأشعري بأوصاف غاية في الذّم لا تنسجم إطلاقاً مع دعوى إلهي ظهير من كون أهل البيتعليهم السلام راضينَ عن جميع الصحابة.

الموقف الثامن: ذمُّ معاوية وأتباعه من الصحابة ولعنهم

فلقد كان عليعليه السلام يصف معاوية وأتباعه من الصحابة بأنّهم لا دين لهم، وأنّهم شرّ الناس، كما دلّ على ذلك ما رواه الطبري وابن الأثير والمسعودي وابن خلدون وغيرهم، من أنّ أمير المؤمنين قال في خطبة لهعليه السلام لما رفع

(١) تاريخ الطبري، ج٤، ص٥٧؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص٣٣٨.

أهل الشام المصاحف على الرماح: «**عباد الله إنّي أحقُّ من أجاب إلى كتاب الله، فقال لهم عليٌّ: عبادَ الله امضوا على حقّكم وصدقكم، وقتال عدوكم، فإنّ معاوية وعمراً وابن أبي معيط وحبيباً وابن أبي سرح والضحّاك، ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرفُ بهم منكم، قد صحبتهم أطفالاً ثُمَّ رجالاً، فكانوا شرَّ أطفالٍ وشرَّ رجالٍ، ويحكم، والله ما رفعوها إلَّا خديعةً ووَهْناً ومَكِيدةً**»[1].

فتأمل في قول الإمام علي عليه السلام في حقّ هؤلاء الصحابة! فهل تستفيد من ذلك أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان راضياً عنهم؟! أَوَ يوجد هناك ذمٌّ أبلغ من وصفهم بأنّهم ليسوا بأصحاب دينٍ ولا قرآن، وأنّه عليه السلام قد صحبهم أطفالاً ورجالاً، فوجدهم شرّ أطفال وشرّ رجال؟

فهذه شهادة واضحة وصريحة لمولى المتّقين عليه السلام بفسق معاوية وأتباعه وخروجهم عن الدين.

بل ثبت أكثر من ذلك من أنّه عليه السلام كان يدعو عليهم بقنوته ويلعنهم كما أخرجه ابن شيبة في مصنفه، عن عبد الرحمن بن مغفل، قال: «**صليت مع عليٍّ صلاة الغداة، قال: فقَنَت، فقال في قنوته: اللهم عليك بمعاوية وأشياعه، وعمرو بن**

---

(١) تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، ج٤، ص ٣٤، تحقيق: نخبة من العلماء الأجلاء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. مروج الذهب، المسعودي، ج١، ص ٣٣٠. المنتظم: ابن الجوزي، ج٢، ص ١١٣. الكامل في التاريخ: لابن الأثير، ج٣، ص ٣١٦، ص٣٢٨، ص٣٤٤، طبع عام: ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦، نشر: دار صادر ـ بيروت. البداية والنهاية: ابن كثير، ج٧، ص ٣٠٣، تحقيق وتدقيق علي شيري، ط١ سنة ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تاريخ بن خلدون: ج٢ ق٢ص١٧٤، سنة الطبع ١٣٩١ـ ١٩٧١، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.

العاص وأشياعه، وأبي الأعور السلمي وأشياعه، وعبد الله بن قيس وأشياعه»[1].

وكما رواه الطبري، والبلاذري، وابن الأثير، والذهبي، وابن خلدون، عند ذكر مسألة التحكيم واللفظ للطبري:«...وأقبل عمرو بن العاص فقام مقامه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: إنّ هذا قد قال ما سمعتم، وخلع صاحبَهُ، وأنا أخلعُ صاحبه كما خلعه، وأُثبِتُ صاحبي معاوية، فإنَّه وليُّ عثمان بن عفان رضي الله عنه، والطالب بدمه وأحقُّ الناس بمقامه، فقال أبو موسى: مالك لا وفقك الله غدرتَ وفجرتَ، إنّما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث، قال عمرو: إنّما مَثَلُكَ كمثل الحمار يحمل أسفاراً، وحمل شريح بن هانئ على عمرو، فقنّعه بالسوط، وحمل على شريحٍ ابنٌ لعمرو فضربه بالسوط، وقام الناس، فحجزوا بينهم، وكان شريح بعد ذلك، يقول: ما ندمت على شيء ندامتي على ضرب عمرو بالسوط، أن لا أكون ضربته بالسيف آتياً به الدهر ما أتى، والتمسَ أهلُ الشام أبا موسى، فركب راحلته ولحق بمكة، قال ابن عباس: قبَّحَ الله رأي أبي موسى، حذّرته وأمرته بالرأي، فما عقل، فكان أبو موسى يقول: حذّرني ابن عباس غدرةَ الفاسق، ولكنّي اطمأننت إليه، وظننتُ أنّه لن يؤثر شيئاً على نصيحة الأمّة، ثم انصرف عمرو، وأهل الشام إلى معاوية وسلَّموا عليه بالخلافة، ورجع ابن عباس وشريح بن هانئ إلى علي، وكان إذا صلّى الغداة يقنت، فيقول: اللهم العن معاوية وعمراً وأبا الأعور السلمي وحبيباً وعبد الرحمن بن خالد والضحاك بن قيس والوليد، فبلغ ذلك معاوية، فكان إذا قنت لعن

(١) المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي، ج ٢، ص ٢١٦، تحقيق: تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، ط١، جمادى الآخرة، ١٤٠٩هـ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.

علياً وابن عباس والأشتر وحسناً وحسيناً»[١].

وتأمّل كيف أنّ علياً عليه السلام يلعن معاوية وأتباعه من الصحابة في الصلاة، فهل يقبل العاقل أن يُقال: إنّ أهل البيت عليهم السلام راضون عن جميع الصحابة، وهم يلعنون أمثال هؤلاء الصحابة؟!، فمن هو الكذّاب يا إلهي ظهير؟! ومن هو الذي يفتري على أهل البيت عليهم السلام؟!

ثم لا ندري كيف يسوّغ الهي ظهير عمل الصحابي الذي يسبُّ علياً والحسن والحسين وهم سادة أهل الجنة، وأقرب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله؟! إنّه بطبيعة الحال سيقول: اجتهدوا فاخطأوا وهم على ذلك أجر!!

الموقف التاسع: **ذمه لأبي سفيان وابنه**

ويدل على ذلك ما رواه الطبري وابن الأثير من قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«فلم يَرُعْنِي إلّا شقاق رجلين قد بايعاني، وخلافُ معاوية الذي لم يجعل الله عز وجل له سابقةً في الدين، ولا سَلَفَ صدق في الإسلام، طليقٌ ابنُ طليقٍ، حزبٌ من هذه الأحزاب، لم يزل لله عزّ وجل ولرسوله صلى الله عليه وسلم وللمسلمين عدوّاً هو وأبوه، حتّى دخلا في الإسلام كارِهين، فلا غرو إلّا خلافكم معه وانقيادكم له، وتَدَعُونَ آل نبيكم صلى الله عليه وسلم الذين لا ينبغي لكم شقاقهم، ولا خلافهم، ولا أن تعدلوا بهم من الناس أحداً، ألا إنّي أدعوكم إلى كتاب الله عز وجل وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم، وإماتة الباطل، وإحياء معالم الدين، أقول قولي**

(١) تاريخ الطبري، ج٤، ص٥٢؛ انساب الأشراف، البلاذري، ص٣٥١؛ الكامل في التاريخ، ج٣، ص٣٣٣؛ تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، ج٢، ق٢، ص١٧٨.

هذا وأستغفر الله لي ولكم»[١].

فهنا يصف أمير المؤمنين عليه السلام معاوية وأباه أبا سفيان بأنهما عدوان لله ولرسوله وللمسلمين، وهو تعبير لا يدلّ على فسقهم فحسب، بل يدل على كفرهم أيضاً.

الموقف العاشر: ذم بني أمية بشكل عام

فانه عليه السلام يرى أنهم من بدّلوا نعمة الله كفراً، وأحلّوا قومهم دار البوار، كما أخرج ذلك الحاكم النيسابوري: «**عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه في قوله عز وجل ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللهِ كُفْراً وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾**[٢]**، قال: هم الأفجران من قريش بنو أمية وبنو المغيرة، فأما بنو المغيرة فقد قطع الله دابرهم يوم بدر، وأمّا بنو أمية فمُتِّعوا إلى حين. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»**[٣]، وكذا أخرجه الطبري بسند صحيح عن علي عليه السلام[٤]، وخرَّجه جلال الدين السيوطي في الدر المنثور، وذكر إخراج جملة من المفسرين والمحدثين له عن علي عليه السلام، وهذا نص عبارته: «**وأخرج ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني في الأوسط، وابن مردويه، والحاكم**

---

(١) تاريخ الطبري، الطبري، ج ٤، ص ٥، تحقيق: نخبة من العلماء الأجلاء، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان. الكامل في التاريخ، ج٣، ص٢٩١.

(٢) إبراهيم: ٢٨.

(٣) المستدرك: الحاكم النيسابوري، ج٢، ص٣٥٢، ج٧، ص ٢٣٥، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

(٤) جامع البيان: ابن جرير الطبري، ج١٣، ص٢٨٨، ص تحقيق و تقديم: الشيخ خليل الميس/ تخريج: صدقي جميل العطار،

وصححه، من طرق عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[١].

الموقف الحادي عشر: ذم الصحابة الذين كتموا حديث الغدير

أخرج أحمد في مسنده عن سماك بن عبيد بن الوليد العبسي: «قال: دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى، فحدّثني أنه شهد عليّاً رضي الله عنه في الرَّحَبة، قال: أنشد الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهده يوم غدير خم، إلّا قام، ولا يقوم إلاّ من قد رآه، فقام اثنا عشر رجلاً، فقالوا: قد رأيناه وسمعناه حيث أخذ بيده يقول: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله، فقام إلّا ثلاثة لم يقوموا، فدعا عليهم فأصابتهم دعوته»[٢].

وأخرج أبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء: «عن عميرة بن سعد، قال: شهدت عليّاً على المنبر، ناشداً أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيهم أبو سعيد، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وهم حول المنبر، وعلي على المنبر وحول المنبر اثنا عشر رجلاً هؤلاء منهم، فقال علي: نشدتكم بالله هل سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقاموا كلهم، فقالوا: اللهم نعم، وقعد رجل، فقال: ما منعك أن تقوم؟ قال: يا أمير المؤمنين كبرت ونسيت، فقال: اللهم إن كان كاذباً فاضربه ببلاء حسن، قال: فما مات حتى رأينا بين عينيه نكتة بيضاء لا تواريها العمامة»[٣].

(١) الدّر المنثور: جلال الدين السيوطي، ج٤، ص٨٤.
(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١١٩.
(٣) حلية الأولياء، ج٥، ص٢٦.

وأخرج البلاذري: «عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: قال علي على المنبر: نشدتُ الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول يوم غدير خم: اللّهمّ وال من والّاه وعاد من عاداه، إلا قام فشهد - وتحت المنبر أنس بن مالك، والبراء بن عازب، وجرير بن عبد الله - فأعادها فلم يجبه أحد، فقال: اللهم من كتم هذه الشهادة، وهو يعرفها، فلا تخرجه من الدنيا حتى تجعل به آية يعرف بها، قال[أبو وائل]: فبرص أنس، وعمي البراء، ورجع جرير أعرابياً بعد هجرته، فأتى السراة، فمات في بيت أُمّه بالسراة»[1].

وأخرج الطبراني: «عن زيد بن أرقم، قال: ناشد عليٌّ الناس في الرحبة من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول الذي قال له، فقام ستة عشر رجلاً، فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، قال زيد بن أرقم: فكنتُ فيمن كَتَمَ، فذهب بصري، وكان عليٌّ رضي الله عنه دعا عَلَى من كتم»[2].

ولا أظن أنّ عاقلاً يتوّهم أنَّ أهل البيت عليهم السلام راضون عن هؤلاء الصحابة وعليٌّ عليه السلام يدعو عليهم بما يجلب عليهم الضرر في الدنيا والآخرة لكتمانهم حديث الغدير الدالّ على ولاية علي عليه السلام وتنصيبه خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله، ثم كيف يرضى عنهم أهل البيت عليهم السلام والله تعالى يقول في محكم كتابه العزيز: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللهِ وَمَا اللهُ

(١) انساب الأشراف، البلاذري، ص١٧٥، ط١، سنة الطبع: ١٣٩٤ ـ ١٩٧٤ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.
(٢) المعجم الكبير، ج٥، ص١٧١.

بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(١)، ويقول أيضاً: ﴿وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾(٢)، ويقول تعالى في آية ثالثة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَـئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾(٣).

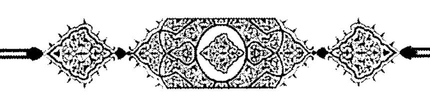
(١) البقرة/ ١٤٠.
(٢) البقرة/ ٢٨٣.
(٣) البقرة/ ١٥٩.



الباب الثاني

أهل البيت عليهم السلام وأبو بكر بن أبي قحافة

وفيه عدة فصول:



مدخل

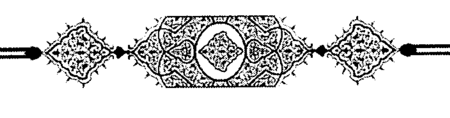
ادعى احسان ظهير فيما يتعلق بعلاقة أهل البيت عليهم السلام من أبي بكر بأنها علاقة يسودها الود والمحبة، قد ارتضوا خلافته واقتدوا به وقبلوا هداياه، ثم توجوا هذه العلاقة الحميمة بمصاهرتهم معه، وليتضح الأمر في هذه المسألة سنبحثها ضمن الفصول التالية:

الفصل الأول: موقف أهل البيت من أبي بكر

الفصل الثاني: دعوى رضا أهل البيت عليهم السلام بخلافة أبي بكر

الفصل الثالث: دعوى اقتداء الإمام علي بأبي بكر وقبول هداياه

الفصل الرابع: المصاهرات بين الصديق وآل البيت عليهم السلام



الفصل الأول

موقف أهل البيت عليهم السلام من أبي بكر



تمهيد

ادعى إحسان إلهي ظهير رضا أهل البيت عليهم السلام عن أبي بكر، وذكر لذلك عدّة شواهد يدّعي أنّها من كتب الشيعة، وسوف نستعرض هذه الشواهد، ونجيب عليها، وهي كما يلي:

أولاً: دعوى رضا النبي الأعظم صلى الله عليه وآله عن أبي بكر

قال إلهي ظهير: **«هذا وكان رسول الله صلى الله عليه وآله حريصاً عليه إلى هذا الحد بأنّ أبا بكر لمَّا أراد مبارزة ابنه يوم بدر وهو فارس مدجَّجٌ، منعه رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك بقوله: شِمْ سيفَكَ، وارجع إلى مكانك، ومتِّعنا بنفسك»**[1].

المناقشة:

١ـ إنّ هذه الرواية ضعيفة سنداً؛ لأنّها مرسلة، فلا يمكن الاستدلال بها في المقام.

٢ ـ كما إنّها لم ترد في كتب الحديث الشيعية، فلا تكون حجّة على الشّيعة أصلاً، خصوصاً لو أخذنا بمبناه في الاحتجاج، وهو عدم الاعتماد في النقض والإبرام إلّا على روايات الشّيعة فقط.

٣ـ ومع غض النظر عما ذكرنا، فإنّ الرواية لا تُثبت أيَّ منقبة لأبي بكر، ولا دلالة فيها على رضا الرسول الأعظم عنه، بل إنّ ما ورد في تتمة نفس

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٩ـ٦٠.

هذه الرواية مما لم يذكره إلهي ظهير، يمثّل منقبة عظيمة لأمير المؤمنين عليه السلام، حيث قال ابن أبي نجيح: «نادى في ذلك اليوم مناد: لا سيف إلَّا ذو الفقار، ولا فتى إلَّا علي. وقد سئل عليه السلام وهو على منبر الكوفة عن قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَّ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ...﴾، فقال: اللهم غفراً، هذه الآية نزلت فيّ، وفي عمِّي حمزة، وفي ابن عمي عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، فأمّا عبيدة فقضى نحبه شهيداً يوم بدر، وأمّا عمي حمزة فإنه قضى نحبه شهيداً يوم أحد، وأمّا أنا فأَنتظر أشقاها يخضب هذه من هذه، وأومأ بيده إلى لحيته ورأسه، عَهْدٌ عهدَهُ إليَّ حبيبي أبو القاسم صلى الله عليه وآله»[١].

٤ـ ثمّ إنّ الاستدلال بهذا الخبر لم يكن من إبداعات إلهي ظهير، فقد ذكره الجاحظ في عثمانيته متبجحاً به، وأجابه الإسكافي بهذا الجواب: «بأنه ما فائدة ذكر هذا الموقف لأبي بكر، فإنّه لو تسمعه الإمامية لأضافته إلى ما عندها من مثالبه؛ لأنّ قول النبي صلى الله عليه وآله: (ارجع)، دليل على أنّه لا يحتمل مبارزة أحد؛ لأنّه لم يحتمل مبارزة ابنه، وأنت تعلم حُنُوَّ الابن على الأب، وتبجيله له، وإشفاقه عليه، وكفّه عنه، ومن هنا فعدم احتماله مبارزة الغريب الأجنبي يكون من باب أولى، وقوله:(ومتعنا بنفسك) إيذان بأنه كان يُقتل لو خرج، ورسولُ الله كان أعرفَ به من الجاحظ، فأين حال هذا الرجل من حال عليٍّ عليه السلام وهو الذي صَلِيَ بالحرب، ومشى إلى السيف بالسيف، فقتل السادة والقادة، والفرسان والرجَّالة»[٢].

(١) كشف الغمة للأربلي، ج١، ص١٨٩ـ ١٩٠.

(٢) لاحظ شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٩٤، ناشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع.

ثمّ إنَّ ابن أبي الحديد يعلّق على ما ذكر الجاحظ بقوله: «وهب أنَّ أبا بكر ثبت يوم أحد كما يدّعيه الجاحظ، أيجوز له أن يقول: ثبت كما ثبت علي، فلا فخر لأحدهما على الآخر؟! وهو يعلم آثار علي عليه السلام ذلك اليوم، وأنّه قتل أصحاب الألوية من بني عبد الدار، منهم طلحة بن أبي طلحة، الذي رأى رسول الله صلى الله عليه وآله في منامه أنه مُرْدِفٌ كبشاً، فأوّله وقال: كبشُ الكتيبة نَقْتُلُه، فلمّا قتله عليٌّ عليه السلام مبارزة - وهو أول قتيل قُتِلَ من المشركين ذلك اليوم - كبّر رسول الله صلى الله عليه وآله، وقال: (هذا كبش الكتيبة)، وما كان منه من المحاماة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد فرّ الناس وأسلموه، فتصمد له كتيبة من قريش، فيقول: (يا علي، اكفني هذه)، فيحمل عليها فيهزمها، ويقتل عميدها، حتى سمع المسلمون والمشركون صوتاً من قبل السماء: لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلّا علي»[1].

ثانياً: دعوى رضا الإمام علي عليه السلام عن أبي بكر

وقد ذكر إلهي ظهير مجموعة من الأخبار، ادّعى أنّها تدلُّ على رضا الإمام علي عليه السلام عن أبي بكر، وهذه الأخبار هي:

الخبر الأول: مبايعة الإمام علي عليه السلام لأبي بكر

قال إلهي ظهير نقلاً عن كتاب الغارات: «فيقول فيه ابن عم النبي وصهره، زوج ابنته، ووالد سبطيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو يذكر بيعة أبى بكر الصديق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله عند انثيال الناس على أبي بكر، وإجفالهم إليه ليبايعوه: فمشيتُ عند ذلك إلى أبى بكر، فبايعته، ونهضتُ في تلك الأحداث، حتّى

(١) شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٩٣.

زاغ الباطل وزهق، وكانت(كلمة الله هي العليا ولو كره الكافرون)، فتولّى أبو بكر تلك الأمور، فيسر، وسدّد، وقارب، واقتصد، فصحبته مناصحاً، وأطعته فيما أطاع الله[فيه] جاهداً»[1].

ويناقش من وجوه:

١ـ إنّ الكتاب ساقط عن الاعتبار؛ لعدم وصوله إلينا بطريق معتبر، كما تقدّم الكلام سابقاً عند مناقشة الخبر الثالث من الأخبار المنسوبة للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه في مدح الصحابة، وحينئذٍ فلا يصح الاحتجاج به على الشيعة في مثل هذه الموارد.

٢ـ إنّ هذا النصّ المنسوب لأمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَام ليس فيه ما يوهم المدح لأبي بكر، سوى قوله عَلَيْهِ السَّلَام:(قارَبَ واقتَصَدَ)، وهما كلمتان مجملتان لا تدلّان على مدح أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَام لأبي بكر، ففي أيّ شيء قارب؟ وفي أي شيء اقتصد؟ مع أنّ الإمام يصرّح بأنّ منصب الخلافة ليس من استحقاق أبي بكر، حيث قال الإمام علي في هذه الخطبة التي اقتطعها إلهي ظهير ليخدم غرضه وترك ما ينقض عليه حجّته من القرائن اللفظية: **«فلمّا استكمل[النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه] مُدَّته من الدنيا توفّاه الله إليه سعيداً حميداً، فيا لها مصيبةً خصَّت الأقربين وعمَّت جميع المسلمين، ما أصيبوا بمثلها قبلها، ولن يعاينوا بعد أختها. فلمّا مضى لسبيله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه تنازع المسلمون الأمر بعده، فوالله ما كان يُلَقي في رُوعي، ولا يخطر على بالي، أنَّ العرب تعدل هذا الأمر بعد محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه عن أهل بيته، ولا أَنَّهُمْ مُنَحُّوه عنّي**

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٤٨.

من بعده، فما راعني إلّا انثيال الناس على أبي بكر وإجفالهم إليه ليبايعوه، فأمسكت يدي، ورأيت أنّي أحقّ بمقام رسول الله صلى الله عليه وآله في الناس ممن تولّى الأمر من بعده، فلبثتُ بذاك ما شاء الله، حتّى رأيتُ راجعةً من الناس رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين الله وملة محمد صلى الله عليه وآله وإبراهيم عليه السلام، فخشيتُ إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً وهدماً، يكون مصيبته أعظم عَلَيّ من فوات ولاية أموركم الَّتي إنّما هي متاع أيام قلائل، ثمّ يزول ما كان منها كما يزول السراب وكما يتقشّع السحاب، فمشيتُ عند ذلك إلى أبي بكر فبايعته، ونهضتُ في تلك الأحداث، حتى زاغ الباطل وزهق وكانت كلمة الله هي العليا»[1].

وهذه الرواية التي اعتمدها إلهي ظهير في الاحتجاج تستلزم أن يكون مَنْ تجاوز على حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة غاصباً لحقه؛ لأنّ الإمام عليه السلام كان في صدد بيان مظلومّيته، وأنّه المستحقّ لهذا المنصب بنص رسول الله صلى الله عليه وآله، كما هو الظاهر من عباراته في هذا النص، من قبيل قوله:(**إنّي أولى وأحقّ بمقام رسول الله صلى الله عليه منه ومن غيره**).

مضافاً إلى ذلك فإنّ بقية كلامه عليه السلام ـ الذي لم يأت به إلهي ظهير ـ يتعرّض للوضع الذي ساد الأمة الإسلاميّة بعد رحيل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، من حصول التنازع بين المسلمين على منصب خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، وذلك في قوله عليه السلام: **«فلما مضى لسبيله صلى الله عليه وآله تنازع المسلمون الأمر بعده»**[2].

---

(١) الغارات، إبراهيم بن محمد الثقفي، ج١، ص٣٠٦.

(٢) انظر: الغارات لإبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي، ج١، ص٣٠٥.

وهذا المقطع لمّا لم يكن ينفع إلهي ظهير في استدلاله بل يضره، أعرض عنه ولم ينقله؛ لأن تنازع المسلمين يكشف عن أنَّ وصول أبي بكر إلى الخلافة لم يكن برضى منهم بشكل طبيعي، بل حصل في حال نزاع وتجاذب وتخاصم بين المسلمين؛ ولم يكن المسلمون مجمعين على خلافة أبي بكر؛ كما أكّد ذلك عمر نفسه، حيث قال: «**إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنّها قد كانت كذلك ولكنَّ الله وقى شرها**»(١).

٣ ـ إنّ هذا النصّ يدلّ على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر راغباً، أو مؤمناً بصحة حكومته، بل صَرَّح بأنّه بايع حفاظاً على الإسلام، وذوداً عن دين الله وملّة محمّد أن يُمحقا، فآثَرَ أَن يتحمَّل الظّلم دفاعاً عن الهدف الأسمى، فهو من باب تقديم الأهمّ على المهم.

٤ ـ إنّ هذا النصّ فيه هفوات متنيّة تعارض الثوابت التاريخية، منها قوله المُدَّعى «فما راعني إلَّا انثيال الناس على أبي بكر وإجفالهم إليه ليبايعوه»، فإنّ الناس لم يبايعوا أبا بكر بهذا الشكل، وإنّما بايعه عُمَر وأبو عبيدة وأصحاب الصحيفة، وسلَّ عمر سيفه ليجبر الناس على البيعة، وحدث نزاع وصِدام، فأين الإجفال والانثيال؟! اللّهم إلّا أنّ الناس المعهودين المتوطئين سارعوا وانثالوا واجفلوا لبيعة أبي بكر.

وأُرى أنّ هذا المقطع موضوع مقابِلَ قول أمير المؤمنين عليه السلام في وصف بيعة الناس له بعد مقتل عثمان: «**فما راعني إلّا والناس كعرف الضبع إليَّ ينثالون عَلَيَّ من كُلّ جانب**».

(١) انظر: صحيح البخاري، ج٨، ص٢٦، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة.

٥ ـ وفي هذا الكلام المدَّعى أيضاً هذا النصّ «ونهضت في تلك الأحداث»، مع أَنَّ التواريخ والأحاديث والسِّير مطبقة على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يشترك في تلك الأحداث لا بضربة سيف ولا بطعنة رمح.

الخبر الثاني: أن الخليفتين أحسنا بالسيرة ولم يتعديا السُنة

قال إلهي ظهير: «ويذكر في رسالة أخرى أرسلها إلى أهل مصر مع عامله الذي استعمله عليها قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري (بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى مَن بلغه كتابي هذا من المسلمين، سلام عليكم، فإنّي أحمد الله إليكم الذي لا إله إلا هو. أما بعد! فإنّ الله بحسن صنعه وتقديره وتدبيره اختار الإسلام ديناً لنفسه وملائكته ورسله، وبعث به الرسل إلى عباده، خصَّ من انتخب من خلقه، فكان مما أكرم الله عز وجل به هذه الأمة وخصَّهم من الفضيلة أن بعث محمداً صلى الله عليه وآله، فعلّمهم الكتاب والحكمة والسنة والفرائض، وأدّبهم لكيما يهتدوا، وجمعهم لكيما يتفرقوا، وزّكاهم لكيما يتطهروا، فلمّا قضى من ذلك ما عليه قبضة الله صلوات الله وسلامه ورحمته ورضوانه إنّه حميد مجيد. ثمّ إنّ المسلمين من بعده استخلفوا امرأين منهم صالِحِيَن، عملا بالكتاب، وأحسنا السيرة، ولم يتعدَّيا السنة، ثمّ توفاهما الله فرحمهما الله»[1].

المناقشة:

ويمكننا مناقشة ما استدل به إلهي ظهير بعدة وجوه:

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٤٨ـ ٤٩.

١ـ إنّ هذه الرواية وردت في كتاب الغارات، وقد تقدّم الكلام عنه من أنه لم يصل إلينا بطريق معتبر؛ وذلك لضعف جميع الطرق التي وصل بها الكتاب، على تفاصيل ذكرناها في ردّ الرواية السابقة فلا حاجة إلى إعادتها.

٢ ـ إنّ هذه الرواية المستشهد بها ذكرها صاحب كتاب الغارات بإسناد إلى سهل بن سعد، ولم يذكر الطريق بينه وبين سهل، فتكون الرواية مرسلة، ولا يمكن الاحتجاج بها لعدم حجيَّة المرسلات.

ولكنّ الطبري قد رواها بالسند الآتي:«**هشام بن محمد الكلبي، قال: حدثني أبو مخنف، عن محمد بن يوسف بن ثابت، عن سهل بن سعد، قال: لما قتل عثمان رضي الله عنه وولي علي بن أبي طالب الأمر دعا قيس بن سعد...**»[١].

فتكون الرواية سنيّة وليست شيعيّة؛ لأنّها وردت في كتب الطبري، وهو من كتاب التاريخ السنية. مضافاً لضعف سندها بهشام بن محمد بن سائب الكلبي، وهو متهم وغير موثّق عند رجال الجرح والتعديل، فقد قال ابن حجر في كتابه(لسان الميزان): «**قال أحمد بن حنبل: إنّما ما كان صاحب سَيَر ونسب ما ظننت أن أحداً يحدّث عنه، وقال الدارقطني وغيره: متروك... إلى أن قال: وقال يحيى بن معين: غير ثقة وليس عن مثله يروى الحديث**»[٢].

وكذلك محمد بن يوسف، فقد ضعّفه النجاشي في رجاله، بقوله: «**سمع الحديث وأكثر واضطرب في آخر عمره،... رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي**

(١) تاريخ الطبري،ج٣، ص٥٥٠.
(٢) لسان الميزان، ج٦، ص١٦٧.

ولوالدي، وسمعتُ منه شيئاً كثيراً، و رأيتُ شيوخنا يضعّفونه، فلم أروِ عنه شيئاً وتجنّبته»[1]، وعليه فسند الرواية على وفق مباني الفريقين ضعيفة لا يصحّ الاحتجاج بها.

٣ ـ إنّ النقد المتنيّ يبيّن زيف هذه الرسالة، وذلك لأنّ المسلمين لم يستخلفوا أبا بكر وعمر، وإذا سلّمنا جدلاً استخلافهم لأبي بكر فمن المحال تسليم استخلافهم لعمر. لأنّه لم يستخلفه إلّا أبو بكر بأمرٍ دُبِّرَ بلَيْلٍ.

وأمّا دعوى عملها بالكتاب، وعدم تعدّيلها السُّنَّة، وإحسانها السيرة، فتكذِّبُها كُلَّها مخالفاتها المسطورة في الكتب والمصادر، فقد ندم أبو بكر على فعائل فعلها، وأخرى لم يفعلها، وأخرى كان يجهلها، منها إحراق الفجاءة وتزويجه اخته للاشعث، وإحراقه باب بيت الزهراء و.... مما لا مجال لذكره هنا، وأمّا صاحبه عمر فحدِّث ولا حرج، وهذا يكذّب ويوهن الرسالة المزعومة.

الخبر الثالث: إنّ أبا بكر أحقّ الناس بها

قال إلهي ظهير: «وبقي سؤال: فلماذا تأخر عن البيعة أياماً؟ يجيب عليه ابن أبي الحديد: ثمّ قام أبو بكر فخطب الناس، واعتذر إليهم، وقال: إنّ بيعتي كانت فلتة وقى الله شرّها، وخشيتُ الفتنة، وأيم الله ما حرصت عليها يوما قطّ، ولقد قُلِّدْتُ أمراً عظيماً ما لي به طاقة ولا يدان، ولوددت أَنَّ أقوى الناس عليه مكاني. وجعل يعتذر إليهم، فقبل المهاجرون عذره. وقال علي والزبير: ما غضبنا إلّا في المشورة، وإنّا لنرى

(١) رجال النجاشي، ص٨٦.

أبا بكر أحقّ الناس بها، إنّه لصاحب الغار، وإنّا لنعرف له سِنَّهُ، ولقد أمره رسول الله ص بالصلاة بالناس وهو حيّ»[1].

ويناقش من عدة وجوه:

١- إن ابن أبي الحديد ينقل هذه الرواية عن أبي بكر أحمد بن عبد العزيز، وهو من علماء السُنّة كما يشهد لذلك مشايخه الذين تلقّى عنهم الحديث والعلم والأدب وليس فيهم من عرف بالتشيّع، أو كان شيعياً، فلا يكون ما ينقله عنه ابن أبي الحديد حجّة على الشّيعة، كما بيّنّا ذلك سابقاً.

٢- إنّ ابن أبي الحديد نفسه من علماء السُنّة ومن أهل الاعتزال، إلّا أنّ المعتزلة على فرقتين: فرقة تفضّل أبا بكر وتقدّمه، وفرقة تقول بتفضيل عليّ عليه السلام، وابن أبي الحديد من الفريق الثاني، فنسبته إلى التشيع لا بمعنى أنّه أماميٌّ بل بمعنى أنّه يقول بتفضيل علي، وقد تقدم ذلك في مدخل هذا الكتاب عند بيان منهج إلهي ظهير.

فنسبةُ إلهي ظهير ابنَ أبي الحديد إلى التشيع، وعدم توضيح هذا المفهوم، يدلُّ إمّا على جهله وخلطه بين الاصطلاحات، وإمّا محاولة التدليس على القارئ كما هو دأبه كما عرفت.

٣- إنّ الرواية تشتمل على أمور تم حذفها من الرواية، تدلُّ على عدم رضا أمير المؤمنين عليه السلام وفاطمة الزهراء عليها السلام، وعلى انتهاكات لحرمات الله في أوليائه، واعتداءٍ على بيت بنت رسول الله، حيث تمّ اقتحامُ بيتها وكسر

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٦٧.

سيف علي عليه السلام والزبير واقتيادهما إلى أبي بكر بالإكراه والقوّة، وإبدائهما أنّهما غضبا عليه لإقدامهم على البيعة بلا مشورتهما، أما القول الأخير وهو الذي استشهد به إلهي ظهير وهو: (**وإنا لنرى أبا بكر أحق الناس بها، إنّه لصاحب الغار، وإنّا لنعرف له سِنَّهُ، ولقد أمره رسول الله ص بالصلاة بالناس وهو حي**) فهو مجمع على بطلانه من السُنّة والشيعة، لأنَّ فضيلة الغار على فَرْض تسليمها، والصلاة على فرض تسليمها، وكبرَ السّنّ مع وجود من هو أكبر، كلّها لم يقل أحدٌ بأنّها ملاكاتٌ للخلافة والأفضلية.

الخبر الرابع: إنّا رأينا أبا بكر لها أهلا

قال إلهي ظهير: «**وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال مثل هذا القول ردّاً على أبي سفيان حين حرَّضه على طلب الخلافة، كما ذكر ابن أبي الحديد: جاء أبو سفيان إلى علي عليه السلام، فقال: وليتم على هذا الأمر أذل بيت في قريش، أمّا والله لئن شئت لأملأنَّها على أبي فصيل خيلاً ورَجْلاً، فقال علي عليه السلام: (طالما غششت الإسلام وأهله فما ضررتهم شيئاً! لا حاجة لنا إلى خيلك ورجلك، لولا أنّا رأينا أبا بكر لها أهلاً ما تركناه)**»[1].

ويجاب على ذلك بعدة أجوبة:

الجواب الأول: الرواية من طرق أهل السنة

فالرواية عن طريق ابن أبي الحديد، وهو ينقلها عن أبي بكر أحمد بن عبد العزيز وكلاهما من أعلام السُنّة كما تقدم في الرواية السابقة، فلا حاجة

---

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٤٩-٥٠.

لإعادة الجواب السابق.

الجواب الثاني: عدم صحة الاعتماد والاستناد إلى هذه الرواية

هناك العديد من الأمور توجب سقوط الرواية عن الاعتبار بما لا يوجب بعد ذلك الاعتماد عليها، نذكر منها:

١ ـ كونها مرسلة

إنّ ما قام به إلهي ظهير من الاستدلال بهذه الرواية نقلاً عن ابن أبي الحديد، لا يمكن الاعتماد عليه؛ وذلك لأنّ ابن أبي الحديد قام بنقلها عن الجوهري[1]، والجوهري قد نقلها مرسلة، فمن هذه جهة(الإرسال) لا يمكن الاحتجاج بها في المقام.

٢ ـ نقلها بسند إلى ابن أبجر لا يخرجها عن الإرسال

فإن قلت: إنّها مروية بسند ينتهي إلى عبد الملك بن سعيد بن حيان بن أبجر، كما جاء ذلك في كتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني[2]، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر[3].

قلنا في جواب ذلك: إنَّ هذا وإن لم يتعرَّض له إحسان إلهي ظهير في كتابه، ولكن مع ذلك إنّ ما رووه بالسند إلى ابن أبجر ـ بأنّه قال: جاء أبو سفيان... إلى آخر الحديث ـ لا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنّ ابن أبي أبجر يروي

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج١، ص٤٠.
(٢) انظر: المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، ج٥، ص٤٥١.
(٣) انظر: الاستيعاب، ج٣، ص٩٧٤.

عن التابعين، كالشعبي وغيره[1]، وعندئذ فهناك واسطة في نقل هذه الواقعة التي دارت بين أبي سفيان والإمام علي عليه السلام، لأنّه لم يشهد الحادثة التي وقعت بينهما، فكيف يقول جاء أبو سفيان؟!

٣ ـ ضعف سندها

إن قلت: إنّ الرواية مرويّة بسند آخر لا ينتهي إلى ابن أبي أبجر، كما رواها الحاكم في المستدرك عن(عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، عن الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن سابق، عن مالك بن مغول، عن أبي الشعثاء الكندي، عن مرة الطيب).

قلنا في جواب ذلك: هو وإن لم ينقله إحسان إلهي ظهير أيضاً في كتابه، حيث اكتفى بنقل ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة، ولكن مع ذلك نقول: إنّ(الحارث بن أبي أسامة) ضعيف بشهادة ابن الجوزي، فقد ذكره ابن الجوزي في كتابه(الضعفاء والمتروكين) وقال عنه: «**الحارث بن أبي أسامة البغدادي: قال الأزدي: ضعيف لم أر أحداً من شيوخنا يحدث عنه**»[2]، مضافاً إلى تضعيف ابن معين أيضاً أحد رجالها، وهو محمد بن سابق[3].

وعليه ففي سندها رجلين قد ضعّفهما ابن معين وابن الجوزي، وهما من

(١) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ج١٨، ص٣١٣.
(٢) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج١، ص١٧٩.
(٣) انظر: كتاب تقريب التهذيب،ج٢، ص٧٧.

كبار أرباب الجرح والتعديل.

والحاصل:

لا يمكن الاعتماد على ما ذكره واستدل به إحسان إلهي ظهير، أو ما نقل عن الحاكم وابن عبد البر وغيرهم؛ إذ كيف يمكن الاعتماد على الرواية وهي مرسلة من جهة، كما عليه نقل ابن أبي الحديد، وضعيفة من جهة أخرى كما في نقل الحاكم وابن عبد البر.

الجواب الثالث: معارضتها للعديد من النصوص القرآنية والروائية

إنّ ما نقله إحسان إلهي ظهير من الحديث عن ابن أبي الحديد، تكذّبه النصوص الكثيرة من الآيات والروايات الدالة على عدم أهلية أبي بكر لمنصب الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

الآيات القرآنية

أولا: آية جعل الإمامة

إنّ من يرجع إلى آيات الذكر الحكيم يجد أنّها تشترط فيمن يتولّى منصب الإمامة وقيادة الأمّة شروطاً خاصة، ومنها أن لا يكون ظالماً لنفسه أو غيره قبل أو بعد إسلامه، وهذا هو صريح قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[1]، فالآية دالة على أنَّ الإمامةَ عهدُ الله، ولا يناله من كان ظالماً أو

(١) البقرة/ ١٢٤

مشركاً في فترة من فترات حياته الماضية والحاضرة والمستقبلية.

والجدير بالملاحظة هو أنّ إبراهيم عليه السلام بلحاظ شأنه في كونه نبياً معصوماً، فإنّه لا يطالبها لمن هو ظالم بالفعل ولا لمن سيؤول فعله إلى الظلم، وإنّما ينحصر طلبه بما يناسب شأنه ومقامه لمن هو غير ظالم بالفعل أو في المستقبل.

وهذا ما يدل عليه موقفه الحازم من كلّ مشرك وعدوٍّ لله تبارك وتعالى؛ لأنّه من الأنبياء أولي العزم، حتى قال عنه الحق تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾[1]، ولكنَّ الحقَّ تبارك وتعالى بيّن له عدم أهليَّة مطلق من ارتكب الظلم أو يرتكبه ولو في لحظة من حياته، وعندئذ تنحصر الإمامة بمن يكون معصوماً عن الظلم في كلِّ آنات حياته.

قال الجصاص: «وأن إبراهيم سأله أن يجعل من ولده أئمة بقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ لأنه عطف على الأول فكان بمنزلة (واجعل من ذريتي أئمة)، ويحتمل أن يريد بقوله ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ مسألَتَهُ تعريفه هل يكون من ذريتي أئمة؟

فقال تعالى في جوابه: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فَحَوَى ذلك معنيين: أنّه سيجعل من ذريته أئمة: إمّا على وجه تعريفه ما سأله أن يعرّفه إيّاه، وإمّا على وجه إجابته إلى ما سأل لذريّته إذا كان قوله ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ مسألته أن يجعل من ذريته أئمة. وجائز أن يكون أرادَ الأمرين جميعاً، وهو مسألته أن يجعل من ذريته أئمة وأن يعرّفه ذلك، وأنّه

(١) التوبة/ ١١٤.

أجابهُ إلى مسألته؛ لأنه لو لم يكن منه إجابة إلى مسألته لقال:(ليس في ذريتك أئمة) أو قال: (لا ينال عهدي من ذريتك أحد)، فلما قال: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، دلَّ على أنَّ الإجابة قد وقعت له في أنّ في ذريته أئمة، ثمّ قال: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ فأخبر أنَّ الظالمين من ذرّيّته لا يكونون أئمة ولا يجعلهم موضع الاقتداء بهم. وقد روي عن السدي في قوله تعالى: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ أنّه النبوة. وعن مجاهد: أنّه أراد أنّ الظالم لا يكون إماماً»[1].

وقال الطبري: «قول إبراهيم صلوات الله عليه:﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ في إِثر قول الله جل ثناؤه:﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾، فمعلوم أنَّ الذي سأله إبراهيم لذريته لو كان غير الذي أخبر ربَّه أنه أعطاه إيّاه لكان مبيّناً، ولكنّ المسألة لما كانت مما جرى ذكره، اكتفى بالذكر الذي قد مضى من تكريره وإعادته، فقال:﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ بمعنى: «ومن ذريتي فاجعل مثل الذي جعلتني به من الإمامة للناس».

القول في تأويل قوله تعالى:﴿قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. هذا خبر من الله جل ثناؤه عن أنّ الظالم لا يكون إماما يقتدي به أهل الخير، وهو من الله جلّ ثناؤه جوابٌ لما توهم في مسألته إيّاه أن يجعل من ذريته أئمة مثله، فأخبر أنّه فاعل ذلك إلَّا بمن كان من أهل الظلم منهم، فإنّه غير مُصَيِّرِهِ كذلك، ولا جاعله في محلّ أوليائه عنده بالتكرمة بالإمامة؛ لأنَّ الإمامة إنّما هي لأوليائه وأهل طاعته دون أعدائه والكافرين به»[2].

أقول: والحق تبارك وتعالى لم يقيّد الظلم بزمن دون آخر، بل أطلق

(١) الجصاص، أحكام القرآن، ج١، ص٨٤.

(٢) جامع البيان، ابن جرير الطبري، ج١، ص٧٣٧.

العبارة، والإطلاق يشمل بإطلاقه كل صنوف الظلم، سواء من كان ظالماً ثمّ تاب، ومن كان ظالماً بالفعل، أو سيكون ظالماً في المستقبل بعلم الله تبارك وتعالى.

ثانياً: آية وجوب الطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر

هناك من الشواهد القرآنية الأخرى على عدم أهلية غير المعصوم للإمامة والقيادة، هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1]، فأُولو الأمر بقرينة الأمر بطاعتهم ومقارنتها بطاعة الله وطاعة رسوله، لا يكونون إلا معصومين؛ لأنّه لو لم يكونوا كذلك فلا قَطْعَ بِأَنَّ جميع أوامرهم صحيحة ومطابقة للواقع، فكيف يأمرنا الله بطاعة من يأمر بمخالفة الواقع؟ ولم يَدَّعِ أحدٌ أنّ أبا بكر من المعصومين، وحينئذ لا يكون أهلاً للخلافة.

ويؤكّد ما ذهبنا إليه من وجوب عصمة أولي الأمر ما استدل به الفخر الرازي على ذلك، حيث قال: «والدليل على ذلك أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومَن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بدَّ وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر اللهُ بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأُ لكونِهِ خطأ منهيٌّ عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنّه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر

(١) النساء: ٥٩.

على سبيل الجزم، وثبت أنّ كُلَّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أنّ أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بدَّ وأن يكون معصوماً»[١].

وغيرها من الآيات الكريمة الدالة علي عدم أهلية غير المعصوم لمنصب الإمامة.

الشواهد الروائية:

لم يقتصر النبيّ ﷺ في بيان ولاية الإمام علي عليه السلام من بعده على حديث واحد، ولا على مناسبة واحدة، بل هناك العديد من الروايات والأحاديث الصحيحة، والتي تواتر بعضها عند الفريقين، مع وضوح دلالتها وصريح عبارتها على ذلك، نذكر منها على سبيل المثال:

أولاً: حديث الغدير المتواتر

إنّ حديث الغدير المتواتر ينص وبشكل واضح على أنّ الولاية بعد رسول الله ﷺ منحصرةٌ بعلي عليه السلام، وقد أخرجه جُلُّ علماء الحديث، كأحمد[٢]، وابن شيبة[٣]، وابن أبي عاصم[٤]، وابن ماجة[٥]، والترمذي[٦]،

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج١٠، ص١٤٤.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ص٨٤، ص١١٨، ص١١٩، ص١٥٢، ص٣٣١؛ ج٤، ص٢٨١، ص٣٦٨، ص٣٧٠، ص٣٧٢؛ ج٥، ص٣٤٧، ص٣٦٦، ص٣٧٠، ص٤١٩.

(٣) المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي، ج٧، ص٤٩٦، فضائل علي، ح١٦، ح٢٩، ح٥٥، ح٦٩.

(٤) الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ج٤، ص٣٢٦، ح٢٣٥٧، ح٢٣٥٨، ح٢٣٥٩؛ كتاب السُنّة، ص٥٥٢

(٥) ابن ماجه، سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٥، فضل علي بن أبي طالب، ح١٢١.

والنسائي[٢]، وأبي يعلى الموصلي[٣]، والدولابي[٤]، وابن حبان[٥]، والطبراني[٦]، والحاكم[٧]، وغيرهم.

قال أبو حامد الغزالي مصرّحاً بتواتر الحديث: «**أجمع جمهورُ العلماء على أنَّ قول النبي صلى الله عليه وآله: من كنت مولاه فعلي مولاه، وكذا قول عمر لعلي: بخ بخ لك يا أمير المؤمنين أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، فهذا يعني تسليم ورضا وتحكيم، ثمّ بعد هذا غلب الهوى لحبِّ الرئاسة، وحملِ عمود الخلافة، وعقود البُنُود، وخفقان الهوى في قعقعة الرايات، واشتباك ازدحام الخيول، وفتح الأمصار، فسقاهم كأس**

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٢٩٧، مناقب علي بن أبي طالب، ح٣٧٩٧.
(٢) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص٤٥، فضائل علي بن أبي طالب، ح١٨٤٤، ح١٨٤٥، ح١٨٤٨، ح١٨٤٩، ذكر منزلة علي بن أبي طالب، ح٨٣٩٧، ح٨٣٩٩، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من كنت وليه فعلي وليه، ح٨٤٦٤، ح٨٤٦٥، ح٨٤٦٦، ح٨٤٦٧، ح٨٤٦٨، ح٨٤٦٩، ح٨٤٧٠، ح٨٤٧١، ح٨٤٧٢، ح٨٤٧٣،الترغيب في موالاة علي رضي الله تعالى عنه والترهيب في معاداته، ح٨٤٧٨، ح٨٤٧٩٨، ح٨٤٧٩، ح٨٤٨٠، ح٨٤٨١، الترغيب في حب علي وذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن أحبه ودعاءه على من أبغضه، ح٨٤٨٣، ح٨٤٨٤؛ خصائص أمير المؤمنين، ص٥٠، ص٦٤، ص٩٤، ص٩٥، ص٩٦، ص١٠٠، ص١٠٤؛ فضائل الصحابة، ص١٤، فضائل علي بن أبي طالب.
(٣) مسند أبي يعلى، ج١، ص٤٢٨، ح٥٦٧؛ ج١١، ص٣٠٧، ح٦٤٢٣،.
(٤) الذرية الطاهرة، محمد بن أحمد الدولابي، ص١٦٨.
(٥) ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج١٥، ص٣٧٥.
(٦) المعجم الكبير، الطبراني، ج٣، ص١٧٩، ح٣٠٤٩، ح٣٥٢؛ ج٤، ص١٧، ص١٧٣، ص١٧٤؛ ج٥، ص١٦٦، ص١٧٠، ص١٧١، ص١٧٥، ص١٩١، ص١٩٢، ص١٩٣، ص١٩٤، ص١٩٥، ٢٠٢، ص٢٠٤، ص٢١٢؛ ج١٢، ص٧٧؛ ج١٩، ص٢٩١؛ المعجم الأوسط، ج١، ص١١١؛ ج٢، ص٢٤، ص٢٧٥، ص٣٢٤، ص٣٦٩؛ ج٦، ص٢١٨؛ ج٧، ص٧٠؛ ج٨، ص٢١٣؛ المعجم الصغير، ج١، ص٦٥، ص٧١؛ مسند الشاميين، ج٣، ص٢٢٢، ح٢١٢٨.
(٧) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٠٩، ص١١٠، ص١١٦، ص١٣٤، ص٣٧١، ص٥٣٣.

الهوى، فعادوا إلى الخلاف الأول فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا»[١].

ثانياً: حديث الثقلين

لقد ثبت تواتر حديث الثقلين بالمعنى عند الفريقين السُنّة والشيعة، حتّى أنّه لا يوجد من يشكك في صدوره ودلالته أبداً، حيث إنّه ورد بطرق كثيرة في الكتب المعتبرة عند الفريقين، فقد أخرجه مسلم عن زيد بن أرقم: «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يُدعى خمّاً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكّر، ثمّ قال: أمّا بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشِك أن يأتي رَسُولُ ربِّي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»[٢]

وأخرجه الترمذي أيضاً عن زيد بن أرقم بلفظ آخر «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوضَ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[٣].

وأخرجه أحمد: « عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني

(١) أبو حامد الغزالي، سر العالمين، ص٢١.
(٢) صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٢.
(٣) محمد بن عيسى سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩.

تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»[١].

وعن أبي سعيد الخدري: «إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»[٢]

وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم[٣]، والنسائي[٤]، والبيهقي[٥]، والطبراني[٦]، والحاكم[٧]، والهيثمي[٨]، وغيرهم، وقد اعترف بصحّته حتّى المتعصّبون ضد شيعة أهل البيت عليهم السلام كالدهلوي، حيث قال في مختصر التحفة الاثني عشرية: «وههنا فائدة جليلة لها مناسبة مع هذا المقام، وهي أنّ رسول الله قال: إنّي تارك فيكم الثقلين، فإن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: (كتاب الله، وعترتي أهل بيتي)، وهذا الحديث ثابت عند الفريقين أهل السُنّة والشيعة»[٩].

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص١٨٢. قال الهيثمي في مجمع الزوائد، ج ٩، ص١٦٢: «وإسناده جيد».
(٢) مسند أحمد، ج٣، ص١٤.
(٣) انظر: ابن أبي عاصم، كتاب السُنّة، ص٦٢٩.
(٤) انظر: السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص٥١، وفي خصائص أمير المؤمنين، ص٩٣.
(٥) انظر: السنن الكبرى، البيهقي، ج٧، ص٣٠.
(٦) انظر: المعجم الكبير، الطبراني، ج٣، ص٦٥.
(٧) انظر: المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٤٨.
(٨) انظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٦٣، وقال عنه: «رواه أحمد وإسناده جيد».
(٩) شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، مختصر التُحفة الاثنى عشرية، المحقق: السيد محمود شكري الآلوسي

الجواب الرابع: عدم انسجام هذا الكلام مع رفض البيعة

إنّ هذا المقط «لولا إنّا رأينا أبا بكر لها أهلا لما تركناه» لا يمكن أن يكون صادراً عنهعليه السلام؛ وذلك لتناقضه مع قضيةٍ اعترف بها البخاري وغيره، وهي عدم صدور البيعة منهعليه السلام لأبي بكر، قال البخاري«.... **فلمّا توفّيت استنكر عليٌّ وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر[يعني بها الستة]، فأرسل إلى أبي بكر أَنِ ائْتِنا ولا يأتنا أحدٌ معك، كراهيةً لمحضرِ عمر**»[1]، فلا معنى لما نقله إلهي ظهير من كلام ابن أبي الحديد المعتزلي؛ إذ كيف يتأخّر عن البيعة وهو يرى أهلّيته لذلك؟!! فما ذُكِرَ من المقطع تكذّبه الصحاح من أنّه لم يبايع إلّا بعد مضيّ ستة أشهر.

الجواب الخامس: معارضته بقولٍ آخر لهعليه السلام

إنّ هذا الكلام معارَضٌ بما روي عن أمير المؤمنينعليه السلام أنه قال لأبي سفيان كلاماً آخر غير هذا الكلام، كما في الكتاب المشهور الذي بعثه معاوية إلى عليعليه السلام حيث قال: «**وأعهدكَ أمس تحملُ قعيدةَ بيتك ليلاً على حمار، ويداك في يدي ابنيك الحسن والحسين يوم بويع أبو بكر الصديق، فلم تَدَعْ أحداً من أهل بدر والسوابق إلَّا دعوتهم إلى نفسك، ومشيت إليهم بامرأتك، وأدليتَ إليهم بابنيك، واستنصرتهم على صاحب رسول الله، فلم يُجِبْكَ منهم إلّا أربعة أو خمسة، ولعمري لو كنت محقّاً لأجابوك، ولكنّك ادّعيتَ باطلاً، وقُلتَ ما لا يُعْرَفُ، ورُمْتَ ما لا يدرك، ومهما نسيتُ فلا أَنسى قولَك لأبي سفيان، لّما حرّكك وهيجك: لو وجدتُ أربعينَ**

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٢.

ذوي عزمٍ منهم لناهضتُ القوم، فما يومُ المسلمين منكَ بواحدٍ، ولا بَغْيُكَ على الخلفاء بطريفٍ ولا مستبدع»[١].

الجواب السادس: معارضته بما دلّ على مطالبته عليه السلام بالخلافة وأنّه الأحقّ بالخلافة

قال ابن قتيبة: «وخرج عليٌّ كرَّم الله وجهه يحمل فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله على دابةٍ ليلاً في مجالس الأنصار تسألهم النصرة، فكانوا يقولون يا بنت رسول الله قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أنَّ زوجَكِ وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به، فيقول علي عليه السلام: أَفَكُنْتُ أَدعُ رسول الله صلى الله عليه وآله لم أدفنه في بيته وأخرج أنازع الناس سلطانه؟ فقالت فاطمة: ما صنع أبو الحسن إلّا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم»[٢].

ومن كلام له عليه السلام: «اللّهمَّ إنِّي أستعديك على قريش، فإنَّهم قد قطعوا رحمي، وأكفأُوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقّاً كنتُ أَولى به من غيري، وقالوا: ألّا إنَّ في الحقّ أن تأخذه وفي الحق أن تُمْنَعَهُ، فاصبر مغموما أو مُتْ متأسّفاً، فنظرت فإذا ليس لي رافد ولا ذابٌّ ولا مساعد إلَّا أهل بيتي، فضننت بهم عن المنيَّة، فأغضيت على القذى، وجرعتُ ريقي على الشَّجَى، وصبرتُ من كظم الغيظ على أمرَّ من العلقم، وآلم للقلبِ من حَزِّ الشِّفار»[٣]

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة لابن الحديد، ج٢، ص٤٧. الكتاب: شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١ ،سنة: ١٣٧٨ ـ ١٩٥٩ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة.

(٣) نهج البلاغة، ج٢، ص٢٠٤، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، ط١ ،سنة:: ١٤١٢ ـ ١٣٧٠هـ، الناشر: دار الذخائر ـ قم ـ إيران.

وقال الشيخ الطبرسي في الاحتجاج: «رُويَ أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان جالساً في بعض مجالسه، بعد رجوعه من النهروان، فجرى الكلام حتى قيل له: لِمَ لا حاربت أبا بكر وعمر، كما حاربت طلحة والزبير ومعاوية؟ فقال عليه السلام: (إنّي كنتُ لم أزل مظلوماً مستأثراً على حقي)، فقام إليه أشعث بن قيس فقال: يا أمير المؤمنين، لم لم تضرب بسيفك وتطلب بحقك؟ فقال: (يا أشعث، قد قلتَ قولاً فاسمع الجواب وَعِهِ واستشعر الحجَّة، إنّ لي أُسوةً بستَّة من الأنبياء (صلوات الله عليهم أجمعين): أولهم نوح عليه السلام حيث قال: ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾، فإن قال قائل: إنّه لغير خوف، فقد كفر، وإلّا فالوصي أعذر. ثانيهم لوط عليه السلام حيث قال: ﴿...لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾، فإن قال قائل: إنّه قال لغير خوف، فقد كفر، وإلّا فالوصي أعذر. وثالثهم إبراهيم خليل الله عليه السلام، حيث قال: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ الله...﴾، فإن قال قائل: إنّه قال هذا لغير خوف، فقد كفر، وإلّا فالوصي أعذر. ورابعهم موسى عليه السلام حيث قال: ﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ...﴾ فإن قال قائل: إنّه قال هذا لغير خوف، فقد كفر»[1]

وقوله عليه السلام في خطبة له وهي المعروفة بالشقشقية: «أما والله لقد تقمصها فلان، وإنّه ليعلم أنّ محلّي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل، ولا يرقى إليَّ الطير، فسدلت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربّه، فرأيت أنَّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرتُ وفي العين قذى، وفي

(١) الشيخ الطبرسي، لاحتجاج،ج١، ص٢٧٩، تحقيق: تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، سنة: ١٣٨٦ ـ ١٩٦٦ م، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر ـ النجف الأشرف.

الحلق شجا، أرى تراثي نهباً»[١].

وقال سليم بن قيس:«سمعت علياً عليه السلام يقول يوم الجمل ويوم الصفين: إنّي نظرتُ فلم أَجد إلّا الكفر بالله والجحود بما أنزل الله تعالى، أو الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فاخترت الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، على الكفر بالله والجحود بما أنزل الله ومعالجة الأغلال في نار جهنم، إذا وجدتُ أعوانا على ذلك. إنّي لم أزل مظلوماً منذُ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله، فلو وجدت قبل اليوم أعواناً على إحياء الكتاب والسُنّة كما وجدتهم اليوم لقاتلتُ ولم يسعني الجلوس»[٢].

ويتّضح من خلال هذه النصوص وغيرها أنّ المتواتر عنه أنّه كان يتظلّم ويتشكّى من الذي غَصَبَ الخلافة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، فكيف يصدق مع هذا صدور هذا الكلام منه وأنّه كان يرى أبا بكر أهلاً؟ وعلى الأقل يحصل تعارض بينهما، فلا يحصل لنا ظن، فضلاً عن الاطمئنان بصدور هذا الكلام عنه عليه السلام.

الجواب السابع: عدم معقولية أهلية المفضول مع وجود الأفضل

إنّ هذا المقطع لا يمكن صدوره عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنّه يستلزم تقرير القول بجواز إمامة المفضول في حال وجود الأفضل؛ إذ ممّا لا شكَّ

(١) نهج البلاغة، ج٢، ص٣٣، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، ط١،سنة:: ١٤١٢ ـ ١٣٧٠هـ، الناشر: دار الذخائر ـ قم إيران.

(٢) كتاب سليم بن قيس،ص٤٠٥، تحقيق محمد باقر الأنصاري. وسليم بن قيس الهلالي من خواص أصحاب الإمام أمير المؤمنين والإمامين الحسنين والإمام زين العابدين والإمام الباقر عليهم السلام

فيه أنّ عليّاًعليه السلام هو أفضل أفراد الأمة من حيث العلم والشجاعة والعبادة وغيرها من الصفات الكمالية ـ وهذا ما سنتطرّق إليه لاحقاً ببحث مستقلّ إن شاء الله ـ بشهادة الله ورسوله صلى الله عليه وآله والصحابة.

الجواب الثامن: اعتراف أبو بكر نفسه بعدم الأهلية للخلافة

لقد صحّ عن أبي بكر قوله: «وليتكم ولستُ بخيركم، ولعلّكم تطلبوني بعمل نبيكم(صلى الله عليه وسلم) ولست هناك، إنَّ نبيّكم(صلى الله عليه وسلم) كان يعصم بالوحي، وإنّ لي شيطانا يغويني، فإذا رأيتموني أُحسِن فأعينوني، وإذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني أن لا أصيب من أَبْشارِكم وأعراضكم»[1].

وأمّا القول بأنّ ذلك كان لأجل التواضع وهضم النفس، فهو رجم بالغيب، ومع الشك لابدّ من حمله على الحقيقة لا المجاز.

الجواب التاسع: عدم إرادة أهليته للخلافة

إنّه قد يُراد من الأهلّية معنىً ينسجم مع عدم الاستحقاق للخلافة.

وتوضيح ذلك:

إنّ الفتن التي عصفت بالمسلمين كادت تقضي على أصل الدين، فكان الأمر يدور بين الحفاظ على الدين وبين المطالبة بالخلافة ولو بالقوّة، ومما لا شكَّ فيه أنّ عليّاًعليه السلام لن يختار إلّا ما يوجب الحفاظ على بيضة الدين ولو

(١) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٢، ص٤٦٠؛ البداية والنهاية، ابن كثير، ج٦، ص٣٣٤ الزيلعي تخريج الأحاديث والآثار، ج١، ص٤٨٢. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٣، ص٢١٢. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٣٠، ص٣٠٣.

استوجب ذلك تولّي الأمر من لا يستحقّه، فالأهلية بلحاظ هذه الظروف.

والقرينة على ذلك احتجاج عليٍّ عليه السلام على معاوية، حيث قال له: «فإنّه أتاني كتابك تذكر فيه حسدي للخلفاء وإبطائي، وذلك أنّه لّما قبض النبي صلى الله عليه وآله واختلفت الأمة قالت قريش: منا الأمير، وقالت الأنصار: بل منا الأمير، فقالت قريش: محمد صلى الله عليه وآله منا ونحن أحق بالأمر منكم، فسلّمت الأنصارُ لقريشٍ الولايةَ والسلطان، فإنّما تستحقّها قريش بمحمَّدٍ صلى الله عليه وآله دون الأنصار، ونحن أهل البيت أحقُّ بهذا من غيرنا.... وقد كان أبوك أبو سفيان جاءني في هذا الوقت الذي بايع الناس فيه أبا بكر، فقال لي: أنت أحق بهذا الأمر من غيرك وأنا يدك على من خالفك، وان شئت لأملأنّ المدينة خيلاً ورجلاً على ابن أبي قحافة، فلم أقبل ذلك، فكنتُ أنا الذي أَبَيت عليه مخافةَ الفرقة بين أهل الإسلام، فإن تعرفْ من حقّي ما كان أبوك يعرفه لي فقد أصبت رشدك، وإن أبيت فها أنا قاصد إليك والسلام»[1].

فقوله عليه السلام: «فكنت أنا الذي أبيتُ عليه مخافةَ الفرقة بين أهل الإسلام» واضح فيما يصبو إليه كلام الإمام عليه السلام المتقدّم على فرض صدوره منه، وهذا قرينة على أنّ المراد من الأهلية هو ما ذكرناه لك، أي أنّا رأيناه أهلاً لذلك إذا كان رفضاً له يسبّب هدمَ الإسلام، فهو أهون الشَّرَّين.

الخبر الخامس: إنّ الله قد جمع الناس بعد نبيهم على خيرهم

قال إلهي ظهير: «وأورد مثل هذه الرواية علم الهدى للشيعة في كتابه الشافي، عن أمير المؤمنين عليه السلام لما قيل له: ألا تُوصي؟ فقال: ما أوصى رسول الله فأُوصي، ولكن إذا

(١) الفتوح لأحمد بن أعثم الكوفي، ج٢، ص٥٨٨.

أراد الله بالناس خيراً فسيجمعهم على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيّهم على خيرهم»[١].

المناقشة:

١ـ هذه الرواية وإن أوردها السيّد المرتضى (علم الهدى) في الشافي، ولكن لا يعني أنّه يعتقد بصحتها، وإنّما أوردها للردّ عليها، وإلهي ظهير يأتي بها هنا ليستدل بها، ويقول: إنّها واردة عن طريق الشّيعة!! وهو من أساليب التدليس التي يستخدمها لإيهام القارئ واستغفاله.

فهو يقول من جهة: إنّي سوف آتي بروايات من كتب الشّيعة لإثبات ما أدّعيه، ثمّ يأتي هنا برواية أصلها في مصادر السنة لا أنّها رواية شيعية، بل ينقلها علماء الشّيعة في كتبهم لأجل الردّ عليها، وحينئذ لا يصحّ الاحتجاج بها على الشيعة. فصنيع إحسان ظهير كصنيع من يقول أنّه ورد في القرآن أنّ محمّداً ليس رسولاً، لقوله تعالى﴿لَسْتَ مُرْسَلاً﴾، حيث يقتطعه من قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً﴾.

وبعبارة مختصرة: إنّ هذه الرواية مما لا يصحّ الاحتجاج بها على الشّيعة، لأنّها من روايات السُنّة أنفسهم، وغير مروّية في كتب الحديث عند الشّيعة.

٢ـ إنَّ الحديث مما يُقطع بعدم صدوره عن عليعليه السلام؛ لأنه كيف يقول ذلك والروايات متواترة وواضحة الدلالة على النص عليهعليه السلام،كحديث الغدير، وحديث الثقلين، وحديث المنزلة، وغيرها، ومما يزيد الإنسان يقيناً بوضعها هو دلالتها على أفضلية أبي بكر على

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٥١.

عليٍّ عليه السلام، وهو ممّا تكذّبه الروايات الصحيحة والصريحة في أفضلية عليه السلام عليٍّ سائر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله:

وقد تقدّم طرف من تلك الروايات في هذا الكتاب بما لا يدع أيّ مجال للشكّ عند بيان أفضليته عليه السلام حتى على الملائكة والأنبياء فضلاً عن غيرهم.

الخبر السادس: إنّ الخليفتين إماما الهدى وشيخا الإسلام

قال إلهي ظهير: «فهذا هو علي بن أبى طالب رضي الله عنه يتمنّى لشيعته وأنصاره أن يوفّق الله لهم رجلاً خيّراً صالحاً كما وفّق للأمة الإسلامية المجيدة بعد أن اصطدموا بوفاة النبي صلى الله عليه وآله برجل خيّر صالح، أفضل الخلائق بعد نبيه صلى الله عليه وآله، بأبي بكر الصديق رضي الله عنه إمام الهدى، وشيخ الإسلام، ورجل قريش، والمقتدى به بعد رسول الله صلى الله عليه وآله حسب ما سمّاه سيد أهل البيت زوج الزهراء رضي الله عنهما، كما رواه السيد مرتضى علم الهدى في كتابه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: إنّ رجلاً من قريش جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: سمعتك تقول في الخطبة آنفا:(اللهم أصلحنا بما أصلحت به الخليفتين الراشدين)، فمن هما؟ قال:(حبيباي وعمّاي أبو بكر وعمر، إماما الهدى، وشيخا الإسلام، ورجلا قريش، والمقتدى بهما بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، من اقتدى بهما عُصم، ومن اتّبع آثارهما هُدي إلى صراط مستقيم»[1].

المناقشة

إنّ هذه الرواية جاءت من طرق أهل السُنّة أيضاً ولم يوردها الشّيعة في

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٥١؛ نقلاً عن كتاب تلخيص الشافي للشيخ الطوسي، ج٢، ص٤٢٨.

أيٍّ كتاب من كتب الحديث عندهم، وإنّما أوردها السيّد المرتضى في كتابه الشافي ضمن كلام القاضي عبد الجبار المعتزلي الذي استدلّ بها وبروايات أخرى من طرق أهل السُنّة لإثبات صحّة خلافة أبي بكر، وكتاب الشافي كما هو معلوم لمن له أدنى اطّلاعٍ كُتِبَ للردّ على القاضي عبدالجبار المعتزلي، فكان يأتي بنص كلامه ثمّ يردّ عليه، وإلهي ظهير أخذ الرواية من كلام القاضي عبد الجبار وأوهم القارئ أنّ الرواية جاء بها السيّد المرتضى، فجاء ليحتجّ بها على الشّيعة، ويزعم أنّها من كتبهم، فيالها من بضاعة خاسرة، واستخفافٍ بعقول الناس! وإنّ ما قام به الشيخ الطوسي هو مجرّد تلخيص لكتاب الشافي لأستاذه السيّد المرتضى.

مضافاً إلى أنَّ علائم الوضع والكذب على هذه الرواية واضحة، فكيف يصدّق الإنسان المنصف بأنّ من يقتدي بأبي بكر فقد عُصِمَ، وهو القائل كما في الحديث الذي تقدم: **«ولعلّكم تطلبوني بعمل نبيكم ﷺ ولست هناك، إنّ نبيكم ﷺ كان يُعصم بالوحي، وإنّ لي شيطانا يغويني، فإذا رأيتموني أحسن فأعينوني، وإذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني أن لا أصيب من أبشاركم وأعراضكم»**[1].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق، تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٣٠، ص٣٠٤، تحقيق:علي شيري، عام ١٤١٥، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت لنعم ما قال الشاعر:

وقالوا رسول الله ما اختار بعده ... إماماً ولكنّا لأنفسنا اخترنا

أقمنا إماماً إن أقام على الهدى ... أطعنا وإن ضَلَّ الهداية قوَّمنا

فقلنا: إذن أنتم إمام إمامكم ... بحمد من الرحمن تهتم وماتهنا

(١) يونس، ٣٥.

وهل يقبل من له أدنى درجات الإنصاف أن يقتدي عليٌّ عليه السلام بأبي بكر وعمر، وهو من أهل البيت الذين اذهب الله عنه الرجس وطهّرهم تطهيراً، والذين هم أعلم الناس بكتاب الله، وأحبّ الخلق إليه، وأقربهم، وهم عدل القرآن، وحبل الله الممدود بين الأرض والسماء، وسفينة النجاة، وإنّ من أعرض عنهم غرق وضل في وديان الحيرة والجهالة.

﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[1].

وهذه المصادر كلّها تشهد على احتياجها إلى أمير المؤمنين عليه السلام في المشكلات والمعضلات، وعدم احتياجه إليها ولا إلى غيرهما، فأي اقتداء له بهما؟ وأيّ اتّباع منه لمن كانوا عيالاً عليه؟ وقد سئل بعضهم عن دليل تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الصحابة، فقال: استغناؤه عن الكُلّ، واحتياج الكُلِّ إليه.

وبالجملة: فإنَّ هذه الرواية مما لا معنى للاحتجاج بها على الشّيعة، وهي من الروايات المقطوعة الكذب، والتي يكذّبها القرآن والسُنّة والعقل والتاريخ؛ لأنَّ أبا بكر وعمر وسائر الصحابة مأمورون بالاقتداء بأهل البيت عليهم السلام واتّباعهم والرجوع إليهم، وليس الأمر بالعكس كما هو مقتضى هذه الرواية.

الخبر السابع: إن الخليفتين خير الأمة بعد نبيها

وممّا استشهد به على رضا علي عليه السلام عن أبي بكر وعمر، هو ما ادّعاه أنّ

عليّاً عليه السلام قال في خطبة له ذكرها السيد المرتضى في كتابه الشافي: **«إن خير هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر وعمر، ولم لا يقول هذا وهو الذي روى إنّنا كنا مع النبي صلى الله عليه وآله على جبل حراء إذ تحرك الجبل، فقال له: قرّ، فإنّه ليس عليك إلّا نبي وصدّيق وشهيد»**[1].

المناقشة

١ـ أما ما ذكره من أنّ السيد المرتضى قد روى في خطبة رواها عن علي عليه السلام، قال فيها: (إنّ خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر)، فهو كذب على السيد المرتضى عليه الرحمة، إذ أنّه عليه الرحمة كان في معرض الردّ على القاضي عبد الجبار، وبمقتضى الردِّ نَقَلَ الكلام المراد الردّ عليه، غير أنّ إلهي ظهير قام بنقل ما ذكره القاضي وأورده السيد المرتضى للرد عليه، ناسباً قول القاضي للسيد المرتضى!!

والحال ليس كذلك، بل هو من كلام القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني صاحب كتاب (المغني في التوحيد والعدل)، الذي ألّف كتاباً وجعل الجزء الأخير منه في الإمامة وقد فند السيد المرتضى رحمه الله آراءه الباطلة، وكم من فرقٍ بين أن يُنقَلَ الكلام للردّ عليه، وبين نقله مع تبنّيه وقبوله.

وإليك نص ما أجاب به السيد المرتضى لتكون على بيّنة من الأمر، حيث قال: **«إن هذا الخبر قد روي على خلاف هذا الوجه، وأوردت له مقدمة أسقطت عنه ليتمّ الاحتجاج به، وذاك أنّ معاذ بن الحرث الأفطس حدّث عن جعفر بن عبد الرحمن**

(١) الشّيعة وأهل البيت، أحسان إلهي ظهير، ص٥٢.

البلخي، وكان عثمانياً ـ أي يفضّل عثمان على أمير المؤمنين عليه السلام ـ قال: أخبرنا أبو خباب الكلبي ـ وهو عثماني أيضاً ـ أنّ الشعبي ورأيُهُ في الانحراف عن أهل البيت عليهم السلام معروف، قال: سمعت وهب بن أبي جحيفة، وعمرو بن شرحبيل، وسويد بن غفلة، وعبد الرحمن الهمداني، وأبا جعفر الأشجعي، كلهم يقولون: سمعنا علياً عليه السلام على المنبر يقول:(ما هذا الكذب الذي يقولون: ألا إنّ خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر»؟!.

فإذا كانت هذه المقدّمة قد رواها من روى الخبر ممّن ذكرناه مع انحرافه وعصبيّته فلا يلتفت إلى قول من أسقطها، فالمقدّمة إذا ذُكِرَت لا يكون في الخبر احتجاج لإلهي ظهير، بل يكون فيه حجّة عليه؛ لأنّه ووفقاً لهذه المقدّمة التي أسقطت من الخبر؛ معناه أنّه عليه السلام أراد أن يذّم الجماعة، فخاطبهم بذلك مزدرياً باعتقادهم، فكأنّه قال: ألا إنّ خير هذه الأمة بعد نبيها في اعتقاد الكاذبين وفيما يذهبون إليه هم فلان وفلان، من قبيل قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثمّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفاً﴾[1]، ولم يكن إلهه حقيقة، بل كان كذلك باعتقاده، وكم له من نظير في كتاب الله، قال تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[2]، أي أنت كذلك عند نفسك وبين قومك»[3].

٢ـ ذكرنا في مواضع عديدة القول بعدم صحّة الاحتجاج على الخصوم إلّا من خلال مصادرهم المعتبرة، ومن خلال الروايات التي يعتقدون

---

(١) طه: ٩٧.

(٢) الدخان: ٤٩.

(٣) لاحظ الشافي في الإمامة: السيد المرتضى،ج٣، ص١١٢ـ ١١٣، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب والسيد فاضل الميلاني، ط٢عام ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م، طبع ونشر: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.

بصحّتها ووصولها عن طريق رواتهم، أما الاحتجاج عليهم بروايات لا يرون حجّيتها فلا قيمة له عندهم؛ والرواية بهذا المضمون لم تنقل أصلاً من طرق الشّيعة، فلا تكون حجّة عليهم.

ثالثاً: دعوى رضا الإمام الحسن عليه السلام عن أبي بكر

قال إلهي ظهير: «هذا ويقول ابن أمير المؤمنين عليّ ألا وهو الحسن نعم! الحسن بن علي ـ الإمام المعصوم الثاني عند القوم، والذي أوجب الله اتّباعه على القوم حسب زعمهم ـ يقول في الصدّيق، وينسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: إنّ أبا بكر منّي بمنزلة السمع»[1].

المناقشة

إنّ إلهي ظهير قد قطّع الرواية الموجودة في كتاب عيون الأخبار ومعاني الأخبار للشيخ الصدوق رحمه الله، فنقل جزءاً منها وترك الجزء الأهم المتمّم لها، والذي يتّضح به المعنى الذي يريد أن يبيّنه الإمام عليه السلام.

واليك نص الرواية لكي تعرف كيف أنّه دلس على القارئ واستغفله ليوحي له بخلاف المقصود:

قال الشيخ الصدوق:(حدثنا أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدّقاق رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا سهل بن زياد الآدمي، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، قال: حدثني سيدي علي بن محمد بن علي الرضا، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٣.

الرضا، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليهما السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ أبا بكر منّي بمنزلة السمع، وإن عمر منّي بمنزلة البصر، وإنّ عثمان منّي بمنزلة الفؤاد، قال: فلما كان من الغد دخلتُ إليه وعنده أمير المؤمنين عليه السلام وأبو بكر وعمر وعثمان، فقلت له: يا أبتِ سمعتك تقول في أصحابك هؤلاء قولاً فما هو، فقال صلى الله عليه وآله: نعم، ثمّ أشار إليهم فقال: هم السمع والبصر والفؤاد، وسيُسألون عن وصيِّي هذا، وأشار إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، ثمّ قال: إن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[1]، ثمّ قال عليه السلام: وعزَّةِ ربِّي إنّ جميع أمّتي لموقوفون يوم القيامة ومسؤولون عن ولايته، وذلك قول الله عز وجل: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾[2][3].

هذا، مع أنّ الرواية ضعيفة بسهل بن زياد الذي ضعّفه علماء رجال الشيعة، فقال النجاشي: «**سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه. وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلّو والكذب، وأخرجه من قمّ إلى الري وكان يسكنها**»[4]، وقال الشيخ الطوسي: «**سهل بن زياد الادمي الرازي، يكنى أبا سعيد، ضعيف**»[5].

(١) الإسراء، ٣٦.

(٢) الصافات، ٢٤.

(٣) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج٢، ص٢٨٠، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، عام: ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان.

(٤) رجال النجاشي، ص١٨٥.

(٥) فهرست الشيخ الطوسي، ص١٤٢.

وحاصل الكلام:

إنّ الرواية ضعيفة سنداً وفق مباني الشيعة الرجاليّة، ومجرّد ورود رواية في كتب الشيعة لا يعني أنها حجّة حتى ولو كانت ضعيفة، فالأمر ليس كما هو في الصحيحين من التقديس الأعمى والالتزام بكلّ روايتهما، بل هناك روايات صحيحة وأُخرى ضعيفة، والأخيرة لا يحتجّ بها.

ومن جهة الدلالة فقد عرفت أنَّ الرواية مقطّعة، وأنّها بصدد بيان معنى آخر يوضّحه المقطع الآخر الذي حذفه إلهي ظهير، فالنصّ بملاحظة المقطع الذي حذفه يوضّح أن الإمام عليه السلام بيَّن عن النبي صلى الله عليه وآله أنّ أبا بكر وعمر وعثمان لشدّة وقوفهم على أدلّة ولاية عليّ وإمامته واحقيته، صاروا كالسمع والبصر والفؤاد في الوقوف على حقيقة الأمر، ولكنهم لم ينصاعوا﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ...﴾، فيكون ذلك حجّة عليهم، كما أنَّ سمع الإنسان وبصره وفؤاده حجّة عليه يوم القيامة، فإنّهم سمعوا ما قاله النبيّ صلى الله عليه وآله في حق علي، وأبصروا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقرّب علياً عليه السلام ويقدّمه على غيره من الصحابة، وعقلوا ذلك، ثمّ أنكروا حقّه بالخلافة.

هذا بحسب النص الموجود في كتب الشيعة، أمّا الحديث الموجود في كتب الحديث عند السُنّة فهو ضعيف، كما اعترف بذلك كبار علماء الحديث من أهل السُنّة:

فقد قال المقدسي: «**إن أبا بكر وعمر من الإسلام بمنزلة السمع والبصر، فيه**

الوليد بن الفضل[1]، كان يضع الحديث»[2].

وقال ابن حبان في كتاب المجروحين: «الوليد بن الفضل العنزي: شيخ يروي عن عبد الله بن إدريس وأهل العراق المناكيرَ التي لا يشكُّ من تبحّر في هذه الصناعة أنّها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال إذا انفرد. وهو الذي روى عن ابن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث رجالاً إلى البلدان يدعون الناس إلى الإسلام، فقال رجل: لو بعث أبا بكر وعمر؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر وعمر لا غنى عنهما إنّ أبا بكر وعمر في الإسلام بمنزلة السمع والبصر من الإنسان. أخبرناه محمد بن علي بن العباس المروزي بالبصرة، قال: حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا الوليد ابن الفضل»[3]. فَمَثَّل لوضعه بهذه الرواية المختلفة.

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب:(عن المطلب بن عبد الله أحمد بن

---

(١) للوليد بن الفضل موضوعات كثيرة في كتب الحديث للسنة التي أشار إليها العلماء عندهم: منها:(إن الله تعالى اختارني، واختار أصحابي، فجعلهم أصهاري، وجعلهم أنصاري، وإنه سيجيء في آخر الزمان قوم ينتقصونهم، ألا فلا تناكحوهم، ألا ولا تنكحوا إليهم، ألا ولا تصلوا معهم، ألا ولا تصلوا عليهم، عليهم حلت اللعنة)، ومنها:(الزبير ابن عمتي وحواري من أمتي)، ومنها:(عن عمار بن ياسر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمار أتاني جبريل آنفا فقلت له يا جبريل حدثني بفضائل عمر في السماء قال لو حدثتك بفضائل عمر في السماء مثل ما لبث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما ما نفدت فضائل عمر وان عمر حسنة من حسنات أبي بكر) وغيرها من الموضعات التي أشار إليها علماء الحديث من السُنّة. وغيرها من الروايات التيي وضعها الوليد بن الفضل

(٢) معرفة التذكرة، المقدسي، ج١، ص١١٩، تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، ط١، عام ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.

(٣) كتاب المجروحين، ابن حبان، ج٣، ص٨٢، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

حنطب، عن أبيه، عن جده: أنّ النبي قال لأبي بكر وعمر: هذان منّي بمنزلة السمع والبصر من الرأس. فليس له غير هذا الإسناد، والمغيرة أحمد بن عبد الرحمن هذا هو الخزامي ضعيف وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأي؛ ذلك ثقة في الحديث حسن الرأي[١].

وقال ابن حجر: «**وقال أبو عمر:... وله(أي عبد الله بن حنطب) في فضائل أبي بكر وعمر حديثٌ مضطرب لا يثبت**»[٢].

وهكذا يتّضح أنّ الحديث الموجود في كتب الشّيعة قد قطعه إلهي ظهير من سياقه، فأعطى معنى غير المعنى المقصود من الحديث؛ لأجل التدليس على القارئ، وما موجود في كتب السُنّة فهو من الموضوعات كما اعترف بذلك علماؤهم على ما عرفت.

رابعاً: دعوى رضا الإمام زين العابدين عليه السلام عن أبي بكر

قال إلهي ظهير: «**وأما الإمام الرابع للقوم علي بن الحسن بن علي، فقد روي عنه أنه جاء إليه نفر من أهل العراق، فقالوا في أبى بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلمّا فرغوا من كلامهم قال لهم: ألا تخبروني أنتم ﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِّ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللهَّ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ**

---

(١) الاستيعاب، ابن عبد البر، ج١، ص٤٠١، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، عام: ١٤١٢، الناشر: دار الجيل.

(٢) الإصابة، ابن حجر، ج٤، ص٥٦، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط١، عام: ١٤١٥، الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت.

الصَّادِقُونَ﴾[١]، قالوا: لا، قال: فأنتم ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[٢]؟ قالوا: لا، قال: أما أنتم قد تبرأتم أن تكونوا من أحد هذين الفريقين، وأنا أشهد أنكم لستم من الذين قال الله فيهم، ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾[٣]، أَخْرُجُوا عنّي، فَعَلَ اللهُ بكم»[٤].

المناقشة

نقل إلهي ظهير هذه الرواية من كتاب كشف الغمة للإربلي[٥] مع تحريف بعض ألفاظها، وعلى كلّ حال نجيب على الاستشهاد بهذه الرواية بما يلي:

١ـ إنّ هذه الرواية غير مسندة، ويرسلها إلى الإمام عليه السلام من دون أن يشير إلى رجالها، فيقول رأساً: (وقدم عليه نفر من أهل العراق فقالوا...)[٦]، فكيف يعتمد على رواية ليس فيها أيُّ راوٍ، ولا طريق؟ ومجرّد كون الكاتب من الشّيعة لا يصيّر الرواية صحيحة، خصوصاً وأنّها لم تُذكر في أيِّ كتابٍ من كتب الحديث المعتبرة عند الشّيعة كالكتب الأربعة ونحوها.

نعم، قد ذكرت في كتب السُنّة، وقد أخرجها الأصفهاني في حلية

(١) الحشر، ٨.
(٢) الحشر ٩.
(٣) الحشر، ١٠.
(٤) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٤.
(٥) انظر: كشف الغمة، الاربلي، ج٢، ص٢٩١، الناشر: دار الأضواء ـ بيروت ـ لبنان.
(٦) انظر المصدر السابق نفسه.

الأولياء، وهي علاوة على عدم كونها حجة على الشّيعة لكونها من روايات العامة، فهي ضعيفة وسندها كما يلي:

(حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الوهاب، قال: ثنا محمد بن إسحاق السَّرَّاج، قال: ثنا أبو مصعب، قال: ثنا إبراهيم بن قدامة، وهو ابن محمد بن حاطب، عن أبيه، عن علي بن الحسين، قال: أتاني نفر من أهل العراق فقالوا في أبي بكر...)[١].

وفيه: إبراهيم بن قدامة، قال الذهبي: **«إبراهيم بن قدامة الجمحي، مدني لا يعرف، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: كان يقلّم أظفاره ويقصّ شاربه قبل أن يخرج إلى الجمعة، رواه البزار من رواية عتيق بن يعقوب عنه، وهو خبر منكر، قال البزار: إبراهيم ليس بحجة، انتهى. وذكره ابن القطان فقال: إبراهيم لا يُعرَفُ البتَّةَ...»**[٢].

٢ـ إنَّ هذه الرواية على فرض صحّتها إنّما تدلّ على أنَّ هؤلاء المخاطبين من أهل العراق ليسوا من مصاديق الآيات التي ذكرها الإمام زين العابدين عليه السلام، ولا يدلَّ على أن الثلاثةَ مشمولون بها، بل ويدل على عدم شمولها لأبي بكر؛ لأنّه لم يكن من الفقراء كما هو معلوم بالضرورة، فكيف يشمله قوله تعالى ﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ﴾؟

٣ـ من أين عرف إلهي ظهير أنَّ هؤلاء الذين وقعوا على الثلاثة ليسوا من عيون السلطة الأموية الجائرة التي كانت تترّبص بأهل البيت عليهم السلام، وكانت

---

(١) حلية الأولياء، ج٣، ص١٣٧.

(٢) لسان الميزان، الذهبي، ج١، ص٩٢، ط٢، عام: ١٣٩٠ ـ ١٩٧١ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان.

تسبّهم على منابر المسلمين، وقد كان الإمام زين العابدين يعيش تحت رقابة خاصة فُرِضَت عليه بعد استشهاد أبيه الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء، خصوصاً في عهد عبد الملك وابنه الوليد، الذين ارتكبوا من الجرائم والمجازر بحق المسلمين ما لم يرتكبه فرعون بحق بني إسرائيل

قال الجصاص وهو من أكابر علماء السُنّة: «ولم يكن في العرب ولا آل مروان أظلم ولا أكفر ولا أفجر من عبد الملك، ولم يكن في عمّاله أكفر ولا أظلم ولا أفجر من الحجّاج. وكان عبدُ الملك أوّلَ من قَطَعَ أَلْسِنَةَ الناس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صعد المنبر فقال:(إنّي والله ما أنا بالخليفة المستضعف - يعني عثمان - ولا بالخليفة المُصانع - يعني معاوية - وإنّكم تأمروننا بأشياء تنسونها منه في أنفسكم، والله لا يأمرني أحدٌ بعد مقامي هذا بتقوى الله إلّا ضربت عنقه!»[1].

وأخرج أحمد بن حنبل بسنده:(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: ولد لأخي أمِّ سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم غلامٌ فسمَّوه الوليد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: سمّيتموه بأسماء فراعنتكم ليكوننَّ في هذه الأمة رجل يقال له الوليد، لَـهُوَ شَرّ على هذه الأمة من فرعون لقومه»[2].

وأخرج الحاكم: «عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ولد لأخي أم سلمة غلامٌ فسموه الوليد، فذُكِر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: سمّيتموه بأسامي فراعنتكم؟! ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد، هو شر على هذه الأمة من فرعون على قومه.

(١) أحكام القرآن، الجصاص، ج١، ص٨٦، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط١، عام: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٢) مسند أحمد، أحمد بن حنبل، د١، ص١٨، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان.

قال الزهري: إِن استُخلِف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلّا فالوليد بن عبد الملك»[١]، ثمّ قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

فكيف يمكن للإمام عليه السلام في ظلّ الأجواء الرهيبة لحكّام بني أمية أن يجعل لهم حجة عليه، ويقرّ الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان، فلو لم يكن هؤلاء الأشخاص من عيون السلطة الأموية، وأنّ تصرّفهم لم يكن مرضياً له عليه السلام لقام الإمام عليه السلام بهدايتهم وبيان خطئهم، ولم يُعهد من الإمام عليه السلام ـ الذي يعترف الكلّ بحلمه ـ أن يطرد أحداً من مجلسه، بل كان يهدي الضال، ويعلّم الجاهل، ويعفو عن المسيء، فانظر إلى ما نقله الطبري: **«حدثني محمد بن عمارة، قال: ثنا إسماعيل بن أبان، قال: ثنا الصباح بن يحيى المري، عن السدّي، عن أبي الديلم، قال: لما جيء بعلي بن الحسين رضي الله عنهما أسيراً، فأقيم على درج دمشق، قام رجل من أهل الشام فقال: الحمد لله الذي قتلكم واستأصلكم، وقطع قَرْنَي الفتنة، فقال له علي بن الحسين رضي الله عنه: أقرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: أقرأت آل حم؟ قال: قرأت القرآن ولم أقرأ آل حم، قال: ما قرأت: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾؟ قال: وإنكم لأنتم هم؟ قال: نعم»[٢].**

٤ـ لو كان هذا الموقف يعبّر عن عدم رضا الإمام زين العابدين عليه السلام من النيل من الثلاثة، لذكرهم بشكل صريح، وقال لهؤلاء الذين نالوا منهم: إنّ

---

(١) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٤، ص٤٩٤، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

(٢) جامع البيان، ابن جرير الطبري، ج٢٥، ص٣٣، تقديم: الشيخ خليل الميس/ ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، عام: ١٤١٥ ـ ١٩٩٥ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان. وذكر هذه الرواية الثعلبي وابن كثير و الحسكاني والسيوطي وغيرهم.

أبا بكر قد ورد فيه من الفضل كذا وكذا، وإنّ عمر وعثمان كذلك، مع أنّنا نرى أنّ الإمام لم يفعل ذلك، بل ذكر آيات كريمة، وقال لهم: أنتم لستم من مصاديق هذه الآيات، ولم يقل لهم: إنّ هؤلاء الثلاثة من مصاديقها.

خامساً: دعوى رضا الإمام الباقر عليه السلام عن أبي بكر

الخبر الأول: دلالته على عدم إنكار الإمام الباقر عليه السلام لفضل الشيخين

قال إلهي ظهير: «ويروي الطبرسي عن الباقر، أنه قال: ولست بمنكرٍ فضلَ أبي بكر، ولستُ بمنكرٍ فضلَ عمر، ولكنَّ أبا بكر أفضلُ من عمر»[1].

المناقشة

لكي يتضح الجواب على ما ذكره، نأتي بالرواية كما ذكرها الطبرسي رحمه الله لا كما ذكرها هو بشكل مُقَطَّع، فقد أورد الطبرسي في كتابه الاحتجاج مايلي: «وروي: أنَّ المأمون بعدما زوّج ابنته أم الفضل أبا جعفر، كان في مجلسٍ وعنده أبو جعفر عليه السلام ويحيى بن أكثم وجماعة كثيرة، فقال له يحيى بن أكثم: ما تقول يا بن رسول الله في الخبر الذي روي: أنّه (نزل جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وقال: يا محمد إن الله عز وجل يُقْرِؤُكَ السلام ويقول لك: سل أبا بكر هل هو عنّي راض فإني عنه راض»؟. فقال أبو جعفر عليه السلام: لستُ بمنكرٍ فضلَ أبي بكر، ولكن يجب على صاحب هذا الخبر أن يأخذ مثال الخبر الذي قاله رسول الله صلى الله عليه وآله في حجَّة الوداع: «قد

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٥.

كثرت عَلَيَّ الكذَّابة وستكثر بعدي، فمن كذب عَلَيَّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار، فإذا أتاكم الحديث عنّي فاعرضوه على كتاب الله وسنّتي، فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوا به، وما خالف كتاب الله وسنّتي فلا تأخذوا به»، وليس يوافق هذا الخبر كتاب الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[1]، فالله عزّ وجلّ خَفِيَ عليه رضاء أبي بكر من سخطه حتى سأل عن مكنون سره؟! هذا مستحيل في العقول. ثمّ قال يحيى بن أكثم: وقد روي: **(أن مثل أبي بكر وعمر في الأرض كمثل جبرئيل وميكائيل في السماء)....**»[2].

وحينئذٍ نقول:

١ـ إنّ الرواية كما هو واضح مروّية عن الإمام الجوادعليه السلام، وهو ينسبها إلى الإمام الباقرعليه السلام، وهذا يدل على مدى جهل إلهي ظهير، فإنّ الإمام الباقرعليه السلام قد عاش في زمان الدولة الأموية، والحال أن الطبرسي ينقل مناظرة جرت في زمان المأمون الذي هو من خلفاء الدولة العباسية بين الإمام الجوادعليه السلام المكنى بأبي جعفر الثاني وبين يحيى بن أكثم قاضي القضاة بمحضر الخليفة العباسي المأمون، فإذا كان الجهلُ قد بلغ به إلى هذا الحدَّ فكيف يتصدّى للردّ على عقائد الشّيعة وهو لا يعرف حتى أئمّتهم الّذين يعرفهم القاصي والداني؟

(١) ق، ١٦.

(٢) الاحتجاج، ج٢، ص٢٤٩.

٢ـ إلهي ظهير كعادته قد قَطَعَ الرواية بما يخلّ بالمعنى، وساقه إلى معنى آخر خارج عن المقصود، فالرواية التي ينقلها الطبرسي في الاحتجاج عبارة عن مناظرة بين الإمام الجواد عليه السلام وبين يحيى بن أكثم، واردة في مقام تكذيب ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله من روايات مخالفة للكتاب والسُنّة والعقل في مدح أبي بكر وعمر، وليس فيها ما يدّل على رضا الإمام الجواد عليه السلام عن أبي بكر وعمر، لا من بعيد ولا من قريب، وقوله:(ولست بمنكرٍ فضلَ أبي بكر)وكذلك قوله:(ولستُ بمنكرٍ فضلَ عمر)، ليس في مقام أنّه عليه السلام يرى فضلاً لهما، بل يريد أن يقول ليحيى بن أكثم: إنّي لست في مقام إنكار فضل أبي بكر وعمر وذمّهما بل في مقام تكذيب ما يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وآله من روايات في فضلهما، وبين المقامين فرقٌ واضح، لكنّه قد يخفى عن مثل إلهي ظهير الذي لا يميّز بين الإمام الباقر عليه السلام والإمام الجواد عليه السلام

وبعبارة أخرى: إنّ الإمام الجواد عليه السلام عندما كان يتصدّى للردّ على الروايات المكذوبة التي يحتج بها يحيى بن أكثم فإنّه ربما يتوهّم السامع أنَّ الإمام عليه السلام في مقام الذم، فأراد أن يدفع هذا التوهّم ويقول لهم: إنّي لست بصدد ذمّ أبي بكر وعمر وإنكار فضلهما، بل بصدد ردّ الأكاذيب المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله في فضلهما، فكأنَّ الإمام عليه السلام يقول: لا تقولوا لأنّي معادٍ للشيخين فإني أنكرت هذا الحديث لأنّه كذب، ويتبيّن كذبه من خلال عرضه على الكتاب، فهو كذب بغضّ النظر عن فضلهما وعدم فضلهما.

فهذا الفهم المغلوط والمعوج لكلام الإمام عليه السلام ناشئٌ عن التقطيع المخلّ، وبطبيعة الحال فإِنَّ الكلام عندما يُخرَجُ عن سياقه وتحذف

القرائن المكتنفة به سوف يعطي معنىً آخر قد يكون نقيض المعنى المقصود لدى المتكلّم، فنحن لسنا ضدَّ التقطيع الذي لا يخلّ بالمعنى، والذي له أغراض عقلائية، كالاختصار وغيره من الأغراض، ولكن نحن ضد التقطيع الذي يهدف إلى تشويه المعنى وحذف القرائن؛ لأنّه أسلوب غير علمي وغير أخلاقي في نفس الوقت، ويلجأ إليه كلُّ من تنقصه الحجّة والدليل.

٣ـ دلالة الرواية على عكس مراد إلهي ظهير، لأنَّ الفضل الذي ادُّعي لأبي بكر وعمر، لابدّ أن يكون له منشأ وأدلة تدلّ عليه، والحال أن الروايات الواردة في فضلهما مكذوبة، وقد تصدّى الإمام عليه السلام لإثبات مخالفتها للقرآن والسُنّة والعقل، ولم يتعرّض الإمام عليه السلام لذكر آية أو رواية تدلّ على فضلهما مقابل هذه الروايات المكذوبة، فمنها يفهم أنّ الإمام عليه السلام، قد عَرَّضَ بعدم وجود فضيلة لهما توجب تقدّمهما على أمير المؤمنين عليه السلام الذي امتلئت كتب الحديث عند السُنّة والشيعة بذكر فضائله.

الخبر الثاني: إن أبا بكر صدِّيق

قال إلهي ظهير: «وأما ابن زين العابدين محمد بن علي بن الحسين الملقّب بالباقر ـ الإمام الخامس المعصوم عند الشيعة ـ فسئل عن حلية السيف كما رواه علي بن عيسى الأربلي «كشف الغمة»: عن أبي عبد الله الجعفي، عن عروة بن عبد الله، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عليهما السلام عن حلية السيف؟ فقال: لا بأس به، قد حلَّى أبو بكر الصدّيق سيفه، قال: قلت: وتقول الصِّدِّيق؟ فوثب وثبةً، واستقبل القبلةَ، فقال: نَعَمْ

الصِّدِّيق!!، فمن لم يقل له: الصِّدِّيق، فلا صَدَّق الله له قولاً في الدنيا والآخرة»[1].

المناقشة

١ـ أما من حيث السند فهذا الخبر ساقط عن الاعتبار؛ وذلك لأنه مرسل؛ إذ صاحب كتاب (كشف الغمة)[2] رواه عن (عروة بن عبد الله) الراوي له عن الإمام أبي جعفر عليه السلام، مع أنّ صاحب كشف الغمة متوفّى في عام (٦٧٣هـ)، والإمام الباقر عليه السلام استشهد في عام ١١٤هـ، ورواية المباشر عن الإمام الموجود في رواية كشف الغمة مهما بلغ عمره بالشكل الطبيعي فهو لا يتجاوز (١٢٠ سنة)، وبناء على ذلك، فتوجد فاصلة بين صاحب كتاب كشف الغمة والراوي المذكور لا تقل عن (٣٧٠سنة)، فلا يمكن الاعتماد على الرواية لفقدان الوسائط بين الراوي لها عن الإمام عليه السلام وصاحب كتاب كشف الغمة.

٢ـ لا يوجد من نقلها مَن الشّيعة أصلاً سوى صاحب كتاب كشف الغمة، ولا أثر لها في كتب الشّيعة الحديثية المعتبرة، ولمّا كان الأمر هكذا؛ وكانت الرواية مرسلة ولا يعتمد عليها من طرق الخاصّة، فقد ذكرها إلهي ظهير معتمداً على كتب أهل السنّة، فقد رواها كلٌّ من ابن عساكر[3]

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٥٥.

(٢) كشف الغمة: ابن أبي الفتح الاربلي، ج١، ط٢، سنة الطبع: ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ منشر: دار الأضواء ـ بيروت.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر،ج ٥٤، ص ٢٨٣، تحقيق: علي شيري، سنة الطبع: ١٤١٥، طبع ونشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.

والذهبي[1]، وآخرون وهي بهذه الطرق لا يصحّ الاحتجاج بها على الشّيعة، ولا يصح الاحتجاج عليهم إلّا بما هو صحيح وفقاً لمبانيهم، ولكنّ العجيب من إلهي ظهير أنه رواها عن كتب أهل السنة ومع ذلك رواها مبتورة ومرسلة أيضاً، فلم يأت بكامل السند الموجود في كتبهم، وهذه طريقة أخرى من طرق التدليس.

٣ ـ إنّ آثار الوضع على هذه الرواية واضحة؛ لأنّها تتضمَّن تعليق قبول أعمال العباد من صلاة وصوم وإيمان بالله وكتبه ورسله على مجرّد إثبات وصفٍ لصحابيٍّ من الصحابة، في الوقت الذي لم يُسْمَع من النبيّ صلى الله عليه وآله أو من أحد الصحابة بأن تكون أعمال العبادة معلّقة على مثل إثبات وصفٍ كهذا أو غيره لأحدٍ الصحابة!! وعليه فمن غير المعقول صدور مثل ذلك المعنى عن الإمام الباقر عليه السلام.

سادسا: دعوى رضا الإمام الصادق عليه السلام عن أبي بكر

الخبر الأول: قول النبيّ لأبي بكر: أنت الصدِّيّق

قال إلهي ظهير: «ولم يقل هذا إلّا لأنّ جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله الناطق بالوحي سمّاه الصديق كما رواه البحراني الشيعي في تفسيره (البرهان)، عن علي بن إبراهيم، قال: حدثني أبي، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لمّا كان رسول الله صلى الله عليه وآله في الغار قال لأبي بكر: كأنّي أنظر إلى سفينة جعفر وأصحابه تعوم في البحر، وأنظر إلى

(١) الكتاب: سير أعلام النبلاء: الذهبي، ج٤، ص ٤٠٨، تحقيق: إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط / تحقيق: مأمون الصاغرجي، ط٩، سنة الطبع: ١٤١٣ ـ ١٩٩٣ م، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

الأنصار محبتين(مخبتين خ) في أفنيتهم، فقال أبو بكر: وتراهم يا رسول الله؟ قال: نعم! قال: فأرنيهم، فمسح على عينيه فرآهم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله أنت الصديق»[1].

المناقشة

أولاً: إن الذي ينقله إلهي ظهير عن البحراني في تفسيره لا عين له ولا أثر، فالبحراني يذكر النص التالي: «علي بن إبراهيم، قال: حدثني أبي، عن بعض رجاله، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال:«لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله في الغار، قال لأبي بكر: كأنّي أنظر إلى سفينة جعفر و أصحابه تعوم في البحر، و أنظر إلى الأنصار محتبين في أفنيتهم. فقال أبو بكر: و تراهم، يا رسول الله؟ قال: نعم. قال: فأرنيهم. فمسح على عينيه فرآهم»، وإلهي ظهير قد أضاف إلى هذه الرواية المقطع التالي:«فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: أنتَ الصدِّيق».

وهذا المقطع الذي فيه توصيف لأبي بكر بأنّه الصديّق غير موجود في الرواية التي ذكرها البحراني، وهي إضافة من عنده. وليس ذلك غريباً على إلهي ظهير مثل هذه الإضافات، فإنّه يحذف من الرّواية ما يشاء ويضيف ما يشاء، ثمّ يأتي ويقول إني احتج بروايات القوم، فهذه الإضافة التي أضافها إلى الرواية يعد من الافتراء.

ثانياً: على فرض وجود هذا المقطع الذي أضافه إلهي ظهير، فالرواية ساقطة عن الاعتبار والحجية؛ لأنّها ضعيفة السّند؛ بسبب الرفع إلى أبي عبد الله عليه السلام، وجهالة بعض رجال سندها.

---

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٥٥.

فالرواية عن علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن بعض رجاله، فلا يعلم من هؤلاء الرجال، وهل هم من الثقات أم من المجروحين؟

وعلاوة على ذلك فإنّ هذا البعض المجهول الحال يرفع الرواية إلى الإمام عليه السلام، الأمر الذي يعني وجود واسطة بين البعض وبين الإمام، ولا يعلم ما هي هذه الواسطة.

وعليه فالرواية ضعيفة لا ترتقي إلى مقام الاحتجاج بها، ومثل ذلك لا يصحّ للخصم أن يحتجّ به على خصمه مع العلم بحالها المتقدم.

الخبر الثاني: إن أبا بكر قد أوصى بالخمس عند موته

قال إلهي ظهير: «وروى الكليني في الفروع حديثاً طويلاً ذكر فيه، وقال أبو بكر عند موته حيث قيل له: أوص فقال: أوصي بالخُمس والخمس كثير، فإن الله تعالى قد رضي بالخمس، فأوصى بالخمس وقد جعل الله عز وجل له الثلث عند موته، ولو علم أنَّ الثلث خير له أوصى به، ثمّ من قد علمتم بعده في فضله وزهده سلمان وأبو ذر رضي الله عنهما، فأما سلمان فكان إذا أخذ عطاءَه رفع منه قوته لسنته حتى يحضر عطاؤه من قابل، فقيل له: يا أبا عبد الله أنت في زهدك تصنع هذا وأنت لا تدري لعلك تموت اليوم أو غدا!! فكان جوابه أن قال: مالكم لا ترجون لي البقاء كما خفتم عَلَيَّ الفناء، أما علمتم يا جهلة أنّ النفس قد تلتاث على صاحبها إذا لم يكن لها من العيش ما يعتمد عليه، فإذا هي أحرزت معيشتها اطمأنّت، وأما أبو ذر فكانت له نويقات وشويهات يحلبها، ويذبح منها، إذا اشتهى أهله اللحم، أو نزل به ضيف، أو رأى بأهل الماء الذين

هم معه خصاصة، نحر لهم الجزور أو من الشياه على قدر ما يذهب عنهم بقرم اللحم، فيقسمه بينهم ويأخذ هو كنصيب واحد منهم لا يتفضل عليهم، ومن أزهد من هؤلاء، وقد قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله ما قال.

فأثبت أنّ منزلة الصدّيق في الزهد من بين الأمة المنزلة الأولى، وبعده يأتي أبو ذر وسلمان»[١].

المناقشة

إنّ إلهي ظهير قد فهم من قول الإمام عليه السلام: (ثمّ من قد علمتم بعده في فضله وزهده سلمان وأبو ذر رضي الله عنهما) أنّه عليه السلام يرى أنّ منزلة أبي بكر في الزهد أفضل من منزلة سلمان وأبي ذر، وهذا غلط ووهم؛ لأنّ الإمام عليه السلام في هذه الرواية في مقام الاحتجاج على سفيان الثوري، وهو من كبار زهّاد وعلماء السُنّة، حيث ذكر الكليني في بداية هذه الرواية: (علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة قال: دخل سفيان الثوري على أبي عبد الله (عليه السلام) فرأى عليه ثياب بيض كأنها غِرْقِيءُ البَيْضِ، فقال له: إنّ هذا اللباس ليس من لباسك، فقال له: اسمع منّي وع ما أقول لك... الخ).

والإمام عليه السلام أراد أنَّ يبيّن له أن فهمه للزهد يتنافى مع ما يعتقد به، فإنّه يرى أنَّ أبا بكر أفضل من جميع الصحابة في الزهد والشجاعة والعلم، وأنّه أكثر زهداً من سلمان وأبي ذر رضوان الله عليهم، ومع ذلك فإنّ سلوكه في الزهد لم يصل إلى الحدّ الذي يراه سفيان الثوري، حيث أن أبا بكر قد أوصى

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٦ـ ٥٧.

بالخُمْس مع أنّه كان بالإمكان الوصيّة بالثلث الذي هو أكثر دلالة، على الزهد من الوصيّة بالخُمس، ولكنّه لم يفعل.

فما يذكره الإمام عليه السلام لا يدلّ على أنّه عليه السلام يقرُّ بفضل أبي بكر، بل هو كلام يقال في مقام الاحتجاج على من يقرُّ بفضل أبي بكر ويراه أزهد الصحابة؛ لذا يقول له الإمام عليه السلام: **(من قد علمتم بعده في فضله وزهده)** فلم يقل الإمام عليه السلام: **(من علمنا)** حتى يكون إقراراً بفضله، وبين التعبيرين فرق واضح.

وبعبارة أخرى: إنّ الإمام عليه السلام لو قال: **(من علمنا بعده في فضله)** لكان فيه إقرار لفضله، كما يدعي إلهي ظهير، لكنّ الإمام لم يقل ذلك، بل قال: **(من علمتم بعده في فضله وزهده)** في مقام الاحتجاج على الثوري، الذي استنكر على الإمام الصادق عليه السلام لبسه الثياب الحسنة.

الخبر الثالث: ما أدّعي فيه أنّ أبا بكر وعمر إمامان عادلان قاسطان

قال إلهي ظهير: **«ثمّ ابنه أبو عبد الله جعفر الملقب بالسادس، الإمام المعصوم السادس بحسب زعم القوم، سُئل عن أبي بكر وعمر، كما رواه القاضي نور الله الشوشتري الشيعي الغالي الذي قتل سنة(١٠١٩): إنّ رجلاً سأل الإمام الصادق عليه السلام، فقال: يابن رسول الله! ما تقول في حقّ أبي بكر وعمر؟ فقال عليه السلام: إمامان عادلان قاسطان كانا على الحق، وماتا عليه، فعليهما رحمة الله يوم القيامة»**[1].

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٦.

المناقشة

إن من يراجع هذه الرواية في المصدر المذكور سوف يتيقّن أنّ الرواية على عكس ما يريد إثباته إلهي ظهير، لأنَّ الإمام بعد ذلك قام بتفسير ما ذكره من قوله «**إمامان، عادلان، قاسطان، كانا على الحق، وماتا عليه، فعليهما رحمة الله يوم القيامة**» نحيل القارئ إليها، وسوف يكتشف حجم التدليس الذي يمارسه إلهي ظهير، حيث لم ينقل تتمّتها التي تنافي ما يريده إلهي ظهير.

الخبر الرابع: ما ادّعي أنّ الإمام الصادق عليه السلام كان يتولاهما

قال إلهي ظهير: «**ويروي السيد مرتضى في كتابه الشافي عن جعفر بن محمد أنه كان يتولّاهما، ويأتي القبر فيسلّم مع تسليمه على رسول الله ـصلى الله عليه وسلم ـ**»(١).

المناقشة

١ـ إنّ هذا الذي ينسبه إلى السيد المرتضى رحمه الله لا أساس له من الصحة، والسيد كما أشرنا سابقاً في عدّة مواضع أنّما ينقل نص كلام القاضي عبد الجبار؛ لأجل الرد عليه.

ومن المعلوم أنّ القاضي عبد الجبار يستدلّ بروايات من طرق أهل السُنّة، واليك الكلام نص كلام القاضي عبد الجبار: «**...قال شيخنا أبو علي: هذا الذي رووه عن جعفر بن محمد من ضرب عمر، لا أصل له، بل المروي عن جعفر بن محمد عليه السلام أنّه كان يترك[يتولى] أبا بكر وعمر، ويأتي القبر، فيسلّم عليها[عليهما] مع**

---

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٧.

تسليمه على رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى ذلك عبّاد بن صهيب[١]، وشعبة بن الحجاج، ومهدي بن هلال[٢]، والدراوردي، وغيرهم»[٣].

وإليك نص جواب المرتضى في الشافي على كلام القاضي عبد الجبار ليتّضح لك أنّ السيد المرتضى كان في مقام الردّ عليه، وليس في مقام الاستشهاد بهذه الرواية، حيث قال: «فأما حكايته عن أبي علي إنكاره ما روي من ضربها، وادعاؤه أن جعفر بن محمد عليه السلام كان يتولّاهما، وكان أبوه وجدّه كذلك، فأول ما فيه أنّ إنكار أبي علي لِما وردت به الرواية من غير حُجَّةٍ لا يُعتدُّ به، وكيف لا ينكر أبو علي هذه الرواية، وعنده أنَّ القوم لم يجلسوا من الإمامة إلّا مجلسهم، ولا تناولوا إلّا بعض حقّهم، وأنّهم كانوا على كثب عظيم من التوفيق والتأييد، والتحرّي للدين، ولو أخرج من قلبه هذه الاعتقادات المبتدئة[٤] لعرف أمثال هذه الرواية، أو الشك على أقل أحواله في صحّتها وفسادها، وقد كنّا نظنّ أنّ مخالفينا في الإمامة يقنعون فيما يدّعونه على أبي عبد الله جعفر بن محمد وأبيه وجده عليهم السلام بأنّ لا يقولوا في القوم السوء، ويكفّوا عن الملامة فيهم، وإضافة المعايب إليهم، ففي هذا لو سُلِّمَ لهم مَقْنَعٌ وبلاغ، وما

(١) قال ابن حجر في لسان الميزان، ج٣، ص٢٣٠: «عباد بن صهيب البصري. أحد المتروكين. عن هشام بن عروة والأعمش. قال ابن المديني ذهب حديثه. وقال البخاري والنسائي وغيرهما: متروك. وقال ابن حبان: كان قدريا داعية ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدي في هذه الصناعة شهد لها بالوضع».

(٢) قال ابن حجر في لسان الميزان، ج٦، ص١٠٦: «مهدي بن هلال أبو عبد الله البصري. عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ويونس بن عبيد. وعنه ابنه محمد وحمدان بن عمر وجماعة. كذّبه يحيى بن سعيد وابن معين. وقال الدار قطني وغيره: متروك. وقال يحيى بن معين أيضا: صاحب بدعة يضع الحديث. وساق ابن عدي له أحاديث وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

(٣) الشافي في الإمامة، ج٤، ص١١١، ط٢، عام ١٤١٠هـ.

(٤) كذا، والظاهر: «المبتدَعَة».

كنّا نظنّ أنّهم يحملون أنفسهم على مثل ما ادعاه أبو علي، ومذاهب الناس إنّما تؤخذ من خواصّهم وأوليائهم، ومن ليس بمتّهم عليهم، ولا يتلقى من أعدائهم والمنحرفين عنهم، وقد علمنا وعلم كلّ أحد أنَّ المختّصين بهؤلاء السادة قد رووا عنهم ضدَّ ما ادعاه أبو علي، وأَضافَةُ إلى شعبة بن الحجاج وفلان وفلان، وقولُهُم فيهما: هم أنهما أوَّل من ظلمنا حقّنا، وحمل الناس على رقابنا، وقولُهُم: إنّهما أَصْغَيا بإنائنا واضطجعا بسبيلنا وجلسا مجلساً نحن أحقّ به منهما، مشهورٌ معروف، إلى غير ذلك من فنون التَّظَلُّم، وضروب الشكاية فيما لو أوردناه واستقصيناه لاحتاج إلى مثل حَجْمِ كتابنا، ومَن أراد أن يعتبر ما روي عن أهل البيت في هذا المعنى فلينظر في كتاب «المعرفة» لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الثقفي، فإنّه قد ذكر عن رجلٍ رجلٍ من أهل البيت عليهم السلام بالأسانيد البيّنة ما لا زيادة عليه»[1].

ومن خلال النصّ الذي نقلناه عن القاضي عبد الجبار، والنص الذي نقلناه عن السّيد المرتضى، يتّضح بطلان دعوى إلهي ظهير من أنّ السيد المرتضى يروي هذه الرواية في كتابه(الشافي)؛ إذ قد تبيّن أنّه قد نقلها عن عبد الجبار للردّ عليها وتفنيدها، دون أن يكون ذلك على نحو الرواية والاستشهاد بها.

سابعاً: ما نسب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام

قال إلهي ظهير: «ولكن نحن نقتصر الطريق، فنأتي إلى الإمام الأخير الموجود عند القوم، وهو حسن بن علي الملقّب بالحسن العسكري ـ الإمام الحادي عشر المعصوم ـ

(١) الشافي في الإمامة، ج٤، ص١١٥ـ١١٦.

فيقول وهو يسرد واقعة الهجرة: أنّ رسول الله بعد أن سأل عليّاً رضي الله عنه عن النوم على فراشه، قال لأبي بكر رضي الله عنه: أرضيتَ أن تكون معي يا أبا بكر تُطلَبُ كما أُطْلَبَ، وتُعرَف بأنّك أنت الذي تحملني على ما أدعيه فتحمل عنّي أنواع العذاب؟ قال أبو بكر: يا رسول الله! أمّا أنا لو عشت عمر الدنيا أُعَذَّبُ في جميعها أشدَّ عذاب ـ لا ينزل عليّ موت صريح ولا فرجٌ مريح، وكان ذلك في محبتك ـ لكان ذلك أحبّ إلى من أن أتنّعم فيها وأنا مالِكٌ لجميع مماليك ملوكها في مخالفتك، وهل أنا ومالي وولدي إلّا فداءك؟!، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: لا جَرَمَ إنِ اطَّلَعَ الله على قلبك، ووجدهُ موافقاً لما جرى على لسانك، جعلك منّي بمنزلة السمع والبصر، والرأس من الجسد، والروح من البدن»[1]

المناقشة

إن هذا النصّ الذي ينقله عن التفسير المنسوب للإمام العسكري عليه السلام على عكس ما يريد أن يستدل عليه؛ لأنّ الوارد فيه أنّ أبا بكر لما قال للنبي عليه السلام ما قاله على ما هو موجود في النص، قال له النبي صلى الله عليه وآله: (**إنِ اطَّلَعَ الله على قلبك، ووجدهُ موافقاً لما جرى على لسانك، جعلك منّي بمنزلة السمع والبصر، والرأس من الجسد، والروح من البدن**)، وهي قضية شرطية، فكأنه صلى الله عليه وآله يريد أن يقول له صلى الله عليه وآله: إن كنتَ صادقاً فيما تقول فانّك منّي بمنزلة السمع والبصر، وهو تعريض واضحٌ به؛ لانّه صلى الله عليه وآله مطّلع على قلبه، فلو وجده كما يقول، لم يقل له ذلك بنحو القضية الشرطية.

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٧ـ٥٨.

ويؤيّد ذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله على ما هو مذكور في تتمة الرواية - التي لم ينقلها إلهي ظهير- قد سأل علياً عليه السلام قبل أن يسأل أبا بكر وأجابه عليه السلام، وصدّقه النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال له: «**يا أبا حسن، قد قرأ عَلَيَّ كلامَكَ هذا الموكَّلون باللوح المحفوظ، وقرأوا عليَّ ما أعَّد الله لك من ثوابه في دار القرار، ما لم يسمع بمثله السامعون، ولا أرى مثله الراؤون، ولا خطر مثله ببال المتفكرين**»[1].

ولم يستخدم النبيّ صلى الله عليه وآله صيغة الشرط، بل أكّد كلامه، وأخبره أنّ الملائكة الموكّلين قد صدّقوه وقرأوا عليه ما أعد له من ثواب عظيم على عمله، ولم يقل مثل ذلك لأبي بكر، فمقارنةٌ بسيطةٌ بين الكلام الذي وجّهه صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام والكلام الذي وجّهه إلى أبي بكر، سوف يُتَبَيِّنُ أنّ المقصود هو عكس ما أراد إلهي ظهير إثباته.

ثامنا: ما نسبه إلى ابن عباس

قال إلهي ظهير:«فهذا ابن عباس يقول وهو يذكر الصدّيق: **رحم الله أبا بكر، كان والله للفقراء رحيماً، للقرآن تالياً، وعن المنكر ناهياً، وبدينه عارفاً، ومن الله خائفاً، وعن المَنْهِيَّاتِ زاجراً، وبالمعروفِ آمراً، وباللَّيلِ قائماً، وبالنهار صائماً، فاقَ أصحابَهُ ورعاً وكفافاً، وسادهم زهداً وعفافاً**»[2].

المناقشة

١- ثبت أنّ المراد من أهل البيت عليهم السلام - على ما تقدّم من البحث في الآية

---

(١) تفسير الحسن العسكري، ص٤٦٧.

(٢) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٣.

الكريمة على ضوء الروايات الصحيحة ـ ليسوا جميع بني هاشم، بل هم جماعة خاصة منهم لا يدخل فيهم ابن عباس، وإن كانت له منزلة ومكانة عند أمير المؤمنين عليه السلام.

فلا يصحّ، يحتج بكلام ابن عباس؛ لعدم اعتقاد الشيعة بأنّ ابن عباس ـ أو غيره من بني هاشم الخارجين عن عنوان أهل البيت المنصوص عليهم في روايات الكساء وغيرها ـ يمثّل موقفَ أهل البيت عليهم السلام إلاّ من باب المغالطة.

٢ـ إن هذه الرواية لا يصحّ الاحتجاج بها على الشّيعة؛ بَلْ لأنها لم تذكر في مصادر الشيعة، من ذكرها منهم ـ ككتاب ناسخ التواريخ ـ هو في مقام الاحتجاج عليهم لاحتوائها مدحاً لأمير المؤمنين عليه السلام، وأصلها في كتب وروايات أهل السُنّة، قد رواها الطبراني في المعجم الكبير، وكلُّ من أوردها فهو يذكرها بالطريق الذي ذكره الطبراني، ولم ينسبها صاحب ناسخ التواريخ إلى طريقه هو ولا إلى أيّ كتاب من كتب الحديث عند الشّيعة، وهي بطريق الطبراني ضعيفة كما نصّ على ذلك الهيثمي في مجمع الزائد حيث قال: «**رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم**»[1].

٣ـ في الرواية ما يخالف عقيدة إلهي ظهير في تفضيل الثلاثة على الإمام علي عليه السلام، فإن قَبِلَ بها فعليه أن يلتزم بأفضلية الإمام على الجميع، حيث جاء في جواب سؤال معاوية عن رأي ابن عباس بالإمام علي عليه السلام: «**رحم الله أبا الحسن، كان والله علم الهدى، وكهف التقى، ومحلّ الحجى، وطود البها**[2] ونور السرى

(١) مجمع الزوائد ومنبع الزوائد، ج٩، ص١٥٩.
(٢) كذا، والظاهر: «النّهى».

في ظلم الدجى، داعيا إلى المحجة العظمى، عالماً بها في الصحف الأولى، وقائما بالتأويل والذكرى، متعلّقا بأسباب الهدى، وتاركا للجور والأذى، وحائداً عن طرقات الردى، وخير من آمن واتّقى، وسيّد من تقمّص وارتدى، وأفضل من حجَّ وسعى، وأسمح من عدل وسَوَّى، وأخطب أهل الدنيا إلَّا الأنبياء والنبيَّ المصطفى، وصاحب القبلتين، فهل يوازيه موحِّد، وزوج خير الإماء، وأبو السبطين لم تر عيني مثله ولا ترى إلى يوم القيامة واللقاء، من لَعَنَهُ فعليه لعنةُ الله والعبادِ إلى يوم القيامة»[١].

تاسعاً: ما نسبه إلى سلمان الفارسي

قال إلهي ظهير: (فهذا السلمان[٢] يقول: إنّ رسول الله كان يقول في صحابته: ما سبقكم أبو بكر بصوم ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في قلبه»[٣].

المناقشة

ليس هذا كلام سلمان رضوان الله تعالى عليه، ولا من مرويات الشّيعة، بل هو من الموضوعات المشهورة التي جاءت في بعض كتب أهل السُنّة غير المعتبرة، وهو من كلام أبي بكر بن عيّاش، على ما صرّح به القاري في الموضوعات، فقال نقلاً عن ابن القيّم: «ومما وضعه جهلة المنتسبين إلى السُنّة في فضل الصدّيق حديث: إن الله يتجلّى للناس عامة يوم القيامة ولأبي بكر خاصة. وحديث: ما صبَّ الله في صدري شيئا إلَّا صببته في صدر أبي بكر. وحديث:

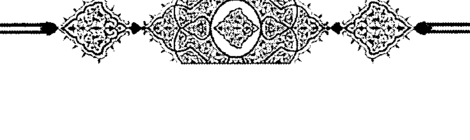
(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج١٠، ص٢٣٨.
(٢) يقصد به سلمان الفارسي رضوان الله تعالى عليه.
(٣) الشّيعة وأهل البيت، ص٥٩.

كان إذا اشتاق إلى الجنة قَبَّلَ شيبةَ أبي بكر. وحديث: أنا وأبو بكر كفرسي رهان. وحديث: إنّ الله لّما اختار الأرواح اختار روح أبي بكر. وحديث عمر: كان رسول الله عليه السلام و أبو بكر يتحدّثان وكنت كالزنجي بينهما. وحديث: لو حدّثتكم بفضائل عُمَر عُمْرَ نوح في قومه ما فنيت، وإنّ عمر حسنة من حسنات أبي بكر. وحديث: ما سبقكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلاة وإنّما سبقكم بشيء وقر في صدره، وهذا من كلام أبي بكر بن عياش»[1].

وقال العجلوني في كشف الخفاء: «ذكره في الإحياء، وقال مخرجه العراقي: لم أجده مرفوعاً، وهو عند الحكيم الترمذي وأبي يعلى عن عائشة، وأحمد بن منيع عن أبي بكر، كلاهما مرفوعاً، وقال في النوادر: إنّه من قول بكر بن عبد الله المزني»[2].

ولعل السبب في وضع هذا الحديث الذي يتبجّح به إلهي ظهير ومن يروّج للروايات الكاذبة ـ التي لا أصل لها ـ هو أنّ البعض لّما سمع الحديث الذي يصرّح بعدم كون أبي بكر ممن يكثر الصلاة والصوم، وضع هذا الحديث ليقول: ليس العبرة بكثرة الصلاة والصيام، بل بما يقع في القلب، كما يشهد لذلك ما جاء في عمدة التحقيق للعبيدي المالكي: «فقد مات أبو بكر الصديق رضي الله عنه واستخلف عمر رضي الله عنه وكان يتبع آثار الصديق رضي الله عنه ويتشبّه بفعله، فكان يتردّد كل قليل إلى عائشة وأسماء رضي الله تعالى عنهما ويقول لهما: ما كان يفعل الصديق إذا خلا في بيته ليلاً؟ فيقال له: ما رأينا له كثيرَ صلاةٍ بالليل ولا قيام...»[3].

(١) الموضوعات الكبرى، القاري، ص١٣٢.
(٢) كشف الخفاء، العجلوني، ج٢، ص١٩٠.
(٣) عمدة التحقيق، العبيدي المالكي، ص ١٣٥.



الفصل الثاني

دعوى رضا أهل البيت عليهم السلام بخلافة أبي بكر

تمهيد

ادَّعى إحسان إلهي ظهير رضا أهل البيت عليهم السلام بخلافة ابي بكر، وقد ذكر لذلك عدّة روايات أدعى دلالتها على رضاهم عليهم السلام بخلافته، هي:

الرواية الأولى:

قال إلهي ظهير: «**وفيما كتب[أمير المؤمنين علي عليه السلام] إلى أمير الشام معاوية بن أبي سفيان أقرّ أيضاً بخلافة الخليفة الأول الصديق وأفضليته، ودعا له بعد موته بالمغفرة والإحسان، وتأسّف على انتقاله إلى ربّه، كما يكتب:(وذكرت أنّ الله اجتبى له من المسلمين أعواناً أيّدهم به، فكانوا في منازلهم عنده على قدر فضائلهم في الإسلام كما زعمت، وأنصحهم لله ولرسوله الخليفة الصديق، وخليفة الخليفة الفاروق، ولعمري إنّ مكانهما في الإسلام لعظيم، وإنّ المصائب بهما لجرح في الإسلام شديد، يرحمهما الله، وجزاهم الله بأحسن ما عملا)**»[1].

المناقشة

الجواب الأول: **إن الرسالة لا تتضمن عدم الاعتراف بخلافة أبي بكر**

إنّ هذه الرسالة الجوابية لا تدلّ على رضا أو اعتراف الإمام علي عليه السلام بخلافة من سبقه؛ لأنّ كلام معاوية في رسالته التي بعث بها إلى أمير المؤمنين وما في تمام جوابها يشهد بعدم الرضا والاعتراف بخلافتهم، حيث قال

(١) نفس المصدر: ص٦٣؛ نقلاً عن شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحراني، ص٤٨٨، ط طهران.

معاوية للإمام علي عليه السلام ما نصه: «فكلَّهُمْ حسدت[1]، وعلى كُلِّهم بغيتَ، عرفنا ذلك في نظرك الشزر، وقولك الهجر، وتنفُّسك الصُّعَدَاء، وإبطائك عن الخلفاء، في كلّ ذلك تُقادُ كما يقاد الجمل المخشوش، ولم تكن لأحدٍ منهم أشدّ حسداً منك لابن عمَّتك، وكان أحقَّهم أن لا تفعل به ذلك لقرابته وفضله، فقطعت رحمه، وقبحَّت حسنه، وأظهرت له العداوة، وبطنت له بالغش وألَّبت الناس عليه، حتَّى ضربت آباط الإبل إليه من كلِّ وجه، وقيَّدت[إليه] الخيل من كل أفق، وشهرتَ عليه السلاح في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقتل معك في المحلة وأنت تسمع الهائعة، لا تدرأ عنه بقول ولا فعل.

ولعمري يا بن أبي طالب لو قُمْتَ في حقّه مقاماً تنهى الناس فيه عنه، وتُقبِّح لهم ما ابتهلوا منه، ما عَدَلَ بك مَنْ قِبَلنا من الناس أحداً، ولـمَحَا ذلك عندهم ما كانوا يعرفونك به من المجانبة له والبغي عليه. وأخرى أنت بها عند أولياء ابن عفان ظنين، إيواؤكَ قتلته؛ فهم عضدك ويدك وأنصارك، وقد بلغني أنّك تتنصَّل من دم عثمان وتتبرأ منه، فإن كنت صادقاً فادفع إلينا قتلته[كي] نقتلهم به، ثمّ نحن أسرع الناس إليك، وإلَّا فليس بيننا وبينك إلَّا السيف...»

فيحاول معاوية أن يظهر ويبرز لمن يتأثر بكلامه من البسطاء وعامّة الناس، بأنّ موقف الإمام عليه السلام الرافض لتصديهم للخلافة، هو من باب حسد الإمام عليه السلام لهم، وإنَّ كان معاوية يعلم أن هذا باطلٌ، وأنَّه مجانب للحق الذي عليه الإمام عليه السلام، وذلك كلُّه كان من معاوية تضليلاً للرأي العام.

---

(١) يعني بهم أبا بكر وعمر وعثمان.

ولكن الحقّ يظهر على فلتات لسانه، من هنا وهناك، وخصوصاً مع من اطّلع على الحقّ واستيقنه وعلم أهله، واطّلع على الباطل وميّزه وعلم أهله كمحمد بن أبي بكر، ففي رسالة معاوية لمحمد بن أبي بكر، صرح معاوية بواقع الحال الذي بسببه آلت الخلافة إلى أبي بكر ومِنْ بعده إلى عمر وعثمان؛ لأنَّ محمد بن أبي بكر كان يعرف الحقَّ فلا يمكن لمثل معاوية أن يلبس الحق بالباطل عليه، وهو اعتراف خطير أتمنّى على القارئ الطالب للحقيقة أن يتمعّن فيه، قال معاوية: «**من معاوية بن أبي سفيان إلى محمد بن أبي بكر الزاري على أبيه، سلامٌ على من اتّبع الهدى وتزوَّدَ التقوى. أما بعد، فقد أتاني كتابك تذكر فيه ما الله أهله، وما اصطفى له رسوله، مع كلام لفّقته وصنعته لرأيك فيه تضعيف، ولك فيه تعنيف، ذكرتَ حقَّ ابن أبي طالب وسوابقه وقرابته من رسول الله ونُصْرَتَهُ إيَّاه، واحتججت عَلَيَّ بفضل غيرِكَ لا بفضلك، فأَحْمَدُ إلهاً صرف عنك ذلك الفضل وجعله لغيرك، فقد كنَّا وأبوك معنا في حياةٍ من نبينّا نرى حقَّ ابن أبي طالب لنا لازماً، وفضلَهُ علينا مبرَّزاً، فلمّا اختار الله لنبيه ما عنده، وأتم له وعده، وأفلج حجته، وأظهر دعوته، قبضه الله إليه، فكان أبوك وهو صديقه، وعمر وهو فاروقه، أوَّلَ من أنزله منزلته عندهما، فدعواه إلى أنفسهما فبايع لهما، لا يشركانه في أمرهما، ولا يُطْلِعانِهِ على سرِّهما، حتَّى مضيا وانقضى أمرهما، ثمّ قام عثمان ثالثاً يسير بسيرتهما ويهتدي بهديهما، فِعْبتَهُ أنتَ وصاحبُكَ حتَّى طمع فيه الأقاصي من أهل المعاصي، وظهرتما له بالسوء وبطنتما، حتَّى بلغتما فيه مُناكُما، فخذ ـ يا ابن أبي بكر ـ حِذْرَكَ، وقس شبرك بفترك، تقصر عن أن تسامي أو توازي من يزن الجبالَ حِلْمُهُ، ويفصل بين أهل الشَّكَّ علمُهُ، ولا تلين على قَسْرٍ قَناتُهُ.**

أبوكَ مهَّد مِهادَهُ، وثَنَى لملكه وساده، فإن كان ما نحن فيه صواباً فأبوك أوَّله، وإن كان خطأً فأبوك أَسَّسَه ونحن شركاؤه،[به] اقتدينا، وفعلَهُ احتذَينا، ولولا ما سبقنا إليه أبوك، وإنّه لم يَرَهُ موضعاً للأمر، ما خالفنا علي بن أبي طالب ولسلَّمنا إليه، ولكنّا رأينا أباك فعل أمراً فاتّبعناه واقتفونا أثره، فَعِبْ أباك ما بدا لك أودع، والسلام على من أجاب، وردَّ غوايته وأناب»[١].

فالقارئ لهذه الرسالة يمكنه أَنْ يفهَمَ بسهولة أبعاد فعل أبي بكر وعمر، وأنَّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب هل كان راضياً عنهما أم لا؟

فهذا معاوية يصرّح بأنّ نفس محمد بن أبي بكر لم يكن راضياً على فعل أبيه، حيث عبَّر عن محمد بـ(الزاري على أبيه)، ومعنى(الزاري) في اللغة: المنكر العائب، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «يزري فلان على صاحبه أمراً، إذا عابه وعّنفه ليرجع، فهو زارٍ عليه، والإِزراء: التّهاون بالناس»[٢]، وقال الجوهري: «الزاري على الإنسان: الذي لا يعدُّه شيئا وينكر عليه فعله»[٣].

فمحمد بن أبي بكر كان يستنكر على أبيه فعله، وكان قد عاب فعل

(١) انساب الأشراف،البلاذري، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧. وفي مروج الذهب: «فكان أبوك وفاروقه أول من ابتزه حقه وخالفه على أمره، على كذلك اقفقا واتسقا: تم أنهما دعواه إلى بيعتهما فأبطأ عنهما وتلكأ عليهما، فهما به الهموم، وأرادا به العظيم، ثمّ إنه بايع لهما وسلم لهما، وأقاما لا يشركانه في أمرهما...». وفي كتاب صفين: «فكان أبوك وفاروقه أول ابتزه وخالفه، على ذلك اتفقا واتسقا، ثمّ دعواه إلى أنفسهما فأبطأ عنهما وتلكأ عليهما فهما به الهموم...». كذا في النسخة، وفي كتاب صفين: «وبطنتما له وأظهر تما عداوتكما وغلكما، حتى بلغتما منه منا كما». وفي مروج الذهب: «فطلبتما له الغوائل، وأظهرتما عداوتكما فيه حتى بلغتما فيه منا كما».

(٢) كتاب العين، الخليل الفراهيدي، ج٧، ص٣٨١.

(٣) الصحاح، الجوهري، ج٦، ص٢٣٦٨.

أبيه وتهاون به، فإذا كان هذا حال محمد، فكيف يكون حال علي عليه السلام، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ معاوية يعزو أساس الفتنة ومنشأها إلى أبي بكر، لاحظ هذا المقطع من الكتاب: «**وإن كان خطأ فأبوك أسسه ونحن شركاؤه،[به] اقتدينا، وفعلَهُ احتذينا، ولولا ما سبقَنا إليه أبوك وإنّه لم يره موضعاً للأمر، ما خالفنا علي بن أبي طالب، ولسلّمنا إليه، ولكنّا رأينا أباك فعل أمراً فاتبعناه واقتفونا أثره، فَعِبْ أباكَ ما بدا لك**»

وعليه فجميع مخالفات معاوية للدين وما صار إليه من حرب خليفة المسلمين أمير المؤمنين علي عليه السلام، يعدّه معاوية مُبَرَّراً بفعل أبي بكر؛ لأنه هو الذي جرّأ معاوية على علي عليه السلام، بابتزازه حقاً ليس له، كما جاء في نفس هذه الرسالة بنقل المسعودي لها التعبير بـ(الابتزاز) عن فعل أبي بكر.

وهذا الكلام من معاوية وإن لم يكن مُبَرّراً؛ لأنّ عليه الفحص واتّباع الحق، غاية الأمر هو يتذرّع بفعل أبي بكر الذي أعطاه المسوِّغ لشناعاته وأباطيله ومخالفاته لشريعة سيد المرسلين؛ إذ كيف عرف محمد بن أبي بكر الحق واتّبعه وخالف أباه ولم يعرفه معاوية!! بل عرفه وخالف الحقَّ رغبةً في متاع أيّام قلائل.

وعلى أيّة حال، فالرسالة كاشفة بوضوح عن عدم رضا أمير المؤمنين بخلافة أبي بكر بلا أدنى شك.

فهل أحسان إلهي ظهير أعلم بموقف علي عليه السلام من خلافة أبي بكر أكثر

من خال المؤمنين؟!!

الجواب الثاني: إنّ الإمام عليه السلام في مقام إلزام معاوية بما يعتقد

إنّ الإمام عليه السلام جرى في خطابه مع معاوية طبق اعتقاده؛ وذلك لأنّه يريد أن يحتجَّ عليه، فلابد أن يكون الاحتجاج على وفق ما يعتقده الخصم ولو كان باطلاً ومخالفاً لقناعة المستدل، ومتجافياً عن الحق؛ وذلك لكي يفحم خصمه ويبطل حجَّته بما يراه الخصم هو الحق، وكان معاوية يعتقد بهذا الاعتقاد، ومن هنا فقد ألزمه الإمام في مقام الاستدلال بما كان يعتقده.

ولكنّ الإمام حيث لم يكن يرى أنَّ ما ذكره معاوية هو الحق، ولا مسوِّغاً لتقمّص الخلافة بدلاً عنه عليه السلام، وأنّه هو عليه السلام صاحب الحق؛ لذا ذكر عليه السلام في تتمة هذا الجواب، مكانته في الإسلام و قربه من الرسول وأولويته بالأمر بعد الرسول صلى الله عليه وآله. حيث قال الإمام علي عليه السلام: **«فإذا استحقّوها بمحمد صلى الله عليه وسلم دون الأنصار، فإنّ أولى الناس بمحمد أحقُّ به منهم، وإلّا فإنَّ الأنصارَ أعظمُ العرب فيها نصيباً، فلا أدري: أصحابي سَلِمُوا من أن يكونوا حقِّي أخذوا، أو الأنصار ظلموا، بل عرفت أنَّ حقّي هو المأخوذ. وقد تركته لهم تجاوزاً لله عنهم»**[1].

هذا، مضافاً إلى أَنَّ قول الإمام عليه السلام: «زعمتَ»، دليلٌ آخر على أنّه عليه السلام يريد بذلك إلزام معاوية بما يعتقد به، لكي ينتزع منه حجّته أمام العوّام من الشاميِّين، الذين لم تكن لتتَّضح صورةُ معاوية وحججُهُ المزيَّفةُ عندهم بعدُ، فإنّ كان معاوية كان يتشبَّث بمواقف أمير المؤمنين السابقة

(١) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ص٤٨٩-٤٩٠.

تجاه خلافة الأول والثاني، وعدم حقانيّتهما فيها، وأنّه عليه السلام هو صاحب الحق الشرعي فيها، ولمّا كان هذا هو موقف الإمام عليه السلام من هاتين الخلافتين، حاول معاوية الاستفادة من هذا الموقف لكي يؤلِّب الرأي العام على الإمام عليه السلام، ومن هنا فالإمام قطع الطريق على معاوية؛ إذ أنَّه فصل بين تصرّفات معاوية المتنافية مع الإسلام، وتصرّفات الأول والثاني، التي كانت على الأقلّ في الظاهِر وفي نظرِ بعض العوام والبسطاء غير منافيةٍ بشكل صارخ للإسلام.

الجواب الثالث:

إنّ ما ذكره إلهي ظهير من الأوصاف في خطاب الإمام علي عليه السلام لمعاوية ووصفه أبي بكر بالصديق، وعمر بالفاروق، لا أساس له من الصحّة، فهذه المصادر ذكرت الرسالة الجوابية من الإمام إلى معاوية وليس فيها النعوت والأوصاف التي كِيكَتُ جُزافاً فيما ذكره إلهي ظهير، فمثلاً هذا البلاذري روى الرسالة خالية من هذه الأوصاف: «**وذكرت أن الله جل ثناؤه وتباركت أسماؤه اختار له من المؤمنين أعواناً أيّده بهم، فكانوا في منازلهم عنده على قدم فضائلهم في الإسلام، فكان أفضلهم خليفته وخليفة خليفته من بعده**»[1]، وكذا روى ابن حبان في الثقات هذه الرسالة ولم يذكر هذه الأوصاف فيها للخلفاء، بل ذكر فيها بل ذكر فيها: (أما ما ذكرت من ذكر الخلفاء فلعمري)[2].

---

(١) انساب الأشراف، البلاذري، ص٢٨.

(٢) الشيعة وأهل البيت.

الرواية الثانية:

قال إلهي ظهير: «أمّا خلافة الصديق رضي الله عنه فبصحّتها وانعقادها وقيامها يستدل علي بن أبي طالب رضي الله عنه على صحة خلافته وانعقادها، كما يذكر وهو يردّ على معاويةَ بن أبي سفيان رضي الله عنهما أميرِ الشام:(إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمَّوه إماماً كان ذلك لله رضى، فإن خرج عن أمرهم خارجٌ بطعنٍ أو بدعةٍ ردُّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتِّباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى)»[1].

المناقشة

الجواب الأول: **إنّه وارد على سبيل الإلزام**

إنّ هذا الكلام على فرض صدوره من الأميرعليه السلام إنّما ورد على سبيل الإلزام لمعاوية الذي خرج عليه ورفض بيعته، وراح يفرض نفسه خليفة للمسلمين من دون أن يستند إلى نص أو إلى سيرة من سبقه، فكأنَّ الإمامعليه السلام يقول له: إنّك تعترف يا معاوية بصحّة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، فإن كان الوجه في صحّتها هو بيعة مَن بايعهم، فإنّهم قد بايعوني أيضاً، فلماذا تعترف بصحّة خلافتهم وترفض خلافتي؟

الجواب الثاني: **مدلول الرواية يناقض دعوى إلهي ظهير**

لأنّ هذه الرواية تدلّ على لزوم المشورة من جميع المهاجرين والأنصار،

(١) الشيعة وأهل البيت، ص٦١.

ولا ريب في أنَّ بيعة أبي بكر لم تكن عن مشورة، كما اعترف بذلك عمر بن الخطاب كما في الرواية التي أخرجها البخاري عن ابن عباس: «... ثمّ إنه بلغني أنَّ قائلا منكم يقول: والله لو مات عمر بايعت فلاناً! فلا يغترنَّ امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنَّها كانت كذلك ولكنَّ الله وقى شرها! وليس منكم من تُقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، مَنْ بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرَّةَ أن يقتلا»[1].

فهذه الرواية التي يحتجّ بها إلهي ظهير على الشّيعة دالّة على بطلان خلافة أبي بكر، وأنَّها لم تكن شرعية؛ لأنها لم تكن عن مشورةٍ، وإجماعٍ من المهاجرين والأنصار، بل كانت مع وجود المعارض كبني هاشم وبعض المهاجرين كخالد بن سعيد بن العاص وبعض الأنصار كسعد بن عبادة و الذي لم يبايع أبي بكر إلى آخر عمره، فكيف يجعل إلهي ظهير هذه الرواية دليلاً على صحة خلافة أبي بكر، مع أنّها على العكس أدلُّ وأصرحُ، بل وتدلّ على عدم صحة خلافة عمر وعثمان؛ لأنهما لم تكونا عن إجماع المهاجرين والأنصار، فعمر تولّى الخلافة بتعيين من أبي بكر، وعثمان تولّاها بعد أن جعلها عمر شورى بين ستة من المهاجرين فقط وأمر بقتل من يرفض منهم ما اختاره الأكثر أو المجموعة التي فيها عبد الرحمن بن عوف!!

الجواب الثالث: إرشاد الرواية إلى ضرورة الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام

لأنّ ما يجتمع عليه المهاجرون والأنصار سيؤدّي في النهاية إلى ما يريده

(١) صحيح البخاري، ج٨، ص٢٦.

أهل البيت عليهم السلام، لأنّ أهل البيت عليهم السلام من سادات المهاجرين بلا خلاف في ذلك، وعلى هذا يكون ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام إرشادٌ إلى التمّسك بأهل البيت عليهم السلام بأسلوب يُلْزِم معاوية ويقيم الحجة عليه، فاجتماع المهاجرين والأنصار لن يؤدي إلَّا إلى ما تهدف إليه النصوص الشريفة التي جعلت أهل البيت عليهم السلام خلفاءَ للنبي صلى الله عليه وآله، كحديث الغدير والثقلين وغيرهما من النصوص.

إذن: لا يدلّ هذا الحديث لا على صحة خلافة الثلاثة ولا على عدم النص على أهل البيت عليهم السلام، بل إنّه على العكس أدلّ كما تبين.

الجواب الرابع: ورد النصّ في بعض نسخ نهج البلاغة بدون عبارة«لله»، أي وردت العبارة هكذا: «**فإن اجتمعوا على رجل وسمَّوه إماماً كان ذلك رضىً**»، أي أنّ من اجتمعوا عليه وسمّوه فهو رضىً لهم، وعليهم أن يلتزموا بما ألزموا به أنفسهم، وليس هذا قانوناً إلهيَّاً فيه لله رضا.

الجواب الخامس: الفَرْقُ شاسعٌ بين استحقاق الخلافة واستلام الخلافة، إذ أمير المؤمنين هو الإمام والخليفة من الله بلا كلام؛ سواء تهيأت الظروف أم لم تتهيّأ، لكنّ استلام الخلافة منوطٌ بوجود قاعدة جماهيرية يَحْكُمُ عليها، ولذلك لم يقاتل أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر وعمر وعثمان لعدم وجود مناصر المساعد، وقاتل الناكثين واقاسطين والمارقين: لوجد الأرضية والجماهير.

وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام حريصاً على أ، لا يتخلَّف عن بيعته أحدٌ، لذلك لم يحصل إجماعٌ على بيعة أحدٍ من الخلفاء الاربعة كالذي حصل لعلي،

ولم يتخلّف عن بيعته إلاّ شرذمة قليل، وما ذلك إلّا لأنّ أمير المؤمنين لم يُرِه أن تكون خلافته بأمرٍ دُبِّرَ تحت جنح الظلام كبيعات الثلاثة.

وعلى ذلك يكون اجتماعُ المهاجرين والأنصار دالًّا على وجود القاعدة الجماهيرية المحكومة، وإلّا فمن غير المعقول اشتراط رضا جميع الناس لتحقُّقِ حُكْمِ حاكِمٍ ما، وليس دالاً على اصل الاستحقاق.

ولذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لو أنّ معه أربعين رجلاً لما بايع أبا بكر، ويقول: لو أنّ عمي حمزة وأخي جعفراً حَيَّينِ لما بايعتُ القوم، وهذا يدل على أنّه هو الإمام والخليفة والولّي ولكنّ الظروف الموضوعية للحكم لم تكن مُهَيَّأة وهذا كلّه يدل على أنَّ كلام إلهي ظهير في جانب، وكلام امير المؤمنين عليه السلام في جانب آخر.

الرواية الثالثة:

قال إلهي ظهير: «**وقال**[1]**:(إنّكم بايعتموني على ما بويع عليه مَنْ كان قبلي، وإنّما الخيار للناس قبل أن يبايعوا، فإذا بايعوا فلا خيار)، وهذا النص واضح في معناه، لا غموض فيه ولا إشكال بأنّ الإمامة والخلافة تنعقد باتّفاق المسلمين واجتماعهم على شخصٍ، وخاصّة في العصر الأوّل باجتماع الأنصار والمهاجرين، فإنّهم اجتمعوا على أبي بكر وعمر**»[2].

(١) يعني به الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) الشّيعة وأهل البيت، ص٦٢.

المناقشة

الجواب الأول: إن الإمام عليه السلام في مقام إلزام من بايعوه من المسلمين

إنّ الإمام في مقام إلزام من بايعه عليه السلام من المسلمين بالبيعة وما يترّتب عليها من طاعةٍ، والتي يحاول أن يتملّص بعضهم من تبعاتها أسوة بمن نكثها من الأصحاب كالزبير وطلحة وغيرهما، وقد كان طلحة أول من بايع ثمّ كان أول من نكث، وعلي عليه السلام بهذا الكلام يقول: إن كان بالامكان أن يتنصل عن هذه البيعة فإنما يكون ذلك قبل البيعة؛ لأنّ البيعة هي إعلان الطاعة من مجموعة من الناس يُعتدُّ بهم لشخص يستحقّ ذلك، وإلَّا لو كان هناك شخص مؤهل لذلك ولم يعلن أحد استعداده لطاعته فماذا يستطيع أن يفعل؟! إنّه لا أمر لمن لا يطاع، ولو بايع الناس كلُّهم شخصاً أمر الله بعدم - طاعته كما لو كان كافراً - فأيُّ قيمة لهذه البيعة؟ ربّما وقعت مثل هذه البيعة في الواقع الخارجي ولكنها ليست شرعية.

فهل يعقل أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام يريد بهذا الكلام أنَّ تحقّق الخلافة محصورٌ بالبيعة بغضِّ النظر عن الشخص الذي يبايعه الناس، والطريقة التي تمت بها البيعة، والأسلوب الذي اتُّبع لتمريرها، حاشا له أن يقصد ذلك، وهذا بعيدٌ كلَّ البعد عن المراد الجدي للإمام عليه السلام.

وبعبارة أُخرى: لا يشكُّ أحد من المسلمين باستحقاق علي عليه السلام للإمامة والخلافة، وهو الذي له ما له من الصفات والكمالات العقلية والجسمية، وقد نصَّ عليه بنصوص واضحة وصريحة، خصوصاً بما يتعلّق بفضله ومقامه.

ولكن كيف يمكن أن يقوم بالإمامة خارجاً ولم تعلن مجموعة من المسلمين استعدادها لتنفيذ أوامره لقيادة المجتمع الإسلامي؟!

فمع وجود عددٍ معتدٍّ به منهم يعلنون له الولاء والطاعة، فإنّه سيقوم بهذا الأمر، لا لأنَّه أخذ الاستحقاق والمشروعية من مبايعة الناس، بل لأنّ القيام بأمور الحكم والبيعة لا يمكن بدون مبايعين، فإنّ وجود المبايعين المعتدّ بهم شرط في وجوب القيام من قبل الإمام عليه السلام لا أنّها موجبة لاستحقاق الخلافة.

الجواب الثاني: عدم تحقّق الإجماع على بيعة أبي بكر

أيُّ اجتماع هذا الذي يتحدّث عنه إلهي ظهير، والحال أنّ بني هاشم والزبير معهم، قد اقتيدوا للبيعة تحت التهديد بالقتل وضرب الأعناق، والتهديد بحرق بين فاطمة عليها السلام كما تقدّمت الروايات الدالة على ذلك. ولا أدري ألَم يكن عليٌّ عليه السلام من المهاجرين؟ ألم يترك البيعة ستَّةَ أشهر بإقرار البخاري[1]؟ فهل كانت البيعة في تلك المدَّة على الأقل مشروعة؟ وهل بايعَ سعدُ بن عبادة سيِّدُ الأنصار، حتَّى يُقالَ بإجماع الأنصار على الأقل؟

الرواية الرابعة:

قال إلهي ظهير: «**وروى الطوسي عن علي أنّه لمّا اجتمع بالمهزومين في الجمل، قال لهم: فبايعتم أبا بكر، وعدلتم عنّي، فبايعت أبا بكر كما بايعتموه...، فبايعت عمر كما**

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٢. وجاء في الرواية التي نقلها:«ولم يكن يبايع تلك الأشهر».

بايعتموه، فوفيتُ له بيعته...فبايعتم عثمان فبايعته وأنا جالس في بيتي، ثمّ أتيتموني غيرَ داعٍ لكم، ولا مستكرِهٍ لأحد منكم. فبايعتموني كما بايعتم أبا بكر وعمر وعثمان، فما جعلكم أحقَّ أن تفوا لأبي بكر وعمر وعثمان ببيعتهم منكم ببيعتي؟!»[1].

المناقشة

إنّ إلهي ظهير قد قطّع الرّواية التي ينقلها هنا عن الشيخ الطوسي بما يغيّر المعنى، وهو أسلوب قد نبهنا عليه عند التعرض إلى منهجه في الكتاب، وقد أشرنا هناك إلى أن التقطيع لا مانع منه إذا لم يؤدِّ إلى تغيير المعنى، أما إذا أدّى إلى تغيير المعنى، فهو تدليس ومخالف للأمانة العلمية، بلا أدنى شك، واليك النص الذي ذكره الطوسي في أماليه ليتضح حجم التحريف الذي وقع عليه بتقطيع إلهي ظهير:

«عن هاشم بن مساحق، عن أبيه: إنّه شهد يوم الجمل، وإنَّ الناس لما انهزموا اجتمع هو ونفر من قريش فيهم مروان، فقال بعضهم لبعض: والله لقد ظَلَمْنا هذا الرجل ونكثنا بيعته على غير حَدَثٍ كان منه، ثمّ لقد ظهر علينا، فما رأينا رجلاً كان أكرم سيرة ولا أحسن عفواً بعد رسول الله ﷺ منه، فتعالوا فندخل عليه ولنعتذرن مما صنعنا، قال: فدخلنا عليه، فلمّا ذهب متكلّمنا يتكلّم قال: أنصتوا أَكْفِكُمْ، إنّما أنا رجل منكم، فإن قلتُ حقّاً فصدّقوني، وإن قلتُ غير ذلك فردُّوه عَلَيَّ، أنشدكم بالله أتعلمون أنَّ رسول الله ﷺ قُبض وأنا أولى الناس به وبالناس؟ قالوا: اللهم نعم. قال:

(١) الشّيعة وأهل البيت، ٦٣-٦٦.

فبايعتم أبا بكر وعدلتم عني، فبايعتُ أبا بكر كما بايعتموه، وكرهت أن أشق عصا المسلمين، وأن أفرِّق بين جماعتهم، فوفيت له ببيعته، حتّى أنّه لّما قُتِلَ جعلني سادس ستة، فدخلت حيث أدخلني، وكرهت أن أفرِّق جماعة المسلمين وأشقّ عصاهم، فبايعتم عثمان فبايعته، ثمّ طعنتم على عثمان فقتلتموه، وأنا جالس في بيتي، ثمّ أتيتموني غيرَ داعٍ لكم ولا مستكرِهٍ لأحدٍ منكم، فبايعتموني كما بايعتم أبا بكر وعمر وعثمان، فما جعلكم أحقَّ أن تفوا لأبي بكر وعمر وعثمان ببيعتهم منكم ببيعتي؟! قالوا: يا أمير المؤمنين، كن كما قال العبد الصالح: ﴿قَالَ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[1]، فقال: كذلك أقول: يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين، مع أنَّ فيكم رجلاً لو بايعني بيده لنكث باستِهِ، يعني مروان»[2].

وهذه الرواية تبيّن وبشكل واضح أنَّ علياً عليه السلام لم يبايع أبا بكر وعمر اعتقاداً باستحقاقهم للخلافة، بل لأنّه كان يخشى أن تُشَقَّ عصا المسلمين، وتَحدُث بينهم الفتن، التي يكون ضررها أكثر فيما لو طالَبَ بحقّه، مع علمه وعلم أهل العلم، بأنّه أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وآله، وهو يعني أنّه لا يرى أيَّ استحقاقٍ لغيره في تولّي الخلافة، ويحتج على الذين تركوا بيعته بقوله عليه السلام: **«فبايعتموني كما بايعتم أبا بكر وعمر وعثمان، فما جعلكم أحقَّ أن تفوا لأبي بكر وعمر وعثمان ببيعتهم منكم ببيعتي؟!»** لا أنّه يريد أن يبيّن استحقاق الثلاثة للخلافة، بل العكس هو الصحيح إذ صَرَّح في هذا النص بعدم استحقاقهم.

---

(١) يوسف/ ٩٢

(٢) الأمالي، الشيخ الطوسي، ص٥٠٧.

وبعبارة أُخرى: إنّ هذا النص الذي ينقله إلهي ظهير يدلّ على خلاف ما يريد أن يثبته من استحقاق أبي بكر وعمر وعثمان للخلافة، فإنّ البيعة قد وقعت من الإمام علي عليه السلام ـ كما هو صريح عباراته ـ لأجل الحفاظ على وحدة المسلمين ومنع الفتن والهرج والمرج، لا لأنّه يرى أنّهم يستحقون الخلافة، ومن ثَمَّ تكون محل رضا أهل البيت عليهم السلام، والاعتراف لهم بالاستحقاق لها، فالبيعة كانت ـ على فرض وقوعها ـ لأجل مصالح مهمّة ترتبط بمصير الإسلام والمسلمين، والخشية من رجوع الناس إلى جاهليتهم الأولى... وقد صرَّح أنّه كان أولى الناس بالرسول وأولى الناس بالناس، وقد اعترف المنهزمون بذلك وأقروا له عليه السلام، وهذا الذي قاله أمير المؤمنين عليه السلام وأقرُّوا به هو مفاد حديث الغدير وغيره. فالامام في كلامه الشريف ثبّت ثلاثة أركان مهمّة:

الأول: إنه أولى الناس برسول الله وبالناس فهو الإمام والخليفة.

الثاني: إنَّ الناس عدلوا عنه لبيعة من لم يكونوا أولى بالرسول وبالناس.

الثالث: إنّه بايع حفاظاً على وحدة صفّ المسلمين.

الرواية الخامسة

قال إلهي ظهير: «والطبرسي أيضاً ينقل عن محمد الباقر ما يقطع أنّ عليّاً كان مُقِراً بخلافته، ومعتِرفاً بإمامته، ومبايعاً له بإمارته، كما يُذكر أنَّ أسامة بن زيد حبّ رسول الله لما أراد الخروج انتقل رسول الله إلى الملأ الأعلى، فلما ورد الكتاب على أسامة انصرف بمن معه حتى دخل المدينة، فلمّا أرى اجتماع الخلق على أبي بكر انطلق إلى علي

بن أبى طالب عليه السلام فقال: ما هذا؟ قال له علي عليه السلام، هذا ما ترى!! قال أسامة: فهل بايعته؟ فقال: نعم»[١].

المناقشة

إنّ النصَّ الأصلي قد حُرِّف ـ طبقَ العادة ـ من قِبَل إلهي ظهير، وحَذَفَ منه العبارات التي يستفاد منها عكس ما يريد إثباته إلهي ظهير، والنصّ الذي ذكره الطبرسي في الاحتجاج كما يلي: «وروي عن الباقر عليه السلام: أنَّ عمر بن الخطاب قال لأبي بكر: اكتب إلى أسامة بن زيد يقدم عليك، فإنَّ في قدومه قَطْعَ الشنيعة عنّا، فكتب أبو بكر إليه:(من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أسامة بن زيد، أما بعد، فانظر إذا أتاك كتابي فأَقْبِل إليَّ أنت ومن معك، فإنّ المسلمين قد اجتمعوا عَلَيَّ، وولّوني أمرهم، فلا تتخلَّفنَّ فتعصي، ويأتيك منّي ما تكره والسلام).

قال: فكتب أسامة إليه جواب كتابه:(من أسامةَ بنِ زيد عاملِ رسول الله صلى الله عليه وآله على غزوةِ الشام. أما بعد، فقد أتاني منك كتاب ينقضُ أوَّلَهُ آخِرُهُ، ذكرتَ في أوله أنَّك خليفةُ رسول الله، وذكرتَ في آخره أنَّ المسلمين قد اجتمعوا عليك فولَّوك أمرهم ورضوك، فاعلم أنّي ومن معي من جماعة المسلمين والمهاجرين، فلا والله ما رضيناك ولا ولّيناك أمرنا، وانظر أن تدفع الحقَّ إلى أهله وتخلّيهم وإيَّاه، فإنّهم أحقُّ به منك، فقد علمتَ ما كان من قول رسول الله صلى الله عليه وآله في علي يوم الغدير، فما طال العهد فَتَنْسَى، انظُرْ مركزَكَ ولا تخالِفْ فتعصي الله ورسوله، وتعصي من استخلفه رسول الله صلى الله عليه وآله عليك وعلى صاحبك، ولم يعزلني حتّى قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنَّك وصاحبك رجعتما

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٦٦.

وعصيتها، فأقمتها في المدينة بغير إذن).

فأراد أبو بكر أن يخلعها من عنقه، قال: فقال له عمر: لا تفعل، قميصٌ قَمَّصَكَ الله لا تخلعه فتندم، ولكن أَلِحَّ عليه بالكُتُب والرسائل ومُرْ فلانا وفلانا أن يكتبوا إلى أسامة أن لا يفرّق جماعة المسلمين، وأن يدخل معهم فيما صنعوا.

قال: فكتب إليه أبو بكر، وكتب إليه أُناسٌ من المنافقين أَنِ: ارْضَ بما اجتمعنا عليه، وإيَّاك أن تشتمل المسلمين فتنة من قبلك، فإنهم حديثو عهد بالكفر.

قال: فلمَّا وردت الكتب على أسامة انصرف بمن معه حتَّى دخل المدينة، فلـمَّا رأى اجتماع الخلق على أبي بكر انطلق إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فقال له: ما هذا؟ قال له علي: هذا ما ترى!!

قال له أسامة: فهل بايعته؟ فقال: نعم يا أسامة.

فقال: طائعا أو كارها؟

فقال: لا بل كارها.

قال: فانطلق أسامة فدخل على أبي بكر وقال له: السلام عليك يا خليفة المسلمين.

قال، فرد عليه أبو بكر وقال، السلام عليك أيها الأمير»[1].

فلاحظ كيف حذف إلهي ظهير المقطعَ التالي من الرواية الأصلية:

«قال له أسامة: فهل بايعته؟ فقال: نعم يا أسامة. فقال: طائعاً أو كارهاً؟ فقال: لا بل كارهاً»

(١) الاحتجاج، الطبرسي، ج١، ص١١٥.

فهذا المقطع يدلّ على عكس ما يريد إلهي ظهير إثباته، لذلك حذفه ودلّس على القارئ، وأوهمه بأنّ عليّاً عليه السلام في هذا النص يعترف بخلافة أبي بكر.

ولا اعتقد نحن بحاجة إلى أن نبيّن مدى دلالة هذا العمل على الأسلوب غير المشروع الذي يستخدمه للردّ على من يخالفه في الرأي، فهذا هو ديدنه في هذا الكتاب.

الرواية السادسة

قال إلهي ظهير: «**وأورد ابن أبي الحديد رواية أخرى في شرحه، عن عبد الله بن أبي أوفى الخزاعي، قال: كان خالد بن سعيد بن العاص من عمّال رسول الله صلى الله عليه وآله جاء إلى المدينة وقد بايع الناس أبا بكر، فاحتبس عن أبي بكر فلم يبايعه أيّاما وقد بايع الناس، وأتى بني هاشم فقال: أنتُمُ الظَّهْر والبَطْن، والشِّعار دون الدِّثار، والعصا دون اللِّحا، فإذا رضيتم رضينا وإذا سخطتم سخطنا، حدّثوني إن كنتم بايعتم هذا الرجل؟ قالوا: نعم، قال: على برد ورضا من جماعتكم؟ قالوا: نعم، قال: فأنا أرضى وأبايع إذا بايعتم، أما والله يا بني هاشم إنّكم لَطِوالُ الشجر الطيّب الثمر، ثمّ إنّه بايع أبا بكر**»[1].

المناقشة

الجواب الأول: الرواية ليست شيعية

إنّ الرواية منقولة عن طرق السُنّة، فلا يصح الاحتجاج بها على الشّيعة؛ لأنه قد تفرّد بنقلها ابن أبي الحديد السنّي المعتزلي، عن طريق الجوهري

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٦٧.

السني أيضاً، وليس لها في كتب الحديث عند الشّيعة عين ولا أثر، إلّا بهذا الطريق، بل ولا وجود لها في كتب السُنّة، ولم ينقلها أحد من علمائهم إلّا ابن أبي الحديد.

الجواب الثاني: دلالتها على أن بيعة أبي بكر لم تكن محلّ وفاق

إنّ هذه الرواية تؤكِّد أنَّ خلافة أبي بكر لم تكن محلَّ اتِّفاق بين الصحابة، وأَنَّ الصحابيَّ خالد بن سعيد بن العاص لم يعترف بخلافة أبي بكر، ولم يَرَ أنّه مستحقٌ لها، ولم يُعْطِ البيعةَ إلَّا عندما أخذ الإذن من بني هاشم، الذين بايعوا بعد أن تركوها ستَّة أشهر باعتراف البخاري وغيره من المحدِّثين، ولم تكن بيعتهم إلّا حفاظاً على وحدة الإسلام وخوفاً من رجوع الناس إلى الجاهلية، والدُّخول في الحروب والفتن، لا اعتقاداً باستحقاق أبي بكر لها.

الجواب الثالث: وجود القرائن الدالّة على كون البيعة لا عن اختيار

إنّ في نفس هذه الرواية قرائن تؤكّد أنَّ الأُسلوب الَّذي اتُّبع ضِدَّ معارضي البيعة، كان يبتني على الضغط والقوّة، فإنّ مجرّد رجوع خالد بن سعيد بن العاص - وهو عامل النبيﷺ على اليمن - إلى أهل البيتعليهم السلام وبيان مقامهم وموقعهم في الإسلام، أوجب إبعاده عن ولاية الجند الذي بُعث إلى الشام حين أزمع أبو بكر توليته إيَّاها، واتّهمه عمر بتهم لا تنسجم مع مقامه الجليل بين الصحابة، مع أنّه كان من المهاجرين السابقين إلى الإسلام، وقد ساهم مع النبيّﷺ في كلّ غزواته، كما يوضّح ذلك المقطع الأخير الذي لم يأتِ به وهو موجود في ذيل الرواية المتقدّمة عن ابن أبي

الحديد، وهو قوله: «**ثمّ إنّه بايع أبا بكر، وبلغت أبا بكر فلم يحفل بها واضطغنها عليه عمر، فلمّا ولّاه أبو بكر الجند الذي استنفر إلى الشام قال له: أتولّي خالداً، وقد حَبَسَ عنك بيعته، وقال لبني هاشم ما قال، وقد جاء بَورِقٍ من اليمن وعبيد وحُبْشان ودروع ورماح؟! ما أرى أن تولِّيَهُ، وما آمن خلافَهُ، فانصرف عنه أبو بكر وولّى أبا عبيدة بن الجراح ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة**»[1].

فنرى عمر قد سجّل على خالد بن سعيد بن العاص عدّة مخالفات، ثمّ وسوس إلى أبي بكر بإبعاده، فأطاعه، نذكر منها:

١ـ حبس بيعته عن أبي بكر، فهذا يعدُّ بحدّ ذاته ذنباً وجريمةً بنظر عمر بن الخطاب، فكيف سيكون حال من لا يبايع؟ وقد مَّر عليك بعض الروايات المعتبرة من كتب الحديث عند السُنّة أنّ عمر قد أقسم بأن يحرق بيت فاطمة(عليها السلام) بمن فيه من أهل البيت عليهم السلام إذا لم يخرج الزبير ومن معه للبيعة.

٢ـ قوله لبني هاشم: «**فقال:أنتم الظهر والبطن، والشعار دون الدثار،والعصا دون اللّحا، إذا رضيتم رضينا، وإذا سخطتم سخطنا**»، وهذا يعتبر اعترافاً منه بأنّهم هم من يستحق خلافة النبي صلى الله عليه وآله، وعدم استحقاق غيرهم للخلافة، وهذا أيضاً يعتبر من الذنوب؛ لأنّ هذا يمسّ بمشروعية الخلافة ونسبة الظلم إليهم بالاستيلاء على حقّ غيرهم.

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزل، ج٢، ص٥٩.

٣ـ إنّه جاء من اليمن بوَرِقٍ[1] وعبيد وحبشان ودروع ورماح، وهذا اتّهام له بالخيانة، مع أنّه من المهاجرين السابقين إلى الإسلام، وقد كان إسلامه قبل أبي بكر وعمر وعثمان.

٤ـ إنّ عمر لا يأمن مخالفة خالد بن سعيد بن العاص، ونكثه للبيعة، وهذا اتّهام آخر له، واعترافٌ منه بأنّ بيعته لأبي بكر لم تكن عن قناعة ورضا باستحقاقه لها.

الجواب الرابع: إنّ رواية الشيعة شيءٌ آخر:

إنَّ خالد بن سعيد بن العاص كان من جملة الاثني عشر الذي أنكروا على أبي بكر جلوسه على منبر الخلافة، وكان اعتراضه اعتراضاً واضحاً بيِّناً حيث قال:...

الجميعُ بين رواية الشيعة ورواية الجوهري العامّيّ ـ على فرض تسليمها ـ بأن يكون خالد قد بايع بعد الاعتراض الشديد، إذ لم يصدّق أنَّ أهل البيت سكتوا عن حقِّهم وتركوها لأبي بكر، فلمّا تيقّن من ذلك ـ وأنّه دون قتال بالسيف على «بَرْد» و«رضا» من أجل عدم تفرقة المسلمين ـ سَمَعَ بالبيعة. ولعلّ المؤيدّ لهذا الوجه من الحَمْل هو ذيل رواية الاحتجاج؛ حيث أَمَرَ أمير المؤمنين الاثني عشر بالتقية وعدم الاستمرار في الاحتجاج.

فإذن هذا النص لا يدعم دعوى إلهي ظهير في رضا أهل البيت عليهم السلام عن خلافة أبي بكر لا من حيث السند ولا من حيث الدلالة.

(١) أي دراهم ودنانير.

مناقشة ما نسبه إلهي ظهير إلى كاشف الغطاء

قال إلهي ظهير: «ولقد أقرّ بذلك شيعيٌّ متأخِّر، وإمامٌ من أئمة القوم، محمد حسين آل كاشف الغطاء، بقوله: (لمّا ارتحل الرسول من هذه الدار إلى دار القرار، ورأى جمعٌ من الصحابة أن لا تكون الخلافة لعلي؛ إمَّا لصغر سنّه، أو لأنَّ قريشاً كرهت أن تجتمع النبوة والخلافة لبني هاشم - إلى أن قال -: وحين رأى أنَّ الخليفة الأوَّل والثاني بذلا أقصى الجهد في نشر كلمة التوحيد وتجهيز الجيوش وتوسيع الفتوح، ولم يستأثروا ولم يستبدوا بايع وسالم)»[1].

المناقشة

مَن يقرأ هذه العبارة من دون ملاحظة النص الكامل للشّيخ كاشف الغطاء يستنتج منها بأنّه يعترف برضا الإمام علي عليه السلام بخلافة أبي بكر وعمر، ولكن من يرجع إلى نص عبارة كاشف الغطاء في كتابه المذكور يجد أنّ العبارة على خلاف ما نقله إلهي ظهير، فهو رحمه الله يقول: «ثمّ إنَّ صاحب **الشريعة لم يزل يتعاهد تلك البذرة، ويسقيها بالماء النَّمير العذب من كلماته وإشاراته، في أحاديث مشهورة عند أئمة الحديث من علماء السُّنّة، فضلاً عن الشّيعة، وأكثرها مرويٌّ في الصحيحين، مثل: قوله صلى الله عليه وآله: (علي مني بمنزلة هارون من موسى)**[2]،

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٦٦ـ٦٧.

(٢) انظر: صحيح البخاري، ج٥، ص٢٤. صحيح مسلم، ج٤، ص٢٤٠٤. سنن الترمذي، ج٥، ٦٣٨، ح٣٧٢٤، ص٦٤٠، ح٣٧٣١. سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٢، ح١١٥. أسد الغابة، ج٥، ص٨. الرياض النضرة، ج٣، ص١١٧. تاريخ بغداد، ج٤، ص٢٠٤. حلية الأولياء، ج٧، ص١٩٤. ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق، ج١، ص١٢٤.

ومثل:(لا يحبّك إلّا مؤمن، ولا يبغضك إلّا منافق)[١]، وفي حديث الطائر:(اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك)[٢]، ومثل:(لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله)[٣]، ومثل:(إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي)[٤]، و(عليٌّ مع الحقّ والحقّ مع علي)[٥]، إلى كثير من أمثالها ممّا لسنا في صدد إحصائه وإثبات أسانيده، وقد كفانا ذلك موسوعات كتب الإمامية، فقد ألّف العالم الحبر السيد حامد حسين اللكناهوري كتابا أسماه(عبقات الأنوار) يزيد على عشرة مجلدات، كل مجلد بقدر صحيح البخاري تقريباً، أثبت فيها أسانيد تلك الأحاديث من الطرق المعتبرة عند القوم ومداليلها، وهذا واحد من ألوف ممن سبقه ولحقه.

ثمّ لمّا ارتحل الرسول عليه السلام من هذه الدار إلى دار القرار، ورأى جمعٌ من الصحابة أن لا تكون الخلافة لعلي عليه السلام، إمّا لصغر سنه! أو لأنّ قريشاً كرهت أن تجتمع النبوة والخلافة لبني هاشم، زعماً منهم أنّ النبوة والخلافة إليهم يضعونها حيث شاؤوا! أو لأمُور أخرى لسنا بصدد البحث عنها، ولكنّه باتّفاق الفريقين امتنع أوّلاً عن البيعة، بل في

(١) انظر: صحيح مسلم، ج١، ص٨٦، ح١٣١، صحيح الترمذي، ج٥، ص٦٣٥، ح٣٧١٧. سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٢، ح١١٤.
(٢) انظر: سنن الترمذي، ج٥، ص٦٣٦، ح٣٧٢١. مستدرك الحاكم، ج٣، ص١٣٠. الرياض النضرة، ج٣، ص١١٤. حلية الأولياء، ج٦، ص٣٣٩. ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق، ج٢، ص١٠٥.
(٣) انظر: صحيح البخاري، ج٤، ص٦٥، ص٧٣، سنن الترمذي، ج٥، ص٦٣٨، ح٣٧٢٤، سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٥، ح١٢١، مسند أحمد، ج٤، ص٥٢، سنن البيهقي، ج٩، ص١٣١، التاريخ الكبير للبخاري، ج٧، ص٢٦٣، المصنف لعبد الرزاق، ج٥، ص ٢٨٧، ح ٩٦٣٧.
(٤) انظر: سنن الترمذي، ٥، ص٦٢٢، ح٣٧٨٦، ص٦٦٣، ح٣٧٨٨، مسند أحمد، ج٣، ص١٧. ج٥، ص١٨١، مستدرك الحاكم، ج٣، ص١٠٩، ص١٤٨، أسد الغابة، ج٢، ص١٢.
(٥) انظر: تاريخ بغداد، ج١٤، ص٣٢١، مستدرك الحاكم، ج٣، ص١٢٤، ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق، ج٣، ص١١٧، ح ١١٥٩.

صحيح البخاري في باب غزوة خيبر: إنّه لم يبايع إلّا بعد ستّة أشهر[1]، وتبعه على ذلك جماعة من عيون الصحابة، كالزبير وعمار والمقداد وآخرين[2].

ثمّ لمّا رأى تخلّفه يوجب فتقاً في الإسلام لا يُرتق، وكَسْراً لا يجبر ـ، وكُلُّ أحدٍ يعلم أنَّ عليّاً ما كان يطلب الخلافة رغبة في الإمرة، ولا حرصاً على الملك والغلبة والأثرة، وحديثه مع ابن عباس بذي قار مشهور[3]، وإنّما يريد تقوية الإسلام، وتوسيع نطاقه، ومَدّ رواقه، وإقامة الحق، وإماتة الباطل ـ وحين رأى أَنَّ المتخلّفين أعني الخليفة الأول والثاني بذلا أقصى الجهد في نشر كلمة التوحيد، وتجهيز الجنود، وتوسيع الفتوح، ولم يستأثروا ولم يستبدُّوا، بايَعَ وسالَمَ، وأَغْضَى عمّا يراه حقّاً له، محافظة على الإسلام أن تتصدَّع وحدته، وتتفرَّق كلمته، ويعود الناس إلى جاهليّتهم الأولى»[4].

فإن مستهلَّ كلام كاشف الغطاء عليه السلام هو في مقام بيان استحقاق علي عليه السلام للخلافة دون غيره؛ وذلك لأنّه عليه السلام يبيّن أنَّ خلافة علي عليه السلام هي

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص١٧٧. وانظر كذلك: صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٢، كتاب الجهاد والسير. الإمامة والسياسة، ج١، ص١١. مروج الذهب، ج٢، ص٣٠٢. تاريخ الطبري، ج٣، ص٢٠٨. الكامل في التاريخ، ج٢، ص ٣٢٧. الصواعق المحرقة، ص١٣.

(٢) منهم: أبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، والمقداد بن عمرو، وعمار بن ياسر، وفروة بن عمرو، وخالد بن سعيد بن العاص، وأبي بن كعب، والبراء بن عازب، وقيس بن سعد بن عبادة، وخزيمة بن ثابت، وغيرهم. راجع: مروج الذهب، ج٢، ص٣٠١. العقد الفريد، ج٤، ص٢٥٩. تاريخ الطبري، ج٣، ص٢٠٨. الكامل في التاريخ، ج٢، ص٣٢٥. تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٠٣. تاريخ أبي الفداء، ج٢، ص٦٣.

(٣) قال عبد الله بن عباس: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار وهو يخصف نعله، فقال رحمه الله لي: ما قيمة هذه النعل؟ فقلت: لا قيمة لها. فقال عليه السلام: " والله لهي أحب إلي من إمرتكم إلا أن أقيم حقا، أو أدفع باطلا.. ". انظر شرح نهج البلاغة للشيخ محمد عبده ١: ٧٦ / ٣٢.

(٤) أصل الشّيعة وأصولها، الشيخ كاشف الغطاء، ص١٩١ـ١٩٣.

البذرة التي تعاهدها الرسول الأعظم ﷺ وسقاها من نميره العذب الزلال، مهيّئاً إيّاه لإدارة شؤون هذه الأمة بعده ﷺ، ثمّ استدلّ على ذلك بخمسة أحاديث صحاح من أشهر الصحاح اعتباراً عند أهل السنّة.

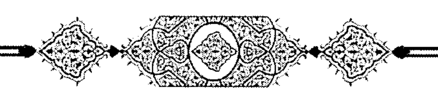
ثمّ إنّ قوله عليه السلام: **«ورأى جمعٌ من الصحابة أن لا تكون الخلافة لعلي عليه السلام، إمّا لصغر سنّه! أو لأنّ قريشاً كرهت أن تجتمع النبوة والخلافة لبني هاشم»**.

هو في بيان اعتقاد هذا الجمع من الصحابة، الَّذين صرفوا حقَّ الأمّة الإسلاميّة عن موضعه بصرف الخلافة عن أصحابها الشرعيين الذين هَيَّأَهم النبي لسدّ هذا المنصب بعده ﷺ، أمّا نفس كاشف الغطاء فلا يعتقد بقول هؤلاء الجمع من الصحابة؛ بدليل قوله عليه السلام بعد ذلك: **«زَعْماً منهم أنَّ النبوة والخلافة إليهم يضعونها حيث شاءوا، أو لأمور أخرى لسنا بصدد البحث عنها»**؛ فإنّه يجعل قولهم مجرَّدَ زعمٍ، والزعم هو الاعتقاد المخالف للواقع، الذي لا يستند إلى حجّة.

فما زعمه إلهي ظهير من أنّ كاشف الغطاء يقول برضا علي عليه السلام بخلافة أبي بكر، لم يكن مطابقاً للواقع؛ لأنّ كاشف الغطاء كان في مقام الاستدلال على عدم رضا الإمام علي عليه السلام بخلافتهما، وهو ما يدلّ عليه تأخير بيعته لهم لمدّة ستة أشهر، وتبعه على ذلك جماعة من شيعته وكبار الصحابة كالزبير وعمار والمقداد وآخرين، بل إنّه عليه السلام ذَكَرَ أنَّ قبول عليٍّ عليه السلام بالبيعة بعد الستة أشهر مُرْغماً، كان من باب الأخذ بأقلّ المحذورين ضرراً، فهو قوله عليه السلام: **«ثمّ لمّا رأى تخلّفه يوجب فتقاً في الإسلام لا يرتق، وكسراً لا يجبر، وكُلُّ**

أحدٍ يعلم أنَّ عليّاً ما كان يطلب الخلافة رغبة في الإمرة، ولا حرصا على الملك والغلبة والأثرة، وحديثه مع ابن عباس بذي قار مشهور، وإنّما يريد تقوية الإسلام، وتوسيع نطاقه، ومدّ رواقه، وإقامة الحق، وإماتة الباطل»[1]، وبعد هذا كيف يكون كلام كاشف الغطاء اعترافاً منه بأنّ علياً عليه السلام قد رضي بخلافة أبي بكر؟!

(١) المصدر نفسه، ص١٩١-١٩٣.



الفصل الثالث

دعوى اقتداء أمير المؤمنين عليه السلام بأبي بكر وقبول هداياه

تمهيد

ادعى إحسان ظهير أنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كان راضياً بخلافة أبي بكر ومترجماً لهذا الرضا بشكل عمليّ، من خلال مشاركته في معاملاته وقضاياه، وقبوله هداياه، ودفعه الشكاوى إليه، والصلاة خلفه، حيث قال: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام: **«كان راضياً بخلافة الصدّيق، ومشاركاً له في معاملاته وقضاياه، قابلاً منه الهدايا، رافعاً إليه الشكاوى، مصلّياً خلفه»**[1].

١ ـ العقيدة ومبدأ التعايش عند أهل البيت عليهم السلام

إنّ المتأمّل بعمق في موقف أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، من الأحداث التي وقعت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله لاسيما المتعلّق منها بالإمامة وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله، يجد ـ وبالخصوص من خلال كلمات سيّدهم أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام ومواقفه وسيرته ـ أنّهم عليهم السلام قد أوضحوا للمسلمين أمرين:

الأول: يتعلّق بالعقيدة التي يدينون بها أمام الله تعالى في هذا الباب؛ أعني باب الإمامة وخلافة رسول الله صلى الله عليه وآله.

الثاني: يتعلّق ببيان نمط وأسلوب التعايش بين المسلمين بعد اختلافهم وتشتّتهم.

وهذه إشارة مختصرة لهذين الأمرين بما يتناسب والمقام:

---

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٦٨.

الأمر الأول: إنَّ أهل البيت عليهم السلام قد بينّوا للأمّة أنّهم أئمة المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، بأمر من الله تعالى، وذلك بأسلوبين:

الأول: الأسلوب النظري، وهو التصريح اللّفظي بهذا الأمر في مقامي الإثبات والنفي، فساقوا للأمة في مقام الإثبات البراهين والأدلة على إمامتهم من القرآن الكريم، كآية الولاية، والطهارة، والمباهلة، والبلاغ و...[١]، والسُنّة النبوية، كحديث الغدير، والثقلين، والموالاة و...[٢]، وبينّوا

(١) آية الولاية، هي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ المائدة/ ٥٥، وآية الطهارة، هي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ الأحزاب/ ٣٣، وآية المباهلة، هي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ ابناءنَا وَابناءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثمّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ آل عمران/ ٦١، وآية البلاغ، هي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ المائدة/ ٦٧، إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي سيجيء بحثها في محلها إن شاء الله تعالى.

(٢) حديث الغدير، أخرجه حفاظ ومحدثو السُنّة بطرق وألفاظ عديدة، منها ما أخرجه النسائي في(فضائل الصحابة، ص١٥)، عن زيد بن أرقم، قال: «لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حجّة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن، ثمّ قال:(كأني قد دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عَلَيَّ الحوض)، ثمّ قال:(إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن)، ثمّ أخذ بيدَي علي فقال:(من كنت وليّه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فقلت لزيد: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: ما كان في الفوشنجي رجل إلّا رآه بعينه وسمعه بإذنه»، وحديث الثقلين، أخرجه حفاظ ومحدثو السُنّة بطرق وألفاظ عديدة، منها ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده(ج٣، ص١٤)، عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عَلَيَّ الحوض»، وحديث الموالاة، أخرجه حفاظ ومحدثو السُنّة بطرق ⇦

في مقام النفي عدم صحّة إمامة غيرهم، كما أورده مسلم في صحيحه على لسان عمر من أنّ الإمام عليّاً عليه السلام كان يرى الشيخين آثمين غادرين خائنين، فعن الزهري، عن مالك بن أوس في حديث طويل، جاء في بعض مواضعه: «فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً»[1].

وممّا يدلّ على أنَّ رأي الإمام عليه السلام في أبي بكر هو نفسه في عمر أيضاً، وأنّه لم يتغيّر، بل استمرَّ طيلة خلافتهما، هو قول عمر بعد ذلك: «فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً»[2].

ويؤيده ما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح، من أن الإمام عليّاً عليه السلام قال لأبي بكر: «ولكنّك استبددت علينا بالأمر»[3]، وفي موضع آخر، قال عليه السلام: «فاستبدّ علينا»[4]، ولا وجه للقول بأنّ الإمام عليه السلام بصدد العتب على الأول؛ لإطلاق الكلام المتقدِّم عن عمر.

الثاني: الأُسلوب العملي، وأبرزه الامتناع عن البيعة، فلم يبايع أهل البيت عليهم السلام أبا بكر إلَّا بعد وفاة سيِّدتهم فاطمة الزهراء عليها السلام، كما أخرج

⇦وألفاظ عديدة، منها ما أخرجه الترمذي في سننه(ج٥، ص٢٩٧)، عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم(شك شعبة)، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، قال ابن حجر في(فتح الباري، ج٧، ص٦١): «وأمّا حديث(من كنت مولاه فعليٌّ مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»، إلى غير ذلك من الأحاديث الكريمة الواردة في المقام مما سيجيء بحثها في محلّها إن شاء الله تعالى.

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٣. صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤.

(٤) المصدر نفسه.

ذلك البخاري ومسلم في الصحيح، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كان لعليٍّ من الناس وجه حياةَ فاطمة، فلمّا توفيت استنكر عليٌّ وجوهَ الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر»[1].

ويؤيّده ما ورد في مسلم عن الزهري: أنّ رجلاً قال له: «لِمَ لَمْ يبايع عليٌّ أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحدٌ من بني هاشم»[2].

الأمر الثاني: إنَّ أهل البيت عليهم السلام بيَّنُوا للمسلمين منهاج التعايش بينهم، فإنّ الاختلاف في العقيدة والرأي لا يعني اللجوء للاقتتال من أجل حسم الأمر لصالح أحد الأطراف، بل هناك طريق آخر وهو الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والتعايش السلمي بين الجميع، وقد أوضحوا عليهم السلام ذلك أيضاً بأسلوبين:

الأول: الأسلوب النظري، وذلك عبر أقوالهم وتوجيهاتهم بالصلاة خلف المخالفين، وعيادة مرضاهم، وشهادة جنائزهم، وغير ذلك من الأمور التي تؤدّي إلى اللُّحْمة والتوادِّ والتراحم بين المسلمين رغم وجود الخلاف النظري والعقائدي بينهم، فقد روى الشيخ الكليني والصدوق، عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله» صلى الله عليه وآله[3]، وقال عليه السلام: «عودوا مرضاهم، واشهدوا

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٣. صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤.

(٢) انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج٧، ص٣٧٩.

(٣) الكافي، الشيخ الكليني، ج٣، ص٣٨٠. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، ج١، ص٣٨٢.

جنائزهم، وصلّوا في مساجدهم»[1].

الثاني: الأسلوب العملي، وهو المشاركة الفعلية من قبل أهل البيت عليهم السلام في كثير من الموارد، كالقضاء والمشورة والفقه، قال إحسان إلهي ظهير بعد أن أورد نماذج من تلك المشاركات: «وهذا دليل واضح على... تقديمهم عليّاً في المشورة والقضاء»[2]!!

والحاصل: إنّ أهل البيت عليهم السلام قد أوضحوا للمسلمين مقامين، أحدهما يتعلّق بالرأي والعقيدة، وهو أنّهم أئمة المسلمين، وأنّ القوم قد استبدّوا عليهم، وأنّهم آثمون غادرون خائنون، ودعموا هذا الرأي والاعتقاد في مقام العمل بامتناعهم عن البيعة حتى وفاة فاطمة الزهراء عليها السلام.

والمقام الآخر يتعلّق بالتعايش بين المسلمين، وأنّ الخلاف في الرأي والعقيدة لا يمنع من التراحم والتواصل بينهم والاشتراك في الحياة.

ومن هنا فما ساقه إحسان إلهي ظهير من شواهد في المقام(وهو رضا الإمام عليه السلام بخلافة الأول) قاصرة عن إثبات مدّعاه - بغض النظر عن ثبوتها أو عدمه - لأنها تأتي ضمن سياق توجّهات أئمة أهل البيت عليهم السلام في أن الخلاف العقائدي لا يمنع من التعايش والتواصل والتفاعل بين المسلمين.

٢- هدايا أبي بكر لأمير المؤمنين عليه السلام

من جملة الشواهد التي أوردها ظهير لدعم دعواه المتقدمة من رضا

(١) الهداية، الشيخ الصدوق، ص٥٣. وانظر: الكافي، الشيخ الكليني، ج٢، ص٢١٩، ٦٣٥.

(٢) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٦٩.

الإمام عليه السلام بخلافة الأول ومشاركته إياه في معاملاته وقضاياه وحميمية العلاقة بينهما، هو قبوله عليه السلام الهدايا من أبي بكر، ناسباً ذلك (قبول الهدايا) إلى كتب الشّيعة أنفسهم، ويمكن الجواب عن هذه الدعوى بنحوين:

النحو الأول: عرض تلك الشواهد ومناقشتها:

ألف ـ قصة الجارية (الصهباء)

قال إلهي ظهير: «وللتعامل الموجود بينهم، وللتعاطف والتوادد والوئام الكامل، كان عليّ ـ وهو سيد أهل البيت ووالد سبطي الرسول صلوات الله وسلامه عليه ـ يتقبّل منه الهدايا؛ دَأْبَ الأخوة المتشاورين ما بينهم والمتحابيّن، كما قبل الصهباء الجارية التي سبيت في معركة عين التمر، وولدت له عمر ورقيّة، (وأما عمر ورقية فإنهما من سبيئة من تغلب يقال لها: الصهباء، سبيت في خلافة أبي بكر وإمارة خالد بن الوليد بعين التمر)»[1].

المناقشة

الثابت هو أنَّ الصَّهباء أم حبيب بنت ربيّعة، سبية قيل: إنّ خالد بن الوليد أصابها بعين التمر، وقد تزوّجها أمير المؤمنين عليه السلام وأولدها توأمين، عمر ورقية، وقد تتبعنا مصادر التاريخ والأنساب والرجال السنيّة والشيعية[2] فلم نجد من يصرح بأنّ أبا بكر قد أهداها لأمير المؤمنين عليه السلام،

(١) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٢) انظر: تاريخ الطبري، ج٤، ص ١١٨. تاريخ الإسلام، ج٦، ص١٦٤. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٥، ص٣٠٤ ـ ٣٠٧. تهذيب الكمال، المزي، ج٢١، ص٤٦٨ ـ ٤٧٠. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٧، ص٤٢٦ ـ ٤٢٧. الطبقات الكبرى، ج٣، ص٢٠.

بل إنّ المصدر الذي ذكره إلهي ظهير (وهو عمدة الطالب لابن عِنَبَة) قد نصّ على أنّه عليه السلام قد اشتراها، قال: «الصهباء التغلبية، وهي أمّ حبيب بنت عباد بن ربيعة بن يحيى بن العبد بن علقمة من سبي اليمامة، وقيل: من سبي خالد بن الوليد من عين التمر، اشتراها أمير المؤمنين علي» عليه السلام[١]، والعبارة التي نقلها عن ابن أبي الحديد لا تدل إلّا على كونها جاريةً سُبِيت في خلافة أبي بكر، وإمارة خالد بن الوليد بعين التمر، وأما إنّها قد أهداها أبو بكر لأمير المؤمنين عليه السلام فليس فيها دلالة على ذلك ألبتة كما هو واضح «وأما عمر ورقية فأمهّما سبية من بني تغلب، يقال لها: الصهباء، سبيت في خلافة أبي بكر وإمارة خالد بن الوليد بعين التمر»[٢].

ومن هنا فإنّ الذي يَقْوَى عندنا هو أنَّ الإمام عليه السلام إمّا اشتراها، كما ذكر ذلك صاحب عمدة المطالب[٣]، وإمّا أنّها كانت من سهم أمير المؤمنين عليه السلام في الخمس، فإنّ له عليه السلام السهم الأوفر فيه؛ إذ بجهاده وتضحياته وإقدامه في سبيل الله إنّما توطّدت أركان الإسلام وقويت شوكته، في زمنٍ كان في سيف خالد وأمثاله رَهَقٌ على المسلمين؛ ولذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله يبيّن للمسلمين هذه الحقيقة ويوضّح لهم بأنّ سهم عليٍّ عليه السلام من الخمس هو الأوفر، كما أخرج ذلك البخاري في الصحيح بسنده عن بريدة، قال: «بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) عليّاً إلى خالد ليقبض الخمس، وكُنتُ أبغض عليّاً، وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟ فلمّا قدمنا على النبي (صلى الله عليه

(١) عمدة الطالب، ابن عنبة، عمدة الطالب، ص٣٦١.

(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج٩، ص٢٤٣.

(٣) عمدة الطالب، ابن عنبة، ص٣٦١.

وسلم) ذكرتُ له ذلك، فقال: يا بريدة، أتبغض عليّاً؟ فقلت: نعم، قال: لا تبغضه، فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك»[1]، فلا مِنَّةَ لأحد على أمير المؤمنين عليه السلام بهديَّة أو ما شاكل.

ولو كانت الصهباءُ هدَّيةً، كما زعم ظهير لصرّح بذلك واحدٌ من علماء الأنساب والتاريخ والرجال على أقل تقدير!!

وعلى تقدير كونها هديّة، فذلك فقهُنا شاهد وأدلّتنا ناطقة بجواز أخذ جوائز الظالمين وهداياهم[2]، إذ الخلافة كلّها في الأصل لعليّ، وفدك والعوالي لزوجته فاطمة، والخمس له، وقد غَصَبُوها كُلّها منه، فما تساوي جارية بالنسبة لكل حقوقه المسلوبة؟!

وانظر إلى جواز الاستنقاذ والاسترداد للحقّ إذا كان الغاصب مصرّاً على عدم ردّ المغصوب كما هو الحال في ابي بكر.

ب ـ قصة الجارية خولة بنت جعفر بن قيس

قال إلهي ظهير: **«وأيضاً مَنَحَهُ الصِّدِّيق خولةَ بنتَ جعفر بن قيس التي أُسِرَت مع مَنْ أُسِرَ في حرب اليمامة، وولدت له أفضل أولاده بعد الحسنين محمد بن الحنفية»**[3].

المناقشة

اختلف فيها من عدّة جوانب:

---

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص٩٨، ح٤٢٥٧.

(٢) انظر وسائل الشيعة.

(٣) الشيعة وأهل البيت، ص٧٠.

الخلاف الأول: في زمان سبيها، حيث ذهب فريق إلى أنَّها سُبِيَت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، كما في رواية المدائني، قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه[وآله] وسلم عليّاً إلى اليمن فأصاب خولة في بني زبيد، وقد ارتدُّوا مع عمرو بن معدي كرب، وصارت في سهمه، وذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن ولدت منك غلاماً فسمِّه باسمي وكَنِّه بكنيتي، فولدت له بعد موت فاطمة عليها السلام غلاماً فسمَّاه محمّداً وكنّاه أبا القاسم»[1].

وذهب فريق آخر إلى أنّها سُبيت في زمن أبي بكر، قال ابن كثير: «**خولة بنت جعفر بن قيس... سباها خالد أيام الصديق أيّام الردّة من بني حنيفة**»[2]، وقال ابن حجر: «**خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنيفة، ويقال من مواليهم، سبيت في الردة من اليمامة**»[3].

الخلاف الثاني: الذين قالوا بأنها سبيت في زمن أبي بكر اختلفوا فيها من وجه آخر، حيث ذهب فريق منهم إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام قد اشتراها بعد أن سبيت أوائل عهد أبي بكر كما في رواية خراش بن إسماعيل العجلي، قال: «أغارت بنو أسد بن خزيمة على بني حنيفة فسبوا خولة بنت جعفر، ثمّ قدموا بها المدينة في أول خلافة أبي بكر فباعوها من عليٍّ، وبلغ الخبر قومَها،

(١) انساب الأشراف، ص٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) البداية والنهاية، ج٧، ص٣٦٨. وانظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ج٤، ص٧٥. تاريخ الإسلام، ج٦، ص١٨١. المنتخب من ذيل المذيل، الطبري، ص١١٧ ـ ١١٨. ابن قتيبة، المعارف، ص٢١٠.

(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٩، ص٣١٥. وانظر: تهذيب الكمال، المزي، ج٢٦، ص١٤٨. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٥٤، ص٣٢٥.

فقدموا المدينة على عليٍّ فعرفوها وأخبروه بموضعها منهم، فأعتقها[علي] ومهرها وتزَّوجها فولدت له محمّداً ابنه، وقد كان قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أتأذن لي إن ولد لي بأنْ اسمّيه باسمك وأكنّيه بكنيتك؟ فقال:(نعم)، فسمَّى ابن الحنفية محمّداً وكنّاه أبا القاسم»[1]، وقال البلاذري بعد أن اختار هذا القول: «وهذا أثبت من خبر المدائني»[2].

قال ابن كثير: «**وهي خولة بنت جعفر... سباها خالد أيّام الصديق أيّام الردة من بني حنيفة، فصارت لعلي بن أبي طالب...**»[3].

وأما رواية ابن سعد في الطبقات، عن الفضل بن دكين، عن الحسن بن صالح، عن عبد الله بن الحسن، قال: «**إنّ أبا بكر أعطى عليّاً أُمَّ محمد بن الحنفية**»[4]، فمرسلة؛ إذ أنَّ عبد الله بن الحسن لم يعاصر أبا بكر، بل هو من صغار التابعين[5]، ومضمونها أيضاً لا يدلّ على كونه قد أعطاها إيّاه منحةً من ماله الخاصّ حتى يصدق عليها عنوان الهدية.

ومن هنا ضعّف الذهبي هذا القول من خلال نسبته إلى الـ «قيل»، مما يشعر بعدم وجود ما يدلّ عليه، قال: «**وقيل: إن أبا بكر وهبها عليّاً**»[6].

(١) انساب الأشراف، البلاذري، ص٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٧، ص ٣٦٨. المنتخب من ذيل المذيل، الطبري، ص١١٧ ـ ١١٨. المعارف، ابن قتيبة، ص٢١٠.
(٤) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٥، ص٩١.
(٥) انظر: الإصابة، ابن حجر، ج٥، ص١٤٣. الثقات، ابن حبان، ج٧، ص٣٦٣.
(٦) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٤، ص١١١.

وقد فَصَّلُ ابنُ أبي الحديد المعتزلي هذا الخلاف في خولة، وأنَّ مختار المحّققين وأظهر الأقوال وأثبتها هو أنها سبيت في بداية عهد أبي بكر وأنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد اشتراها، وهو ما اختاره البلاذري في(أنساب الأشراف)[1].

ج ـ الهدايا المالية

لم يثبت في مصدر حديثيّ معتبر أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قَبِل الهدايا الماليّة من أبي بكر، ولم يذكر إحسان إلهي ظهير نموذجاً واحداً لنا على الأقلّ من الروايات التي زعم أنّها تدلّ على ذلك حتى ننظر في سندها ومضمونها ومدى دلالتها على الأمر، وما يمكن أن يقال عليها، وما ذكره في الهامش

(١) انظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج١، ص٢٤٤ ـ ٢٤٥، قال: «خولة بنت جعفر بن قيس... واختلف في أمرها، فقال قوم: إنّها سبية من سبايا الردّة، قوتل أهلها على يد خالد بن الوليد في أيّام أبي بكر، لمّا منع كثيرٌ من العرب الزكاة، وارتدّت بنو حنيفة، وادّعت نبوة مسيلمة، وإن أبا بكر دفعها إلى علي عليه السلام من سهمه في المغنم. وقال قوم، منهم أبو الحسن علي بن محمد بن سيف المدائني: هي سبية في أيّام رسول الله صلى الله عليه وآله، قالوا: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً إلى اليمن، فأصاب خولة في بني زبيد، وقد ارتدوا مع عمرو بن معدي كرب، وكانت زبيد سبتها من بني حنيفة في غارة لهم عليهم، فصارت في سهم علي عليه السلام، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: إن ولدت منك غلاما فسمه باسمي، وكنه بكنيتي، فولدت له بعد موت فاطمة عليها السلام محمداً، فكناه أبا القاسم. وقال قوم، وهم المحققون، وقولهم الأظهر: إنّ بني أسد أغارت على بني حنيفة في خلافة أبي بكر الصديق، فسبوا خولة بنت جعفر، وقدموا بها المدينة فباعوها من علي عليه السلام، وبلغ قومها خبرها، فقدموا المدينة على علي عليه السلام، فعرفوها وأخبروه بموضعها منهم، فأعتقها ومهرها وتزوجها، فولدت له محمدا، فكناه أبا القاسم. وهذا القول، هو اختيار أحمد بن يحيى البلاذري في كتابه المعروف بـ(تاريخ الأشراف)».

من رواية أبي داود عن الإمام علي عليه السلام[١]، لا تدلّ بأيّ نحو على مدّعاه، وإنّما هي صريحة في أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد قسّم في حياته سهمهم من الخمس وكذا فعل الشيخان، وأين هذا من دعوى أنَّ أبا بكر أهدى هدايا ماليّة لأمير المؤمنين عليه السلام وقبلها منه الإمام عليه السلام؟!

ثمّ إنّ الهدية إنّما تكون من مال الرجل، وأمّا الخمس والفيء فخارجان عن محلّ البحث؛ لأنّهما من حقوق ذي القربى التي جعلها الله تعالى لهم ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَإن للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابن السَّبِيلِ﴾[٢].

هذا مضافاً إلى أنّ المصادر التي استدلّ بها على رأي الشّيعة كتاريخ اليعقوبي وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ليست مصادر شيعية بالرغم من دعواه الالتزام بالاستدلال بكتبهم في المقام.

ودعواه أنّهما من مصادر الشّيعة خلاف الثابت، وبالخصوص ابن أبي الحديد الَّذي هو من مشايخ المعتزلة، كما أنّ الثابت لدى محقّقي المسلمين

(١) انظر: الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٧٠ ـ ٧١، قال: «ولقد ورد في أبي داود عن علي رضي الله عنه أنه، قال: اجتمعت أنا والعباس وفاطمة وزيد بن حارثة عند النبي صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله إن رأيت أن تولّيني حقّنا من هذا الخمس في كتاب الله عز وجل فأقسّمه حياتك؛ كيلا ينازعني أحد بعدك، فافعل، قال: ففعل ذلك، قال: فقسّمته حياةَ رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ ولّانيه أبو بكر، حتّى إذا كان آخر سنة من سنيّ عمر رضي الله عنه فإنّه أتاه مال كثير، فعزل حقّنا ثمّ أرسل إليّ، فقلت: بنا عنه العام غنى وبالمسلمين إليه حاجة فاردده عليهم، فردّه عليهم، فرده. أبو داود، كتاب الخراج. مسند أحمد. مسندات علي».

(٢) الأنفال/ ٤١.

من الشّيعة والسُّنّة هو أنّ هذين الكتابين لا يعدّان من المصادر الأساسية التي يستدل بها لإلزام المقابل.

النحو الثاني: أدلّة انقطاع الودّ بين أهل البيت عليهم السلام والشيخين

لقد دلّت الأحاديث الصحيحة على انقطاع الودّ، ووجود الخصومة الشديدة بين أهل البيت عليهم السلام وبين أبي بكر، طيلة حياة فاطمة الزهراء عليها السلام، وأنّها قد توفّيت وهي واجدة وغاضبة وغير راضية عليه، إلى درجة أنّه منع من حضور تجهيزها وتشييعها والصلاة عليها ودفنها، كما أخرج ذلك البخاري ومسلم، في الصحيح عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: «فَوَجَدَتْ فاطمةُ على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلّمه حتّى توفّيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستّةَ أشهر، فلمّا توفّيت دفنها زوجها عليٌّ ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها»[1].

وفي سنن البيهقي، «فغضبت فاطمة رضي الله عنها فهجرت أبا بكر رضي الله عنه، فلم تزل مهاجرة له حتّى توفيت، وعاشت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر»[2]، وقال البيهقي في ذيل الحديث: «رواه البخاري في الصحيح عن عبد العزيز الأويسي، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد»[3].

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٢ ـ ٨٣. صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤.
(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ج٦، ص٣٠١.
(٣) المصدر نفسه.

وهذه الخصومة التي بينهما كانت تدور حول أمرين أساسين: أحدهما يتعلّق بمسألة خلافتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله، والأمر الآخر يتعلق بإرثهم منه صلى الله عليه وآله، فكان أهل البيت عليهم السلام يرون أنّ الخلافة لهم خاصة دون غيرهم، وأنّه صلى الله عليه وآله داخل ضمن دائرة أحكام الإرث، وخالفهم أبو بكر في كلا الأمرين، ولم يتنازل أهل البيت عليهم السلام عن ذلك الحق ألبتةَ، كما يدل عليه حديث مسلم في الصحيح من أنّ عمر قال للعباس والإمام علي عليه السلام: «فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(ما نورّث ما تركنا صدقة)، فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنّه لصادقٌ بارٌّ راشد تابع للحقّ، ثمّ تُوفّي أبو بكر وأنا وليُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وَوِليّ أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنّي لصادق بارٌّ راشد»[1]، فهذا الحديث يدلّ على أنّ رأي أهل البيت عليهم السلام لم يتبدّل أو يتغيّر، وأنّهم استمرُّوا بالدفاع عن حقوقهم عليهم السلام بكلّ الوسائل الممكنة.

وأما المصالحة التي حصلت بعد وفاة الزهراء عليها السلام فلم تكن تعني عودة الودّ بينهما، وإنّما كانت لإنهاء الخصومة حفاظاً على الإسلام ووحدة الأمة، حيث بدأت وجوه الناس تتغير على أهل البيت عليهم السلام بعد وفاة سيّدتهم «وكان لعليّ من الناس وجه حياةَ فاطمة، فلمّا توفّيت استنكر عليٌّ وُجُوهَ الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر»[2].

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٢.

(٢) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٢ ـ ٨٣. صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤. ثمّ أنّ الثابت هو ان فاطمة عليها السلام ماتت وهي غاضبة على أبي بكر بالرغم من اجتهاده في طلب رضاها، حتى أنّه ⇦

والحاصل: أنّ العلاقة بين أهل البيتعليهم السلام وأبي بكر كانت ضعيفة إلى

⇐مُنِعَ من حضور تجهيزها وتغسيلها والصلاة عليها وتشييعها كما تقدم في رواية البخاري في الصحيح، وهذا الأمر إذا ما أضيف إلى رواية المسور بن مخرمة التي أخرجا البخاري أيضاً في الصحيح(ج٤، ص٢١٠، ص٢١٩) من أن رسول اللهصلى الله عليه وآله قال: «فاطمة بضعة منى فمن أغضبها أغضبني»، أَنْتَجَ أمراً خطيراً مفاده غضب رسول اللهصلى الله عليه وآله على أبي بكر، فيكون داخلاً ضمن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَّ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُّهِيناً﴾ الأحزاب/ ٥٧.

ولا ينفع الاعتذار عنه بأنّه اجتهد في عدم إعطاء فاطمةعليها السلام إرثها من والدها رسول اللهصلى الله عليه وآله، وفق ما سمعه من حديث عنهصلى الله عليه وآله فإذا لم يصب فله أجر واحد؛ لأنّ حديث(البضعة) في مقام الإخبار عن المغضوب عليهم وفق ما كان يتلقاهصلى الله عليه وآله من الوحي، والزهراءعليها السلام إنما كانت في هذا المقام بمنزلة المرشد إليهم، فقولهصلى الله عليه وآله: «فمن أغضبها أغضبني»، بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾، حيث إنّ كلا المقامين في صدد تقرير أمر واحد وهو الاختبار والابتلاء، ففاطمةعليها السلام في الحديث كنهر طالوت في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَّ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ البقرة/ ٢٤٩، فكما أنّ العَلامَةَ على الطرد هنا هو الشرب من ذلك النهر مع عدم وجود الخصوصية له(فهم مطرودون لفشلهم في هذا الاختبار)، فكذلك فاطمة الزهراءعليها السلام في المقام حيث إنّ إغضابها علامة على الطرد وإرشاد إليه مع ثبوت الخصوصية لهاعليها السلام، وهي كونها من أولياء الله تعالى المعصومين، وحججه تعالى المنتجبين على الخلق، وسيدة نساء العالمين، وما شاكل ذلك من الخصوصيات الثابتة لهاعليها السلام بالدليل القاطع الذي لسنا بصدد الكلام حوله.

وكما لا يصح أن يقال: إنّ أصحاب طالوت كانت لهم مبرراتهم الخاصة التي دفعتهم للشرب، وإنّ النهر ليس له هذا الحق ولم يكن معياراً للطرد؟ إذ الإشكال حينئذ إنّما يرد في الواقع على طالوت من أنّه لم جعل الشرب من ذلك النهر الصافي اللذيذ! ـ وفي الوقت الذي كانوا فيه بأمسّ الحاجة إلى جرعة من الماء ـ معيارا للطرد؟! فكذلك لا ينفع في المقام أنّ يقال: إن الزهراءعليها السلام امرأة عاديّة تغضب بسرعة ومن أي شيء، فكيف تكون معياراً للطرد من جماعة الخير؟! لأنّ الإشكال حينئذ يجب أن يرد على رسول اللهصلى الله عليه وآله من أنّه لِمَ جعل ابنته سريعة الغضب ـ بزعمهم ـ معياراً للطرد؟!! ولا يشكل عليها؛ إذ لم تكن هي التي جعلت من نفسها معيارا لذلك، وإنّما جُعلت كذلك من قبلهصلى الله عليه وآله الذي يخبر عن الله تعالى ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ الأنعام/ ٥٠، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾النجم/ ٣ـ٤، فافهم.

ابعد الحدود، وعدم الودّ بينهما تدل عليه اصح الأحاديث التي لا يمكن وفق معايير علوم الحديث أن تعارض بتلك الشواهد الضعيفة التي تدل على الوئام بينهما، وان كنا نرى أن الموضوع مختلف في المقامين، فموضوع الأولى هو عدم الود والرضا بينهما، وموضوع الثانية هو أسلوب التعايش السلمي مع المخالف في العقيدة.

هذا، مضافاً إلى أنّه لا ملازمة بين قبول الهدايا ـ لو صحت ـ وبين رضا الإمام عليه السلام بخلافة أبي بكر؛ إذ قبول الهدية لا يكشف عن الرضا بالدرجة الأساس، وإنما قبولها كان من سنّة الرسول صلى الله عليه وآله، ولا يمكن لأمير المؤمنين عليه السلام ترك السُنّة، فقد وردت روايات في كتب أبناء العامة كثيرة في قبول النبيّ صلى الله عليه وآله الهدية والحثّ عليها، فعن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله، قالت: «إنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها»[1]، وعن السكوني، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو أهدي إليَّ كراع لقبلته»[2].

ومن هنا فقبول الإمام عليه السلام الهدية من أبي بكر ـ لو صح ـ كان عملاً بالسنّة، وليس رضاً عنه أو عن خلافته، خصوصاً أنّ الإمام عليه السلام قد صالح أبا بكر، وعدمُ قبوله الهديَّةَ منه قد يُتصوَّر أنّه تصعيد في الموقف وخروج عن المصالحة.

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص١٥١.

(٢) الكافي، الشيخ الكليني، ج٥، ص١٤٣.

كما أنّ قبول الهدية يُعدُّ من عوامل الجذب، ولا شكَّ في أنَّ الإمام عليه السلام كان يريد جذب خصومة أو على الأقل لا يريدهم أن يبتعدوا عنه حفظاً للدين؛ فإنّه عليه السلام أعلم الأمة وأقضاها و...، والابتعاد عنه عليه السلام يعني الابتعاد عن المضمون الحقيقي للإسلام من خلال كثرة العمل بالرأي والاجتهاد الذي يكون في كثير من الموارد خطيراً وخاطئاً، لعدم العلم الكافي للمجتهدين آنذاك، ويؤيّد هذا الوجه أنَّ العلم ليس شرطاً في الإمامة عند أبناء العامة، ويؤيّده أيضاً ما في صحيح ابن حبّان من أنّ «للإمام قبول الهدايا من المشركين إذا طمع في إسلامهم»[1].

٣ـ عدم ثبوت صلاة الإمام عليه السلام خلف أبي بكر عند الشّيعة البتة

إنّ الخلاف بين الشّيعة الإمامية وغيرهم في مقام الإمامة ليس في شخص الخليفة فقط كما يتصوّره بعض البسطاء، وإنّما الخلاف الأعظم بينهما في معنى الإمامة؛ إذ الإمامة عند الإمامية من أصول المذهب وأساسياته إلى جنب التوحيد والعدل والنبوة والمعاد، وتحتاج إلى الجعل الإلهي كالنبوة، والإمامُ واسطة الفيض الإلهي وعلّة الوجود، والإنسانُ الكامل والنموذج الأتّم، والمعصومُ العالِم بكلّ ما يحتاجه الإنسان في هدايته إلى كماله اللائق به وقبوله في ساحة القرب الإلهيّ، وهذا التصوّر عن مفهوم الإمامة ـ التي من أبرز وأظهر مصاديقها أمير المؤمنين عليه السلام ـ لا يمكن أن يجتمع مع القول باقتداء الإمام عليه السلام بأبي بكر أو غيره؛ ولذا لم يذهب إليه أحد من علماء

(١) صحيح ابن حبان، ج١٠، ص٣٥٧.

الشّيعة ألبته.

ومن هنا فإنّ ما نسبه إحسان إلهي ظهير إلى بعض علماء الشّيعة في المقام محضُ افتراءٍ، يظهرُ من خلال تدليسه في كلام شيخ الطائفة رحمه الله، أو جهله في المقام، وإليك عبارة الشيخ الطوسي رحمه الله كاملة، قال: «فإن ادُّعي على أمير المؤمنين: أنّه صلَّى ناوياً للاقتداء، فيجب أن يدلّوا على ذلك، فإنّا لا نسلِّمه، ولا هو الظاهر الذي لا يمكن النزاع فيه. وان ادُّعي صلاةَ مُظْهِرٍ للاقتداء، فذاك مسلَّم، لأنّه الظاهر، إلَّا أنّه غير نافع فيما يقصدونه، ولا يدلّ على خلافِ ما نذهب إليه في أمره عليه السلام»(١).

فمن الواضح ـ لكلِّ ذي فهم ـ أنّ التسليم في العبارة هو لظاهر الاقتداء لا لصلاة الإمام عليه السلام خلفهم، وبعبارة أخرى: إنّ الشيخ الطوسي رحمه الله ناقش في كبرى استدلال المخالف، ومع انخرامها لا تبقى قيمة استدلالية للصغرى.

وخلاصة استدلال المخالف هو: أنّ الإمام عليّاً عليه السلام صلى خلفه(أبو بكر أو غيره)، وكُلُّ من صلّى خلف أحدٍ فهو راض عنه(أو عن خلافته مثلا)، فإذن الإمام عليه السلام راض عنه أو عن خلافته.

فالصغرى هي: أنّ الإمام عليه السلام صلى خلفه، والكبرى هي: كُلُّ من صلَّى خلف أحدٍ فهو راضٍ عنه.

وقد ناقش شيخ الطائفة رحمه الله في الكبرى بما حاصله: أنّ الاقتداء تارةً يكون حقيقيّاً وأخرى يكون ظاهرياً، والذي يكشف عن الرضا هو

---

(١) تلخيص الشافي، الشيخ الطوسي، ص١٥٨.

الاقتداء الحقيقي دون الظاهري، والحال أنّ الاقتداء الحقيقيّ مفقود في المقام ويحتاج إثباته إلى دليل، والاقتداءُ الظاهري وإن كان مسلّماً - يعني لو رأينا شخصاً يصلّي خلف شخص آخر، فإن الظاهر المسلَّم به هو أنّه مقتدٍ به في صلاته - لكنّه لا يكشف عن الرضا، إذ أنّه قد يكون لأجل حفظ النفس أو ما شاكل، فكأنّه رحمه الله يريد القول: بأنه حتّى لو ثبتت صلاة الإمام عليه السلام خلفهم، فلا ينفع ذلك لعدم ثبوت كبرى استدلالهم؛ لأنّ القدر المسلَّم في الاقتداء هو الاقتداء الظاهري الذي لا يكشف عن الرضا، وأين هذا المعنى مما افتراه ظهير على الشيخ رحمه الله بأنّ صلاة الإمام عليه السلام خلفهم أمرٌ مسلّم؟!

وأمّا النصّ المنقول عن ابن أبي الحديد فلا يُجدي شيئاً في المقام؛ لأنّه من مشايخ المعتزلة كما تقدم، ونحن لا ننكر وجود ذلك القول عند أبناء العامة، وأمّا كونه من علماء الشّيعة فهذا مما لم يذهب إليه أحد منهم.

٤- الإمام أقضى الأمة وأعلمها

إنّ الثابت بالحديث الصحيح أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو أقضى الأمة، واللازم لذلك هو كونه عليه السلام أعلمها، فإنّ العلم ملازم للقضاء، فقد أخرج البخاري في الصحيح عن عمر بن الخطاب، قال: «أقضانا علي»[1]، ومن المشهور بين المسلمين قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «أقضى أمّتي علي بن أبي

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص١٤٩، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾.

طالب»[1]، ومن هنا فرجوعهم إلى أمير المؤمنين عليه السلام ـ فيما ذكره إحسان ظهير، وما لم يذكره ـ كان من باب رجوع الأمّة إلى عالمها، والمريض إلى طبيبه، فمن الطبيعي أن يرجع المسلمون إلى أقضاهم وأعلمهم وطبيبهم، وما كان الإمام عليه السلام ليبخل عليهم فيما آتاه الله تعالى من فضله، مع ما ثبت له من السابقة في الجود والكرم وكلِّ فضيلة، ومن هنا فقبوله عليه السلام الفصل في قضاياهم والمشورة عليهم وعلاج ما بهم من داء الخلاف وإلقاء الفتنة و... لم يكن رضاً أو حبّاً لأبي بكر وعمر، وإنّما مراعاة للمصلحة العليا للإسلام، ولطفاً منه عليه السلام بالمسلمين.

فهذا هو الوجه في الرجوع إلى أمير المؤمنين عليه السلام في عهد الشيخين، وقبوله عليه السلام البَتَّ في قضاياهم والمشورة عليهم وما شاكل، وأمّا رجوعه عليه السلام ورفعه الشكاوى إليهم وامتثاله عليه السلام لأوامرهم فغير ثابت عندنا، ولم يأت إحسان ظهير عليه بشاهد سوى مقولة حاكها بنفسه وألحق بها فقرةً من رواية نسبها إلى ابن أبي الحديد المعتزلي، وقد تقدَّم الكلام مراراً

---

(١) انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج٨، ص١٢٧. مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص١١٣. المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص٣٠٥. كشف الخفاء، العجلوني، ج١، ص١٦٢ـ ١٦٣. فيض القدير، المناوي، ج ١، ص٢٨٥. أحكام القرآن، ابن العربي، ج٤، ص٤٣، ص٤٥. تفسير القرطبي، ج١٥، ص١٦٢، ص١٦٤. المستصفى، الغزالي، ص١٧٠. الأحكام، الآمدي، ج٤ ص٢٣٧. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٥١، ص٣٠٠. الجوهرة في نسب الإمام علي وآله، البري، ص٧١. الوافي بالوفيات، الصفدي، ج٢١، ص١٧٩. تاريخ ابن خلدون، ج١، ص١٩٧، الى غير ذلك من مصادر السُنّة.

في كونه من مشايخ المعتزلة، مضافاً إلى أنَّ العبارة غير موجودة في شرحه، لكن ذكر ابن كثير في (البداية والنهاية) عبارة قريبة منها، حيث قال: «**ونفذ الصّديّق جيش أسامة، فقل الجند عند الصّدّيق، فطمعت كثير من الأعراب في المدينة وراموا أن يهجموا عليها، فجعل الصّدّيق على أنقاب المدينة حُرَّاساً يبيتون بالجيوش حولها، فمن أمراء الحرس علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن مسعود، وجعلت وفود العرب تقدم المدينة**»[1].

ولعل الأمر اختلط على إحسان أو دلّس فيه كما فعل ذلك في مواضع أخرى كثيرة، هذا مع أنَّ الرواية غريبة عن المدّعى ولا تدلّ عليه بوجه، فإنّ المدّعى هو أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام رجع إلى الشيخين في شكاواه وامتثل أوامرهما، وهذا المعنى لا تدلّ عليه الرواية التي نسبها إلى ابن أبي الحديد المعتزلي[2]، وإنّما هي غريبة عنه كما هو واضح.

(١) البداية والنهاية، ج٦، ص٣٤٢.

(٢) قال إحسان ظهير: «هذا وكان يمتثل أوامره كما حدث أن وفداً من الكفار جاءوا إلى المدينة المنورة، ورأوا بالمسلمين ضعفاً وقلة لذهابهم إلى الجهات المختلفة للجهاد واستئصال شوكة المرتدين والبغاة الطغاة، فأحس منهم الصديق خطراً على عاصمة الإسلام والمسلمين،(فأمر الصديق بحراسة المدينة وجعل الحرس على أنقابها يبيتون بالجيوش، وأمر عليّاً والزبير وطلحة وعبد الله بن مسعود أن يرأسوا هؤلاء الحراس، وبقوا ذلك حتى أمنوا منهم)[شرح نهج البلاغة، ج٤، ص٢٢٨، ط تبريز]»، الشّيعة وأهل البيت، ص٧٠.



الفصل الرابع

نقد الاستدلال بالمصاهرات والتسمية على وثاقة العلاقة بين أهل البيت عليهم السلام وأبي بكر

تنقيح الدعوى

ادّعى إحسان إلهي ظهير أنّ العلاقات كانت «وثيقة أكيدة بين بيت النبوة وبيت الصديق»[1]، واستشهد على ذلك بأمرين أساسيين: أحدهما المصاهرات التي كانت بينهما، من قبيل زواج النبي صلى الله عليه وآله من عائشة بنت أبي بكر، وزواج الإمام عليّ من أسماء بنت عميس التي كانت تحت أبي بكر بعدما توفّي عنها جعفر بن أبي طالب(رضي الله عنه)[2]، والآخر هو تسمية أهل البيت عليهم السلام أبناءهم بأسماء أبي بكر، من قبيل تسمية ابناء أمير المؤمنين علي عليه السلام باسم أبي بكر[3]، وغيرها من الموارد التي ذكرها كشاهد على إثبات مدّعاه.

المناقشة:

أولا: نقد الاستدلال بالمصاهرات

إنّ الاستشهاد بالمصاهرة في المقام قاصر عن إثبات المدَّعى، وذلك من خلال البيان الآتي بعد أن نذكر تمهيداً للبحث:

---

(١) انظر: الشّيعة وأهل البيت، ص٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٧٧ـ ٧٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص٧٩ـ ٨٢.

توطئة

هناك معايير وأسس اعتمدها الإسلام في تعامله مع مختلف القضايا ذات الصلة بحياة الإنسان بما يضمن له سعادته في الدارين، ولم يكن الإسلام في يوم من الأيام معتمداً في ذلك على الأسس والقواعد والنظم البشرية غير المتوافقة مع أسسه وقوانينه وأحكامه، وإنّ واحدة من هذه الأسس ـ التي طالما أكّد عليها ودعا إلى تقويتها ـ هي رابطة الإنسان النَّسَبية والسَّبَبية، ولكن بما يُحقِّق له أهدافه وأغراضه وفق نظامه التشريعي، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، فهذه الآية الكريمة تجعل من إيجاد الروابط الاجتماعية بما فيها رابطة المصاهرة، معياراً لتقارب وتعارف الشعوب والقبائل، ثمّ لَفَتَ المولى تبارك وتعالى نَظَرَ المسلمين إلى مسألة مهمة، وهي الخصلة التي بها يفضّل الإنسان على غيره، ويكتسب بها الشرف والكرم عند الله تعالى، فقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾، أي مخافة الله وتقواه لا أنسابكم وعشائركم وقبائلكم.

وهذا ما تكشف عنه دراسة الكثير من هذه الروابط والعلاقات الاجتماعية، كرابطة المصاهرة الجارية في المجتمعات الإنسانية، حيث تجدها لا تعتمد في نظامها دائماً على الأسس والنظم التي يدعو إليها الدين الإسلامي، والتي هي من قبيل إيمان الفرد وتقواه، وإن كانت تلك المجتمعات ترى من الأفضل تحقُّقها؛ ولكنّها لا ترى بالضرورة أن تكون

هذه القاعدة ملزمة وميزاناً ثابتاً في روابطهم الاجتماعية، ولذا لم تكن هذه الروابط الاجتماعية معبِّرة بالضرورة عن وجود وشائج روحية ومودَّة قلبية بين المترابطين برابطة المصاهرة مثلاً؛ لأننا إذا تأملنا في الكثير من هذه الروابط الاجتماعية، وجدناها وراءها العديد من الدواعي، من قبيل: الدواعي السياسية، والاقتصادية، والدينية، والاجتماعية ونحوها، فلو أنّنا اشترطنا في كلّ واحدة من هذه الروابط الاجتماعية، رابطة التقوى لا غير، لصعُب على الناس تحصيل مثل ذلك، وحينئذ فسوف تتوقف الحياة، للحكم بإلغاء وعدم الحصول عليها.

وهذا ما تؤكّده العديد من الآيات القرآنية، بأنّ هناك من الروابط النسبية والسببية بين الأفراد ـ على مختلف مستوياتهم ومنازلهم القُرْبِيَّة من الله تعالى ـ ماليس مبتنياً على حتمية وجود هذه الصفة الإيمانية.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلادِكُمْ عَدُوّاً لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فإن اللهَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، فالأبُ مهما حرص على أن تكون علاقته بأبنائه وزوجته علاقة مثالية في المحبة والتواد، ربّما انقلبوا اعداءً له.

وقال تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابني مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ * قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[2]، وهنا تكشف الآية الكريمة

(١) التغابن/ ١٤.
(٢) هود/ ٤٥ـ٤٦.

على حرص النبيّ نوح عليه السلام على إظهار المحبّة والمودّة والعاطفة إلّا أنَّ الابن غيرُ مؤهَّلٍ ليكون محلاً لمثل هذه الأمور، لأنّ الخُلُق النبويّ يأبى إلّا أن يظهر بهذا المظهر، ولذلك كان نبيّنا صلى الله عليه وآله شديد الحرص على هداية الناس جميعاً، ولكنَّ المولى تبارك وتعالى قال له: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَّ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللهُّ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللهَّ شَيْئاً وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾[2]، وهذه الآية هي الأخرى تصف هاتين الزوجتين بالخيانة، مع أنّها تصف زوجيها بصفة العبودية الخالصة لله تعالى، وقد عبّر عن هذه المصاهرة بكونها تصلح لأن تكون عبرةً لمن يعتبر، ومثالاً للذين كفروا، بحيث كانت عاقبة أمرهما دخول النار، وأنَّ مجَّرد مصاهرتهما لنبيَّين من الأنبياء لم تُغْنِ عنهما أبداً. مضافاً إلى ذلك أنّ الله لم ينتظر زوجة لوط حتى تموت، بل شملها بعذابه النازل على قومه﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[3].

وعليه يظهر أنّ المصاهرة لا يمكن الاعتماد عليها كضابطٍ في إثبات أو نفي وجود علاقة وثيقة بين الأطراف التي تربط بينهم، فكما أنَّ الضرورة قد تقتضي المناكحة والمصاهرة بين الأتقياء، فكذلك قد تقود إلى مناكحة بين التقي والضال.

---

(١) القصص/ ٥٦.

(٢) التحريم/ ١٠.

(٣) الأعراف/ ٨٣

نعم، لو كان للروابط النسبية أو السببية نَحْوُ كشف عن رضا المولى تبارك وتعالى، لما ردّ الله تعالى دعوة خليله إبراهيم لَّما رزقه الله تعالى مقامَ الإمامة، وطَلَبها لأبنائه وذرّيّته من بعده، فأعلمه الله تعالى أنّها لا تنال أيّاً كان منهم، بل قد خصّصها بالذين يقيمون العدل ويأمرون بالمعروف ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[1]، فمن كانوا صالحين جعلهم الله تعالى أئمة للناس من بعد أبيهم عليه السلام، حيث أخبر عنهما بقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ* وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾[2]، وهي على العكس من قضية ابن نوح التي مرّ ذكرها قبل قليل، فلمّا لم يكن من الصالحين لم يَهَبْهُ الله تعالى لأبيه لَّما سأل المولى تبارك وتعالى، حيث قال: ﴿إِنَّ ابني مِنْ أَهْلِي﴾، فأجابه الحقّ تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[3].

هذا بالإضافة إلى العديد من الآيات الكريمة التي تحكي لنا الكثير من الشواهد الخارجية، والتي لم تغن فيها تلك الروابط النسبية والسببية عن الله شيئاً[4].

وعليه فالحب والرضا شيء، وما تكشف عنه المصاهرة شيء آخر، فليس

(١) البقرة/ ١٢٤.
(٢) الأنبياء/ ٧٢ ـ ٧٣.
(٣) هود/ ٤٦.
(٤) انظر: التوبة/ ٢٤. المائدة/ ٢٧. سبأ/ ٣٧. الممتحنة/ ٣. النساء/ ١١.

من الضرورة أن تكون كلُّ مصاهرة مبتنيةً على أساس الرضا والوئام والحبّ إن لم تكن في البين قائمةً على أساس المشاجرة، خصوصاً وأنّنا نجد في مسيرة هذه الحياة أنّ هناك من الزوجات من كانت في بداية حياتها على وئام وأُلفة ومحبّة مع زوجها، وبعد فترة انقلبت إلى نفرة وخيانة وعداء، فهذه زوجة الإمام الحسن عليه السلام، لا يشك بأنّها كانت في بداية حياتها في أُلفة ووئام مع الإمام عليه السلام، ولكن سرعان ما غيّرتها العروض وإغراءات أبيها بمطامع معاوية وما عرض لها من العروض الأموية، فانقلبت من مُحِبَّةٍ إلى أبشع العلاقات الزوجية، وهي أن تقوم بنفسها بدسِّ السّم للإمام عليه السلام فتقتله به[1]، مع أنَّ الإمام لم يشعرها في يوم من الأيام بالكراهة والنفرة، وعلى هذا فقس!

ثمّ إنّ المصاهرة فعل مجمل لا لسان له، فليس له ظهور، والدواعي المحتَمَلة كثيرة، ولا يمكن الجزم بشيء منها، إلّا أن يدل عليه دليل خاص، أو يصرّح صاحب الفعل بذلك، وممّا يؤكّد ذلك زواجُ النبي صلى الله عليه وآله من صفية بنت حيي بن أخطب اليهودي (عالم اليهود).

وعليه فقد تكون المصاهرة لأجل إيجاد وإحداث روابط حسنة بين العشيرتين، وهذه أيضاً قد تفلح، وقد لا تفلح في ذلك، فلا تدل المصاهرة على وجود العلاقة سابقاً ولا لاحقاً على الزواج، كما هو المتعارف بين الكثير

(١) انظر: تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج١٣، ص٢٨٤. الكامل في التاريخ، ج٢، ص١٥. تهذيب الكمال، ج٦، ص٢٥٣؛ سير أعلام النبلاء، ج٣، ص٢٧٥. تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٦٠. البداية والنهاية، ج٨، ص٤٧.

من الرؤساء وأصحاب المقامات؛ إذ أنّهم يتزاوجون لغرض توطيد العلاقات، وإن لم تكن هناك مودة بينهم بحسب الواقع، كما أنّ ذلك لا يعني بالضرورة نجاح ما يرومونه قطعاً.

موارد المصاهرة المستشهد بها في المقام

قبل المناقشة في هذه الموارد نذكّر بما تقدم سابقاً من دلالة النصوص القطعيّة على عدم وجود الودِّ بين أهل البيت عليهم السلام وبين أبي بكر، فدعوى أن مجرد المصاهرة دليل على المودة مخالفةٌ لما رواه البخاري ومسلم في الصحيح[1]، من أنَّ فاطمة الزهراء عليها السلام ماتت وهي واجدة وغاضبة «**على أبي بكر في ذلك، فهجرته، فلم تكلّمه حتّى توفّيت**»، وكذا مخالفة لما أخرجه مسلم في الصحيح عن عمر من أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام وعمَّه العباس كانا يريان أبا بكر «**كاذباً آثماً غادراً خائناً**»[2].

ومخالفة أيضاً لما يرويه أحمد في مسنده، عن عائشة، قالت: «**لمّا مرض رسول الله(صلى الله عليه[وآله] وسلم) في بيت ميمونة، فاستأذن نساءه أن يُمَرَّضَ في بيتي فأُذِنَّ له، فخرج رسول الله(صلى الله عليه[وآله] وسلم) معتمداً على العباس وعلى رجل آخر ورجلاه تخطّان في الأرض، وقال عبيد الله، فقال ابن عباس: أتدري من ذلك الرجل؟ هو علي بن أبي طالب، ولكنَّ عائشة لا تطيب لها نفسا**»[3].

---

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص٨٢. صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤.

(٢) صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٢٠، ص٩١٧٣، رقم الحديث: ٢٣٩٤٣، تحقيق: حمزة الزين. قال محقق الكتاب: إسناده صحيح.

فكيف تكون المصاهرة شاهداً على المودّة، وعائشةُ هي بنت أبي بكر وزوجة النبي ﷺ لا تطيب للإمام عليه السلام نفساً وهو سيد أهل البيت عليهم السلام، وأحبُّ الناس إلى النبي ﷺ كما سنذكر أدّلة وشواهد من الروايات على ذلك.

وبعد أن اتَّضح بطلان دعوى كون المصاهرة والعلاقات السببية والنسبية ميزاناً للرضا والحب عند أهل البيت ﷺ، نشير إلى عدّة موارد ذكرها إحسان إلهي ظهير بعنوان أمثلة على المصاهرات بين أهل البيت عليهم السلام وأبي بكر:

المثال الأول: زواج النبي ﷺ من عائشةبنت أبي بكر

استدل إلهي ظهير بزواج النبي ﷺ من عائشةبنت أبي بكر، وأنَّها كانت من «أحبّ الناس إليه»[1]، وإنَّها «طاهرة مطهرة بشهادة القرآن»[2].

المناقشة:

إنّ زواج النبي ﷺ من عائشة بنت أبي بكر ليس محّلاً للكلام، ولكنّ الكلام في إثبات كون ذلك شاهداً على الرضا والمودّة التي تربط أهل البيت ﷺ بأبي بكر، هذا أولاً، وثانياً: إثبات أنَّ عائشة كانت من أحبَّ الناس إليه، وثالثاً: إنّ القرآن الكريم شهد لها بأنّها طاهرة مطهرة.

الدعوى الأولى: إنّ زواجَ النبيِّ ﷺ كاشفٌ عن مودّة أهل البيت عليهم السلام لأبيها

لقد اتّضح بطلانها من خلال الجواب الأول والثاني في المناقشة السابقة، ولكن مع ذلك نضيف هنا جواباً آخر بخصوص أزواج النبي ﷺ، وهو أنّ

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص٧٧.

زواجه ﷺ من امرأة هل كان يؤدّي إلى توطيد علاقة أهل البيت عليهم السلام مع ذويهنّ، وهل كان يدلّ على المودة والرضا عنهم؟.

فمن نساء النبي ﷺ كانت صفية بنت حيّي بن أخطب، وهي من اليهود، وقد سُبيت في خيبر، فاصطفاها رسول الله ﷺ لنفسه، ثمّ أعتقها وتزوّج بها، كما أخرج ذلك البخاري في صحيحه عن أنس: «... **فجمع السبي فجاء دحية فقال يا نبي الله أعطني جارية من السبي، قال: اذهب فخذ جارية، فأخذ صفية بنت حيِّي، فجاء رجل إلى النبي (صلى الله عليه[وآله] وسلم)، فقال: يا نبي الله، أعطيت دحية صفيّة بنت حيّي سيدة قريظة والنضير لا تصلح إلّا لك؟! قال: ادعوه بها، فجاء بها، فلمّا نظر إليها النبي (صلى الله عليه[وآله] وسلم)، قال: خذ جارية من السبي غيرها، قال: فأعتقها النبي (صلى الله عليه[وآله] وسلم) وتزوجّها...**»[1].

فهل كان زواج النبي ﷺ من صفية بنت حيّي اليهودي الخيبري فيه دلالة على مودّة وعلاقة تربط أهل البيت عليهم السلام بأبيها اليهودي؟ وهو الذي ورد في بعض الروايات أنه الجبت، قال ابن حجر: «**ومن طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قال: الجبت حيّي بن أخطب، والطاغوت كعب بن الأشرف**»[2]، وورد في بعض آخر من الروايات أنّه الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِّ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُوْلَـئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُّ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[3]، كما ذكر

(١) صحيح البخاري، ج١، ص٩٧، باب ما يذكر في الفخذ.

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ج٨، ص١٩٠.

(٣) آل عمران/ ٧٧.

ذلك ابن حجر، فقال: «وذكر الطبري من طريق عكرمة أن الآية نزلت في حَيِّي بن أخطب وكعب بن الأشرف وغيرهما من اليهود الذين كتموا ما أنزل الله في التوراة من شأن النبي صلى الله عليه وسلم»(١).

الدعوى الثانية: إنّ عائشة كانت من أحبّ الناس إلى النبي ﷺ

وهذه دعوى غير صحيحة بلا شك؛ لأنّها دعوى تكذّبها الروايات التي تنقلها صحاح العامة، والتي تدلّ على أن عليّاً وفاطمة والحسنين عليهم السلام، هم أحبّ الخلق إلى الله تعالى ورسوله ﷺ:

فمن الروايات ما نقله ابن حجر في فتح الباري، حيث قال: «وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح، عن النعمان بن بشير، قال: استأذن أبو بكر على النبي(صلى الله عليه وسلم)، فسمع صوت عائشة وهي تقول: والله لقد علمتُ أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبّي، مرتين أو ثلاثاً، قال: فاستأذن أبو بكر فدخل فأهوى إليها، فقال: يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله(صلى الله عليه[وآله] وسلم)»(٢)، فها هي عائشة تعترف بمحبة الرسول ﷺ للإمام علي عليه السلام أكثر من أبيها مرتين أو ثلاثة، بل وتُقْسِم على ذلك دون أن يطلب منها ذلك أَحَدٌ، خصوصاً أنّها كانت في مقام الاعتراض على رسول الله ﷺ، وهو محرَّم عليها ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج٨، ص١٦٠.
(٢) فتح الباري، ابن حجر، ج٧، ص١٩.

تَشْعُرُونَ﴾[1]، وكأنّ القضيّة عاطفيّة محضة، وليست خاضعة لمقاييس إلهية يعتمدها خير خلق الله وأشرف الأنبياء والرسل صلى الله عليه وآله، الذي لا ينطق عن الهوى في مسألة تعبيره عن الحبّ والبغض والتفضيل.

وبما أنّ عائشة لا يمكن أن تكون أحبّ من أبيها لرسول الله صلى الله عليه وآله - وهذا يسلّم به إلهي ظهير وغيره - فبقياس الأولوية يكون الإمام عليٌّ عليه السلام أحبّ إليه صلى الله عليه وآله منها.

فكيف يمكن أن تكون هي أحبّ الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وهناك من هو أحبّ إليه منها، هذا فضلاً عن ابنته، وروحه التي بين جنبيه فاطمة الزهراء عليها السلام ؟!.

ومن الروايات التي تدلّ على ذلك، ما رواه الترمذي وحَسَّنَهُ: «**عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: كان أحبّ النساء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة، ومن الرجال عليٌّ، قال إبراهيم: يعني من أهل بيته**»[2].

---

(١) الحجرات/ ٢.

(٢) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٦٠. وقد حاول الألباني تضعيف هذا الحديث من جهة عبد الله بن عطاء وجعفر الأحمر(حسن بن علي السقاف، تناقضات الألباني، ج٢، ص٢٤٤) وهذا من الأمور الغريبة جداً؛ لأنّ عبدالله بن عطاء من رجال مسلم والأربعة، ووثّقه يحيى بن معين،(الدوري، تاريخ ابن معين، ج١، ص٢٢٣، عبد الله أحمد حسن، نشر: دار القلم - بيروت)، وقال الترمذي في سننه:«وعبد الله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث»(سنن الترمذي،ج٢، ص٨٩)، وذكره ابن حبّان في الثقات،(ج٧،ص٤١)، وقال الذهبي: صدوق،(الكاشف، ج١، ص٥٧٤). والألباني صحّح إسناد حديث فيه عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، وذلك في كتابه صحيح سنن ابن ماجة، وفي صحيح الترمذي.

أمّا جعفر بن عبد الله فالألباني نفسه وثقه في(إرواء الغليل، ج٧، ص٢٧٠) فقال:«عن ⇦

ورواه بهذا الإسناد أيضاً الطبراني في الأوسط[1]، والحاكم في المستدرك، وقال: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[2]. وهو صريح في إبطال كون عائشة أحبّ الناس إليهﷺ.

ومنها ما أخرجه الطبراني بسند معتبر، عن أسماء بنت عميس: «..**ثمّ دعا فاطمة، فقامت إليه تعثر في مرطها من الحياء، فنضح عليها من ذلك، وقال لها ما شاء الله أن يقول، ثمّ قال لها: إنّي لم آلُكِ أن أَنْكَحْتُكِ أحبَّ أهلي إليَّ...**»[3]. ورواه أيضاً الصنعاني[4] في مصنّفه وغيره من أئمة الحديث

ومن الأحاديث الدالّة على كون الإمام عليعليه السلام أحبَّ إلى رسول اللهﷺ من زوجته عائشة وغيرها، حديث الطير الذي أخرجه جمع من الحفّاظ وأئمة الحديث، فقد أُخرج هذا الحديث عن عددٍ كبير من الصحابة منهم أمير المؤمنينعليه السلام، وابن عباس، وأنس بن مالك، وسفينة، حتّى كاد أن يكون هذا الحديث مستفيضاً وإلّا فهو صحيح قطعاً لا يُشَكُّ في صدوره، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «**وأما حديث الطير، فله طرق كثيرة جدّاً، قد**

⇐جعفر الأحمر، عن مطرف عن الحكم، عنه. قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، غير جعفر وهو ابن زياد الأحمر، وهو ثقة»، مضافاً إلى أنّه وثّقه أكابر رجال الجرح والتعديل كأحمد وابن معين و أبي زرعة وأبي داود وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم(راجع تناقضات الألباني، ج٢، ص٢٤٧).

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٧، ص١٩٩.

(٢) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٥٥.

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢٤، ص١٣٧. وقال الهيثمي بعد ذكر هذه الرواية ورواية ثانية في نفس المضمون:«رواه كلّه الطبراني ورجال الرواية الأولى رجال الصحيح»، مجمع الزوائد، ج٩، ص٢١٠.

(٤) المصنف، الصنعاني، ج٥، ص٤٨٥؛ ج١١، ص٢٢٨.

أفردتها في مصنَّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل»[1].

وقد أفرد كثير من علماء أهل السنّة كتباً في خصوص حديث الطير، كالطبري، والحاكم، والذهبي، وابن مردويه، وأبي نعيم، وغيرهم، وقد ورد بأسانيد معتبرة وطرق متكثّرة:

١ ـ ما أخرجه الحاكم وصححه: «عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ وسلم فُقُدِّم لرسول الله ﷺ فرخٌ مشوي، فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي رضي الله عنه، فقلت: إنّ رسول الله ﷺ على حاجة، ثمّ جاء فقلت: إنّ رسول الله ﷺ على حاجة، ثمّ جاء فقال رسول الله ﷺ: افتحْ فدخل فقال رسول الله ﷺ: ما حبسك عَلَيَّ؟ فقال: إنّ هذه آخر ثلاث كرّات يردُّني أنس يزعم أنّك على حاجة، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقلت: يا رسول الله سمعتُ دعاءك فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله ﷺ: إنَّ الرجل قد يُحِبَّ قومه»[2].

٢ ـ ما أخرجه ابن كثير بسند معتبر، قال: «وقد رواه ابن أبي حاتم عن عمار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس، وهذا أجودُ من إسناد الحاكم»[3].

---

(١) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٣، ص١٠٤٢.

(٢) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣١. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.(وقد رواه) عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثمّ صحّت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة».

(٣) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٧، ص٣٨٨، والحديث بسنده عن أنس بن مالك، قال:«أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم حجل مشوي بخبزه وضيافه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ⇦

٣ ـ ما أخرجه الطبراني بسند معتبر أيضاً: «عن سفينة وكان خادماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: أُهديَ لرسول الله صلى الله عليه وسلم طوائر، فصنعتُ له بعضَها، فلمّا أصبح أتيته به، فقال: من أين لك هذا؟ فقلت: من التي أتيتَ به أمس، فقال: ألم أقل لك لا تدخرنَّ لغدٍ طعاماً؟! لكلّ يوم رزقه، ثمّ قال: اللّهمّ أَدْخِلْ عَلَيَّ أحبَّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فدخل عليٌّ رضي الله عنه عليه، فقال: اللَّهُمَّ وَإِلَيَّ»[1].

وعليه فإنّ هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن الرسول ﷺ، وما أثير حوله من تشكيكات فهي كالّتي أثيرت على غيره من الأحاديث المتواترة، كحديث الغدير وحديث الثقلين وغيرهما من الأحاديث الدالّة على فضائل أهل البيت عليهم السلام، وعلّو مقامهم، وكالأحاديث التي تفنّد النظرية التي يتبنّاها أهل السُنّة في تفضيل أبي بكر وعمر وعثمان وتقديمهم على أهل البيت عليهم السلام.

وحينئذٍ نقول لإلهي ظهير: ماذا تفعل لمثل هذا الحديث الواضح في

(اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام)، فقالت عائشة: اللهم اجعله أبي، وقالت حفصة: اللهم اجعله أبي، وقال أنس: وقلت: اللهم اجعله سعد بن عبادة، قال أنس: فسمعتُ حركة بالباب فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجة فانصرف، ثمّ سمعت حركة بالباب فخرجت فإذا علي بالباب، فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجة فانصرف، ثمّ سمعت حركة بالباب فسَلَّم عليٌّ، فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته، فقال: انظر من هذا؟ فخرجت فإذا هو علي، فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فقال:(ائذن له يدخل عَلَيَّ، فأذنت له فدخل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم: وال من والاه)».

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٧، ص٨٢.. قال الهيثمي:«رواه البزار والطبراني باختصار ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة» مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٢٦.

دلالته على أنَّ علياًعليه السلام هو أحبّ الخلق إلى الله ورسوله، فكيف يدَّعي أن عائشة هي «**أحب الناس إليه**صلى الله عليه وآله»؟!.

وجميع هذه الروايات صريحة في تكذيب دعوى إلهي ظهير من كون عائشة هي أحبّ الناس إليه، بالإضافة إلى وجود العديد من الروايات الصحيحة والصريحة في دلالتها على أنَّ أهل البيتعليهم السلام ـ وعلى رأسهم عليعليه السلام وفاطمة(عليها السلام) ـ هم أحبّ الناس إليه.

الدعوى الثالثة: إنّها «طاهرة مطهّرة بشهادة القرآن»[1].

فإن كان مقصود إحسان إلهي ظهير من شهادة القرآن لعائشة بكونها طاهرة مطهرة، هو إثبات العصمة المطلقة لها، كما هو مقتضى آية التطهير، فقد سبق وأن أثبتنا سابقاً من كتابنا هذا بأنّ القرآن الكريم إنّما شهد بالطهارة لأهل البيتعليهم السلام في آية التطهير، وأنّها لم تكن شاملة لنساء النبيصلى الله عليه وآله، فلا حاجة للبحث مرة أخرى في هذه المسألة.

وإن كان مقصوده ما ورد في آية الأفك، وأنّها مطهَّرة من ارتكاب الفاحشة، فهو ما لا تتهمها به الشّيعة الإمامية، باعتبارها زوج النبيصلى الله عليه وآله، وإن كان يقصد بذلك أنّ آية الأفك قد أثبتت عصمتها من مطلق الذنوب، فهو مما لم يذهب إليه أحد من علماء المسلمين، ولا تدلّ عليه الآية الكريمة، وعليه فلا الشّيعة الإمامية تتهمها بما ذكرنا ولا الآية دالّة على عصمتها، فأيّ حاجة إلى ذكر ذلك؟

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٧٧.

هذا كلّه بغض النظر عن أنّ آية الإفك نزلت في تطهير مارية القبطية مما رمتها به عائشة.

المثال الثاني: زواج أمير المؤمنين عليه السلام من أسماء بنت عميس

لقد كانت أسماء قبل زواجها من الإمام علي عليه السلام تحت أبي بكر وولدت له محمد بن أبي بكر، فلمّا هلك أبو بكر تزوجها، أمير المؤمنين وربّى محمّداً، وولّاه على مصر في زمان خلافته عليه السلام، بل ونضيف إلى ذلك أنّها كانت قبل ذلك تحت أخيه الشهيد جعفر الطيار، لم يكن أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام ليتزوّجها إلّا بعد وفاة الزهراء عليها السلام.

فما مثّل به من المثال المذكور، فيه من الضعف ما لا يصح معه أن يستشهد به على إثبات المودّة التي تربط أهل البيت عليهم السلام بأبي بكر، فزواج أمير المؤمنين عليه السلام من امرأة كان قد تزوّجها أبو بكر لا يدل عرفاً ولا عقلاً، ولا من قريب ولا من بعيد، على إثبات المودّة التي يدّعيها إلهي ظهير.

وتولية محمد بن أبي بكر على مصر من قِبَلِهِ عليه السلام، لا ينكره شيعيّ، بل أكثر من ذلك أَنَّ الشيعة يرونه من خلّص شيعة أهل البيت عليهم السلام، فأيّ دلالة في ذلك على المودّة التي تربط أهل البيت عليهم السلام بأبي بكر؟!

ثمّ ألم يكن ابن تيمية وغيره ـ وهو من أئمة إلهي ظهير ـ قد طعنوا بمحمَّد بن أبي بكر لمجرّد قربه من أمير المؤمنين عليه السلام وتشيّعه؟ يقول ابن تيمية عنه: **«وليس مروان أولى بالفتنة والشَّرّ من محمد بن أبي بكر، ولا هو أشهر بالعلم والدين منه، بل أخرج أهل الصحاح عِدَّة أحاديث عن مروان، وله قول مع أهل الفتيا،**

واختلف في صحبته، ومحمَّد بن أبي بكر ليس بهذه المنزلة عند الناس»[1].

وأعتقد أنّ القارئ مهما كان فإنّه سيستغرب ويتعجّب كثيراً من هذا الاستدلال الذي يستدل به إلهي ظهير في إثبات مسائل العقيدة.

المثال الثالث: زواج الإمام الباقر عليه السلام من حفيدة أبي بكر

وهي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمّها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر.

وهذا المورد أيضاً من الأمور التي ينبغي أن يخجل إلهي ظهير من ذكرها، ولا ندري كيف دلَّ زواج الإمام الباقر عليه السلام من حفيدة محمد بن أبي بكر - أحدِ حواريّي أمير المؤمنين عليه السلام - على المودّة التي تربط أهل البيت عليهم السلام بأبي بكر؟ ونترك الأمر للقارئ نفسه للبتّ في قيمة هذا الاستدلال.

المثال الرابع: إنّ القاسم بن محمد بن أبي بكر كان ابنَ خالة الإمام زين العابدين عليه السلام

والاستشهاد بهذا المورد على فرض صحّته لإثبات المودّة التي تربط أهل البيت عليهم السلام بأبي بكر يظهر ضعفه وسخفه من الأجوبة السابقة، مضافاً إلى أنَّ الزبير بن عبد المطلب هو ابن عمَّة أمير المؤمنين عليه السلام، ومع ذلك فقد حاربه ونكث بيعته وبغى عليه، فلم تُغنِ العُلقة النسبية فتيلاً فضلاً عن العلقات السببية.

ثانيا: نقد الاستدلال بالتسميات

وهو أنّ أهل البيت عليهم السلام قد سمّوا أبناءهم باسم أبي بكر، وأنّ ذلك دالّ

---

(١) منهاج السُنّة، ابن تيمية، ج٦، ص٢٤٥.

على المودة التي تربطهم بأبي بكر.

المناقشة:

وهذا لا ينفع في المقام كالسابق، وبيانه يتّضح من خلال الوجوه التالية:

الأول: **وجوه التسمية**

إنّ التسمية باسم سُمِّي به شخصٌ آخر تارة تكون اتجاليّة، وهذا هو الأصل في الأسماء، أن يكون وضعها ارتجاليّاً،وتارة لأجل التيمّن والتبرّك به كمن يسمِّي ابنه بـ(محمد) تيمّناً باسم الحبيب محمّدﷺ، وأخرى تكون التسمّية لعلاقة وموّدة تربطه بذلك الشخص كمن يسمي ولده باسم والده لتخليد ذكره، وأخرى تكون التسمية لأجل أنَّ الاسم بحدِّ ذاته من الأسماء التي يُسمِّي بها الناسُ أولادَهم من دون النظر إلى من تسمَّى بها، وتارية يوضع الاسم للحاظ جمال المعنى اللغوي، وتارة يلحظ عكس المعنى خوفاً من الحسد كتسمية الجارية الجميلة جدّاً بـ«قبيحة»، أو لتفَوّل كتسمية الصحراء وهي مَهْتكة«مفازة»، والأعمى«بصيراً» وكانوا يسمّون أولادهم باسماء مخيفة كذئب وأسد إخافةً للأعداء، إلى غيرها من وجوه التسميات كل ذلك سوى أسماء الأئمة المعصومين فإنها فإنها أسماء إلهية محلوظ فيها المعاني الإلهية، فمحمد من الحمد الإلهي، وعلي من الله العالي، وفاطمة من فَطْمها شيعتها من النار، والحسن والحسين من الحسن الإلهي، وهكذا كل المعصومين، اسماؤهم إلهية ربّانية. وحينئذٍ نقول: إنّ تسمية بعض الهاشمين والعلويين أولادهم باسم معيَّن لا يدلّ بالضرورة على أنّهم عليهم السلام تربطهم

بكلّ من تسمّى بهذا الاسم علاقة ومحبّة ومودّة، فالأسماء ليست حِكْراً على أحد، ويتسمّى بها العادل والفاسق، والبر والفاجر، والعالم والجاهل، فلو تسمّى بعضُ الأشخاص باسم من أسماء العرب ولم يكن من أهل العدل والتقوى، فلا يفقد هذا الاسم اعتباره ويصير محرَّماً على غيره ممن لا تربطهم به مودّة ومحبّة، ولهذا نجد أنَّ في ولد الإمام الحسن من اسمه عمرو كما صرَّح بذلك الشيخ المفيد عند ذكره لأولاده عليه السلام، فقال: «**وعمرو بن الحسن وأخواه القاسم و عبد الله ابنا الحسن، أمّهم أم ولد**»[1]، مع أنّ هذا الاسم قد تسمى به عمرو بن ودّ العامري المشرك الذي قتله أمير المؤمنين عليه السلام في الأحزاب، فهل يمكن أنّ يقال: إن الإمام الحسن عليه السلام تربطه مودّة ومحبة مع هذين المشركين لمُجرَّد أنّ أحد أولاده سُمِّي باسم عمرو؟ بل الأقرب أنّه سُمِّيَ بجدهم هاشم عمرو العلى، أو لا هذا ولا ذاك، إذ لم يثبت إنّ الامام عليه السلام سمّاه بهذا الاسم، بل لعلها أُمُّهُ أو جدّته أو أحد آخر من الأقرباء، إذ ليس بالضرورة أن يكون الإمام المعصوم هو الذي سمّاه.

والإمام الكاظم عليه السلام له ولدٌ باسم عبيد الله، مع أنَّ هذا الاسم قد سُمّىَ به عبيد الله بن زياد والي يزيد على الكوفة الذي فعل ما فعل من أفعال شنيعة بحق أهل البيت عليهم السلام، فهل يدلّل هذا على مودّة تربط الإمام الكاظم عليه السلام بعبيد الله بن زياد، هل يرضى عاقل بهذا المنطق؟ وأيضاً سُمِّيَ أحدُ أبنائه باسم هارون، مع أنّه اسم تسمّى به الخليفة العباسي هارون،

---

(١) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج٢،ص٢٠.

الذي فعل الأفاعيل الظالمة بالإمام عليه السلام، والتي كان آخرها زجّه بالسجن ودسّ السم إليه على يد زبانيته، فكيف تدلّ التسمية بمجرَّدها على المودَّة؟! ولماذا لا تدلّ على أنّها باسم هارون النبي عليه السلام، أو لا هذا ولا ذاك.

وأيضاً إنّ كثيراً من الشّيعة وأصحاب الأئمة عليهم السلام قد سَمَّوا أبناءهم باسم يزيد وعُمَر، مع أنّ هذين الاسمين قد سُمِّي بهما قتلة الحسين عليه السلام، وهما يزيد بن معاوية و عمر بن سعد بن أبي وقاص.

إذن تسمية شخص ولده باسم سُمِّيَ به شخصٌ آخر لا يدلّ بأيّ حال من الأحوال على مودَّة ومحبة تربطه بمن تسمى به، خصوصاً إذا كان هذا الاسم شائعاً عند العرب، وقد سُمِّيَ به أشخاص كثيرون.

الثاني: الثابت عدم التسمية بأبي بكر

إن الأئمة عليهم السلام لم يسموا أحد أولادهم باسم «أبي بكر»، بل كان ذلك كنيةً، وإنّ «بكراً» اسم معروف ومشهور عند العرب، فهو اسم أحدِ أجداد أمير المؤمنين عليه السلام من طرف أمِّه وهو بكر بن هوازن[1]، ولأجداد كثيرٍ من الصحابة؛ كأسامة بن زيد، ودحية الكلبي[2] وغيرهما، وكذلك فإنّ بني سعد بن بكر قبيلة عربية معروفة تنتسب إليها حليمة السعدية مرضعة النبي صلى الله عليه وآله، فلم يكن اسم «بكر» اسماً نادراً، ولا كنية أبي بكر مختصّة بأبي بكر، بل «بكر» اسم مشهور عند العرب يسمون به أبناءهم، و«أبو بكر»

(١) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، ص٤.

(٢) ابن حجر، الإصابة ج ٢، ص٣٢١.

كنية يكنونهم بها.

وكما اختلف في اسم أبي بكر حيث قال ابن الأثير في كتابه(أُسد الغابة) بعد أن عنونه باسم عبد الله بن عثمان، أبو بكر الصديق: «وقد اختلف في اسمه، فقيل: كان عبد الكعبة، فسمّاه رسول الله ﷺ عبد الله، وقيل: إنّ أهله سمّوه: عبد الله، ويقال له: عتيق، أيضاً»(١)، كذلك نقول: إنّ أبا بكر كان يكنّى في الجاهلية بـ«أبي الفصيل»، وظلّت هذه الكنية له، حتّى أنّ من كانوا يسمعون بتولّي أبي بكر للخلافة كانوا يريدون التأكّد فيقولون: أبو الفصيل؟! وكذلك عيرّه الثائرون ضدّه الذي يسمّون المرتدين ـ بذلك فكانو يكونه بأبي الفصيل، ويبدو أنّه كما بَدَّل اسمه النبي كذلك بدّل كنيته القبيحة تلك وحسَّنَها، أو لعلّ عتيقاً نفسه حين تسلّم الخلافة محا سوء تلك الكنية بكنية جديدة مشابهة لمعنى الفصيل فإذن اسم بكر وكنية أبي بكر هما منأسماء وكنى العرب وقد تقمصّ عتيق هذه الكنية من بعد محواً للكنية الأولى وهي«ابو الفصيل»، فلو كان احد أبناء الأئمة مكنّى بأبي الفصيل لأمكن القول بان هذه الكنية كانت لأجل المكنّى بها.

أبو بكر بن علي هو محمد الأصغر

كان أبو بكر بن أمير المؤمنين عليه السلام يُدعى محمَّدَ الأصغر، كما صرّح بذلك الشيخ المفيد في الإرشاد، حيث قال: **«ومحمّد الأصغر ـ المكنّى أبا بكر ـ وعبيد الله الشهيدان مع أخيهما الحسين عليه السلام بالطفّ، أمّهما ليلى بنت مسعود الدارمّية»**(٢).

---

(١) ابن الأثير، أُسد الغابة، ج٣، ص٣١٥.

(٢) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج١، ص٣٥٤.

أبو بكر بن الإمام الحسن هو عمرو بن الحسن عليه السلام

وأمّا الإمام الحسن عليه السلام فإن كان له ولد مسمًّى بأبي بكر، فهو كنية له وليس اسماً، ويدلّ على ذلك أنّ الشيخ المفيد في كتابه الإرشاد عندما ذكر أولاد الإمام الحسن عليه السلام لم يذكر أن أبا بكر من أولاد الحسن، حيث قال: **«أولاد الحسن بن علي عليهما السلام خمسة عشر ولدا ذكراً وأنثى: زيد بن الحسن وأختاه أم الحسن وأم الحسين، أمهم أم بشير بنت أبي مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الخزرجية. والحسن بن الحسن، أمّه خولة بنت منظور الفزارية. وعمرو بن الحسن، وأخواه القاسم و عبد الله ابنا الحسن أمهم أم ولد. و عبد الرحمن بن الحسن أمه أم ولد. والحسين بن الحسن ـ الملقَّب بالأثرم ـ وأخوه طلحة بن الحسن وأختهما فاطمة بنت الحسن، أمّهم أم إسحاق بنت طلحة بن عبيد الله التيمي. وأمّ عبد الله وفاطمة وأمّ سلمة ورقيّة بنات الحسن عليه السلام لأمّهات أولاد شتى»**[1].

ولكنّه عند ذكره لمن استشهد مع الإمام الحسين ذكَرَ بدل من «عمرو» أبا بكر[2]، وهو يدلّ على أنّ ذلك كان كنيته وليس اسمه، فيكون الذي ذكره اليعقوبي والأصفهاني إنّما هو الكنية لا الاسم، فهو عمرو بن الحسن ويكنّى بأبي بكر، وهذه الكنى كنّاه الآخرون بها، ولم يثبت من أي طريق أنّ الأئمة كنّوه بذلك.

لم يكن للإمام الحسين ولد باسم بأبي بكر

أمّا الإمام الحسين عليه السلام فليس له ولد بهذا الاسم أو الكنية؛ لأنه عليه السلام لم

---

(١) المصدر نفسه، ج٢،ص٢٠

(٢) المصدر نفسه، ج٢،ص١٢٥.

يقتل له في كربلاء إلّا علي الأكبر وعبدا لله الرضيع، وما ذكره المسعودي -الذي هو من مؤرِّخي السُنّة وليس الشّيعة كما يدَّعي إلهي ظهير - فغير ثابت، فلم يذكر آخرُ غيرُهُ - كالشيخ المفيد أو أبي الفرج الأصفهاني أو الإربلي أو غيرهم - أنَّ للحسين عليه السلام ولداً اسمه أبو بكر وقد قتل في الطف، فلو كان له ولد بهذا الاسم أو هذه الكنية لذكروه ولَـمَا خَفِيَ عليهم.

فقال الاربلي في كشف الغمة: «التاسع: في أولاده عليه وعليهم السلام: قال كمال الدين كان له من الأولاد ذكور وإناث عشرة: ستة ذكور وأربع إناث، فالذكور: عليّ الأكبر، وعليّ الأوسط وهو زين العابدين وسيأتي ذكره في بابه إن شاء الله، وعليّ الأصغر، ومحمد، وعبد الله، وجعفر. فأما عليّ الأكبر فإنّه قاتل بين يدي أبيه حتى قتل شهيداً. وأمّا عليّ الأصغر فجاءه سهم وهو طفل فقتله، وقيل: إنّ عبد الله قتل أيضا مع أبيه شهيداً. وأما البنات فزينب وسكينة وفاطمة هذا قول مشهور. وقيل كان له أربع بنين وبنتان والأول أشهر»[1].

ليس للحسن بن الحسن ولد باسم أبي بكر

أمّا الحسن بن الحسن فلم يكن له ولد بهذا الاسم؛ قال أبو الفرج الأصفهاني: «وقد ذكر محمد بن علي بن حمزة العلوي أنّه قتل معهم أبو بكر بن الحسن بن الحسن، وما سمعتُ أحداً ذكر هذا غيرُهُ، ولا بلغنا عن أحدٍ من أهل العلم بالأنساب أنَّ الحسن بن الحسن كان له ابنٌ يُكنَّى أبا بكر»[2].

(١) كشف الغمة، الاربلي، ج٢، ص٢٤٨.
(٢) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، ص١٢٨.

فواضح من عبارة الأصفهاني أنّه ينفي الكنية نفياً قاطعاً فضلاً عن الاسم، فما نسبه إليه إلهي ظهير غير صحيح، والأدهى من ذلك أنّه حرَّف العبارة التي نقلها عن الأصفهاني، ولكي يتضح كيف أنّه قام بتحريفها، فإليك نص ما نقله فهو يقول: «**وأيضاً حسن بن الحسن بن علي - أي حفيد علي بن أبي طالب - سمَّى أحد أبنائه أبا بكر كما رواه الأصفهاني عن محمد بن علي حمزة العلوي أنَّ ممن قتل مع إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب كان أبو بكر بن الحسن بن الحسن**»[1].

ليس للكاظم ولد يكنى بأبي بكر

أما الإمام الكاظم عليه السلام فليس له ولد أيضاً بهذا الاسم، وأيضا ليس له ولد يكنّى بأبي بكر، وما نسبه إلى الاربلي في كشف الغمة لا عين له ولا أثر، واليك ما قاله الاربلي عن أولاد الإمام الكاظم عليه السلام: «**وقبض موسى وهو ابن خمس وخمسين سنة، سنة مائة وثلاث وثمانين، أُمُّه حميدة البربرية ويقال الأندلسية، أم ولد، وهي أم إسحاق وفاطمة. ولد له عشرون ابنا وثمانية عشر بنتا. أسماء بنيه: علي الرضا الإمام، وزيد، وإبراهيم، وعقيل، وهارون، والحسن، والحسين، وعبد الله، وإسماعيل، وعبيد الله، وعمر، وأحمد، وجعفر، ويحيى، وإسحاق، والعباس، وعبد الرحمان، والقاسم، وجعفر الأصغر، ويقال(موضع عمر: محمد). وأسماء البنات: خديجة، وأم فروة، وأسماء، وعلية، وفاطمة، وأم كلثوم، وآمنة، وزينب، وأم عبد الله، وزينب الصغرى، وأم القاسم، وحكيمة،**

(١) الشّيعة وأهل البيت، ص٨١.

وأسماء الصغرى، ومحمودة، وأمامة، وميمونة»[١].

الإمام زين العابدين لم يكن يكنى بأبي بكر

أمّا إنَّ الإمام زين العابدينعليه السلام قد تكنّى بأبي بكر فهذا مما لم يثبت، وإلهي ظهير كعادته في نقل النصوص قد حرف كلام الاربلي فنسب إليه النص التالي: «**إن زين العابدين بن الحسن كان يكنَّى بأبي بكر أيضاً**»[٢].

وهذا النص لم يتفوه به الأربلي، والذي قاله هو ما يلي: «**فأما كنيته فالمشهور أبو الحسن، ويقال أبو محمد، وقيل أبو بكر**»[٣].

وكما هو واضح فإنّ الذي يذكره الاربلي بعنوان «قيل» مشعر بالتضعيف، أفبمثل هذه النصوص يحتج إلهي ظهير على الشّيعة؟! علاوة على أنّه لم يعرف له قائل، ولم يذكر في كتب المؤرخين أن الإمام زين العابدينعليه السلام كان يكنّى بأبي بكر، ولو فرض صحة ذلك فهذه مجرد كنية، وأي دلالة في التكنّي بها عن الرضا والمودّة لمن تكنى بهذه الكنية؟

الإمام الرضا لم يكن يكنى بأبي بكر

أمَّا تكني الإمام الرضاعليه السلام بأبي بكر فلم يرد في أيّ رواية ولو ضعيفة، فأي كتاب من كتب الحديث أو التاريخ عند السُنّة والشيعة لم يذكر ذلك، سوى رواية يتيمة رواها أبو الفرج الأصفهاني في كتاب مقاتل الطالبيين،

(١) ابن حجر، الإصابة،ج٧، ص٣١.

(٢) الشّيعة وأهل البيت، ص٨١.

(٣) كشف الغمة، الاربلي، ج٢، ص٢٨٦.

وهي الرواية التالية، والتي استشهد بها إلهي ظهير، والتي حرّف النص فيها أيضاً، واليك نصَّ ما ذكره الأصفهاني: «ويكنّى أبا الحسن، وقيل: يكنى أبا بكر، وأمّه أم ولد. قال أبو الفرج: حدّثني الحسن بن علي الخفّاف، قال: حدثنا عيسى بن مهران، قال: حدثنا أبو الصلت الهروي، قال: سألني المأمون يوماً عن مسألةٍ، فقلت: قال فيها أبو بكر كذا وكذا. فقال: من(هو) أبو بكر؟ أبو بكرنا أو أبو بكر العامة؟. قلت: أبو بكرنا. قال عيسى: قلت لأبي الصلت: من أبو بكركم؟ فقال: علي بن موسى الرضا، كان يكنَّى بها»[1].

وهذه الرواية ضعيفة؛ حيث لم يرد أي توثيق في كتب رجال الشّيعة لعيسى بن مهران، ولا الذي يروي عنه الأصفهاني وهو الحسن بن علي الخفاف، حيث ليس له ذكر في كتبهم، ثمّ لو كان ذلك صحيحاً لاشتهر وعُرِفَ ولَمَا خفي حَتَّى على عيسى المعاصر لأبي الصلت المعاصر للإمام!! والظاهر أنّ هذه الكنية كان المأمون وحاشيته قد ألصقوها بالإمام ترويجاً لمخطّطهم الرامي لإظهار الإمام بمظهر ولي العهد الراضي بخلافتهم!! مضافاً إلى ذلك كلّه فإنّ التكنّي بكنية ليس فيه أي دلالة عرفية أو عقلائية على المودَّة والرضا بمن تكنَّى بهذه الكنية.

التسمية بعائشة لم يكن للتيّمن والتبرك

أمَّا ما ذكره من أنَّ للإمام الكاظم عليه السلام بنتاً اسمها عائشة وكذلك الإمام الهادي عليه السلام، فهو على فرض صحته لا يدلّ أنَّ ذلك كان تيمُّناً بعائشة زوجة

(١) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، ص٣٧٥.

النبي صلى الله عليه وآله، لأنَّ هذا الاسم كان مما يُسمِّي به العرب بناتهم، ولم يكن حكراً على عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله، فأمُّ الصحابي عبدالله بن خيثمة الأنصاري اسمها عائشة، قال ابن سعد في الطبقات: **«عبد الله بن خيثمة بن قيس بن صيفي بن صخر بن حرام بن ربيعة بن عدي بن غنم بن كعب بن سلمة، وأمّه عائشة بنت زيد بن ثعلبة بن عبيد من بني سلمة. ذكر عبد الله بن محمد بن عمارة الأنصاري أنه قد شهد بدراً...»**[1]

وأم عبد الملك بن مروان بن الحكم اسمها عائشة، وهي بنت معاوية بن المغيرة بن أبي العاص[2]، وبنت سعد بن أبي وقاص اسمها عائشة أيضاً وهي من رواه حديث الغدير وروت بعض فضائل علي عليه السلام عن أبيها، وهو اسم للصحابية عائشة بنت قدامة بن مظغون[3]، وعمّها عثمان بن مظغون الذي سمّى أمير المؤمنين عليه السلام أحد أولاده باسمه[4]، فمن أين عرف إلهي ظهير أنّ التسمية بعائشة كان لأجل المودّة التي تربط أهل البيت عليهم السلام بأبي بكر أو بنته عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله، وأنَّ تلك التسمية كانت تيمُّناً باسمها؟ **﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾**[5]. والذي يؤكّد ذلك أنَّ الأئمة نهوا عن التسمية بـ«حميراء»، لأنّه اسم مختصّ بعائشة وضعه الأمويّون لها وأضفوا عليه هالة خاصَّة من الأبعاد الكاذبة، وحاولوا أن يُدْلُوا به، لذلك نهى عنه.

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٣، ص٦٢٧.

(٢) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٩، ص٧٧.

(٣) الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص٢٣٧.

(٤) قال أبو الفرج الأصفهاني: «وعثمان بن علي الذي رُوي عن علي أنه قال. إنّما سّميته باسم أخي عثمان بن مظعون»، مقاتل الطالبيين، ص٥٥.

(٥) البقرة/ ١١١.

ليس للإمام زين العابدين بنت باسم عائشة

ونسب إلهي ظهير إلى الإربلي نقله أنّ إحدى بنات الإمام زين العابدين عليه السلام اسمها عائشة، وهذه النسبة غير صحيحة قطعاً، وهي إمّا ناشئة من عدم تدبّره بما ينقل، أو هي مقصودة من باب التضليل واستغفال القارئ، فهو يقول: «كما سمّى جدُّهُ عليُّ بن الحسين إحدى بناته، عائشة»[1]، وذكر في الحاشية المصدر وهو كشف الغمة، والحال أنّ الإربلي في كشف الغمة ينقل عن بعض علماء السُّنّة مايلي: «**وقال الحافظ عبد العزيز بن الأخضر الجنابذي: أبو الحسن ـ ويقال أبو محمد ـ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن مناف بن قصي، سمع جماعة من الصحابة من الرجال والنساء، منهم عمّه الحسن عليه السلام، وأبوه عليه السلام، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن العباس، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن الزبير، والمسور بن مخرمة، وأبو سعيد الساعدي، والحارث بن هشام، وأسامة بن زيد، وبريدة بن الخصيب، وسواهم. ومن النساء فاطمة، وعايشة، وأمّ سلمة، وأمّ أيمن، والربيع بنت مسعود ابن عفرا، ودرّة بنت أبي لهب، وغيرهنّ**»[2].

وواضح من النص بما لا لبس فيه أن الاربلي ينقل عن الحافظ عبد العزيز بن الأخضر الجنابذي أنّ من النساء اللاتي سمع منهنّ الإمام زين العابدين عليه السلام هي عائشة، لا أنه يقول أنّ إحدى بناته تسمى بعائشة.

(١) إحسان إلهي ظهير، الشّيعة وأهل البيت، ص٨٢.
(٢) كشف الغمة، الاربلي، ج٢، ص٣٠٢.

ليس لعبد الله بن جعفر ولد باسم أبي بكر

أما دعوى أنّ «عبد الله بن جعفر الطيار بن أبي طالب، فإنّه سمّى أحد أبنائه أيضاً باسم أبي بكر كما ذكره الأصفهاني في مقاتله»، فهي أيضاً غير صحيحة ومخالفة لما صرَّح به الأصفهاني، فانه يقول: «وأبو بكر بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عليه السلام، لا يُعرف اسمه، وأمّه الخوصاء بنت حفصة بن بكر بن وائل»[1].

وكما هو واضح من عبارته فإنّه يصرّح بأنّ أبا بكر لا يُعرف اسمه، وهو يدلّ على أنّ أبا بكر كنيته وليس أسماً له، وأنّ بكر هو اسم جده لأمه، وهو بكر بن وائل.

دعوى مساعدة أبي بكر الإمامَ علياًعليه السلام في تزويجه من فاطمة عليها السلام

من جملة الشواهد التي ساقها إحسان إلهي ظهير على رضا الإمام علي عليه السلام بخلافة أبي بكر، هو دعوى قوة العلاقة التي كانت تربط بينهما، واستشهد على ذلك بتوسّط أبي بكر لأمير المؤمنين عليه السلام في زواجه من فاطمة عليها السلام[2]، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حيث ادّعى «أنّ الصدّيق أبا بكر هو الذي حَرَّضَ عليّاً على زواج فاطمة رضي الله عنهم، وهو الذي ساعده المساعدة الفعلية لذلك، وهو الذي هيَّأَ له أسباب الزواج وأعدَّها بأمر من رسول الله إلى الخلق أجمعين صلى الله عليه وآله...

(١) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، ص٨٢.

(٢) قال: «وكان للصديق مَنٌّ على عليّ المرتضى رضي الله عنهما، حيث توسَّط له في زواجه من فاطمة رضي الله عنها وساعده فيه، كما كان هو أحد الشهود على نكاحه بطلب من رسول الله» صلى الله عليه وآله. الشّيعة وأهل البيت، ص٧٢.

بل الصِّدّيق ورفاقه هم كانوا شهوداً على زواجه بنصّ الرسول ﷺ وطلب منه»[1]، وادّعى أنّ هذه العلاقة بينهما ازدادت بعد زواج الإمام عليه السلام من فاطمة الزهراء عليها السلام[2]، وادَّعى أيضاً استمرار هذه العلاقات الوطيدة حتَّى اللحظات الأخيرة من حياة فاطمة عليها السلام[3].

المناقشة:

من الواضح أنّ إحسان ظهير قد سعى لإضفاء طابع الودّ والوئام على علاقة أمير المؤمنين عليه السلام بالشيخين، وذلك من خلال تصويره لدور أبي بكر في الحياة الاجتماعية للإمام عليه السلام في مراحلها المختلفة، ابتداءً بالخطبة والزواج، ومروراً بما بعد زواجه عليه السلام وولادة الحسن عليه السلام، وانتهاءً باللحظات الأخيرة من حياة الزهراء عليها السلام.

وقد ساق لذلك عدداً من الشواهد، ادّعى أنّها من المصادر الشيعة الإماميّة، وأنّها كانت تبيّن قوة العلاقة بين الشيخين والإمام علي عليه السلام، وإليك الكلام عن جميع تلك الشواهد حسب تلك عليه السلام المراحل المشار إليها:

(١) الشّيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٧٣.

(٢) قال: «ولما ولد لهما الحسن كان أبو بكر الصديق، الرفيق لجدّ الحسن في الغار، والصِّدِيق لوالده علي، والمساعد القائم بأعباء زواجه، كان يحمله على عاتقه، ويداعبه ويلاعبه». الشّيعة وأهل البيت، ص٧٥.

(٣) قال: «كانت العلاقات وطيدة إلى حدَ أن زوجة أبي بكر أسماء بنت عميس هي التي كانت تمرّض فاطمة بنت النبي عليه السلام ورضي الله عنها في مرض موتها، وكانت معها حتَّى الأنفاس الأخيرة، وشاركت في غسلها وترحيلها إلى مثواها». الشّيعة وأهل البيت، ص٧٥.

أولا: شواهد مرحلة الخطبة والزواج

١ ـ رواية الشيخ الطوسي في الأمالي

إن الاستدلال برواية شيخ الطائفة رحمه الله[١] في المقام[٢]، باطل من وجهين:

الأول: إنّ الرواية أخصّ من المدعى

وذلك لأنّها تدلّ على أن الشيخين اقترحا فقط على الإمام عليه السلام خطبة فاطمة عليها السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله، والحال أنَّ المدَّعى أعمّ من ذلك، وهو

(١) روى الشيخ الطوسي في (الأمالي، ص٣٩ ـ ٤٠)، بسنده عن الضحاك بن مزاحم، أنّه سمع أمير المؤمنين علي عليه السلام يقول: «أتاني أبو بكر وعمر فقالا: لو أتيتَ رسول الله صلى الله عليه وآله فذكرت له فاطمة، قال: فأتيته، فلما رآني رسول الله صلى الله عليه وآله ضحك، ثمّ قال: (ما جاء بك يا أبا الحسن وما حاجتك؟) قال: فذكرت له قرابتي وقدمي في الإسلام ونصرتي له وجهادي، فقال: (يا علي، صدقتَ، فأنت أفضل ممّا تذكر)، فقلت: يا رسول الله، فاطمة تزوّجنيها؟ فقال: (يا علي، إنه قد ذكرها قبلك رجال، فذكرت ذلك لها، فرأيت الكراهة في وجهها، ولكن على رسلك حتى أخرج إليك)، فدخل عليها فقامت إليه، فأخذت رداءه ونزعت نعليه، وأتته بالوضوء، فوضّأته بيدها وغسلت رجليه، ثمّ قعدت، فقال لها: (يا فاطمة)، فقالت: لبيك، حاجتك، يا رسول الله؟ قال: (إن علي بن أبي طالب مَنْ قد عرفتِ قرابته وفضله وإسلامه، وإنّي قد سألت ربّي أن يزوّجك خيرَ خلقه وأحبَّهم إليه، وقد ذكر من أمرك شيئا فما ترين؟)، فسكتت ولم تُوَلِّ وجهها، ولم ير فيه رسول الله صلى الله عليه وآله كراهة، فقام وهو يقول: (الله أكبر، سكوتُها إقرارها)، فأتاه جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمد/ زوِّجها علي بن أبي طالب، فإنَّ الله قد رضيها له ورضيه لها، قال علي: فزوَّجني رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ أتاني فأخذ بيدي فقال: (قم بسم الله، وقل: على بركة الله، وما شاء الله، لا قوة إلا بالله، توكّلت على الله)، ثمّ جاءني حين أقعدني عندها عليها السلام، ثمّ قال: (اللهم إنّهما أَحبُّ خلقك إلي فأحبهما، وبارك في ذريتهما، واجعل عليهما منك حافظاً، وإنّي أعيذهما وذرّيتهما بك من الشيطان الرجيم)».

(٢) قال ظهير (الشّيعة وأهل البيت، ص٧٢): «كان للصديق مَنّ على عليّ المرتضى رضي الله عنهما؛ حيث توسط له في زواجه من فاطمة رضي الله عنها وساعده فيه، كما كان هو أحد الشهود على نكاحه بطلب من رسول الله صلى الله عليه وآله مما يرويه أحد أعاظم القوم ويسمى بشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي عن الضحاك بن مزاحم أنه قال: (سمعت علي بن أبي طالب...)».

توسط أبي بكر لأمير المؤمنين عليه السلام في زواجه من فاطمة عليها السلام، ومساعدته له عليه السلام فيه، وأنّه كان أحد الشهود على نكاحه، بطلب من الرسول صلى الله عليه وآله، كما زعم كُلَّ ذلك ظهير في العبارة المتقدّمة.

الثاني: إنّ الرواية ساكتة عن بيان دافع الشيخين من وراء هذا الاقتراح

ولعلّ الدافع لهما لم يكن هو الدافع الذي توهَّمه إحسان ظهير، وإنّما كان لأجل الاختبار، كما تدل عليه روايات شيعية أخرى كثيرة، والحال أنّ المدَّعى لدى إحسان إلهي ظهير هو أنّه في المقام إثبات كون اقتراحهما كان بدافع قوّة العلاقة التي كانت تربطهما بأمير المؤمنين عليه السلام.

وبعبارة أخرى: إنّ الرواية تدل على أن الشيخين جاءا لأمير المؤمنين عليه السلام واقترحا عليه أن يخطب فاطمة من والدها رسول الله صلى الله عليه وآله، لكنَّها ساكتة عن بيان الدافع لهما من وراء هذا الاقتراح، وهناك روايات شيعية أخرى كثيرة تدلّ دلالة قاطعة على أنّ دافع الشيخين من وراء هذا الاقتراح هو الاختبار، حيث إنّ الكثير من وجوه العرب تقدّموا لخطبة فاطمة عليها السلام من والدها رسول الله صلى الله عليه وآله فرفَضَا رَفْضاً قاطعاً، مبيِّناً صلى الله عليه وآله لهم أنَّ مسألة زواج الزهراء عليها السلام قضَّية خاصة أَمْرُها بيد الله تعالى، وأنّه صلى الله عليه وآله ينتظر الوحي في ذلك، غير أنَّ الشيخين كما يظهر لم يقتنعا تماماً بهذا الجوابُ ورجَّحا أن يكون الأمر محسوماً لأمير المؤمنين عليه السلام، يعني أنّ الرسول صلى الله عليه وآله يريد أن يزوِّجها من الإمام علي عليه السلام لا غير، ومن أجل أن يقطعا هذا الشكّ باليقين جاءا إلى الإمام عليه السلام واقترحا عليه أن يتقدَّم لخطبة فاطمة، اختباراً

وتصديقاً لشكّهما في المسألة.

ومع وجود هذا الاحتمال(الاختبار) ـ بل الظهور ـ لا يمكن الاستدلال بالرواية على أنَّ هذا الاقتراح من الشيخين على أمير المؤمنينر يكشف عن قوة العلاقة التي كانت تربطهما بهعليه السلام، وإنّما يحتاج الجزم بأحدها إلى دليل آخر غير هذه الرواية، وهناك روايات شيعية أخرى كثيرة تدعم الأمر الأخير(الاختبار).

والخلاصة: أنّ الرواية أخصّ من المدَّعى، كما أنّها ساكتة عن بيان دافع الشيخين من وراء اقتراحهما على أمير المؤمنينعليه السلام التقدمَ لخطبة فاطمةعليها السلام، والنافع في المقام هو أن يكون دافع الشيخين من وراء هذا الطلب هو علاقتهما الخاصة بالإمامعليه السلام، والحال أنَّ الرواية ساكتة عن بيان ذلك ألبته، وإنّما هي تدلّ فقط على طلبهما من الإمامعليه السلام التقدم لخطبة فاطمةعليها السلام، وهناك روايات شيعية كثيرة تبيّن الدافع لهما من وراء هذا الطلب وأنّه كان الاختبار لا غير.

٢ ـ بيان العلامة المجلسيرحمه الله في جلاء العيون

إنَّ دعوى إحسان ظهير من توسّط أبي بكر في زواج أمير المؤمنينعليه السلام من فاطمةعليها السلام وما استشهد به على ذلك من كلام العلامة المجلسيعليه السلام في(جلاء العيون)[1]، يرد عليها عدّة ملاحظات:

(١) قال إحسان ظهير(الشّيعة وأهل البيت، ص٧٢): «فالمجلسي... يذكر هذه الواقعة[توسط أبي بكر في زواج الإمامعليه السلام من فاطمةعليها السلام] ويزيدها بياناً ووضوحاً حيث يقول...».

١ ـ إنّ اتّهام العلامة المجلسي بأنّه يسبّ عليه السلام الشيخين، وما يذكرهما إلّا بسوء[١]، محض افتراء وتَجَنٍّ، إذ لم يبيِّن لنا في أيّ مورد وموضع من كتاب (جلاء العيون) قام المجلسي بسبّ الشيخين، بل يكذّبه نفس عبارات المجلسي عليه السلام في (جلاء العيون)، حيث لم يتعرّض فيه إليهما بالشكل الذي ذكره[٢].

٢ ـ إنّ ما استشهد به إحسان ظهير من رواية نسبها إلى العلامة المجلسي، غير صحيح؛ إذ أنَّ الرواية إنّما يرويها المجلسي عن الموفّق الخوارزمي من رواية طويلة ذكرها في المناقب[٣]، وسيأتي الكلام لاحقاً عنه، وأنّه من علماء السُنّة، ومن هنا فالرواية ليست شيعية كما حاول إحسان أن يوهم ذلك.

٣ ـ إنّ كتاب جلاء العيون هو كتاب للعلّامة المجلسي عليه السلام ألّفه باللغة الفارسية في سيرة الرسول صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام، وقد نقل فيه روايات من مختلف المذاهب بعد ترجمتها للّغة الفارسية، وما أورده ظهير من نصّ باللغة

---

(١) قال إحسان ظهير (الشّيعة وأهل البيت، ص٧٢): «المجلسي الذي لا يستطيع أن يذكر أصحاب النبي وخاصة الصّدّيق والفاروق إلّا ويسبق ذكرهم بالسباب القبيحة والشتائم الفضيحة والألقاب الخبيثة الرديئة مثل "الملاعين" و"مسّودي الوجوه" و"الشياطين"...».

(٢) لقد روى العلامة المجلسي رحمه الله في كتابه (جلاء العيون) روايتين عن الموفق الخوارزمي في مسألة زواج أمير المؤمنين عليه السلام من الزهراء عليها السلام، وقد جاء في كليهما ذكر الشيخين، فما وجدناه انبس بشيء عنهما خارج نص الروايتين بالرغم من ترجمته لهتين الروايتين للغة الفارسية، ولم يحدد لنا إحسان مورداً واحداً على الأقل حتى ننظر فيه.

(٣) قال العلامة المجلسي في (جلاء العيون، ص١١٣): «در مناقب خوارزمى... از حضرت أمير المؤمنين عليه السلام وأم سلمة وسلمان فارسى روايت كرده اند...[وروي في مناقب الخوارزمي عن أمير المؤمنين عليه السلام وأم سلمة وسلمان الفارسي...]»

العربية ترجمةً لنصّ العلامة في(جلاء العيون)[1]، غيرُ دقيقٍ، وفيه خطأ فاحش لا يصدر عن الخبير بأمور الترجمة[2]، والافحش من ذلك أنّه رتّب على ترجمته الخاطئة هذه إشكالاً تهجّم فيه على الشّيعة[3].

٣ ـ رواية الشيخ الطوسي الثانية(رواية الدرع) في الأمالي

إنّ الاستدلال بما رواه الشيخ الطوسي رحمه الله في(الأمالي)[4] على أنّ أبا بكر

(١) نقل إحسان ظهير في(الشّيعة وأهل البيت، ص٧٢) ترجمةً عن العلامة المجلسي انه قال في(جلاء العيون): «فلما سمع عليّ هذا الكلام من أبي بكر نزلت الدموع من عينيه وسكبت، وقال: قشرت جروحي ونبشت وهيجت الأماني والأحلام التي كتمتها...».

(٢) نصّ العلامة المجلسي في(جلاء العيون) هو: «آب از ديدهاى مباركش فرو ريخت وفرمود كه اندوه مرا تازه كردي وآرزوئى كه در سينهء من پنهان بود بهيجان آوردى كه باشد كه فاطمه را نخواهد وليكن باعتبار تنگدستى شرم ميكنم از آنكه اين معنى را اظهار نمايم»، وهذا النصّ الفارسي هو ترجمة لنصّ الموفق الخوارزمي في المناقب(ص٣٤٤)، قال: «فتغرغرت عينا علي بالدموع وقال: يا أبا بكر لقد هيّجت مني ما كان ساكنا، وأيقظتني لأمر كنت عنه غافلا، وبالله إنّ فاطمة لَرَغبتي، وما مثلي يقعد عن مثلها، غير أنّي يمنعني من ذلك قلّة ذات اليد»، وأما الترجمة التي ذكرها إحسان لعبارة المجلسي فقد أورد فيها عبارات وضيعة لا يمكن أن تكون مقصودة للعلامة المجلسي رحمه الله الذي طالما تهجّم عليه إحسان واضرابه ورموه بالغلو في مولا أمير المؤمنين عليه السلام.

(٣) قال إحسان ظهير(الشّيعة وأهل البيت، ص٧٢) في هامش ترجمته لنصّ العلامة المجلسي:«وليس عند القوم حياء حتى يختلقون القصص كهذه، قصصاً خرافية، وعبارات سافلة منحطة، وينسبونها إلى الشخصيات المباركة المقدسة؟ أهم منتهون؟»، وهذا الكلام لا يصدر من محقق؛ لإنّا بينا أن الرواية سنيّة، وعبارات المجلسي بالفارسي في(جلاء العيون) مهذبة، وترجمة إحسان لها خاطئة ووضيعة، هذا مضافاً إلى أن عقيدة العلامة المجلسي والشيعة بشكل عام بأمير المؤمنين عليه السلام أوضح من أن تخفى.

(٤) روى الشيخ الطوسي في(الأمالي، ص٤٠ ـ ٤٣)، بسنده عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «...قال علي عليه السلام: ثمّ قال رسول الله صلى الله عليه وآله:(قم فبع الدرع)، فقمت فبعته وأخذت الثمن، ودخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله، فسكبت الدراهم في حجره، فلم يسألني كم هي ولا أنا ⇐

هو مَن حَرَّضَ أمير المؤمنينعليه السلام على زواج فاطمةعليها السلام، وهو الذي ساعده المساعدة الفعلية لذلك، وهو الذي هَيَّأَ له أسباب الزواج وأعدَّها بأمر من رسول اللهصلى الله عليه وآله(١)، باطلٌ من وجوه:

الأول: إنّ الرواية أخصّ من المدّعى؛ إذ أنّها تدلّ على أنّ أمير المؤمنينعليه السلام باع درعه بأمر من رسول اللهصلى الله عليه وآله ثمّ جاء بثمنه إليه، فدعاصلى الله عليه وآله بلالاً وطلب منه أن يبتاع لفاطمة طيباً، ثمّ قبض الرسولصلى الله عليه وآله بعض من تلك الدراهم وأعطاها أبا بكر وطلب منه ابتداءً أن يبتاع لفاطمةعليها السلام ما يصلحها من ثياب وأثاث البيت، لكن أردفه بعد ذلك بعمار بن ياسر وبعدّة من أصحابه، والحال أنَّ المُدَّعى أعمَّ من ذلك، وهو أنّ أبا بكر ساعد أمير المؤمنينعليه السلام مساعدةً فعليةً في زواجه من فاطمةعليها السلام، وهو الذي هيّأ له أسباب الزواج وأعدَّها بأمرٍ من رسول اللهصلى الله عليه وآله.

الثاني: إنَّ أمير المؤمنينعليه السلام لم يتلقَّ مساعدة مالية من أحد، وإنَّما باع درعه بأمر من الرسولصلى الله عليه وآله من أجل تغطية نفقات الزواج، وهذا هو المشهور.

⇐أخبرته، ثمّ قبض قبضة ودعا بلالا فأعطاه وقال:(ابتع لفاطمة طيبا)، ثمّ قبض رسول اللهصلى الله عليه وآله من الدراهم بكلتا يديه فأعطاها أبا بكر وقال:(ابتع لفاطمة ما يصلحها من ثياب وأثاث البيت)، وأردفه بعمار بن ياسر وبعدّة من أصحابه، فحضروا السوق فكانوا يعرضون الشيء مما يصلح فلا يشترونه حتى يعرضوه على أبي بكر فإن استصلحه اشتروه...».

(١) قال إحسان إلهي ظهير(الشّيعة وأهل البيت، ص٧٣): «ثمّ وأكثر من ذلك أن الصديق أبا بكر هو الذي حرّض عليّاً على زواج فاطمة رضي الله عنهم، وهو الذي ساعده المساعدة الفعلية لذلك، وهو الذي هيأ له أسباب الزواج وأعدَّها بأمر من رسول الله إلى الخلق أجمعين، كما يروي الطوسي أن عليّاً باع درعه وأتى بثمنه إلى الرسول(ثمّ قبضه رسول الله من الدراهم بكلتا يديه...)».

وقد انحصر طلب الرسول ﷺ ببلال فقط، حيث وجّه ﷺ الدعوة له لشراء الطيب، ولم يكن هناك طلب لأبي بكر، بل كان حاضراً آنذاك ـ من دون دعوة ـ فطلب منه الرسول ﷺ ذلك؛ لخبرته الطويلة في التجارة والأسواق، وهذا أقلّ ما يفعله الصحابة لبعضهم البعض خلال تلك المرحلة من الدعوة، فدور أبي بكر منحصر في الاستشارة التجارية، والذهاب للسُّوق من أجل شراء الثياب وأثاث البيت؛ لخبرته في الباب، فقد كان الشيخان(أبو بكر وعمر) يقضيان أوقاتاً كثيرة في الأسواق، فصارت لديهما خبرة حتى اشتهرا بذلك بين الصحابة، فقد كان أبو بكر بزّازاً ـ قبل استلامه السلطة ـ لذلك عندما نُصِّبَ للحكم خرج في اليوم الثاني لبيع الأقمشة، فقال له عمر: إلى أين؟ فقال أبو بكر: من أين أقوت عيالي؟! فجعلوا له سهماً من بيت المال أخرج البخاري في الصحيح أنّ عمر قال: «ألهاني الصفق بالأسواق»[1]، وأخرج البخاري ومسلم في صحيحهما بسندهما عن عبيد بن عمير اعتذار عمر بذلك عن خفاء بعض الأحكام عليه[2]، وقال النووي في شرح قول عمر المتقدم: «أي التجارة

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص١٩.

(٢) انظر: صحيح البخاري، ج٣، ص٧. ج٨، ص١٥٧. صحيح مسلم، ج٦، ص١٧٩. أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، بسندهما عن عبيد بن عمير، قال: «إن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يؤذن له(وكأنه كان مشغولا)، فرجع أبو موسى، ففرغ عمر فقال: ألم اسمع صوت عبد الله بن قيس؟ ائذنوا له، قيل: قد رجع، فدعاه فقال: كنا نؤمر بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبينة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري، فذهب بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: خفي على من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ألهاني الصفق بالأسواق».

والمعاملة في الأسواق»[١].

وأخرج البخاري في الصحيح أيضاً بسنده عن أبي هريرة(في توجيه كثرة روايته عن الرسول ﷺ بخلاف بقية الصحابة)، قال: «إنّ إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق»[٢].

وفي السنن الكبرى للبيهقي عن بجالة أو غيره، قال: «مَرَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بغلام وهو يقرأ في المصحف ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ...﴾، فقال: يا غلام حُكَّها، قال: هذا مصحف أُبَيّ، فذهب إليه فسأله فقال: إنّه كان يلهيني القرآن ويلهيك الصفق بالأسواق»[٣].

والحاصل: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يتلقَّ أيَّ مساعدة مالية من أحد في زواجه، وإنّما باع درعه من أجل تغطية نفقاته، وقد ساهم عدّة من الصحابة في تجهيز مستلزمات ووسائل العرس من الطيب والثياب والأثاث، وقد كانت هناك دعوة من الرسول ﷺ لبعض الصحابة لتهيئة ذلك كبلال وعمار وعدّة من الصحابة، وليس هناك دليل على أنّ الرسول ﷺ دعا أبا بكر كما دعا بلال مثلاً، وإنّما الرجل كان حاضراً في مجلسه ﷺ فأَمَرَه بذلك؛ لخبرته الطويلة في المعاملات التجارية، فقد كان هو وعمر يقضيان أوقاتاً كثيرة في الأسواق حتّى ألهتم عن حفظ سنّة الرسول ﷺ، ثمّ إنّ

(١) شرح صحيح مسلم، ج١٤، ص١٣٤.
(٢) صحيح البخاري، ج١، ص٣٨. ج٣، ص٧٤. ج٨، ١٥٨. صحيح مسلم، ج٧، ص١٦٦ ـ ١٦٧.
(٣) السنن الكبرى، البيهقي، ج٧، ص٦٩.

الرسول ﷺ لم يترك أبا بكر لينجز الأمر وحده بل أردفه بعمار وعِدَّة من الصحابة، وهذا بدَوْره يقلّل من ظهور هذا الشاهد في المدَّعى.

٤ ـ رواية الخوارزمي في المناقب

إنّ الاستدلال على دعوى نصّ الرسول ﷺ على شهادة أبي بكر في زواج أمير المؤمنين عليه السلام برواية الموفّق الخوارزمي[1]، باطل من وجوه:

الأول: لا خلاف في أنّ الموفق الخوارزمي من العامّة، فقد عدّه علماء الإمامية وعلماء الجمهور (السُنّة)، من الحنفية قال الشيخ جعفر كاشف الغطاء: «وروى أخطب خوارزم من علماء الجمهور عن ابن مسعود...»[2].

والمشهور أنّ الحافظ أبا المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد البكري المكّي الحنفي المعروف بأخطب خوارزم ـ المولود سنة ٤٨٤ هـ، والمتوفّى سنة ٥٢٨

(١) أورد الموفق الخوارزمي في المناقب (ص٣٤٢ ـ ٣٤٨) عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «فخرجت من عند رسول الله مسرعا وأنا لا أعقل فرحا وسرورا فاستقبلني أبو بكر وعمر وقالا لي: ما وراك يا أبا الحسن؟ فقلت زوجني رسول الله ﷺ ابنته فاطمة وأخبرني (أن الله عز وجل زوجنيها في السماء)، وهذا رسول الله ﷺ خارج في أثرى ليظهر ذلك بحضرة الناس، ففرحا بذلك فرحا شديدا ورجعا معي إلى المسجد، فوالله ما توسطناه حينا حتى لحق بنا رسول الله وان وجهه ليتهلل سرورا وفرحا، وقال: (أين بلال بن حمامة؟) فأجابه مسرعا بلال وهو يقول: لبيك، لبيك يا رسول الله فقال له رسول الله: (أجمع لي المهاجرين والأنصار)، فانطلق بلال لأمر رسول الله وجلس رسول الله ﷺ قريبا من منبره حتى اجتمع الناس ثمّ رقى على درجة من المنبر، فحمد الله وأثنى عليه وقال: (معاشر المسلمين، أن جبرئيل عليه السلام أتاني آنفا فأخبرني عن ربي عز وجل بأنه جمع الملائكة عند البيت المعمور وانه أشهدهم جميعا أنه زوج أمته فاطمة بنت رسوله محمد/ من عبده علي بن أبي طالب عليه السلام، وأمرني أن أزوجه في الأرض وأشهدكم على ذلك)».

(٢) كشف الغطاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، ج١، ص١٣.

هـ ـ من أعلام المذهب الحنفي؛ إذ ترجم في طبقات الحنفية، قال عبد القادر القرشي الحنفي (ت٧٧٥ هـ) في (الجواهر المُضِيَّة طبقات الحنفية): «الموفّق بن أحمد بن محمد المكي، خطيب خوارزم، أستاذ ناصر بن عبد السيد، صاحب (المُغْرِب)، أبو المؤيد، مولده في حدود سنة ٤٨٤، ذكره القفطي في (أخبار النحاة)، أديب فاضل، له معرفة بالفقه والأدب، وروى مصنفات محمد بن الحسن عن عمر بن محمد بن أحمد النسفي، ومات سنة ٥٦٨، وأخذ علم العربية عن الزمخشري»[1].

وله كتاب في مناقب أبي حنيفة، قال الزركلي: «الموفّق بن أحمد المكي الخوارزمي، أبو المؤيَّد، مؤلّف (مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ـ ط)»[2]، وتجد ترجمته في كثير من كتب التراجم السنيّة.

مضافاً إلى أنّ مشايخه الذين يروي عنهم ـ والمذكورون في كتبه ـ هم من العامة.

ولم يتّضح مستند إحسان ظهير في عدّ الموفق من الشّيعة، فهل كلّ من كتب في مناقب أهل البيت عليهم السلام فهو من الشّيعة؟! فقد كتب كبار أعلام المذهب السنّي في مناقبهم وفضائلهم عليهم السلام كالنسائي والطبري ةالحاكم وغيرهم.

ويؤيد سنيّة الموفق أنّ مضمون الرواية يتماشى أكثر مع الفقه السنّي، إذ أنّ الشهادة من أركان الزواج عند السُنّة، ومن هنا أوجبوها فيه، بينما لا تُعَدُّ

(١) طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي الحنفي، ج٣، ص٥٢٣، رقم الترجمة ١٧١٨.
(٢) الأعلام، الزركلي، ج٧، ص٣٣٣.

ركناً أساسياً فيه ولا شرطاً عند الشّيعة، فهي مستحّبة عندهم، ومن هنا فلا تكون شهادة أبي بكر أو غيره مؤثّرة في قوام زواج أمير المؤمنينعليه السلام.

الثاني: إنّ الرواية[1] لا دلالة فيها على اختصاص أبي بكر وعمر بالشهادة على الزواج، إذ نصّها هو: «جلس رسول الله صلى الله عليه وآله قريباً من منبره حتى اجتمع الناس، ثمّ رقى على درجة من المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وقال:(معاشر المسلمين، إنّ جبرئيلعليه السلام أتاني آنفا فأخبرني عن ربّي عز وجل بأنّه جَمَعَ الملائكة عند البيت المعمور، وأنّه أشهدهم جميعا أنّه زوَّج أَمَتَه فاطمة بنت رسوله محمَّدٍصلى الله عليه وآله، من عبده علي بن أبي طالبعليه السلام وأمرني أن أزوِّجه في الأرض، وأشهدكم على ذلك)»[2]، فلا خصوصيّة لأبي بكر في المقام، بل إنّ الرسولصلى الله عليه وآله أَشْهَدَ كُلَّ المسلمين الحاضرين في المسجد على الزواج، والظاهر أنّهم كانوا جمعاً كبيراً كما يظهر من قولهصلى الله عليه وآله: «معاشر المسلمين...».

٥ ـ رواية الاربلي في كشف الغمة

إنّ الشاهد الذي ساقه إحسان ظهير من(كشف الغمة) للاربلي على أنّ أبا بكر وعمر وعثمان و... هم الشهود على زواج أمير المؤمنينعليه السلام بنصّ الرسولصلى الله عليه وآله[3]، غير نافع في المقام؛ إذ أنّ الرواية المذكورة في كشف الغمة

(١) انظر: المناقب، الموفق الخوارزمي، ص٣٤٢ ـ ٣٤٨.

(٢) المناقب، الموفق الخوارزمي، ص٣٤٢ ـ ٣٤٨.

(٣) قال إحسان إلهي ظهير: «ويكشف النقاب عن الشهود الاربلي في كتابه(كشف الغمة)؛ حيث يروي عن أنس أنه قال: كنت عند النبيصلى الله عليه وآله فغشيه الوحي، فلمّا أفاق قال لي:(يا أنس! أتدري ⇦

يرويها الاربلي عن المناقب للخوارزمي[1]، ورواها المجلسي في البحار عن الاربلي[2]، فمصدر الرواية واحد وهو الموفق الخوارزمي في كتابه(المناقب)، ومن هنا فالرواية سنّيّة كما تقدم الكلام سابقاً.

⇦ما جاءني به جبرئيل من عند صاحب العرش؟) قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال:(أمرني أن أزوّج فاطمة من علي، فانطلق فادعُ لي أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وطلحة والزبير وبعددهم من الأنصار)، قال: فانطلقت فدعوتهم له، فلما أن أخذوا مجالسهم قال رسول الله ﷺ بعد أن حمد الله وأثنى عليه(ثمّ إنّي أشهدكم أنّي زوّجت فاطمة من عليّ على أربعمائة مثقال فضة)».

(١) روى الاربلي في كشف الغمة(ج١، ص٣٥٨ ـ ٣٥٩)، عن الموفّق الخوارزمي، عن أنس، قال: «كنت عند النبي ﷺ فغشيه الوحي، فلما أفاق قال لي:(يا أنس أتدري ما جاءني به جبرئيل من عند صاحب العرش؟) قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال:(أمرني أن أزوج فاطمة من علي، فانطلق فادع لي أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وطلحة والزبير وبعددهم من الأنصار)، قال: فانطلقت فدعوتهم له، فلما أن أخذوا مجالسهم قال رسول الله ﷺ:(الحمد لله المحمود بنعمته، المعبود بقدرته، المطاع بسلطانه، المرهوب من عذابه، المرغوب إليه فيما عنده، النافذ أمره في أرضه وسمائه، الذي خلق الخلق بقدرته، وميّزهم بأحكامه، وأعزّهم بدينه، وأكرمهم بنبيه محمد ﷺ، ثمّ إن الله جعل المصاهرة نسباً لاحقاً، وأمراً مفترضاً، وَشَّجَ بها الأرحام وألزمها الأنام، فقال تبارك اسمه وتعالى جده ﴿وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا﴾، فأمرُ الله يجرى إلى قضائه وقضاؤه، يجرى إلى قدره، فلكل قضاء قدر، ولكل قدر أجل، ولكل أجل كتاب، ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾، ثمّ إنّي أُشهدكم أنّي قد زوّجت فاطمة من علي على أربعمائة مثقال فضة إن رضي عليٌّ بذلك)، وكان غائبا قد بعثه رسول الله ﷺ في حاجة، ثمّ أمر رسول الله ﷺ بطبق فيه بسر فوضع بين أيدينا، ثمّ قال:(انتهبوا)، فبينا نحن كذلك إذ أقبل علي فتبسم، إليه رسول الله ﷺ وسلم ثمّ قال:(يا علي إنّ الله أمرني أن أزوّجك فاطمة، وقد زوّجتكها على أربعمائة مثقال فضة، أرضيت؟) قال: رضيت يا رسول الله، ثمّ قام علي فخّر لله ساجداً، فقال النبي ﷺ:(جعل الله فيكما الكثير الطيب، وبارك فيكما)، قال أنس: والله لقد أخرج منهما الكثير الطيب».

(٢) قال العلامة المجلسي:«كشف الغمة: وعنه[عن الموفق الخوارزمي]، عن أنس، قال:كنت عند النبي ﷺ فغشيه الوحي، فلمّا أفاق قال لي:(يا أنس أتدري ما جاءني به جبرئيل من عند صاحب العرش؟)...»، بحار الأنوار، ج٤٣، ص١١٩.

كما لا يخفى عدم وجود الخصوصية لأبي بكر فيها؛ إذ أنّ الرسولﷺ وجّه الدعوة لطلحة والزبير والأنصار أيضاً، فلو كانت الشهادةُ على الزواج تدل على الرضا والانسجام في كلّ المراحل لَمَا آلت الأمور في نهاية المطاف إلى حرب الجمل التي وقف فيها طلحة والزبير مقابل أمير المؤمنينعليه السلام حتى قُتِلا فيها، فالنتيجة أنّ شهادة طلحة والزبير على زواج أمير المؤمنينعليه السلام من فاطمةعليها السلام لم تمنعهما من مقاتلته، فكيف جاز أن لا تنفعهما شهادتهما بينما تنفع شهادة الشيخين وتكشف عن وجود الرضا والوئام وقوّة العلاقة في المرحلة الأخيرة(بعد رحيل الرسولﷺ)؟!

والحاصل: أنّ ما ساقه إحسان من شواهد عن العلّامة المجلسي والموفّق الخوارزمي والأربليّ، هو في حقيقة الأمر عبارة عن روايتين للموفّق في مناقبه، إحداهما عن أم سلمة وسلمان وأمير المؤمنينر، والأخرى عن أنس، وقد رواهما عن الموفّق كلٌّ من الاربليّ والمجلسي، غير أنّ إحسان دلّس بشكل لا يخفى على النبيه، وقطَّع هاتين الروايتين، ونسب كلَّ قطعة لأحدهم، موهماً أنها روايات مستقلّة.

ثانيا: شواهد مرحلة ما بعد الزواج وولادة الحسنعليه السلام

لم يذكر إحسان ظهير ما يدلّ على الانسجامر الاجتماعي بين أمير المؤمنينعليه السلام والشيخين خلال هذه المرحلة رغم طول مدّتها الزمنية إلّا شاهداً واحداً من تاريخ اليعقوبي[1]، ليس فيه أيّ دلالة على المدَّعى مع ما

(١) قال إحسان إلهي ظهير(الشّيعة وأهل البيت، ص٧٥): «ولما ولد لهما الحسن كان⇐

وقع فيه من التدليس والإيهام؛ فإنّ عبارة اليعقوبي ليس فيها ما يدلّ على زعم ظهير من أنّ أبا بكر كان يحمل الإمام الحسن عليه السلام على عاتقه، ويداعبه ويلاعبه ويقول:(بأبي شبيه بالنبي غير شبيه بعلي)، وإنّما غاية ما في الأمر أنّ اليعقوبي كان بصدد ذكر المشبَّهين بالرسول صلى الله عليه وآله، وكان من بينهم الإمام الحسن عليه السلام؛ حيث ذكر لذلك عدّة شواهد من جملتها هذا القول عن أبي بكر الذي ضعّفه بنسبته إلى القيل، قال: «ويقال: إن أبا بكر قال له، وقد لقيه في بعض طرق المدينة: بأبي! شبيه بالنبي غير شبيه بعلي»[1]، وكما هو واضح ليس في النصّ ما يدرل على هذا الزعم، بل دلالته واضحة على أنّه لقيه في بعض طرق المدينة فقال له ذلك.

ولم يكتف بذلك بل جعل هذا القول لأبي بكر مستنداً لقول فاطمة عليها السلام في نفس المضمون، وكأنّها أخذته عنه أو أيدّته، قال ظهير: «وبنفس القول تمسّكت فاطمة بنت الرسول رضي الله عنها»[2]، والحال أنّ اليعقوبي استدلّ على شباهة الإمام الحسن عليه السلام بجدّه رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك القول لفاطمة عليها السلام، وأيدّه بقول أبي بكر بعد أن ضعّفه بنسبته إلى القيل، قارل: «وكان المشبَّهون برسول الله... الحسن بن علي، وكانت فاطمة تقول: بأبي!

⇦أبو بكر الصديق، الرفيق الجد الحسن في الغار والصديق لوالده علي، والمساعد القائم بأعباء زواجه كان يحمله على عاتقه، ويداعبه ويلاعبه ويقول:(بأبي شبيه بالنبي غير شبيه بعلي[تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١١٧])، وبنفس القول تمسكت فاطمة بنت الرسول رضي الله عنها[انظر لذلك: تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١١٧]».

(١) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

شبيه بأبي غير شبيه بعلي، ويقال: إنّ أبا بكر قال له وقد لقيه في بعض طرق المدينة: بأبي! شبيه بالنبي غير شبيه بعلي»[١].

نعم، إنّ رواية حمل أبي بكر للإمام الحسن عليه السلام وقوله ما تقدّم هي رواية سنيّة أخرجها عدّة من حفاظ السُنّة ومحدّثوهم، ومن جملتهم البخاري في صحيحه[٢].

ثالثا: شواهد المرحلة الأخيرة (قبيل وفاة فاطمة عليها السلام)

تعدّ هذه المرحلة ـ التي امتدت من رحيل الرسول صلى الله عليه وآله إلى وفاة الزهراء عليها السلام ـ من أشدّ الأزمنة وطأة على قلوب أهل البيت عليهم السلام بالرغم من قصرها، فلم تتجاوز الستة أشهر، وهي المدّة التي عاشتها الزهرراء عليها السلام بعد والدها، فما باخَتْ أو كادت جمرةُ فراق الرسول صلى الله عليه وآله في قلوبهم حتى ازدادت لظى برحيل ابنته فاطمة، مهيضةَ الجناح مهضومةَ الحق، وقد تنكّر القوم لأمير المؤمنين عليه السلام، واستبدُّوا عليه في خلافة الرسول عليه السلام، ونبذوا العهد.

ومن الثابت لدى المسلمين وجود الخلاف العميق والخصومة الشديدة خلال تلك الفترة بين أهل البيت عليهم السلام والشيخين، ولا يمكن لمحقّق خبير أن ينكر ذلك؛ لورودها في صحاح المسلمين وكتبهم المعتبرة[٣]، غير أنّ

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص١١٧.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص١٦٤، باب صفة النبي صلى الله عليه وآله.

(٣) أورد البخاري في الصحيح، عن عائشة زوج الرسول صلى الله عليه وآله، قالت: «فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، قالت: وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك ⇦

إحسان ظهير زعم أنّ العلاقات بين أهل البيت عليهم السلام والشيخين خلال هذه الفترة كانت وطيدة، واستشهد على ذلك بأمرين، نذكرهما لك مع ما يمكن أن يلاحظ عليهما:

١ ـ أسماء تمرض فاطمة عليها السلام

إن الشاهد الأوّل الذي ساقه إحسان ظهير على قوة العلاقة بين أهل البيت عليهم السلام وأبي بكر ـ هو تمريض أسماء لفاطمة عليها السلام في مرض وفاتها ومشاركتها في غسلها وتجهيزها[1] ـ غيرُ نافع في المقام؛ لأنّ تمريض أسماء للزهراء عليها السلام ومشاركتها في تغسيلها وتجهيزها بعد وفاتها من الأمور الثابتة التي لا يستطيع أحدٌ أن ينكرها، فقد جاءت في النصوص الصحيحة لدى المسلمين(الشّيعة والسُنّة)، لكنّ هذا لا ينفع في المقام، وإنّما الذي يجدي هو أن يكون أبو بكر هو من بعثها لذلك، وهذا القدر لم يثبت في التاريخ والحديث، ولم يورد ظهيرٌ شاهداً عليه وهو الحريص على ذلك.

بل قد يقال: إنّ الزهراء عليها السلام هي من بعثت لأسماء بالحضور ومساعدة

⇦رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر وفدك وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك»،(صحيح البخاري، ج٤، ص٤٢). وأورد أيضاً في الصحيح، عن عائشة زوج الرسول صلى الله عليه وآله، قالت: «فلما توفّيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر وصلّى عليها، وكان لعلي من الناس وَجْهٌ حياة فاطمة، فلمّا توفّيت استنكر عليٌّ وجوَه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر»،(صحيح البخاري، ج٥، ص٨٢ ـ ٨٣).

(١) قال إحسان إلهي ظهير(الشّيعة وأهل البيت، ص٧٥): «وكانت العلاقات وطيدة إلى حد أن زوجة أبي بكر أسماء بنت عميس هي التي كانت تمرّض فاطمة بنت النبي عليه السلام ورضي الله عنها في مرض موتها، وكانت معها حتى الأنفاس الأخيرة، وشاركها في غسلها وترحيلها إلى مثواها...».

أمير المؤمنين عليه السلام في تمريضها؛ إذ العلاقة بينها وبين فاطمة عليها السلام ليست وليدة هذه المرحلة، وإنما هي علاقة قديمة ووطيدة ترجع لما قبل ذلك بكثير؛ أيام زواجها من جعفر بن أبي طالب، فقد ظلّت في كنف الأسرة النبوية سنين طويلة، وهاجرت مع زوجها إلى الحبشة وولدت له عبد الله وعوناً ومحمّداً[1]، وعادت مع زوجها وأولادها إلى المدينة عام خيبر سنة ست أو سبع للهجرة على اختلاف الروايات[2]، واستشهد زوجها جعفر في معركة مؤتة سنة ثمان للهجرة؛ ولذا فأسماء لم تكن مجرّد ممرّضة وإنّما هي في الواقع من أهل البيت عليهم السلام، ولم تنفصل عنهم عليهم السلام بالفترة القصيرة التي عاشتها مع أبي بكر بعد زواجها منه، بل استمرّ هذا التواصل وولاؤها لهم عليهم السلام، ولم تتراجع عنه قيد شعرة، ولعلَّ تربيتها لولدها محمد بن أبي بكر على الولاء لأهل البيت عليهم السلام - حتّى أصبح من حواريّي أمير المؤمنين عليه السلام - أفضلُ شاهد على ذلك.

ومن هنا فقد كانت علاقتها بالزهراء عليها السلام علاقة خاصة نستشعرها من بقائها بجوارها عليها السلام إلى اللحظات الأخيرة من حياتها الشريفة؛ ولذا أصبحَتْ صاحبةَ سرّها وأمينةَ وصيتّها، كما في رواية أسماء التي أخرجها البيهقي في (السنن الكبرى)، والدولابي في (الذرية الطاهرة النبوية)، وابن

(١) انظر: الاستذكار، ابن عبد البر، ج٨، ص٤٠٣. الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص١٥. تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٤، ص١٧٨.

(٢) انظر: المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص٢٩٧. الاستذكار، ج١، ص٧٥. تاريخ الإسلام، جر٢، ص٤٤٦.

عبد البر في(الاستيعاب)، قالت(واللفظ للأول): «فلمّا توفّيت رضي الله عنها جاءت عائشة رضي الله عنها تدخل، فقالت أسماء: لا تدخلي، فشكت أبا بكر فقالت: إنّ هذه الخثعمية تحول ربيني وبين ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جعلَتْ لها مثلَ هودج العروس، فجاء أبو بكر رضي الله عنه فوقف على الباب وقال: يا أسماء ما حملك أن منعت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يدخلن على ابنة النبي صلى الله عليه وسلم، وجعلتِ لها مثل هودج العروس؟ فقالت: أمرتني أن لا تُدْخِلي عَلَيَّ أحداً، وأَريتها هذا الذي صنعتُ وهي حيَّةٌ، فأمرتني أن أَصنَعَ ذلك لها»[1]، وفي لفظ الدولابي: «فقالت: إنّ هذه الخثعمية تحول بيننا وبين ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله »[2].

فالذي يتّضح من خلال هذه الرواية وجود الخصوصية لأسماء في علاقتها مع الزهراء عليها السلام، بحيث إنّها تمنع أزواج الرسول صلى الله عليه وآله من الدخول عليها بعد وفاتها بأمرٍ منها عليها السلام، كما يتّضح من خلالها ترتيب الزهراء عليها السلام لهذا الدور، وأنّه لم يحصل بشكل عفويّ كما يظهر ذلك من قول أسماء: «أمرتني أن أصنع ذلك لها».

والحاصل: أنّ العلاقة بين فاطمة عليها السلام وبين أسماء ليست وليدة هذه المرحلة(قبيل وفاة فاطمة عليها السلام) ـ كما حاول إحسان إيهام ذلك ـ حتّى يمكن استكشاف طيب العلاقة بين أبي بكر وأهل البيت عليهم السلام من

(١) السنن الكبرى، البيهقي، ج٤، ص٣٤ ـ ٣٥. الذرية الطاهرة النبوية، محمد بن أحمد الدولابي، ص١٥٤. الاستيعاب، ابن عبد البر، ج٤، ص١٨٩٧ ـ ١٨٩٨.

(٢) الذرية الطاهرة النبوية، محمد بن أحمد الدولابي، ص١٥٤.

خلالها؛ وإنّما هي علاقة قديمة ووطيدة ترجع لما قبل ذلك بكثير أيّام زواجها من جعفر بن أبي طالب.

٢ ـ أبو بكر يسأل عن فاطمة في مرضها

إنر الشاهد الثاني الذي أتى به إحسان ظهير على قوّة العلاقة بين أهل البيت عليهم السلام وأبي بكر ـ وهو أنّه كان دائم الاتّصال بأمير المؤمنين عليه السلام ليسأله عن أحوال الزهراء عليها السلام[1] ـ مجرّد دعوى خالية من الدليل، وما ساقه من رواية سليم بن قيس لا دلالة فيها على مراده بوجهٍ، بل الرواية تامّة الدلالة على النقيض، ولوضوح ألفاظها نضعها بين يدي القارئ الكريم بعد أن اتّضحت له دعوى إحسان حتى يقارن بينهما: «وكان علي عليه السلام يصلّي في المسجد الصلوات الخمس، فكلّما صلى قال له أبو بكر وعمر: كيف بنت رسول الله؟ إلى أن ثقلت، فسألا عنها وقالا: قد كان بيننا وبينها ما قد عَلِمْتَ، فإن رأيت أن تأذن لنا فنعتذر إليها من ذنبنا؟

قال عليه السلام: (ذاك إليكما)، فقاما فجلسا بالباب، ودخل علي عليه السلام على فاطمة عليها السلام فقال لها: (أيّتها الحرّة، فلان وفلان بالباب يريدان أن يسلّما عليك،

(١) قال إحسان إلهي ظهير: «وكان الصديق دائم الاتصال بعلي من ناحية لتسأله عن أحواله بنت النبي صلى الله عليه وآله خلاف ما يزعمه القوم، "فمرضت (أي فاطمة رضي الله عنها) وكان علي عليه السلام يصلي في المسجد الصلوات الخمس، فلما صلى قال له أبو بكر وعمر: كيف بنت رسول الله؟"[كتاب سليم بن قيس/ ص٣٥٣]»، ونقل بعد ذلك عبارة أخرى لسليم بن قيس/ قال: «و "لما قبضت فاطمة من يومها فارتجت المدينة بالبكاء من الرجال والنساء، ودهش الناس كيوم قبض فيه رسول الله، فأقبل أبو بكر وعمر يعزيان علياً ويقولان: يا أبا الحسن! لا تسبقنا بالصلاة على ابنة رسول الله"[كتاب سليم بن قيس/ ص٣٥٥]»، الشّيعة وأهل البيت، ص٧٦.

فما ترين؟) قالت عليها السلام:(البيت بيتُك والحرةُ زوجتك، فافعل ما تشاء)، فقال:(شُدِّي قناعك)، فشدَّت قناعها وحوَّلت وجهها إلى الحائط...

فدرخلا وسلَّما وقالا: ارضَي عنّا رضي الله عنك، فقالت:(ما دعاكما إلى هذا؟) رفقالا: اعترفنا بالإساءة ورجونا أن تعفي عنا وتُخْرِجي سخيمتك، فقالت:(فإن كنتما صادِقَيْن فأخبراني عما أسألكما عنه، فإنّي لا أسألكما عن أمر إلَّا وأنا عارفة بأنكما تعلمانه، فإن صدقتما علمتُ أنّكما صادقان في مجيئكما)، قالا: سلي عما بدا لك، قالت:(نشدتكما بالله هل سمعتما رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: فاطمة بضعة منّي، فمن آذاها فقد آذاني؟) قالا: نعم.

فرفعت يدها إلى السماء فقالت:(اللهم إنّهما قد آذياني، فأنا أشكوهما إليك وإلى رسولك، لا والله لا أرضى عنكما أبدا حتَّى ألقى أبي رسول الله وأُخبره بما صنعتما، فيكون هو الحاكم فيكما).

قال: فعند ذلك دعا أبو بكر بالويل والثبور وجزع جزعا شديداً، فقال عمر: تجزع يا خليفة رسول الله من قول امرأة؟!

قال ابن عباس: فقُبضت فاطمة عليها السلام من يومها، فارتَجَّتِ المدينة بالبكاء من الرجال والنساء، ودهش الناس كيوم قبض فيه رسول الله صلى الله عليه وآله، فأقبل أبو بكر وعمر يعزّيان عليّاً عليه السلام ويقولان له: يا أبا الحسن، لا تسبقنا بالصلاة على ابنة رسول الله، فلمّا كان في الليل دعا عليٌّ عليه السلام العباسَ والفضلَ والمقدادَ وسلمانَ وأبا ذرٍّ وعماراً، فقدم العباس فصلّى عليها ودفنوها...

فلمَّا أصبح الناس أقبل أبو بكر وعمر والناس يريدون الصلاة على

فاطمة عليها السلام، فقال المقداد: قد دفنّا فاطمة البارحة.

فالتفت عمر إلى أبي بكر فقال: ألم أقل لك إنَّهم سيفعلون؟ قال العباس: إنّها أوصت أن لا تُصلِّيا عليها.

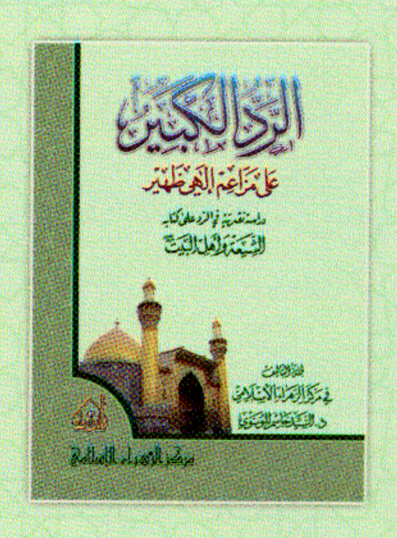
فقال رعمر: والله لا تتركون - يا بني هاشم - حَسَدَكم القديم لنا أبداً، إنّ هذه الضغائن التي في صدوركم لن تذهبُ والله لقد هممت أن أنبشها فأصلّي عليها.

فقال علي عليه السلام:(والله لو رُمْتَ ذلك يا بن صُهاك لأرجعتُ إليك يمينك، والله لئن سللتُ سيفي لا غَمَدْتُهُ دون إزهاقِ نفسك، فُرْم ذلك)، فانكسر عمر وسكت، وعلم أنَّ علياً عليه السلام إذا حلف صدق...»[1].

فلم يتّضح كيف استدل إحسان ظهير بهذه الرواية على زعمه «وكان الصّدّيق دائم الاتّصال بعليٍّ من ناحية لِتَسْآله عن أحوال بنت النبي صلى الله عليه وآله خلاف ما يزعمه القوم»، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على استغفاله للقارئ الكريم واستخفافه به.

(١) كتاب سليم بن قيس، ص٣٩١ـ ٣٩٥.

فهرست المحتويات



من المؤسف أن تظهر في الساحة الإسلاميّة في أحلك ظروفها، كتابات تدعو إلى الفتنة والفرقة بين المسلمين، متذرِّعة بذرائع لا تبتني على أسس منطقية ودينية، يحاول صاحبه بشتّى الأساليب رفض الطرف الآخر وإلغاءه، وأن يكيل له أنواع التهم، التي لا تستند إلى حجة أو دليل معتبر.

لذا جاء هذا الكتاب كمحاولة لكشف زيف ما ارتكبه أحد دعاة هذا الفكر في كتابه (الشيعة وأهل البيت)، معتمدون في مقام الردّ على الأدلة الصحيحة المعتبرة عندهم.



ايران / قم / سمية / شارع شهيدين / زقاق باقري / الفرع الأول على اليسار / الرقم ٤٠
الهاتف: ٧٧٤٦٦٦٤ ٢٥١ ٠٠٩٨ البريد الإلكتروني: info@alzahracenter.com

www.alzahracenter.com